جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وأثرها على الدول النامية

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

فرع تخطيط

من إعداد: بوزيان العربي **تحت اشراف: أ. د/ بن حمودة محبوب**

لجنة المناقشة:

أ. د./ زعباط عبد الحميد	**.....**	**أستاذ**	**جامعة الجزائر 3 .....**	**رئيسا**
أ. د./ بن حمودة محبوب	**.....**	**أستاذ**	**جامعة الجزائر 3 .....**	**مقررا**
د./ قطافي السعيد	**.....**	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة الجزائر 3 .....**	**ممتحنا**
د./ لحشم قسمية	**.....**	**أستاذة محاضرة (أ)**	**جامعة البليدة 2 .....**	**ممتحنة**
د./ شاعة عبد القادر	**.....**	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة مستغانم .....**	**ممتحنا**
د./ شارفي ناصر	**.....**	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة البليدة 2 .....**	**ممتحنا**

2019/2018

تشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الاستاذ المشرف أ.د/ بن حمودة محبوب على نصائحه وتوجيهاته القيمة ،كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على المشاركة في اثراء هذا الموضوع.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح والدتي الطاهرة

إلى روح والدي الطاهرة

إلى روح جدتي الطاهرة

إلى زوجتي المخلصة

إلى أبنائي الأعزاء

إلى أساتذتي الأجلاء

إلى زملائي المحترمين

إلى كل من قدم يد العون

قائمة الجداول:

جدول رقم	عنوان الجداول	الصفحة
.1	طور كميات الذهب المنهوبة من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية و الرأسمالية التجارية من 1500 – 1800	30
.2	كميات الفضة التي نهبها الأوربيون من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية و الرأسمالية التجارية (1550 – 1800)	31
.3	تقسيم مناطق العالم بين الدول الاستعمارية خلال الفترة 1876 – :1914	34
.4	لوحة تاريخية لعمليات التكييف الدولية التي مارستها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية	39
.5	خريطة الفساد العالمية لعام 2015 .	93
.6	النمو الاقتصادي خلال الفترة2007-2009 (%)	108
.7	معدلات نمو حجم التجارة السلعية العالمية 2007-2009 بالنسبة المئوية..	110
.8	معدلات البطالة في الدول الرأسمالية 2007-2009%	114
.9	الموارد المالية لصندوق النقد الدولي نهاية 2015	125
.10	حصص أصوات الأعضاء العشرين الأوائل في صندوق النقد الدولي 2016 - 2017	129
.11	توزيع حقوق التصويت بين أعضاء البنك الدولي (جوان 2017)	140
.12	عدد الشروط المرتبطة بقروض البنك الدولي للدول الفقيرة	151
.13	توزيع قروض البنك الدولي حسب محاور التركيز 2012 – 2016 بـ الملايين الدولارات	153
.14	توزيع قروض البنك الدولي حسب القطاعات 2012 – 2016 بـ الملايين الدولارات	155
.15	التوزيع الجغرافي لقروض البنك الدولي % من المبلغ الإجمالي بـ المليار دولار	156
.16	ملخص جولات الجات	199
.17	ملخص دراسات حول أثر برامج التعديل الهيكلي	248
.18	اتجاه النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية (%)	251
.19	معدلات النمو المتوسطة سنويا للاستثمارات % والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	253
.20	تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية ومدفوعات خدمة الدين/ الصادرات من السلع والخدمات للمدة (1980 - 2012) (مليار دولار أمريكي).	257

.21	الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية(1980 – 2012) نسبة مئوية	259
.22	النتائج المتراكمة للتجارة الخارجية ما بين 1983 و1990 بمليار دولار	261
.23	البطالة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، معدلات البطالة (متوسطات الفترة)	263
.24	الانخفاض في الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية في بعض دول أمريكا اللاتينية فيما بين عامي 1972 – 1989	267
.25	الحصص المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية و خدمة المديونية من الميزانية الفترة (1992 - 1997)	268
.26	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول أمريكا اللاتينية (1992–1997)	281
.27	المشاركة الأجنبية في حصيلة الخصخصة 1990 - 1999	284
.28	تجارة البضائع لاقتصاديات النامية حسب المناطق 2016 (مليار دولار %)	296
.29	المصدر ين الـ 10 الأوائل للمنتجات الزراعية 2016 (بالمليار دولار %)	301
.30	المصدرين الـ 10 الأوائل للمنسوجات 2016 (بالمليار دولار %)	303
.31	المصدر ين الـ 10 الأوائل للملابس 2016 (بالمليار دولار %)	304
.32	تجارة الخدمات لاقتصادات النامية حسب المناطق 2016 (مليار دولار %)	306

وتقدير شكر	
إهـــــداء	
قائمـة الجداول	
الملخص	
المقدمة	أ–هـ
الفصل الاول : تقديم النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	01
تمهيد	02
المبحث الأول: النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد و خصائصه	03
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	03
المطلب الثاني: تطور النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	05
المطلب الثالث: خصائص النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	09
المبحث الثاني: الجذور الفكرية والتاريخية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي جديد	13
المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي	14
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الليبرالي المعاصر	20
المطلب الثالث: تقارير وبرامج المؤسسات المالية الدولية	23
المطلب الرابع: الجذور التاريخية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	28
المبحث الثالث: البيئة المواتية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	41

المطلب الاول: البيئة الاقتصادية العالمية	**41**
المطلب الثاني: مطالبة الدول النامية بنظام اقتصادي دولي جديد	**47**
المطلب الثالث :الجهود لتحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد	**52**
خلاصة	**58**
الفصل الثاني: عولمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	**59**
تمهيد	**60**
المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للعولمة	**61**
المطلب الأول: العولمة الاقتصادية	**61**
المطلب الثاني: العولمة المالية	**66**
المطلب الثالث: العولمة التجارية	**73**
المبحث الثاني : مظاهر عولمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	**79**
المطلب الاول : التقسيم الدولي الجديد للعمل	**79**
المطلب الثاني: الحوكمة	**82**
المطلب الثالث: ظاهرة الفساد	**89**
المطلب الرابع: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية	**94**
المبحث الثالث: أزمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	**98**
المطلب الأول: جذور وأسباب الأزمة	**98**
المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة ومراحلها	**103**

المطلب الثالث:تداعيات أزمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي	**107**
خلاصة	**115**
الفصل الثالث: الأدوات المالية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	**116**
تمهيد	**117**
المبحث الأول: صندوق النقد الدولي ،موارده المالية وسياسته في التمويل	**118**
المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي و أهدافه	**118**
المطلب الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي وحصص التصويت	**123**
المطلب الثالث: سياسة التمويل لصندوق النقد الدولي	**129**
المبحث الثاني: البنك الدولي وسياسته التمويلية	**136**
المطلب الأول : البنك الدولي، إدارته و موارده المالية	**136**
المطلب الثاني: المؤسسات المالية التابعة للبنك الدولي	**142**
المطلب الثالث: سياسة التمويل للبنك الدولي وخصائصها	**148**
المبحث الثالث: الاطار الفكري لبرامج الاصلاح الاقتصادي	**158**
المطلب الأول: مقاربات الاصلاح	**158**
المطلب الثاني: سياسة التثبيت	**164**
المطلب الثالث: سياسة التكيف الهيكلي	**174**
المطلب الرابع :شبكات الامان الاجتماعي	**185**
الخلاصة	**188**

الفصل الرابع: الادوات التجارية للنطام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد	**189**
تمهيد	**190**
المبحث الأول: الجات وتطورها	**191**
المطلب الاول: نشأة الجات وفلسفتها	**191**
المطلب الثاني: جولات مفاوضات الجات	**196**
المطلب الثالث: جولة الاوروغواي(1986 -1993) وأهدافها	**200**
المبحث الثاني: نتائج جولة الاوروغواي و ميلاد منظمة التجارة العالمية	**205**
المطلب الاول: أهم نتائج المفاوضات التجارية	**205**
المطلب الثاني: نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها	**209**
المطلب الثالث:العضوية وأجهزة منظمة التجارة العالمية	**214**
المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية	**219**
المطلب الاول: مفهوم وأهداف التكامل الاقتصادي	**219**
المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي	**224**
المطلب الثالث: تجارب بعض التكتلات الاقتصادية	**228**
خلاصة	**242**
الفصل الخامس :أثار أدوات النظام الاقتصادي و المالي العالمي الجديد على الدول النامية	**243**
تمهيد	**244**
المبحث الاول : أثار برامج صندوق النقد الدولي على الدول النامية	**245**

المطلب الاول: دراسات حول فعاليات برامج التثبيت	**245**
المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية لبرامج التثبيت على الدول النامية	**250**
المطلب الثالث :الاثار الاجتماعية لبرامج التثبيت على الدول النامية	**261**
المبحث الثاني :أثر سياسة وبرامج البنك الدولي على الدول النامية	**269**
المطلب الاول: أثر الاعتبارات غير الاقتصادية على قرارات البنك الدولي	**269**
المطلب الثاني :أثر تحرير الاسعار و التجارة الخارجية على الدول النامية	**275**
المطلب الثالث : أثر برامج الخوصصة على الدول النامية	**281**
المبحث الثالث : أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية	**287**
المطلب الاول :سير أعمال المنظمة وتأثيرها على الدول النامية	**287**
المطلب الثاني : دراسات المنظمات الدولية لأثار منظمة التجارة العالمية	**293**
المطلب الثالث :أثار الاتفاقيات التجارية على الدول النامية	**297**
خلاصة	**312**
خاتمة	**313**
قائمة المراجع	**317**

الملخص:

كان للفكر الاقتصادي الرأسمالي دور كبير في التأسيس للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفق أهداف إستراتيجية تخدم بالدرجة الاولى مصالح الدول الغربية من خلال مؤسسات متخصصة أوكلت لها مهمة توفير بيئة ملائمة لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي، حيث فرضت هذه المؤسسات الدولية برامج اصلاحية كان لها اثر كبير في تدمير البنيان الاقتصادي للدول النامية وتهيئة بيئة ملائمة على مختلف المستويات لنشاط الشركات متعدية الجنسيات، وبالتالي فان هذه المؤسسات التي نفذت مشاريعها في الدول النامية تكون قد امنت استمرار استغلال هذه الدول، باسم الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وبالتالي فان اعتناق وانضمام الدول النامية في هذه المؤسسات الدولية والإيمان بقواعدها ومبادئها ما هو الا خدعة لمواصلة سلب ونهب خيرات الدول النامية. ما دامت الدول التي تنادي بها لا تلتزم بتنفيذها

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، الدول النامية.

Résumé

La doctrine économique capitaliste a eu un rôle important dans la mise en place du nouvel ordre économique mondial dont l'objectif principal était de défendre en 1er lieu les intérêts des pays occidentaux et ce par le biais des firmes transnationales à l'échelle mondiale.

En effet, les Institutions internationales ont imposé des programmes de réformes dont les effets se sont révélés être destructeurs pour les Economies des pays en développement, de même qu'elles ont suscité un environnement approprié à différents niveaux afin d'exercer leur domination.

Ainsi, ces Institutions se sont imposées sur la base de l'exploitation des pays en développement et ont pu assurer cette exploitation au nom de la liberté d'entreprise et de la non-ingérence des Etats dans la sphère économique. De la sorte, l'adhésion des pays en développement à ces règles et principes a permis l'exploitation et le pillage de leurs ressources alors que les pays développés initiateurs de ces principes de liberté ne les respectent pas.

Mots- clés : Banque Mondiale, Fonds Monétaire International, Organisation Mondiale du Commerce International, Pays en Développement

المقدمة:

لقد ارتبطت أسس النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالمراحل التاريخية التي مرت بها الرأسمالية حيث ظهرت بوادر فكرية خلال المرحلة التجارية، التي شكلت دافعا لحركة الكشوفات الجغرافية بمبررات تجارية ، والتي سرعان ما تحولت إلى حركات استعمارية توسعية شعارها حرية التجارة، كتبرير لعملية السلب والنهب لخيرات الشعوب المستعمرة، التي قاومت عمليات الاستغلال التي فرضتها عليها تلك الدول المستعمرة. إلا أن عند إحرازها على استقلالها السياسي، وحاولت التخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، ببذل المزيد من الجهد والنضال من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد،في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تحاول التكيف مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية وخاصة تلك الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، ولجوء دول العالم إلى اتخاذ إجراءات انفرادية مضرة ببقية الدول، وخاصة في المجال التجاري والمالي والنقدي، مما شكلت حجة لإصرار الدول الرأسمالية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على ضرورة إقامة قواعد وأسس مشتركة بادعاء التعاون في هذه المجالات، وتم من خلال عقد مؤتمر بروتون ووت سنة 1944 ومؤتمر هافانا سنة 1947. ونتج عنهما مؤسسات دولية أسست لنظام نقدي ونظام مالي دوليين ونظام تجاري دولي، وهذه المؤسسات الدولية هي التي تتولى القيام بضمان استمرار ما تحقق للمنظومة الرأسمالية منذ الكشوفات الجغرافية بأدوات نقدية ومالية وتجارية. وبهذا الشكل تكون الدول الرأسمالية الغربية قد كيفت نفسها لاحتواء من جديد هذه المستعمرات وكان ذلك من خلال مبدأ التدخل عند الكنزيين الذي تجسد في تدخل المؤسسات المالية الدولية بتوظيف الفوائض المالية في المستعمرات السابقة، من خلال مشروطية الاقتراض المرتبط بإجراء إصلاحات بما يخدم مصلحة الدول الغربية التي كانت مؤسساتها بحاجة إلى المستعمرات السابقة كمصدر للمواد الأولية وسوق لتصريف السلع والخدمات وتوظيف رأس المال. وبالتالي تكون مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد أدت نفس المهام التي أدتها الجيوش الاستعمارية لكن بأساليب مختلفة وبتكلفة أقل.

وبالتالي فالنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد ما هو الا نتاج عملية التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الذي تكون وترعرع في أحشائه، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تتمحور حول **الإشكالية** الرئيسية التالية:

ما هي آثار أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد على الدول النامية ؟

أما الأسئلة الفرعية هي كالأتي:

ما هو النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وما هي الاسس التي يعتمد عليها ؟

ما هي مضامين النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد؟

ما هي طبيعة أدواته ؟

ما هي آثار هذه الأدوات على الدول النامية ؟

فرضية الدراسة:

النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد ما هو إلا امتداد لعقيدة المرحلة التجارية والاستعمارية فكراً وممارسة وبأساليب مختلفة.

أما أدواته تمثلت في تلك الشروط والبرامج الإصلاحية بإشراف المؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،إلى جانب تلك الاتفاقيات التجارية والإصلاحات المرتبطة بها تحت مظلة الجات ثم منظمة التجارة العالمية .

فيما يخص آثار تلك الأدوات على الدول النامية، لقد اتخذت أشكال ودرجات مختلفة حسب كل دولة، فقيدت القرار الاقتصادي لهذه الدول وفق مصلحة واضعي تلك الأدوات وجعلتها في تبعية لها، حتى تكون السياسات الاقتصادية والتجارية للدول النامية بمثابة ضمان لاستمرار استغلال واستنزاف خيرات الدول النامية بأساليب جديدة وبتكلفة أقل.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز ظاهرة الاستغلال الكبير الذي تعاني منه الدول النامية من طرف الدول الغربية، باستخدام برامج الإصلاحات و الاتفاقيات التجارية التي تخدم الشركات متعدية الجنسيات بالدرجة الأولى على حساب الدول النامية وتنميتها.

أسباب اختيار الموضوع:

الاسباب الموضوعية ترجع لطبيعة الموضوع الذي فرض نفسه بقوة في مجالات كثيرة ونال اهتمام العديد من المفكرين و الباحثين بالإضافة الى أهمية الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي أما الاسباب الذاتية تعود إلى اهتمامي بمواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية والرغبة في الاطلاع على دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في هذا النظام ومحاولة المساهمة في تزويد المكتبة بدراسة حول جانب مهم من الموضوع.

المنهج المستخدم.

تم الاعتماد على المنهج التاريخي للإطلاع على المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلاقته بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد والمنهج العلمي الوصفي التحليلي.

والاعتماد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مضامين هذا النظام وتحليلها

أدوات الدراسة:

وتم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على مجموعة من الادوات والتي نذكر منها :

-الكتب المتخصصة

-المجلات والدوريات

-الملتقيات والمؤتمرات

-الرسائل والاطروحات

-المواقع الالكترونية

الدراسات السابقة:

-دراسة ل السعيد خويلدي، بعنوان دور هيئة الامم المتحدة في ارساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي، أطروحة دكتوراه في الحقوق [1] و تتمحور هذه الدراسة حول دور ودرجة نجاح هيئة الامم المتحدة في ارساء قواعد للنظام الاقتصادي الدولي و من بين نتائج الدراسة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا،أنه رغم تدخل هيئة الامم المتحدة في المجال الاقتصادي ودعوتها الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ودعوتها إلى التعاون في مجال تنمية التجارة الدولية و توازن عادل في العلاقات الدول الاقتصادية و الاستفادة المتبادلة من التقدم العلمي والتكنولوجي، إلا أن في الواقع لم تتحقق تلك الدعوات بسبب عدم كفايتها وضعف الاليات وعدم وجود طابع الزامي للهيئة لكل ما صدر من قرارات الا ما توافق مع مصالح الدول الكبرى التي تمنحها الطابع الالزامي، أما تأثير الدول النامية في قرارات هيئة الامم المتحدة تعتبر محدودة رغم أنها تشكل الاغلبية.

– دراسة ل رنجة زكية بعنوان تداعيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد على توجهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية[2] و التي تركز على ابرز التوجهات السياسة العامة الاقتصادية ومكانة الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و من بين النتائج ،أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو نظام قائم على تجديد العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن مكاسب الاستعمار التقليدي وذلك من خلال تدخل الدول المتقدمة في عملية صنع السياسات العامة عبر كل الوسائل ومنها المساعدات. وظلت الدول النامية تحت رحمة النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتدخل في عملية صنع السياسات العامة في الدول النامية .

---

[1] السعيد خويلدي ، دورهيئة الامم المتحدة في ارساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي دكتوراه علوم، قسم الحقوق ،تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة السنة الجامعية 2012-2013

[2] رنجة زكية ، تداعيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد على توجهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 1967-2014 ،قسم التنظيم السياسي والاداري، تخصص رسم السياسات العامة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018

-دراسة ل سماي علي بعنوان مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، اطروحة دكتوراه[1] علوم اقتصادية وتتضمن الدراسة مكانة وتأثير صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي ومكانة ودور الدول النامية فيه و من بين النتائج، أن النظام الاقتصادي القائم هو نظام استغلالي ، لانه يساعد على تركيز القوة الاقتصادية في أيدي قلة من الدول المتقدمة التي تضع قواعد التجارة الدولية والنظام النقدي والمالي والقرارات المنظمة لها، و عدم قدرة الدول النامية على تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، في ظل سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة عليها واستغلال لثرواتها، بالإضافة إلى تحكمها في المنظمات الاقتصادية الدولية و من بينها صندوق النقد الدولي، الذي تحول من الاشراف على النظام النقدي الدولي إلى أداة للحصول على القروض بالنسبة للدول النامية ، دون الاهتمام بحل مشكلة التنمية فيها، وعدم قدرة المنظمات الاقتصادية الدولية على التحكم في استقرار النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وخاصة بعد انشاء منظمة التجارة العالمية.

صعوبات البحث:

- إن موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ينظر له من زوايا متعددة كونه يرتبط بجوانب مختلفة، منها ما هو قانوني ويخضع لدراسات قانونية،و منها الجانب السياسي الذي يشكل موضوع الدراسات السياسية ، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي يعتبر أحد جوانب هذه الدراسة .
- كما ينظر إليه من زوايا مختلفة تنعدم فيها الموضوعية،لأنها تعكس الانتماء والمصلحة،فدراسات الدول الغربية تنظر له بنظرة مخالفة تماما لنظرة الدول النامية .
- وكذلك تشعب الموضوع ،كونه يشمل على عدة جوانب منها النقدي و المالي و التجاري والجانب السياسي.
- والصعوبة الكبيرة تتمثل في تداخل موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع موضوع العولمة فهناك من يعتبر النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو العولمة وهناك من يرى أن هناك اختلاف بينهما.
- وأخيراً، النقص المحسوس في الدراسات الخاصة بالموضوع و بالبنك الدولي.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم موضوع البحث إلى خمسة فصول وكل فصل يشمل على ثلاثة مباحث، وحفاظا على التوازن حاولنا قدر الإمكان تقسيم المباحث إلى ثلاث مطالب باستثناء حالات فرضتها الدراسة.

[1] سماي علي ، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2007- 2008

وعليه فان الفصل الأول إشتمل على تقديم النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد و الجذور الفكرية والتاريخية والتي تطرقنا من خلالها إلى البعد الفكري و التاريخي وكل المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى عولمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد والذي تضمن مضامين العولمة الاقتصادية

وفي الفصل الثالث، الادوات المالية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد، تناولنا فيه ظروف ودوافع نشأة المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والأطراف التي تتحكم فيها إلى جانب برامجها الاصلاحية الموظفة في بالدول النامية.

و الفصل الرابع الخاص بالأدوات التجارية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد.والذي تضمن مختلف المراحل التي مرت بها المفاوضات التجارية تحت مظلة الجات إلى غاية ميلاد منظمة التجارة العالمية و الاطراف التي تتحكم في سير تلك المفاوضات وأهم الاتفاقيات التي جاءت بها بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الموازية في اطار التكتلات الاقتصادية .

وفي الفصل الخامس تضمن أثار أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد على الدول النامية وتم دراسة وتحليل أثر كل أداة على حدة من خلال ثلاثة مباحث

حدود الدراسة:

تركزت هذه الدراسة حول علاقة الدول الرأسمالية الغربية بالدول النامية تاريخيا بشكل مختصر، ثم المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومنظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالدول الغربية واثر برامجها على الدول النامية.

الفصل الأول

تقديم النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

تمهيد

لقد شهد العالم عدة تطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأهمها ظاهرة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد، الذي ارتبطت به شعارات تحرير التجارة والعمل بآليات السوق الحرة ،عبر تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي والذي كانت له انعكاسات على تطور النظام الرأسمالي عبر المراحل التاريخية التي مر بها ،حيث ارتبط الاستعمار بالرأسمالية التجارية وكانت التجارة محور النشاط الاقتصادي، والرأسمالية الصناعية التي نهبت دول افريقيا وأمريكا اللاتينية وأسيا واعتبارها مصدر للمواد الاولية وسوقا لتصريف فائض الانتاج للدول الاستعمارية كما ارتبط الاستعمار بالرأسمالية المالية واحتكار أسواق الدول التي استولت عليها الرأسمالية التجارية وكان الفكر الاقتصادي الرأسمالي دائما يعبر عن الازمات التي تواجه النظام الرأسمالي وهذا ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير (1929 -1933)والتي تم تجاوزها بالحلول المقدمة من طرف الاقتصادي جون ماينارد كنز سنة 1936 و عملا بمبادئه قام صندوق النقد الدولي بتوفير التمويل الضروري في العالم لتفعيل الطلب في المنظومة الرأسمالية ،مما تسبب في أزمة المديونية في عدد كبير من الدول النامية وأثناء أزمة التضخم الركودي وعجز الكنزية في إيجاد حل لها ، برزت المدرسة النيوكلاسكية بقيادة ملتون فريدمان التي جاءت بمبادئ ليبرالية متطرفة، تجسدت في البرامج الإصلاحية التي تدعو لها المؤسسات المالية الدولية، والتي نفذت في أغلب الدول النامية، ونتيجة تفاقم الاوضاع الاقتصادية في هذه الدول والانعكاسات السلبية لأزمة النظام الرأسمالي المصدرة لها، ظهر شعور لدى الدول النامية باستمرار استغلالها من طرف الدول الرأسمالية رغم استقلالها السياسي، فقامت بتوحيد جهودها للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد على مستوى هيئة الامم المتحدة وبقية المحافل الدولية لأجل بسط سيادتها على مواردها الاقتصادية ووضع حد لأطماع الرأسمالية الدولية في التوسع ، والحفاظ على علاقاتها التقليدية مع المستعمرات السابقة. إلا أنه تم اجهاض هذه المحاولات واحتواء الدول النامية بإعادة تكييف أدواتها مع المرحلة الجديدة .

المبحث الاول:النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وخصائصه

لقد فرض هذا الموضوع نفسه في الكثير من المجالات ونال اهتمام الباحثين و الدارسين حسب انتمائهم الفكري، مما أدى إلى الاختلاف بين المفكرين في اعطاء مفهوم موحد له، نتيجة تعدد خصائصه وارتباطه بتخصصات متعددة، بالإضافة الى التطور و الدينامكية التي يتميز بها

المطلب الاول :مفهوم النظام الاقتصادي و المالي العالمي الجديد

هناك عدة محاولات لتحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والاختلاف بينها ينطلق من تعدد الجوانب التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة، فهناك من ينظر لها من الجانب القانوني أو السياسي وهناك من ينظر لها من الجانب الاقتصادي.

وقبل كل شيء يجب تحديد العلاقة بين مفهوم النظام الاقتصادي العالمي ومفهوم النظام الاقتصادي الدولي. بالنسبة لإسماعيل صبري عبد الله يميز بين المضمونين باعتبار الأول يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم على النظام البشري ما بين الشعوب نفسها، بينما الثاني يمثل العلاقات الاقتصادية ما بين الدول كتكوينات سياسية[1].

وهذا الاختلاف لا يعني أن المفهومين متضادان ويمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر بل العلاقة بين النظامين هي مرتبطة بين المضمون والشكل أو بين القاعدة والبنيان الفوقي.وبما أن الدولة ما هي إلا أحد مظاهر البنيان الفوقي للقاعدة الاقتصادية، ونظام العلاقات الدولية يمثل البنيان الفوقي للنظام الاقتصادي القائم وبالتالي فإن البنيان الفوقي يعبر عن القاعدة بعد تشكلها وتطورها ومن هنا يجب التميز بين النظام الاقتصادي العالمي كنظام له قانونياته الموضوعية عن النظام الاقتصادي الدولي[2].

وانطلاقا من هذا التحليل يعرف النظام الاقتصادي الدولي بأنه ذلك الترتيب المنظم للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين وحدات النظام الدولي بما يحقق مصلحة القوى المسيطرة على هذا النظام أساسا[3] ، أي هو مجموعة من القواعد

---

[1] عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي ، دار الطليعة ، بيروت 1987 ، ص 166.

[2] نفس المرجع السابق ،ص167.

[3] محمّد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل ،عمان 2013 ، ص201.

والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول ومن خلال هذا المفهوم يمكن إبراز بعض الحقائق التالية[1].

1 -اختلاف طبيعة النظام الاقتصادي الدولي عن طبيعة النظام الاقتصادي المحلي أو الداخلي الذي يتطلب تواجد سلطة واحدة للإقليم تملك فيه الدولة المستقلة خاصية السيادة بينما على المستوى الدولي فلا توجد سلطة سياسية موحدة لأن الوحدات الرئيسية في المجتمع الدولي هي الوحدات ذات السيادة أي الدول إلى جانب وحدات أخرى ذات طابع مالي واقتصادي مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية.

2 -ارتباط النظام الاقتصادي الدولي في العصر الحديث بالظاهرة الاستعمارية المتمثلة في سيطرة الغرب وأوروبا وأمريكا الشمالية على ثروات القارات الأخرى.

3 -اعتماد النظام الاقتصادي الدولي في الترتيبات المقامة على ممارسة السلطة وإحتكار القوة.

ويتضح من ما تقدم أن النظام الاقتصادي الدولي يمثل تلك العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول ككيانات سياسية بالتالي فبنيته تتكون من الاقتصاديات الوطنية التي تشكل وحداته الأساسية.

أما النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمثل نظاما جديدا من العلاقات الاقتصادية تستخدم أدوات جديدة لتعظيم مصالحه وأهدافه تماشيا مع التطورات والتغيرات العالمية ويتميز بالعوامل والمظاهر والقوى الدافعة الجديدة حيث تسود مجموعة من التفاعلات الاقتصادية والمالية بين الأطراف ومناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية.

لان في ظل هذا النظام يزول دور الدولة كفاعل أساسي في الاقتصاد الدولي ليحل محلها فواعل أخرى.
كالمؤسسات والمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات وهذا ما يمكن أن يلمسه من تعريف سعيد النجار الذي يرى أن المقصود بالنظام الاقتصادي العالمي هو مجموعة القواعد وترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ويجب التمييز بين ثلاث عناصر التي تشكل النظام الاقتصادي العالمي أولها النظام النقدي الدولي وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة إتباعها ويتمثل العنصر الثاني في النظام المالي الدولي وهو يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة

[1] نفس المرجع السابق ، ص 20.

مساعدات أجنبية أو قروض خارجية أو في استثمارات أجنبية ويتمثل العنصر الثالث في النظام التجاري الدولي ويحكم قواعد السلوك فيما يتعلق بتصدير وإستراد السلع.[1]

أما النظام المالي الدولي هو الاطار المنظم للاتفاقيات القانونية والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، لتيسير تدفقات رؤوس الاموال الدولية من أجل تمويل الاستثمار والتجارة العابرة للحدود [2].

كما يعرف بمجموعة الترتيبات النقدية والمالية المنظمة لأنشطة اكبر المتعاملين العموميين والخواص في الاسواق النقدية وأسواق رؤوس الاموال العابرة للحدود والتي تستهدف التخصيص الأمثل للموارد المالية على مستوى العالم[3].

المطلب الثاني :تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

نظرا لكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو امتداد لطبيعة تطور نظام السابق في اطار تطور ديناميكي تاريخي ومر بالمراحل التالية

المرحلة الأولى: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973 :

تعتبر هذه المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد حيث برز قطبين رئيسيين أحدهما رأسمالي سوقي متقدم والأخر اشتراكي وكانت الدول النامية تقف في الوسط في ظروف اقتصادية وسياسية حرجة بين الانحياز وعدم الانحياز وتميزت هذه المرحلة بالصراعات بين الأطراف المكونة لهذا النظام على المستوى الاقتصادي والسياسي وفي ظل هذا الصراع ظهرت مؤسستين ماليتين عالميتين لتشكل أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي الذي انشىء عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1974 إلى جانب البنك بالإضافة إلى إنشاء سكرتارية الجات عام 1974 التي تشرف على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف جولات الجات التي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 التي شكلت الأداة الثانية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد في ظل غياب دول المعسكر الاشتراكي في هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت[4].

---

[1]– سعيد النجار ، تحديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ، الجزء الثاني ، دار الشروق ، القاهرة 1997، ص19–20.

2 –بونعاس شيماء ،اشكالية اصلاح النظام المالي الدولي بين نظرية التعديل ونموذج البديل، اطروحة دكتوراه علوم ،فرع بنك وهندسة مالية، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باجي مختار ، عنابة السنة الجامعية 2017–2018 ، ص 40

[3]– نفس المرجع ص41

[4] – عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998.ص 8

في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل المحور الأساسي لهذا النظام باعتبارها المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والمستفيد الأكبر منها ومن نتائجها ،مما سمح لها بالانفراد بالقوة والقيادة للعالم الرأسمالي وهذا ما جعلها تتبنى مشروع مارشال لمساعدة الدول الأوروبية الغربية الأكثر تضررا ،حيث بلغت هذه المساعدات 19بليون دولار لاجل إعادة اعمار أوروبا، غير إن هذا المشروع كان له آثار بعيدة المدى على سياسات الدول الأوروبية كما ساهم بنمو سريع في الشركات متعددة الجنسيات[1]، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى مجموعة من الدول الأسيوية (الفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلنديا سنغافورة وماليزيا) لمواجهة توسع النمو الاشتراكي السوفياتي والصيني في ظل اشتداد الحرب الباردة بين القطبيين الرئيسيين كما شهدت هذه الفترة جهود أوروبية لتحرير التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية وتجسدت بتأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في1948 وانتهت بتأسيس المجموعة الاقتصادية والأوروبية في 1957 تم تحولت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في1900 كما نشأت أسواق اورو دولار التي تزايدت أهميتها من الخمسينيات .

ونتج عن تلك الترتيبات الاقتصادية تهميش الدول النامية وزيادة حدة التفاوت بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة كما ازدادت حدة تفاقم أزمة التنمية.

المرحلة الثانية : مابين1974_1990.

شهدت هذه المرحلة انهيار اتفاقية بروتن ووتر المعتمدة على ثبات أسعار الصرف واستقرارها بموجب قرار الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء العلاقة بين الدولار والذهب في عام1971 وترتب على ذلك خروج الدول الأعضاء من سعر الصرف الثابت وتبني سعر الصرف ابتداء من 1973 كما تميزت هذه المرحلة بتعزيز مركز الدول المصدرة للنفط عندما استخدمت منظمة الاوبيك سلاح النفط في وجه الدول الرأسمالية المتقدمة التي تحملت ارتفاع تكاليف الوقود البترولية مما أدى إلى ظهور تطورات تكنولوجية لإنتاج بدائل غير بترولية لمصادر الطاقة كالطاقة الشمسية وزيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية محل البترول الخام.

في الوقت الذي تعقدت تبعية اقتصادات الدول النامية بتخصصها في عدد محدود من المواد الأولية التي ارتبطت بحصيلة صادراتها وتراكم مديونيتها بمعدلات عالية وكل هذه العوامل دفعت الدول النامية إلى إدراك ضرورة إجراء إعادة نظر شاملة في النظام الاقتصادي الدولي وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس اديولوجية ليبرالية التي أخذت تتوسع عبر العالم ولم تسجل إي نتائج في صالح

[1] – هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الدولي ، دار جرير ، عمان ،2006، ص60

الدول النامية خلال هذه المرحلة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بل زيادة مشاكل الدول النامية في مواجهة مشكلات الاقتصاد الدولي وخضوعها لبرامج أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد التي كانت تمهد الأرضية الخصبة للشركات متعددة الجنسيات.

ويعتبر هذا التوجه الراهن لتطور الرأسمالية بعمق الاستقطاب العالمي بين المراكز والأطراف وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهذا مصدر أساسي من مصادر الفوضى في النظام العالمي المعاصر.

إذ ينتج هذا الاستقطاب العالمي تناقضا جديدا مميزا ناتجا عن تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية مما يؤدي إلى مزيد من الفوضى في هذا النظام[1]

المرحلة الثالثة: الممتدة من 1991إلى القرن الحادي العشرين

في ظل إفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم الرأسمالي الذي يؤمن بضرورة سادة مبادئ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية جعل من الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الذي تحدد معالمه [2]

- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي.
- بروز القضية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
- التوجه نحو إيديولوجية اقتصاد السوق.
- التحول نحو الخوصصة والتخلي عن اقتصاد العام.
- الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي.
- إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995.

وتعتبر العولمة هي مرحلة في سياق التطور الاقتصادي الرأسمالي في مجال العلم والتكنولوجيا وأثر ذلك على مختلف المجالات، خاصة أسواق الدول النامية[3]، التي جربت فيها التجربة الرأسمالية كبديل مناسب في تحقيق التنمية بالتركيز

[1]-مجد الدين خمش ، العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي ، مجد، عمان 2011، ص 200

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1998 ص15

[3]- جمال عزيز فرحان العاني ، عبد الله نجم الشاوي ، أسواق العمل الدولية في ظل العولمة الإقتصادية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية العدد 40 ،2012 صص1-25

على تحرير الأسواق العالمية والتجارة الذي أدى إلى تدفق رؤوس الأموال عبر مشروع رأسمالي توسعي ذات طابع أمريكي تديره منظمات دولية ذات الأنشطة المختلفة [1]

كما شهدت هذه المرحلة تحولا في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل في إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول متباعدة جغرافيا وتختلف ثقافيا واجتماعيا وسياسيا و دينيا بسبب مجموعة من العوامل[2]:

-انهيار الجدران الاديولوجي الذي كان يفصل بلدان العالم.

- تخفيف القيود الجمركية على تجارة السلع والخدمات.
- تخفيف وإزالة القيود على حركة الاستثمار.

-التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال المواصلات والاتصال.

-تكامل الأسواق المالية العالمية.

-اندماج الدول النامية في السوق العالمية.

-توسع أداء الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

كما تمثل المرحلة المالية تطور الرأسمالية والتي تتحقق فيها العولمة الاقتصادية وما تتضمنه من تقنيات متطورة في المعلومات والبرمجيات والاتصالات والموارد والإنتاج وفي كافة جوانب عمل الاقتصاد ونشاطاته وبالارتباط مع التمويل الدولي ومؤسساته ومنظمة التجارة العالمية ومن خلال ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات[3] التي استفادت من ظاهرة الثورة التكنولوجية الثالثة التي انتشرت في الفترة الأخيرة وعرفت بارتفاع عنصر المعرفة وازدياد نصيب قطاع الخدمات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على المعرفة التكنولوجية وتنشر فروعها عبر مناطق العالم[4]

في ظل انتشار ديناميكية الإنتاج الدولي أصبحت الشركات دولية النشاط تمثل عصب النظام الرأسمالي الدولي ومركز ثقله وتتجه نحو التوسع والنمو و التطور،مما جعل هذه الشركات تقود الإنتاج الرأسمالي في العالم طبقا لما يمثله

---

[1]- خميس محمد حسن ،ربيع خلف صالح العولمة الإقتصادية ، تكييف رأسمالي مع المرحلة جديدة من التطور ، مجلة العلوم الإقتصادية والادارية ، المجلد 18 العدد 65 ، 2012ص ص 189-225

[2]-نفس المرجع

[3]- فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتاب الحديث،أريد ، 2010، ص 181

[4]- محسن الندوي ، تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت،2011، ص 18.

حجمها وانتشارها وضخامة وجودها في المجتمع الدولي وبالتالي فإن تطور هذه الشركات في الوقت الراهن يمثل النقطة المحورية التي تدور حولها العلاقات الاقتصادية الدولية[1]

المطلب الثالث: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

إن أهم السمات الأساسية للاقتصاد العالمي تتمثل في الشركات متعددة الجنسية التي أصبحت تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال نشاطها في شكل استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية، والجدير بالذكر أن هذه الشركات العملاقة ذات الإمكانات التمويلية الكبيرة تمكنت من تطوير الفن الإنتاجي الذي أصبح كثيف المعرفة بفضل الثورة التكنولوجية مما ساهم في تعميق الاتجاه نحو العالمية[2]. وهناك كثير من الدلائل و المؤثرات التي تبين دور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي ومن بينها:

زيادة عدد الشركات التي نشاطها يتعدى الحدود الوطنية بشكل غير مسبوق وبشكل خاص مع بداية الثمانينات.

وتشير كل المصادر أن هناك أكثر من 83000 شركة متعددة الجنسية تشرف على 810000 فرع وتتواجد كل شركة عبر فروعها في 40 بلد أو 50 بلد، وتعتبر الدول الفنية هي المصدر الأساسي لهذه الشركات حيث من بين 100 شركة الأولى هناك:

61 منها أوروبية.

18 أمريكية.

09 يابانية.

03 صينية.

وتوظف هذه الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 68 مليون أجير في فروعها المنتشرة عبر العالم.

كما تنتج 25 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2010 و تسيطر على 33.3 % من التجارة العالمية والتي $\frac{1}{3}$ منها يمثل تجارة ما بين الفروع التابعة لتلك الشركات.

وفي 2007 قدر الإنتاج العالمي بـ 47000 مليار دولار، وخلال نفس السنة حققت 250 شركة كبرى رقم أعمال أعلى من 14870 مليار دولار ما يقارب $\frac{1}{3}$ الإنتاج العالمي وهو مبلغ أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للولايات

[1]- نشأت علي عبد العال ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2015 ص22

[2] – رضوان زهزو ، الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات و آفاق، منشورات مسالك ،دار البيضاء، 2004 ص 19 ، 20.

المتحدة الذي بلغ 13200 مليار دولار وأكثر من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالاتحاد الأوروبي 13740 مليار[1]. وهناك الكثير من الشركات التي رقم أعمالها يفوق بكثير الناتج المحلي الإجمالي لدول معينة أو لمجموعة من الدول النامية وهذه القوة الاقتصادية والمالية لهذه الشركات سمحت لها بالتمتع بالنفوذ القوي وشديد التأثير على سيادة الدول المتواجدة بأراضيها، ونمو هذه الشركات بهذه الصورة كان نتيجة التأثير المزدوج لتفكيك وإزالة كل القيود التجارية وبرامج الخوصصة التي نفذت بكل دول العالم وخاصة بالدول النامية.

-زيادة التكتلات الاقتصادية:

إن ظاهرة التكتلات الإقليمية ، تعتبر من بين التطورات الهامة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.[2] أصبحت المصالح الاقتصادية المشتركة تشكل المحرك الأساسي لتكوين التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، ولم تعد هذه التكتلات تعتمد إلا على التجانس الاقتصادي والثقافي والحضاري والتاريخي بل أصبحت هناك فضاءات اقتصادية لدول مختلفة ثقافيا وحضاريا وتاريخيا مشكلة بذلك فضاءات اقتصادية قارية عملاقة تهمين على الفضاءات الإقليمية. وتشير المعطيات إلى وجود أكثر من 45 تكتل في مختلف الأشكال وتشمل 75 % من دول العالم و 80 % من سكان العالم، وتسيطر هذه التكتلات على 85 % من التجارة العالمية. وهذا التوجه نحو التكتلات الإقليمية يأتي ضمن برامج إلحاق اقتصاديات الدول النامية و ربطها بتكتلات إقليمية وبالفضاءات الاقتصادية القارية لأجل إدماجها تبعيا في الاقتصاد العالمي[3]. وينظر الكثير من الاقتصاديين إلى التكتل الإقليمي كأداة لدخول الأسواق العالمية في أحسن الشروط[4]. لأن الدول الصغيرة غير قادرة على دخول الأسواق بدون انتمائها إلى تكتل تجاري كبير وهذه النظرة تبرر بسط هيمنة مراكز الرأسمالية المتقدمة على الاقتصاد الإقليمي عن طريق الاستثمار الأجنبي أو عن طريق الشركات متعددة الجنسية أو عن طريق المؤسسات الدولية، ولهذا نرى مجموعة من الدول الضعيفة تندمج في تكتلات مع الدول المتطورة كما جرى بالنسبة للمكسيك من خلال اندماجه في اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ودول أوروبا الجنوبية مع الاتحاد الأوربي والدول الأسيوية حديثة التصنيع التي تشكل محيط دائرة مركزها اليابان.

-ظهور أنواع جديدة للتقسيم الدولي:

---

1 - Stéphanie ROSIERE La place des firmes dans la tradition et l'actualité géopolitiques Revue GEOGRAPHIQUE de l'est Vol 50/1-2/2010 pp 1-13

2Thierry Garcin ,op cit p 231

3 - حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة،مجلة المنتدى ،عمان ،الأردن، المجلد 28 العدد 207 آيار أب2013 ص ص 153 – 179.

4 - JDOMINGO et G.CAZES, tiers monde le temps des facteurs, Bréal 1994 p 294.

إن ما يميز هذا التقسيم الدولي الجديد هو تحقيق النظام الرأسمالي الصفة العالمية وتوحيد السوق العالمية وفق مبادئ الرأسمالية، إلا أن هذه السوق تتكون من مجموعة كبيرة من الدول تختلف في قدراتها الاقتصادية عن بعضها البعض وهذا الاختلاف يسمح بتصنيف هذه الدول في 3 مجموعات[1].

حيث أن المجموعة الأولى تتمثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان وكندا، وتتمتع هذه المجموعة بصناعات وتكنولوجيا عالية وتستخدم اليد العاملة الماهرة ذات مستويات عالية من التكوين والتأهيل وتعتمد منتجاتها على كثافة الرأسمال. وتتمتع هذه المجموعة بالرفاهية الاقتصادية نتيجة زيادة الدخل الفردي الوطني، كما تعتبر مصادر أساسية للشركات المتعددة الجنسيات.

وتختص هذه المجموعة في إنتاج وتصدير سلع تتميز بكثافة الرأسمال إضافة إلى إنتاج وتصدير سلع زراعية كانت تنتج و تصدر من طرف الدول النامية في التقسيم الدولي للعمل التقليدي.

كما ازداد حجم صادراتها من السلع غير منظورة (الخدمات) بشكل كبيرا وتقوم بحماية أسواقها تحت مظلة التكتلات الاقتصادية.

أما المجموعة الثانية تتمتع بمستوى تكنولوجي تقليدي وبعض الصناعات الحديثة تابعة لشركات المجموعة الأولى مهمتها التركيب والتجميع نتيجة انخفاض تكلفة اليد العاملة وتقوم بإنتاج و تصدير بعض المنتجات الصناعية والزراعية إلى بقية دول العالم.

أما المجموعة الثالثة هي عبارة عن تلك الدول المتخلفة، تنخفض فيها الأجور والمهارات وكانت سابقا عبارة عن مستعمرات ولازالت تتخبط في الازدواجية الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية، ويعتمد اقتصادها على تصدير المواد المنجمية والمحروقات التي أسعارها تتميز بعدم الاستقرار مما يجعلها تتأثر بأي انخفاض لأسعار المواد المصدرة في السوق العالمية التي تتحكم فيها الدول الصناعية الغربية بشتى الوسائل.

وهناك بعض المظاهر العامة التي تحدد العلاقة بين تلك المجموعات ومن بينها[2].

- الانتماء لمجموعة معينة يتم على أسس اقتصادية أي مستوى وهيكل الاقتصادي، كمستوى الرفاهية، الثقافة التكنولوجية، مستوى التعليم والمهارات وعلاقات المساواة.

[1] – عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2010 ص 63.

[2] – مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2006 ص 33.

- التقسيم يقوم على أساس علاقات السيطرة والتبعية بين المراكز والضواحي وشبه الضواحي نتيجة احتكار المجموعة الأولى للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وتمتعها بالفوائض في موازينها وبالمراكز الدائنة ومصدر لرؤوس الأموال وسيطرتها على المواد الغذائية والتحكم في المؤسسات والمنظمات الدولية.
- تميز هذا التقسيم بالديناميكية وعدم الاستقرار حيث أثبتت التجارب التاريخية أن كثير من الدول التي تنتمي إلى المجموعة الثانية انتقلت إلى المجموعة الأولى كتجربة اليابان، النمور الأسيوية ومجموعة البريكس

-التوسع في الاعتماد المتبادل:

في إطار السعي لتوحيد السوق العالمية والقضاء على المسافات بفضل التطور التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليص المسافات وتكاليفها، إضافة إلى التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية أو التحول إلى اقتصاد السوق في إطار تنفيذ برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في الدول النامية في سياق إعادة بناء الرأسمالية[1].

والاستمرار في تحرير السلع والخدمات، مما انعكس بالترابط بين دول العالم فيما بينها، وأصبحت كل مناطق العالم أكثر انفتاحا على بعضها البعض وأكثر تأثيرا وتأثرا، مما زاد من حدة المنافسة في السوق العالمية في الوقت الذي لم تعد فيه القدرة والقوة الاقتصادية تقتصر على الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك تتمثل في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية بالتحكم في التكلفة والسعر والإنتاجية والنوعية وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل[2]، وأدى إلى التسارع في نمو معدلات التجارة العالمية في السلع والخدمات والنمو الكبير في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول وترتب عن ذلك زيادة الاعتماد المتبادل وظهور آثار عديدة[3].

1 -زيادة التعرض للأزمات الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية والمالية التي تجري في الأسواق العالمية وسرعة انتشار آثارها في مختلف الدول.

2 -أهمية السوق العالمية والاقتصاد العالمي كعامل محدد للنمو في البلاد المختلفة.

3 -تأثير السياسات الاقتصادية الوطنية على بقية الدول الأخرى مما أدى إلى التشابه في السياسات الاقتصادية والاتجاه نحو توحيدها وجعلها أكثر مرونة.

4 -زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق.

---

[1] – منير الحمش ، العولمة الاقتصادية المفهوم السمات التداعيات على الصعيدين المحلي و العربي ، الانكسار ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، العدد 41/شتاء 2007 ص ص 89 – 110.

[2] – مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ص 37.

[3] – سعيد النجار،مرجع سابق ص18.

-التطور العلمي و التكنولوجي:

إن ما يميز هذه المرحلة من الرأسمالية هو تكثيف وتعميق الثورة العلمية والتكنولوجية نتيجة التوسع الكبير في الدراسات والبحوث التي تقف ورائها الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال عرض سلع وخدمات جديدة وتقليص التكاليف والاقتصاد في المادة الأولية المستعملة وإحلال المواد المصنعة محل المواد الطبيعية وتقليص البعد المكاني والزماني بالنسبة للمنتج والمستهلك على كل المستويات والمجالات، وأصبح الإنتاج يتميز بكثافة المعرفة والاستهلاك بشرط النوعية الراقية وتوفر جملة من المعايير مما زاد من شدة المنافسة في مجال البحث والإنتاج لكسب المزيد من الأسواق وكل هذا أدى إلى تعقيد العملية الإنتاجية من خلال[1].

- ظهور تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة حيث يتم إنتاج أجزائها المختلفة عبر دول عديدة ومراحل مختلفة.
- صراعات وتحالفات إستراتيجية من أجل السيطرة على الأسواق بشتى الوسائل.
- النمو الكبير في تجارة السلع والخدمات والتدفقات المالية والتكنولوجية وإزالة القيود التجارية.
- زيادة العلاقات التشابكية بين الدول في مجال الإنتاج والاستهلاك والتمويل نتيجة تقارب الأسواق ببعضها البعض وسهولة وسرعة التنقل والتواصل بين المجموعات المختلفة وتحقق كل هذا بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية.

وهذا ما جعل أحد الاقتصاديين بسات R. passet[2]. يرى أن عولمة المبادلات مهما كانت طبيعتها ما هي إلا نتيجة التطور الكبير في النقل والتكنولوجيا والإعلام.

[1] - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 71.

[2] - GCAZES et J.DOMINGO Tiers m !onde Le Temps des factures . Breal 1994 p 225.

المبحث الثاني: الجذور الفكرية و التاريخية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

عرف الفكر الرأسمالي تطورات مهمة عبر مراحل تطور النظام الرأسمالي،مما جعله يتغير من حيث أشكاله وأساليب حركته، كإستجابة لحاجة النظام الرأسمالي ومشكلاته، وكانت المباديء و الأسس الفكرية الليبرالية التي تتلائم مع الظروف والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل مرحلة التي تعكس خصائص وسمات الليبرالية الرأسمالية كنمط انتاج وأساليب الاستغلال .

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي

للوصول إلى جذور النظام الاقتصادي والمالي العالمي لابد من العودة إلى البدايات الأولى في الفكر الرأسمالي ومنذ الرأسمالية التجارية وتتبع تطور الرأسمالية و المتغيرات الفكرية التي مرت بها .

الفرع الأول: المذهب التجاري

ظهر خلال القرن الخامس عشر وإلى غاية القرن السابع عشر، تيار فكري يؤمن بأهمية التجارة في النشاط الاقتصادي، وركز هذا التيار الفكري على السياسة التي من شأنها تنويع العلاقات التجارية.

وعلى رأسه دافيد هيوم David Humme، الذي نادى بحرية التجارة، في كتابة مقالات سياسية عام 1752 مؤكدا على أن الرفاهة الاقتصادية في بلد ما سيعم البلدان المجاورة بالازدهار نتيجة التكامل الاقتصادي، بينهما في إطار تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة من كافة القيود المتنوعة المفروضة عليها [1]، كما اتفق التجاريون على أهمية تحقيق فائض في الصادرات، لأن خلق هذا الفائض، لا يحقق مصلحة التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية فقط، بل يؤدي إلى انتعاش جميع المشروعات في داخل البلد وخاصة تلك التي تعمل بهدف التصدير، وبالتالي فقد توصلوا إلى قناعة أن خلق الفائض في الميزان التجاري، لابد أن يحقق مصلحة الأمة وأن يؤدي إلى رخائها الاقتصادي وزيادة قوتها السياسية[2].

ودعا التجاريون بغرض زيادة التراكم الرأسمالي إلى ربط قياس الثروة والقيمة بالمعادن الثمينة، وطالبوا بتدخل الحكومة لتعزيز تجارة التصدير وحماية الثروة الوطنية من التسرب إلى خارج البلاد من خلال تقييد الاستيراد[3].

---

[1] – خير الدين صبري أحمد ،العولمة في الفكر الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل، العراق، المجلد 27 الإصدار 80 السنة 2005 ص ص 81-90.

[2] – عبد الرحمن يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003 ص 249.

[3] – هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار حرابر للنشر و التوزيع، عمان 2006 ص 49.

والجدير بالملاحظة أن التجاريين تنبهوا إلى أهمية تخفيض نفقات الإنتاج من أجل زيادة الصادرات عن طريق تخفيض أجور العمال وهذه الزيادة في الصادرات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المعادن الثمينة.[1] (ذهب ، الفضة) التي كانت تعتبر معيار ثروة وقوة الدولة وتقدمها وعظمتها، ولكي تزدهر هذه الثروة، فإن الميزان التجاري للدولة يجب أن يتعاظم كلما شجعت الدولة الأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير[2]، وبالتالي ربط التجاريون رفاهية الأفراد برفاهية الدولة، التي تتأثر بقوة الدولة أو ضعفها، ولهذا يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية لخدمة الأهداف الوطنية، وهذا النوع من التفكير وجد تبريرا لاستيلاء الدول الأوروبية على المستعمرات من أجل نهب وسلب المواد الأولية لتموين الصناعة، كما غلب على هذا التفكير التجاري الطابع الديناميكي، البراغماتي، التجريبي، حيث ذهب إلى تبرير كل الوسائل التي تمكن الدولة لفرض هيمنتها على الدولة أقل قوة[3].

والملاحظ أن تعاليم المذهب التجاري قد امتدت إلى السياسات التجارية الممارسة من قبل الكثير من الدول في الوقت الراهن، حيث أصبحت تنتهج سياسة الحماية الجمركية وتشجيع الصناعة الوطنية ودعم الصادرات والحد من الواردات ولا تزال الدول تبدي الكثير من الاهتمام لموازين التجارة والمدفوعات وتخشى أن تتعرض هذه الموازين للاختلال[4].

كما أصبحت الكثير من الدول وخاصة الغربية منها التي مصادر قوتها تكونت من خلال ممارسة تعاليم المذهب التجاري عبر التاريخ، تستعمل القوة بمختلف أنواعها والنفوذ لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى، مطبقة في ذلك المبدأ الميكيافلي، "الغاية تبرر الوسيلة".

الفرع الثاني :المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي)

نشأت هذه المدرسة في فرنسا، ومن بين روادها الطبيب فرنسوا كيني François Quesney، لقد اعتقد الفيزيوقراطيون أن الظواهر الاقتصادية تشبه الظواهر الطبيعية والبيولوجية، تخضع لقوانين طبيعية ولا دخل لإدارة الإنسان في إيجادها وهذه القوانين تحكم مظاهر الحياة الاقتصادية كافة وتعتمد في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين أساسيين، مبدأ المنفعة الشخصية التي تحفز الإنسان على النشاط الاقتصادي.

---

[1] – عبد الرحمن يسرى أحمد مرجع سابق، ص 249.

[2] – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ص 47.

[3] – نفس المرجع ، ص 49.

[4] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013 ص 26.

ومبدأ المنافسة الذي ينتج من خلال سعي الفرد لتحقيق منافعه الشخصية ويدخل في تنافس مع بقية الأفراد[1]. وبالتالي فإن النظام الطبيعي هو الذي يملي الحرية الفردية والحرية الاقتصادية وحرية الملكية. ومن هنا نجد أن المدرسة الطبيعية تبنت فكرة الحرية الاقتصادية في سياستها الاقتصادية، ومن الأقوال المأثورة عن الطبيعيين لتأكيد على فكرهم الحر دون تدخل الدولة ، المقولة الشهيرة "دعه يعمل، دعه يمر" التي عبروا عنها من خلال سياستهم الاقتصادية الحرة والحجة في ذلك لأنها تكفل انطباق القوانين الطبيعية[2].وهذا الإيمان بأهمية القوانين الطبيعية في النشاط الاقتصادي راجع إلى تأثرهم بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعة خاصة بعد اكتشاف الجاذبية والدورة الدموية، أصبحت هذه الاكتشافات عاملا مؤكدا أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها[3].

ولهذا يجب ترك النظام الاقتصادي حرا تماما دون أدنى تدخل، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه تلقاء التوازن الطبيعي[4].

وينحصر تدخل الدولة في.

- صيانة النظام الطبيعي والمحافظة عليه
- نشر الثقافة و التعليم.
- القيام بالأشغال العامة، مثل بناء الطرق والجسور والقنوات لتسهيل الاتصال بين المناطق المختلفة.

أما التجارة فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية، بما في ذلك التجارة الداخلية التي كانت تقوم على الحبوب أو التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الأخص في التجارة البحرية وبفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانئ و المدن[5].

الفرع الثالث: المذهب الكلاسيكي

ظهرت أفكار هذا المذهب في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وامتدت إلى وقتنا الحاضر، وأصبحت مبادئها تشكل أسس النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان 2012 ص 290.

[2] – محب خلة توفيق ، التطور و اقتصاديات الموارد ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2011 ص 94.

[3] – عبد الرحمن يسري أحمد ، مرجع سابق ص238.

[4] – نفس المرجع ،ص 237.

[5] – محمد حامد دويدار ، و آخرون ، الاقتصاد السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1997 ص 151.

انطلقت أفكار هذه المدرسة اعتمادا على القوانين الموضوعية التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، تأثرا بالفلسفة الطبيعية التي تؤمن بوجود نظام طبيعي يؤثر في حركة الظواهر الاقتصادية بشكل آلي أي اليد الخفية، إلى جانب التأثر بالفلسفة الفردية التي جعلتهم ينظرون إلى الظواهر الاقتصادية من خلال سلوك الرجل الاقتصادي، الفرد الذي يعبر في سلوكه عن الطابع الخاص بالنشاط الاقتصادي، وهذا ما جعل الكلاسيكيون يعتقدون أن هناك يد خفية تتحكم في حركة النظام الاقتصادي ككل وتجعل الإنسان الاقتصادي يحقق مصلحة المجتمع، من خلال تحقيق مصلحته الشخصية وهي المسؤولة عن التوازن في السوق بدون تدخل الدولة، وركز الكلاسيكيون على أهمية الحرية الاقتصادية وأن سيادة الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك هي روح النظام الرأسمالي، وتكوين الرأسمال هي غاية النشاط الاقتصادي[1].

وإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يضع قيود وعوائق على النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعرقل تصريف المنتجات في الداخل و الخارج ثم يضعف فرص الربح المراد الحصول عليه[2]، لهذا يجب إزالة كل القيود على التجارة الدولية لأن التوسع في حجم السوق يؤدي إلى المزيد من تقسيم للعمل داخل كل دولة وعلى مستوى المشروع ويؤكد أدم سميث Adam Smith على ذلك من خلال الربط بين حجم السوق وتراكم الرأسمال ولهذا يشجع المبادلات التجارية التي تساهم في النمو الاقتصادي والمزيد من تقسيم للعمل، وهكذا أبدى الكلاسيكيون اهتماما كبيرا بالتجارة الخارجية ولكن ليس على نفس الأسس المركنتيلية، فأدم سميث الذي اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول والأساسي للنمو الاقتصادي، حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق. كما شرح كيف أن قيام التجارة الخارجية على أسس اختلاف النفقات النسبية يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.[3]

ويعتقدون أن توسع دور الفرد والمشروع الخاص يمكن من ربط أمم العالم مع بعضها البعض عن طريق التجارة الحرة لأن كل توسع في حجم السوق يؤدي إلى المزيد من تقسيم للعمل مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل على أساس التخصص في الصناعات، ويعتبر هذا التقسيم للعمل هو أساس التقدم الفني، لهذا يجب توفر الحرية الاقتصادية أمام المشروع الخاص، حتى يتمكن من توسع نشاطه، بتوسع السوق والتمكن من التخلص من الإنتاج المتزايد، أما مسألة توازن العرض مع الطلب فيعتقد الكلاسيكيون بأن هناك قوى داخلية (اليد الخفية) تعمل

---

[1] – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ص53.

[2] – رياض مهدي عبد الكاظم ، العولمة ووظيفة الدولة الاقتصادية ،مجلة واسط للعلوم الإنسانية،كلية العلوم ، جامعة واسط ،العراق، المجلد 11 العدد 30 السنة 2015 ص ص205-226.

[3] – عبد الرحمن يسرى أحمد،مرجع سابق ص 290.

بشكل طبيعي على توازنه معتمدين على تصور مفاده أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له والمساوي له عند أي مستوى من مستويات الإنتاج ،وآليات السوق الذاتية، قادرة على معالجة جميع الانحرافات التي يمكن أن تحصل في النشاط الاقتصادي وإعادته إلى حالة التوازن ويعترض أدم سميث على تدخل الحكومة في جهاز السوق، بفرض القيود على الواردات ومنح الإعانات للصادرات،وسن قوانين لحماية الصناعة، كما عارض الإنفاق الحكومي، على غايات غير إنتاجية[1]. أما الدور المناسب للدولة في الفكر التقليدي يجب أن يتقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، لأن كفاءة النشاط الاقتصادي تتوقف على تحقيق الحرية الكاملة للأفراد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وعدم تدخل الدولة للتأثير على آلية السوق[2]. ولهذا يجب إزالة كل القيود على النشاط الاقتصادي، وترك الحرية الطبيعية لتحقيق مصلحة الفرد بمباشرة كل الأنشطة، ويقتصر دور الدولة على القيام بالخدمات التي لا يمكن للفرد، أو القطاع الخاص القيام بها كمشاريع البنية التحتية، من طرق وجسور وشبكة المياه والحفاظ على الأمن والاستقرار.

الفرع الرابع :الفكر الكنزي

تعرض النظام الرأسمالي خلال مراحله إلى تقلبات دورية واستطاعت اليد الخفية أن تحافظ على التوازن من فترة إلى أخرى، إلا أنها عجزت تماما أمام ظاهرة الكساد العظيم الذي ضرب الولايات المتحدة وامتد إلى بقية دول العالم في أكتوبر 1929 مما تطلب إيجاد تفسير جديد لهذه الظاهرة، وهذا ما فعله كينز John Maynard Keynes في كتابه "النظرية العامة" و أعطى أيضا وصفا للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذا الوضع و القضاء على البطالة عن طريق تدخل الدولة ونالت أفكاره ترحيبا واعترافا دوليا وبدأت الحكومات بعد الحرب تطبق سياسات التي نادى بها حتى نهاية السبعينات[3]، حيث قام كينز بتصحيح المفاهيم التي كانت سائدة ومنها أن ليس العرض، بل الطلب هو الذي يحقق مستوى من التشغيل المساوي له، وفي حالة وجود نقص في التشغيل سيؤدي إلى وجود بطالة، وهذه البطالة إما مرتبطة بتشغيل العمال أو بتشغيل الموارد، ويتم علاج هذه الحالة بتدخل الدولة بتفعيل الطلب الفعلي من جانب الاستهلاك المرتبط أصلا بالدخل، لأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والعكس صحيح والعلاج يتم بتدخل الدولة عن طريق النفقات العامة وليس من أموال تأخذها من الجمهور، أي بمعنى أنها تنفق أكثر من الضرائب التي يتم جبايتها ويجب اعتمادا الضرائب التصاعدية على أن

[1] –ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ص31.

[2] –محي محمد مسعد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية ، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2010 ص28.

[3] – محب خلة توفيق ،مرجع سابق ص121.

تصاحبها إجراءات التأمين الاجتماعي والخدمات العامة بما يساعد على إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الفقيرة وبهذا الشكل يمكن التأثير على الطلب الكلي[1].

كما يجب اعتماد سياسة حمائية ضد استيراد سلع الدول الأخرى من أجل تشجيع الإنتاج المحلي الذي بإمكانه خلق فرص عمل جديدة، وهذا ما يبين اعتراف كينز بأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في ظروف الكساد لأجل التأثير على مستوى التوظيف، بتفعيل الطلب الفعلي باستعمال الأداة المالية، أما بالنسبة للنقود التي كانت تعتبر مجرد وسيلة للتبادل عند الكلاسيكيون، فإن الفكر الكينزي اعترف لها بالدور المؤثر في النشاط الاقتصادي. ولهذا ربط كينز بين معدل الفائدة والادخار الذي يتوقف على العرض والطلب على النقود وعرض النقود، يتوقف على قرارات السلطات النقدية، أما الطلب على النقود، يتحدد بعامل المعاملات ودافع الاحتياط أو دافع المضاربة.

وبناء على ما تقدم فإن محددات الدخل الوطني والعمالة تكمن في الميل للاستهلاك الذي يحدد الطلب الاستهلاكي وسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأسمال ويحددان معا الطلب الاستثماري[2].

وهكذا قد تميز الفكر الكينزي عما سبقوه بالواقعية، وأصبح يؤخذ به بشكل كبير في كثير من التحليلات الاقتصادية المعاصرة، لكن فعاليتها تبقى محدودة لأن كينز كانت تصوراته في نموذج اقتصادي مغلق، لا يتصل فعلا بالعالم الخارجي، كما أنه اعتمد على دور العمالة والبطالة في حين أن عالمنا اليوم يمكن له استبدال اليد العاملة بالرجل الآلي، وإضافة إلى ذلك كانت الحكومات قادرة على مراقبة نشاطها الاقتصادي عبر تغيير بعض المؤثرات الاقتصادية، ولكن هذا الوضع تغير وأصبح أكثر تعقيدا عندما أصبح التبادل التجاري الخارجي، للسلع والخدمات أو في التجارة الإلكترونية باستعمال بطاقات الائتمان، ولم تعد الحدود تشكل حواجز، بل أصبحت كل دولة جزءا لا يتجزأ من السوق العالمية[3].

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري ، مرجع سابق ص445.

[2] – محب خلة توفيق، مرجع سابق ص126.

[3] – موفق حزعل حمد ،أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية و التداعيات الاقتصادية ما بعد الكنزية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العراق، العدد، 23 2010 ص ص25-39.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الليبرالي المعاصر

في ظل تزايد واستمرار الازمة الاقتصادية والمتمثلة في التضخم الركودي الذي أصاب الاقتصاديات الرأسمالية و تسبب في أضرار إقتصادية كبيرة و لم تفلح النظرية الكنزية في إيجاد حلول سريعة لهذه الازمة، مما فتح الباب أمام إجتهادات فكرية جديدة ،تجسدت في ظهور تفسيرات نظرية من طرف تيارات فكرية مخالفة للفكر الكنزي و التي يمكن عرضها في هذا المطلب

الفرع الأول :مدرسة التوقعات الرشيدة

وأهم مفكري هذه المدرسة التي ظهرت في السبعينات جون ميت John muth الذي يعتبر أول من اقترح التوقعات الرشيدة من خلال مقال 1961 إضافة إلى أعمال روبر لوكاس Robert Lucas وتوماس سارجينت Thomas Sargent.

وترى هذه المدرسة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على عيوب خطيرة وإنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر والى تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وإلى تمسك نقابات العمال وإصرارها المستمر على زيادة الأجور [1]. وتعتمد هذه المدرسة على فرضية مفادها أن أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات وأنه عند إجراء التوقعات التي تبنى عليها قرارات تلك الوحدة في المستقبل فلابد وأن تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن لكي تكون التوقعات الرشيدة للقرارات حكيمة.[2]

وفسرت هذه المدرسة أزمة التضخم الركودي بواسطة المفاجآت السعرية (الانحراف الفعلي عن المتوقع)، والتي تحدث إما بسبب المفاجآت السياسية أو بصدمات العرض والطلب والمفاجأة السياسية من صدمة الطلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة أما صدمات الطلب والعرض فهي تحولات غير مرتقبة في الطلب والعرض الكليين وتفسير هذه المدرسة للتضخم على أنه نشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار فلو زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المحقق فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر عن العرض الكلي ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع والتضخم. في هذه الحالة يعتبر فجوة أو فائض الطلب أو خطط شراء في أسواق السلع وعوامل الإنتاج[3]

---

[1]- رمزي زكي وآخرون ، التضخم في العالم العربي ، دار الشباب لنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1986 ص31.

[2] -هيفاء عبد الرحمان ،مرجع سابق ص 93.

[3] -باتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (1970-2004)،مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والعلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة،العراق ،المجلد2، العدد7، 2007،ص ص112-125

الفرع الثاني :مدرسة اقتصاديات العرض

يمثل هذا التوجه الفكري مجموعة من المفكرين منهم بول كريق روبرتس (PAUL CRAIG ROBERTS) وأرتير لافر ARTHUR LAFFER الذي يعتبر زعيم هذه المدرسة، وكان يشغل منصب مستشار اقتصادي لرئيس أمريكي، ويعتقد هذا التوجه أن النمو والرفاهية الاقتصادية يتحققان عن طريق تأمين رأس المال وحرية التنظيم بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولأنهم يؤمنون بأن هذا التدخل للدولة هو سبب الاختلال بين العرض والطلب بفعل تقييد لحرية الأفراد والمشاريع. [1] ولهذا نجد أن أنصار هذه المدرسة يتفقون مع النقديين في مسألة تدخل الدولة والإفراط في عرض النقود بشكل لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي وكذلك تدخل الدولة يفرض ضرائب عالية تؤدي إلى تراجع الاستثمار والصناعة، لأن هذه الضرائب تنعكس بارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الإنتاج مع استمرار الطلب في الارتفاع بشكل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولهذا تنظر هذه المدرسة إلى قانون ساي J.B.SAY بأهمية بالغة لأنها تعتقد بأنه يضمن التوازن العام نتيجة تركيزه على العرض الذي يضمن الزيادة في الاستثمار والإنتاج والإنتاجية ونتيجة تقاطع أفكار هذه المدرسة مع المدرسة الكلاسيكية أصبحت تسمى بالكلاسيكية الجديدة.

إلا أن جورج جيلدر George Gilder الذي يعتبر من مفكري هذه المدرسة ذهب بعيدا من خلال "الثروة والفقر".

واعتبر أن السياسات الاجتماعية تعتبر عائقا أساسيا للنمو الاقتصادي كالمنح البطالة ، الطلاق...الخ والاقتطاعات المرتفعة في شكل اشتراكات اجتماعية وضرائب، إضافة إلى أجور غير خاضعة لسوق العمل تؤدي إلى معاناة المنتجين من تكاليف زائدة التي تصبح عائقا أمام المبادرة الخاصة كما تجعل العمال يعملون بدون حافز نتيجة هذه الاقتطاعات الضريبية وبالتالي فالنمو لن يتحقق إلا بإزالة كافة القيود والعراقيل الضريبية والتنظيمية.

الفرع الثالث :المدرسة النقدية

ويطلق عليها كذلك بمدرسة شيكاغو وتمثل منظري التيار الليبرالي الجديد بزعامة ملتون فريدمان(MILTON Friedman) الذي يعتقد بأن أزمة النظام الرأسمالي هي ظاهرة نقدية نتجت عن الإخلال بين عرض النقود والطلب عليها، والسلطات النقدية (البنوك المركزية) بإصدارها لنقود، لتمويل عجز ميزانياتها العامة فتصبح المسؤولة عن الزيادة في عرض النقود بشكل يزيد عن الطلب.مما يؤدي إلى ظاهرة التضخم، التي نتجت عن العوائق التي

[1] – رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، دار الشباب للنشر، الكويت ص 27.

تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي تزمت نقابات العمال وإصرارها المستمر على زيادة الأجور.[1]

يرى هذا التيار الفكري أن الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي ناتجة عن النشاط المتزايد للدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية.[2]

والاختلاف بين كينز وفريدمان يتركز حول الثقة في كفاءة إدارة الدولة أو في كفاءة قدرة السوق.[3]

الفرع الرابع : المدرسة المؤسسية أو الكينزية الجديدة

إن هذه المدرسة تنادي بمجموعة من الإصلاحات لعلاج التصدعات في الاقتصاد الرأسمالي وبشكل عام والتيار يؤمن بأفضلية الرأسمالية كنظام اجتماعي وقدرتها على النمو و التقدم شرط التغلب على العقبات والمشكلات التي تواجهها[4]،يمثل هذه المدرسة مجموعة من المفكرين منهم جون كينث كالبريث J.K.Galbrith.

وحاول أنصار هذه المدرسة تقديم بعض الحلول والمقترحات الإصلاحية، وبإعطاء "للدولة" وللشركات الكبيرة وللنقابات العمالية، أهمية خاصة ومحورية بتحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة[5]، ومن هنا يبدوا أن ما يهم أنصار هذه المدرسة هو دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها المجتمع الرأسمالي وخاصة سلوك هذه المؤسسات وعلاقتها ببعضها البعض.

أما فيما يخص التضخم فإن جالبريت يعطي أهمية لقوتين أو(مؤسستين) ويعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبرى على التضخم، وهما قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية.

فالقوة الأولى تتمثل في العدد المحدود من الشركات الإنتاجية الضخمة التي لها قوة التأثير على العرض والسعر بالشكل الذي يخدم الإستراتيجية الخاصة بها في ظل غياب المنافسة، أما القوة الثانية لها تأثير ارتفاع الأجور ما ينعكس بارتفاع الأسعار وحسب هذه المدرسة فإن أزمة النظام الرأسمالي هي نتيجة صراع داخل المجتمع.

ويعتقد جالبريت بأن المؤسسات الاحتكارية هي الرابحة في السباق التراكمي، بين الأجور والأسعار لأنه يرى أن النقابات لن تستطيع تعويض الخسارة في دخول الحقيقية، الناجمة عن ارتفاع الأسعار، مهما كانت قوة نضال هذه

---

[1] – سعد سامي عباس ،سلمان عبد الله سلمان ،الأزمة المالية (المفهوم،الأسباب،الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة2007-2008 نمودجا،مجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية ،العراق، العدد 22 سنة 2012. ،ص ص 104-144

[2] –عبد الحسين وداي العطية النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر،مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)،عمادة البحث العلمي ،الجامعة الأردنية المجلد 22 (أ) العدد الثاني 1995، ص ص673.-717

[3] – حازم الببلاوي ،دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق ،القاهرة 1995 ص159

[4] – هيفاء عبد الرحمان ،مرجع سابق .ص94

[5] – رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 37.

النقابات، غير أن الشركات يمكن لها أن تحمل المستهلكين أعباء الزيادة في الأجور، بواسطة زيادة أسعار منتجاتها[1]. لكن بالنسبة لعلاج التضخم، فإن هذه المدرسة تؤمن بدعم الدولة الاقتصادي، عن طريق تطبيق نظام ملائم للرقابة على الأجور والأسعار والأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي، لأحداث نوع من التزاوج بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، وتطالب بتأميم بعض القطاعات والإبقاء على إعانات الضمان الاجتماعي، شرط أن تكون أجور العمال العاطلين أقل من مستوى الأجور المحددة في السوق، حفاظا على فعالية سوق العمالة مع الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي، والتعاون الدولي بين دول الرأسمالية خاصة ودول العالم عموما، وخصوصا بعد تطور ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات وتدهور أوضاع النقد الدولي.[2]

المطلب الثالث: تقارير و برامج المؤسسات المالية الدولية

نتيجة الاوضاع الصعبة التي كانت تتخبط فيها المنظومة الرأسمالية، والمتمثلة في القيود المفروضة على استثمار الاجنبي وخاصة في أسواق الدول النامية ،وحاجة الشركات الرأسمالية لتوسع، دفع الدول الرأسمالية إلى إيجاد حلول عملية لفتح اسواق الدول النامية من جديد

الفرع الأول : تقرير ليستر برسون Lester B.Pearson [*]

نظرا للأوضاع السيئة التي كانت تعاني منها الدول الرأسمالية الغربية المتمثلة أساسا في تراكم فوائض رؤوس الأموال والحاجة إلى معدلات ربح أعلى عن تلك الموجودة بالدول الرأسمالية، إضافة إلى المواجهة التي أصابت حركة تصدير رؤوس الأموال للبلاد النامية في فترة الخمسينات والستينات، بعد انتشار حركات تحرر وطني، وأطاحت بكثير من مصالح الاستثمارات الأجنبية الخاصة، في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية[3]،تكونت لجنة في 18 أوت 1968 وضمت عدد من الخبراء، وأغلبهم من الدول الغربية، للقيام بالدراسات والاتصالات لمعرفة طبيعية الأسباب التي تقف أمام إمكانية الاستثمار بالدول المتخلفة، وعلى هذا الأساس تكونت لدى هذه اللجنة حصيلة من المقترحات قدمتها في صورة دعائية، أنه إذا قامت الدول النامية بالتعاون مع الدول الرأسمالية في تنفيذ هذه المقترحات، سيكون لها آثار قوية في التنمية، بما ينعكس بمنافع مشتركة على كلا الطرفين، وهذا ما أكده التقرير،

[1] – نفس المرجع ، ص 39.

[2] – هيفاء عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 95.

[*] – ليستر برسون ،رئيس وزراء كندا سابقا.

[3] – http://www.askzad.com.wwwsndll.arn.dz/genpages , visiter le 16/05/2013

بأن الاستثمار الأجنبي لا يمكن الاستغناء عنه نظرا لما يحققه من نتائج ايجابية في التنمية ولهذا يتوجب على الدول النامية تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي التي تضمنها تقرير لستر برسون في ثمانية قواعد أساسية[1].

1-يجب على الدول النامية الشروع في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لأن المستثمر الأجنبي لا يطمئن إذا كانت البيئة المتواجد بها معادية له، وإن تحسن القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسن المناخ بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، ولهذا فالتقرير يؤكد على أن تتخذ الدول النامية الخطوط الفورية التي تتماشى مع الأهداف الوطنية، المشروعة لتخفيف وإزالة العوائق التي تقف أمام الاستثمار الخاص الوطني.

2-يختص بإبطال مفعول القوى السياسية القابلة للانفجار والتي غالبا ما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وهنا يشير التقرير صراحة، "يبدو وأنه من السبل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق استخدام واسع للمشروعات المشتركة إما مع الرأسمال المحلي أو مع القطاع العام"[2].

3-ترتبط بالضمانات المطلوبة من المستثمرين الأجانب لحماية نشاطهم ولتفادي الصراعات المعطلة لنشاطهم ولمصالحهم وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الرقابة وتكفل لهم تعويضا ملائما وحرية تحويل هذا التعويض إلى الدولة الأم، حينما تتعرض الاستثمارات الأجنبية لخطر تصفية نشاطها.

4-يتعلق بالحوافز التي يجب أن توفرها لجذب الاستثمار و رؤوس الأموال الخاصة ويقصد من وراء ذلك التحفيزات الضريبية بالإضافة إلى توفير الأراضي بتكلفة منخفضة.

5-وجوب العمل على معرفة الإمكانات المختلفة بالدول النامية لفرص الاستثمار عن طريق القيام بالدراسات اقتصادية.

6-القيام بإصلاح القوانين والتنظيمات بشكل يسمح بتحقيق انفتاح مالي أكبر للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وبتوفير القسط اللازم من الحماية ودعم وتنمية سوق رأسمال المحلي.

7-وفي إطار توفير المزيد من الحوافز لجذب الاستثمار، فتح مجال الاقتراض للشركات الأجنبية من أسواق رأسمال المحلية.

---

[1] le rapport Pearson une nouvelle stratégie planétaire pour le développement le courrier Unesco février 1970 pp 4-17

[2] - http://www.lhewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901 visiter le 22/06/2014

8-توصي القاعدة بخصخصة القطاع العام عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية والمحلية على امتلاك أسهمه في ظروف ملائمة وبهذا الشكل يكون التقرير قد حدد القواعد والأسس التي يجب أن تتوفر بالدول النامية في تعاملها مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

الفرع الثاني : تـوافق واشنـطن

إن توافق واشنطن هو عبارة عن جدول أعمال الإصلاح "توافق أراء واشنطن" تقدم به جون ويليام سون John william sun * في شكل بحث في مؤتمر نظمه معهد الاقتصاد الدولي سنة 1989[1] حول المشاكل الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، وتضمن هذا البحث عشرة إجراءات،و وأطلق عليها اسم، الوصايا العشر، وكان يعتقد أن الأفكار التي جاء بها كانت محل توافق، ولهذا السبب أطلق عليها كذلك بتوافق واشنطن وكانت الإصلاحات تتشكل من:

1-انضباط المالية العامة: نظرا للعجز الضخم في الموازنات الذي شهدته المنطقة وأدى إلى أزمات في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، كان لابد من التقييد التام بالميزانيات والحد من العجز المالي عن طريق تخفيض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق العام الاجتماعي وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجانا في السابق و ذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار الخدمات العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما شابه ذلك[2].

2-إعادة ترتيب أولويات للإنفاق العام وذلك بشكل يبعد عن مبدأ الإعانات وعدم تجاهل الاهتمام بالقطاعات والمشاريع الاقتصادية التي تحقق ربحية عالية، إلى جانب الاهتمام بالقطاعات الخدمية وحسن توزيعها وبشكل خاص قطاعي الصحة والتعليم[3]وبعيدا عن الاستثمار في عمليات إنتاج السلع والخدمات.

3-الإصلاح الضريبي وذلك يشمل توسيع القاعدة الضريبية مع تخفيض الضرائب الحدية.

4-سعر صرف تنافسي بتبني سعر صرف يساهم في القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية، وذلك بتخفيض قيمه العملة والرجوع لقاعدة السوق (العرض والطلب).

---

* مدير سابق للبنك الدولي

[1] - جون ويليامسون ،مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي،سبتمبر 2003. ص،10

[2] - ابراهيم العيسوي، عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ص52.

http://www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf visiter le 23/09/2016

[3] - وداد أحمد كيسكو ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت 2002 ص20.

5-التحرير المالي وذلك بترك أسعار الفائدة تحدد وفقا لقاعدة السوق، أي تركها لعوامل العرض والطلب وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان، كفالة استقلالية للبنك المركزي، كما يشمل التحرير المالي حساب رأس مال في ميزان المدفوعات، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة[1].

6-تحرير التجارة الخارجية، وذلك بالابتعاد عن استعمال قيود الكمية على الواردات والصادرات، ووجوب تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات، كما يجب عدم استعمال أدوات أخرى لتقييد الواردات.

7-تحرير الاستثمار الأجنبي، وذلك بالتوجه نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي، وإزالة كل العقبات أمامه، كمسألة نسبة الأسهم المملوكة للشركات الوطنية المخصصة أو القيود على المدخلات من المنتج الوطني أو على الصادرات، وكذلك عملية تحويل الأرباح والرأس المال.

8-الخوصصة بالتنازل عن الشركات والمؤسسات العمومية، بما في ذلك المؤسسات التي تقدم خدمات عامة كالمياه والكهرباء، الاتصالات والبريد، وكذلك المؤسسات المالية، كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي على إقامة مشاريع البنية التحتية كالمطارات والموانئ والطرقات، إلا أن هذه العملية قد تكون محفوفة بدرجة عالية من الفساد، يتم عن طريقها تحويل الأصول إلى المجموعة المحظوظة مقابل جزء بسيط من قيمتها الحقيقية[2].

9-إلغاء القيود الإدارية: التخلي عن التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار ومنح القروض أو توجيه شركات القطاع العام، بل يجب ترك الأمور لتفاعلات عوامل الطلب والعرض.

10-حقوق الملكية: عملية توفير جو يسوده الاطمئنان بالنسبة للمستثمرين، وذلك من خلال تسهيل إجراءات التسجيل الخاصة بنقل الملكية عملية فض النزاعات سرعتها وتسهيل إجراءات ضمانات القروض، وتوفير ضمانات بعدم المصادرة والتأميم لأموال المستثمرين كما يجب القضاء على النشاط غير الرسمي.

وحسب إبراهيم العيسوي، فإن توافق واشنطن يتمحور حول ثلاثة مجالات أساسية :

1-إحداث زيادة ملموسة، في درجة الاعتماد على السوق الحرة، الداخلية و الخارجية.

بما في ذلك تحرير التجارة الخارجية، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.

---

[1] - ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ص53.

[2] - جيرييمي كليفات ،مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الولي، سبتمبر 2003 ص9.

2-تحرير مجالات العمل أمام القطاع الخاص والأجنبي، والاعتماد عليه في التنمية، مع ضرورة تحفيزه وتشجيعه بشتى الوسائل، وإشراكه في المجالات التي كانت مخصصة إلا للقطاع العام.

3-التقليص من دور الدولة وتدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وضرورة ابتعادها عن مجال الإنتاج والاستثمار ويجب أن تتوجه نحو تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي، فضلا عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الضمان الاجتماعي[1].

ويرى جيريمي كليفات Jeremy Clift أن تلك الحزمة من السياسات ذات النقاط العشرة، كانت مصممة أصلا كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، إلا أنها سرعان ما اعتبرت نموذجا للعالم النامي على اتساعه، فهي تركز على انضباط الاقتصاد الكلي (خاصة المالية العامة) و على اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي على الأقل فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي[2].

الفرع الثالث : برنامج عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1 - سياسات صندوق النقد الدولي: اتبعت الدول النامية منذ استقلالها سياسات وطنية واجتماعية تتعارض مع سياسة الصندوق ومصالح الدول الرأسمالية الغربية كفرض الرقابة على الصرف وتخطيط التجارة الخارجية وإتباع سياسات حمائية للصناعات الناشئة، كما اتخذت الكثير من الدول النامية إجراءات معادية للاستثمارات الأجنبية بسبب ما ترسخ من أفكار.

وهذا ما جعل الصندوق يبدي امتعاضه من محاولات لإقامة تنمية مستقلة في هذه الدول ومن التدخل الحكومي، وفي ظل الظروف الصعبة التي واجهتها الدول النامية خلال السبعينات، وجد صندوق النقد الدولي الفرصة لاستغلالها من أجل الضغط عليها وتغيير اتجاه سياستها وتأهيلها للتعامل من جديد مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتنفيذ خطابات النوايا الذي يشمل ما تتعهد به الدولة بتنفيذه من سياسات والتي تتركز في إجراءات لعلاج عجز ميزان المدفوعات، تخفيض قيمة العملة وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، تحرير الاستيراد من القيود وإلغاء الاتفاقيات الثنائية.

وإجراءات لعلاج عجز الموازنة العامة، التقليل من الإنفاق العام (تخفيض الإنفاق على التعليم، الصحة، الإسكان الشعبي، الضمانات الاجتماعية إلغاء الدعم على المواد التموينية) وزيادة الضرائب غير مباشرة وأسعار الخدمات العامة وزيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصالات ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

---

[1] - إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد13 العدد الأول المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المجلد13 العدد الاول2011. ص ص5-65

[2] - جيرييمي كليفات ، مرجع سابق ص09.

الإجراءات النقدية والتي تهدف إلى الحد من عرض النقود وتنمية السوق النقدي والمالي وتعويم العملة.

2 -البنك الدولي: منذ منتصف السبعينات ومع بروز الفكر الليبرالي الجديد والمدرسة النقدية، وهيمنة أفكارها على المنظمات الاقتصادية الدولية بدأت دراسات البنك الدولي تتمحور حول أهمية تحرير التجارة وأثرها على النمو، وضرورة تشجيع السياسات المتجهة نحو التصدير بدلا من سياسة إحلال محل الواردات والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية والاعتماد على قوى السوق والمنافسة وضرورة تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي باعتباره قاطرة النمو.

وابتداء من الثمانينات، أنشأ البنك أداة الاقتراض الخاص بالتكيف الهيكلي، حيث يرى البنك والخبراء أن القروض الخاصة بتمويل المشروعات أو الخاصة بتمويل البرامج القطاعية لن تنجح إلا بتحقيق تعديلات جذرية في السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسس لإدارة الاقتصاد المحلي والانفتاح على الخارج، وأكد خبراء البنك بوجوب إجراء تغييرات أساسية في سياسات الدول النامية وهياكلها الاقتصادية والتكييف مع التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وعلى أساس الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يخص تعاملها مع الدول النامية سمحت لهذه المنظمات بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية التي تضطر للتعامل معها، وهذا التدخل لا يشمل ميزان المدفوعات ولا ضمانات حركة رؤوس الأموال بل امتد إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المالية وسياسة التوظيف والاستثمار، سياسة التجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسة النقدية وسياسة الأجور والإعانات.

المطلب الرابع: الجـذور التاريخيـة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

لقد سجل التاريخ أن تطور و نمو الراسمالية كان دائما مرتبط بالعالم الخارجي وخاصة بالدول الضعيفة التي كانت مصدرا سهلا للاستغلال والنهب و السلب وأصبح من المؤكد أن اقتصاديات الدول الغربية لا يمكن لها أن تحافظ على نموها إلا بنسج علاقات استغلال مع بقية العالم الضعيف .

الفرع الأول : الرأسمالية التجارية

بدأت أوروبا الغربية الرأسمالية منذ بداية القرن السادس عشر تصوغ علاقاتها مع العالم غير الأوروبي انطلاقا من حقائق ميزان القوى السائد دوليا في تلك الفترة، وكانت كفة هذا الميزان تميل لصالح أوروبا الجديدة[1]

[1] – محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت 1981 ص64.

وخاصة بعد الانتصارات العسكرية وسيطرة أوروبا على الطريق البحري الجديد باتجاه الهند والمتمثل في طريق "رأس رجاء صالح"، وقامت الدول المسيطرة والمتمثلة أساسا في اسبانيا والبرتغال بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بينهما حيث كانت البرازيل والهند الشرقية وإفريقيا من نصيب البرتغال وقامت هذه الدول المستعمرة بإقامة مراكز تجارية بالبلد الأم وتعمل لصالحها، ويشرف عليها التجار والملاحون والمغامرون[1] وقد أدى اكتشاف هذه الطرق البحرية، إلى ازدياد حجم التجارة الدولية بين دول غرب أوروبا وكل من الشرق والأمريكيتين وكذلك إلى التنافس بين دول أوروبا، في حركة الاستعمار التي استهدفت إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها واستجلاب منتجات المستعمرات الجديدة لأوروبا كالدخان، المطاط، القهوة وقصب السكر، فضلا عن الذهب والفضة وهما المعدنان النفيسان اللذان كان لهما أثار عميقة في تطور الأنظمة النقدية والمصرفية وإيجاد مدارس فكرية اقتصادية جديدة، مهدت لقيام النظام الرأسمالي بصورته المعروفة[2]،

[1] – نفس المرجع ص64 .

[2] – يونس أحمد البطريق ، الأحداث الرئيسة في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت 1985 ص29.

جدول رقم1 : طور كميات الذهب المنهوبة من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية و الرأسمالية التجارية من 1500 – 1800

الدولة المنهوبة	الفترة	ملايين الماركات الفضية
المكسيك و الهند الغربية*	1521-1500	100
	1547-1522	80
	1700-1548	1523
	1800-1700	300
بيرو	1630-1533	230
	1770-1631	450
	1800-1771	370
نيوجرنادا	1600-1537	200
	1700-1600	680
	1800-1700	780
شيلي	1600-1500	130
	1700-1600	100
	1800-1700	240
البرازيل	1720-1701	150
	1740-1721	490
	1760-1741	816
	1780-1761	580
	1800-1781	380
المجموع		6228

المصدر: رمزي زكي ،الليبرالية المستبدة ،سنا للنشر ،القاهرة 1993 ص 25.

-*الهند الغربية كانت هذه التسمية تطلق على مجموع الأراضي الأمريكية التي وصل إليها المستكشفون الإسبان .

وقد أدرك التجار وأصحاب الثروات الضخمة التي تكونت عبر عمليات التجارة غير متكافئة، مع المستعمرات من نهب الذهب والفضة، بالأراضي المهيمن عليها، عبر الكشوف الجغرافية وأدركوا أن تلك الأرباح والثروات لن تنموا وتتكاثر إلا بتوسيع التجارة ذاتها.

وهذا لن يحدث إلا في ظل التنظيمات الجديدة لعالم النقود والملاحة، وتطوير أساليب الإنتاج[1]. وهذا ما أدى إلى انتشار الشركات تجارية، كشركة الهند الغربية وشركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية ولعبت هذه الشركات دورا كبيرا في عمليات النهب والسرقة وفي إحكام سيطرتها على المناطق التي خضعت لها، كما اشتهرت بتجارة العبيد التي عرفت رواجا كبيرا، نظرا لأهمية المداخل التي كانت تحققها وخاصة بالنسبة لشركات النقل البحري، التي كانت تمثل مصدرا إضافيا لتراكم رأسمال في صورته النقدية في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد، إضافة إلى نمو روابط الإنتاج الرأسمالية بين الفلاحين والحرفيين، وتركز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة أي الطبقة الرأسمالية الصاعدة. أدى إلى ارتفاع معدل التراكم و زيادة سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات و استغلالها[2]، التي كانت مصدرا للمواد الثمينة حيث عرفت هذه المرحلة بأكبر عملية سرقة في التاريخ البشري للمواد التي تتوفر عليها تلك المناطق وخاصة الذهب الذي حول بكميات كبيرة جدا إلى أوروبا.

جدول رقم 2: كميات الفضة التي نهبها الأوربيون من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية و الرأسمالية التجارية (1550 – 1800)

الدولة المنهوبة	الفترة	ملايين الماركات الفضية
بوليفيا	1555-1545	378.4
	1570-1556	208.8
	1600-1571	998.8
	1700-1601	2464.0
	1800-1701	1232.0
المجموع	1800-1545	5282.0

[1] – رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، أكتوبر 1987 ص34.

[2] – محمد حامد دويدار ، و آخرون مرجع سابق ص 126.

بيرو	1630-1533	220.0
	1770-1631	1628.0
	1800-1771	572.0
المجموع	1800-1533	2420.0
المكسيك	1540-1522	17.64
	1550-1541	26.60
	1570-1551	132.0
	1587-1571	308.0
	1690-1588	1980.0
	1730-1691	1210.0
	1800-1731	4598.0
المجموع	1800-1522	8272.24

المصدر : رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف ،مرجع سابق ص 31.

وعلى أساس تلك الكميات المسروقة، أسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية وتوسع الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر[1]. وهذا بفضل نشاط وتكاثر الرأسمال التجاري الذي فرض هيمنته على القارة الأوروبية وبقية العالم، وهذا النمو المحقق للتجارة الخارجية واتساع نطاقها. أدى إلى ضرورة نمو الإنتاج السلعي الحرفي بما يوفر فائض للتصدير[2] ونتيجة هذا التطور وخاصة تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي في مجال الصناعة. أدى إلى البحث عن أسواق ومصادر المواد الأولية، تلبية لحاجيات الورشات الصناعية. التي ظهرت في بريطانيا بشكل خاص. كبداية للرأسمال الصناعي، أي الرأسمال النقدي المستثمر في الصناعة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي خاصة المنتجات، وزيادة الحاجة للمواد الأولية من الخارج[3]. كما تم إنشاء مزارع حسب حاجة

[1] – رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ،مرجع سابق ص28.

[2] – نفس المرجع ص34.

[3] – – محمد عبد الشفيع ،مرجع سابق ص70.

السوق الأوروبية مما تطلب استغلال اليد العاملة المحلية، وجلب المزيد من العبيد من إفريقيا، وكل ذلك تحقق عن طريق شركات تجارية، تمثل أسلوب السيطرة الرأسمالية التجارية الأوروبية على مناطق العالم.

وكانت هذه الشركات تمثل أدوات الرأسمالية الجديدة في السيطرة[1]. تقوم بربط المناطق المستعمرة بالبلد الأم بروابط تجارية احتكارية تخدم الإنتاج الصناعي للبلد المستعمر بهدف تحقيق تطوره الاقتصادي، وفعلا أدت هذه السيطرة الاحتكارية إلى زيادة التراكم وتحويل الكنوز المحولة من الخارج إلى الدول الرأسمالية[2]، وساهمت تلك السيطرة الاحتكارية في بداية تكوين سوق عالمية للتوسع رأسمال الصناعي في القرن التاسع عشر[3]، وبفضل التطورات الكبيرة التي حدثت في بريطانيا، مكنتها من تسخير تجارتها الخارجية في غزو مناطق العالم العديدة وكان الهدف من التوسع البحري والتجاري لبريطانيا هو السيطرة على التجارة العالمية، على أساس أن الذي يتحكم في التجارة يتحكم في العالم[4].

الفرع الثاني : الرأسمالية الصناعية

استطاعت الدول المستعمرة من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المستعمرات التابعة لها، رسم نظام تبادلي غير متكافئ وذلك من خلال توجيه المستعمرات نحو إنتاج سلع محددة تخدم المصلحة الاقتصادية للمستعمر وتشكل مصدر أساسي لتموين السوق الغربية ومنفذ أساسي للسلع والرساميل الغربية، وبهذا الشكل تمكنت الدول الاستعمارية من ربط المستعمرات باقتصادياتها وفقا لتقسيم دولي للعمل فرض عليها بمختلف الأدوات، وعن طريقه أصبحت هذه المناطق في تبعية تامة لها، وهكذا تكون المرحلة التجارية قد سلمت لأوروبا، مستعمرات شاسعة في قارات آسيا، إفريقيا، أمريكا.

---

[1] – نفس المرجع ص70.

[2] – نفس المرجع ص72.

[3] – رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مرجع سابق ص27.

[4] – نفس المرجع ص40.

الجدول رقم 3 : تقسيم مناطق العالم بين الدول الاستعمارية خلال الفترة 1876 – 1914:

المنطقة	المساحة المستعمرة بـ %		مقدار الزيادة
	1876	1900	
إفريقيا	10.8	90.4	+ 79.6
جزر الهند الغربية*	56.8	98.9	+ 42.1
آسيا	51.5	56.6	+ 5.1
أستراليا	100	100	
أمريكا	27.5	27.2	- 0.3

- المصدر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص 50.

وهذه المستعمرات لم تستغل إمكانياتها بشكل كامل أي أن الرأسمالية التجارية توسعت بشكل أفقي في العالم، أي توسعت بالاستيلاء على المزيد من الأراضي، عبر المناطق المختلفة ولم تكن مهيأة لإتمام التوسع الرأسي وهذا ما قامت به الرأسمالية الصناعية[1]، ولهذا أدى التوسع الاستعماري الإنجليزي خلال القرنين السادس عشر وبداية القرن الثامن عشر من خلال الحروب التي انتصرت فيها انجلترا على إسبانيا وفرنسا وهولندا واستيلائها على مستعمرات عديدة في القارة الأمريكية وقارة آسيا إلى إيجاد أسواق واسعة يمكنها استيعاب المنتجات الإنجليزية في الوقت الذي توفر فيه هذه المستعمرات للصناعة الإنجليزية حاجتها من المواد الخام، فضلا عن المواد الغذائية بأسعار منخفضة[2]، وفي ظل التحولات التي ظهرت في المجتمعات الأوروبية المتمثلة في تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضعف و تفكك نظام الطوائف، وتراجع نشاط الشركات الكبرى بدأ الإنتاج الصناعي يتطور بشكل سريع وخاصة في إنجلترا بداية القرن الثامن عشر[3]. وكان هذا التطور نتيجة لمجموعة من العوامل المعقدة والمترابطة فيما بينها وكان لها علاقة بنمو وتطور الإنتاج الحرفي الذي انتشر وتوسع بشكل كبير في المرحلة السابقة كنتيجة

* – تضم ثلاثة مجموعات البهاما في الشمال والانتيل الكبرى بالقرب من المنطقة الوسطى والانتيل الصغرى في الجهة الجنوبية الشرقية

[1] – محمد عبد الشفيع مرجع سابق ص76.

[2] – يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ص54.

[3] – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، 1994 ص112.

للأرباح التي تحققت من المتاجرة بهذه السلع داخل وخارج أوروبا، وتوفر المواد الأولية التي كانت تتطلبها والتي مصدرها الأساسي كان يتمثل في المستعمرات. وبهذا الشكل تكون المستعمرات قد لعبت دورا مهما في الصناعة الأوروبية. باعتبارها سوقا لتصريف الفائض، ومصدر للمادة الأولية، فضلا عن كونها مصدر أساسي لتراكم الرأسمال في أوروبا. وتلك التطورات المادية ساهمت في إحداث تطورات في الميدان الاقتصادي باتجاه الرأسمالية الصناعية[1]. والتي تمثلت أساسا في التحول نحو تنظيم الإنتاج القائم على التخصص وتقسيم العمل ورسملة الإنتاج الزراعي وتوسيع السوق على مستوى الإنتاج والاستهلاك، وكان هذا التقدم واضحا في القطاع الصناعي متأثرا بقوة الطلب الخارجي. وساعد على ظهور الرأسمالية الصناعية مجموعة من العوامل فضلا عن تلك التي ذكرت سابقا، الثورات السياسية التي استندت على مبادئ الحرية ورفعت شعاراتها، مما أدى إلى اختفاء نظام الملكية المطلقة ليحل محله سيادة الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، إضافة للثورة الصناعية التي حدث فيها تطور هائل وتقدم سريع شمل هيكل وتنظيم علاقات النشاط الصناعي في أوروبا[2]، مستفيدة من وفرة اليد العاملة اللازمة للصناعة كمنتجة ومستهلكة لمنتجات هذه الصناعة ووفرة رأس المال الضروري لاستثماره في الصناعة والمجالات المرتبطة بها، إضافة إلى تطور وسائل النقل والمواصلات التي عملت على ربط المناطق مع بعضها البعض وتقليص الفترة الزمنية الضرورية لذلك وانخفاض التكلفة، مما أدى إلى انتعاش حركة التجارة داخل أوروبا وخارجها وخاصة مع المناطق المستعمرة التي ساهمت بشكل كبير في نمو وازدهار النشاط الاقتصادي في أوروبا عن طريق خلق أسواق واسعة لتصريف المنتجات مما تطلب إتباع أسلوب الإنتاج الكبير المتمثل في المصانع الضخمة كما اعتبرت المستعمرات مصدرا للمواد الضرورية وهكذا تحولت المستعمرات إلى مزارع واسعة ومستودعات ضخمة تمد أوروبا بالمواد الخام والسلع الغذائية اللازمة لها، وإلى أسواق واسعة لاستيعاب فائض الإنتاج وإدارة عجلة التقدم الصناعي الأوروبي. وبذلك تمكنت أوروبا من إحداث تطورها الاقتصادي وتقدمها الصناعي عن طريق زيادة بؤس المستعمرات[3].

لأن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المستعمرة ومستعمراتها كانت تتمثل في استغلال الدول الغربية لموارد المستعمرات عن طريق التجارة مباشرة بجعلها منفذ لمنتجات بأسعار مرتفعة وممونا بالمواد الأولية بأسعار منخفضة. وبذلك تكون الدول الغربية فرضت على المناطق التي تحت سيطرتها نوعا من التقسيم الدولي للعمل، يتناسب مع مصالحها الاقتصادية راسمة بذلك معالم نظام تجاري غير متكافئ، يمكن اعتباره زراعة بذور التخلف في

[1] – عبد العالي كاظم المعموري ، مرجع سابق ص315.

[2] – محمد إسماعيل صبري ، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2011 ص81.

[3] – نفس المرجع، ص92.

المستعمرات[1]، الذي ارتبط بشكل واضح بنشأة النظام الرأسمالي وضرورة توسعه الاستعماري الذي عمل على تحقيق الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر بتطويع وتكييف المناطق المسيطرة عليها لكي تتماشى مع الحاجيات الجديدة المتغيرة لتطوير الرأسمالية الصناعية[2]، وأدمجت بفعل القوة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما أثر على الحرف و الصناعات اليدوية المحلية التي كانت تنتج من قبل بالمنافسة غير متكافئة من المنتجات الصناعية للمستعمر ولم يسمح لتلك الصناعات أن تنمو كما حصل في أوروبا.

الفرع الثالث : الرأسمالية المالية

قد أنتجت الرأسمالية الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية رأسمالية مالية منذ 1900 تقريبا، قائمة على الاحتكار وسيطرة البنوك وسيطرة رأس المال[3].وهذا لا يعني إلغاء الصناعة والتجارة بل يدل على أن المؤسسات المالية أصبحت تهيمن على النشاط الاقتصادي، وخضوع كل العمليات الصناعية والتجارية لسيطرة الرأسمال المالي، أي جرى اندماج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي ليشكلا الرأسمال المالي[4] ونظرا للقاعدة العامة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي (تحقيق أكبر ربح ممكن)فقد نشأ الميل نحو الاستثمار الخارجي للاستفادة من الانخفاض في مستوى أجور وقيمة الأرض وبالتالي توسعت النزعة العامة للسيطرة من خلال تصدير رؤوس الأموال سعيا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن في المناطق الضعيفة خارج أوروبا وهذا ما عرف ببزوغ الرأسمالية إلى السيطرة الشاملة على سائر العالم على قاعدة تصدير رؤوس الأموال باستخدام الأدوات السياسية و العسكرية. و ارتبطت هذه المرحلة بظهور الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث انتشر تركيز الإنتاج ورأس المال وأصبح منطق المؤسسات الكبيرة هو الغالب، إلى جانب قوة رأس المال، وهو ذلك الرأسمال الذي تمتلكه البنوك والشركات الصناعية الكبرى ويستخدم في الصناعة. وبهذا الشكل اختلط الرأسمال البنكي بالرأسمال الصناعي، مشكلان قوة اقتصادية تتوفر على فائض الرأسمال بالدول الغربية والحاجة إلى توظيفه في الخارج بحثا عن معدل ربح أعلى.

---

[1] – بطاطا سفيان ، العولمة، العالم الثالث و اقتصاد العالم الرأسمالي، رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،الجزائر 2003 – 2004 ص27.

[2] – حسن عبد العزيز حسن إسماعيل ، التطور الاقتصادي في أوروبا، 2002 ص101.

http://www.ASKAD.com.wwwSNDLI.arn.dz visiter le 12/05/2013

[3] – محمد عبد الشفيع ، مرجع سابق ص107.

[4] – محمد الزناتي ،النظام الاقتصادي العالمي إلى أين؟ مجلة الاقتصاد والمجتمع ،مجلة مغربية للبحث والحوار ،الرباط المغرب ،العدد12 يناير2013 ص ص 7-20

ولهذا عرفت الفترة الممتدة من 1875 حتى الحرب العالمية الأولى بسباق كبير بين الدول الغربية في مجال تصدير رؤوس الأموال باتجاه إفريقيا وآسيا، أمريكا اللاتينية للمزيد من نهب مقدرات هذه المناطق [1]. ولهذا تميزت هذه الفترة بالصراع بين القوى الاستعمارية لاقتسام العالم و فرض تكييف وتطويع على هذه المستعمرات بكل الأساليب وبالشكل الذي يخدم تراكم رأس المال. وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التطور الكبير، الحاصل في المؤسسات المالية وعلاقتها بالاستثمار وظهور نوع جديد من الشركات، إضافة إلى أهمية البورصات في الاقتصاد العالمي وهذا كان نتيجة للتطور الصناعي والحاجة المتزايدة للتمويل، فهذا الواقع فرض تحولا كبيرا في البنوك من الدور التقليدي ذات النشاط المحدود إلى بنوك في شكل شركات تقوم بتوظيف رأسمالها في النشاط الصناعي والاستثماري وبهذه الطريقة أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك والاحتكارات التي كانت تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لتمركز الإنتاج والرأسمال، ونشأة الرأسمال المالي عن طريق اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي وتطور هذا الاندماج عبر اتحادات احتكارية وتوسع عبر مناطق العالم وأصبحت هذه الاحتكارات تسيطر على مصادر المواد الأولية الخام. وخلقت فرص لاستثمار رؤوس الأموال الغربية في الدول النامية. و في المرحلة اللاحقة عملت الدول الاستعمارية على تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجيات تراكم رأس المال بالمراكز الاستعمارية واستخدمت سياسة إغراق البلاد التابعة بالديون الخارجية لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شؤونها الداخلية وفرض عليها تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها وخلقت آليات منظمة ومحكمة لخروج الفائض الاقتصادي من هذه البلاد وحرمانها من السيطرة على مصادر تراكم رأس المال. وارتبط ذلك بالمرحلة الاستعمارية بفرض السيطرة المباشرة على البلاد المهيمن عليها. وهكذا ضمنت هذه التغيرات للإمبرياليات الرأسمالية الحصول على المواد الخام وأسواق إضافية لتصريف فائضها السلعي وفائض رؤوس الأموال[2].

الفرع الرابع : الرأسمالية الاحتكارية

بدأت المرحلة الاحتكارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبرزت فيها النظرية الكينزية كثورة على الفكر الاقتصادي الرأسمالي المتمثل في الفكر الكلاسيكي[3]. وشهدت هذه المرحلة ارتباط الرأسمالية الاحتكارية

---

[1] – رمزي زكي، الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ص28.

[2] – نفس المرجع ، ص33.

[3] – عدنان مناتي صالح ،سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي للتنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد، العراق، العدد 37 2013 ص ص 63 – 76.

بالامبريالية والقائمة على هيكلة الاستغلال عما كانت عليه في مرحلة المستعمرات واختفائها. إلا أن هذا لا يعني نهاية الاستغلال الرأسمالي للمستعمرات السابقة بل بالعكس تماما. لأن الرأسمالية العالمية حاليا زادت من حجم الاستغلال وبتكلفة أقل عما كانت عليه في الماضي[1]. وتميزت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

بزيادة درجة تركز الإنتاج ورأس المال وأخذت المؤسسات الكبيرة تقضي وتزيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى بروز قوة رأس المال المالي الذي تسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية، كما أصبحت البنوك تشكل احتكارات كبرى تسيطر على الجزء الأكبر من الرأسمال و تتحكم في وسائل الإنتاج و مصادر المواد الأولية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشكل صراعات بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأسمال في تلك المراكز. وفي 1900 كانت 90.4 % من ساحة إفريقيا و 75 % من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية.

وخلال الحرب العالمية الثانية تصاعدت حركات التحرر الوطني في المستعمرات لتنتهي بحصولها على استقلالها السياسي مما دفع الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة مع المستعمرات باستخدام مجموعة من الأدوات للحفاظ على استمرار عملية الاستغلال، كسلاح المعونة الاقتصادية وخلق روابط مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية أو استخدام القوة العسكرية من جديد.

وفي ظل سيادة الاحتكار ووجود فوارق في المستويات الاقتصادية بالدول المتقدمة ذاتها وبينها وبين الدول النامية، بوجود دول متقدمة وأخرى متخلفة في القارات الثلاث آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونتيجة للاحتكارات حدثت أزمة 1929، أزمة الكساد الكبير، مما أدى إلى تزايد تدخل الدول وفق التحليل الكينزي وإعادة النظر في التحليل الكلاسيكي، وبعد الحرب العالمية الثانية تولت مؤسسات دولية مهمة الخروج من الأزمات الاقتصادية ودعم الهيكل الاقتصادي للرأسمالية[2].والجدول التالي يوضح بشكل مختصر مختلف المراحل التي مرت بها الدول الرأسمالية وعلاقتها بالدول المتخلفة.

---

[1] – عبد الأمير السعد، العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعةسطيف1 ،الجزائر العدد 02 (2003) ص ص 115- 141.

[2] – عبد الحليم عمار غربي ، العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين ،مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، حماة ،سورية 2013 ص 44.

جدول رقم :4 لوحة تاريخية لعمليات التكييف الدولية التي مارستها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية

المرحلة	وسيلة التكييف	آثار التكييف على البلاد الرأسمالية	آثار التكييف على البلاد المتخلفة
الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي)	القرصنة، القهر، الغزو و الحربي	• تدفق الذهب و الفضة و الأرباح على بلاد أوربا. • تحويل مسارات التجارة الدولية و خطوطها لصالح دول أوربا.	• فقدان ثرواتها من المعادن النفسية. • إبادة و قبائل. • تحطيم حضارات قديمة.
المرحلة الميركانتيلية (تكوين السوق العالمي)	رأس المال التجاري تكوين المحطات التجارية عبر البحار الاتفاقيات التجارية الجائزة. تكوين الإمبراطوريات التجارية.	• تدفق المزيد من المعادن النفسية على أوربا. • تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق. • توفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار في العبيد.	• نهب و استنزاف مناجم الذهب و الفضة. • نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد. • إجبار السكان المحليين على الاشتغال في إنتاج المعادن النفيسة و مزارع المواد الخام. • تشويه نمط الإنتاج المحلي.

مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة، الاتفاقيات التجارية الجائزة، فرض سياسة حرية التجارة.	• تزايد فرص التصريف السلعي بالخارج. • الحصول على الغلال و السلع الغذائية بأثمان منخفضة. • تخفيض مستوى الأجور المحلية. • تزايد الأرباح و نمو تراكم رأس المال.	• نشوء التخصص المشوه و تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ (التخصص في إنتاج المواد الخام) • تدمير الاقتصاد الطبيعي. • تدمير الحرف و الصناعات المحلية.
مرحلة الاستعمار (نمو رأس المال الاحتكاري)	تصدير رؤوس الأموال الخاصة، إغراق المستعمرات في الديون، الاحتلال العسكري و السيطرة السياسية، القواعد العسكرية.	• مزيد من أسواق التصريف الخارجي. • الحصول على المواد الخام بأسعار منفضة. • زيادة الأرباح المتحققة بالخارج. • إمكان زيادة الأجور و رفع مستوى المعيشة.	• مزيد من تشويه هيكل النتاج المحلي. • فقدان الفائض الاقتصادي و إضعاف التراكم المحلي. • فقدان السيطرة على توزيع و تخصيص الموارد. • فقدان الاستقلال السياسي.
مرحلة الإمبريالية (الاستعمار الجديد)	بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسيا، المعونات الاقتصادية و العسكرية، التأثير في اتجاهات التنمية، العدوان الاقتصادي و العسكري.	• تجديد علاقات السيطرة و التبعية على البلاد المختلفة. • إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال. • مزيد من نهب الفائض الاقتصادي.	• زيادة التبعية المالية و التجارية و التكنولوجية مع المراكز الرأسمالية. • تعويق عمليات التنمية. • فقدان الفائض الاقتصادي.

المصدر: د.رمزي زكي ، الليبيرالية المستبدة، سينا للنشر،القاهرة 1993 - ص40

المبحث الثالث: البيئة المواتية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية جملة من التحولات والتطورات على المستوى الاقتصادي والسياسي، تمثلت أساسا في الازمات الاقتصادية التي هزت الاقتصاد الرأسمالي الصراعات السياسية بين المعسكر الاشتراكي والراسمالي من جهة وبين الدول النامية والدول الصناعية من جهة ثانية .

المطلب الأول: البيئة الاقتصادية العالمية

لقد ارتبطت مجموعة من التغيرات الاقتصادية بنشأة وتكون النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد والمتمثلة أساسا في الازمات الاقتصادية والنقدية والصراعات الايديولوجية

الفرع الأول: الكساد العالمي

لقد ظهرت بعض ملامح الكساد بعد الحرب العالمية الأولى، وبحلول شهر أكتوبر 1929 حدث انهيار ضخم في أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك واستمرت أسعار الأوراق المالية في انخفاض بشكل غير معتاد، وأصبح العالم في كساد شامل لم يعرف له مثيل من قبل و لم تنج منه إلا روسيا السوفيتية[1].

التي كان نظامها الاقتصادي يتبع سياسة الانغلاق على بقية اقتصاديات العالم، وانعكس هذا الكساد بانتشار البطالة وانخفاض الإنتاج، وتوقف الكثير من المصارف عن أداء مهامها والتزاماتها، كما انخفضت أسعار السلع المختلفة وتراجعت معدلات وحجم الاستثمارات وانخفض الطلب على السلع الاستثمارية، كما انخفض الطلب على السلع الاستهلاكية لكن مستوى انخفاض الأسعار اختلف حسب ظروف الإنتاج والتسويق فالإنتاج الذي كان يتم تسويقه في ظروف المنافسة فانخفضت أسعاره بشكل كبير، أما الإنتاج الذي كان يتم تسويقه في ظروف الاحتكار لم يتضرر بشكل كبير نتيجة التحكم في الإنتاج للحفاظ على مستوى الأسعار.

وتوسع هذا الكساد عبر مناطق العالم وألحق أضرار كبيرة نتيجة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت السوق الأمريكية غير مستعدة لاستيعاب منتجات الدول الغربية الأخرى إلى جانب تراجع استثمارات القروض الأمريكية في هذه الدول.

الفرع الثاني: التوسع الشيوعي

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر خطر جديد بالنسبة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في الخطر الشيوعي، الذي كان ينظر له كتهديد لأوروبا نظرا لما حققته الأحزاب الشيوعية من واقع قوة

[1] – يونس أحمد البطريق ،مرجع سابق ص 182.

في معظم الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وايطاليا التي وجدت فيها الأرضية الخصبة لتدعيم الحركات الشيوعية النشطة وكانت تدعو إلى إقامة نظام اقتصادي جديد على أنقاض النظام الرأسمالي القائم وهكذا بدأت الدعوة إلى نظام اقتصادي جديد على أساس دعوة من المنظرين الاشتراكيين ولعبت الدعاية والترويج للحركة الشيوعية الدولية دورا كبيرا، وهكذا تم تقسيم أوروبا إلى غربية تابعة للنظام الرأسمالي الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و شرقة تابعة إلى الكتلة الاشتراكية، بقيادة الإتحاد السوفيتي التي توسعت عقيدته في أكثر دول العالم ازدحاما بالسكان كالصين وغيرها من المناطق، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات في الغرب للتحذير من مخاطر الشيوعية فإن الاتحاد السوفيتي قد اتسع نفوذه المباشر في معظم دول أوروبا الشرقية وغير مباشر عبر الصين إلى آسيا[1]. وأصبح ينظر إلى الاشتراكية ليس مجرد دعوة لتغيير النظام الاقتصادي والسياسي في الدول بل إنها حركة تبشيرية لتحرير العالم من مظالم الرأسمالية وبعد الحرب العالمية الثانية،ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية تدعو إلى العالم الحر والاتحاد السوفيتي يدعو إلى الاشتراكية في غياب الدولتين الصناعيتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا.

ومن أجل التصدي للشيوعية شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في توحيد صفوف حلفائها العسكريين اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية بإطلاق جولات التجارة للجات التي بدأت في جنيف 1947،التي قامت بإزالة التعريفات الجمركية والحصص من أجل إنشاء اقتصاد عالمي غير شيوعي أكثر تكاملا ،وكانت الولايات المتحدة تعتبر أن ثراء أوروبا سيحول دون سيطرة الأحزاب الشيوعية الكبيرة على فرنسا وايطاليا وضم دول العالم الثالث إلى التحالف الاقتصادي الرأسمالي، سيحول دون إغراقه بالاشتراكية والشيوعية.

الفرع الثالث :التضخم الركودي

تشكلت هذه الأزمة من ارتفاع الأسعار، وركود الإنتاج والتجارة، انتشار البطالة، خلال السبعينات ولم تتوقف هذه الأزمة على المستوى المحلي، بل توسعت على المستوى الدولي، وأصبح التضخم ظاهرة عالمية. وكان هذا نتيجة التوسع في منح الائتمان وارتفاع مستويات أسعار الفائدة، وأصبح التضخم سياسة فعلية في غالبية الدول الصناعية سعيا وراء زيادة الأرباح. كما تحكمت الاحتكارات في الأسعار، بحجة أن الأسعار تشجع الإنتاج وتعايشت الدول الغربية مع التضخم، كأنه حادثة عادية. [2] وأصبح الركود التضخمي كآلية جديدة

[1] – حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،سلسلة عالم المعرفة ، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت، 2000 ص 26.

[2] – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق ص77.

لتصحيح معدل الربح نحو الانخفاض، وأثرت هذه الأزمة بشكل مباشر بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي و بارتفاع نسبة البطالة.

وتعتبر أخطر أزمة هيكلية تصيب الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].ظهرت معالم هذه الأزمة، بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاج الصناعي.

- زيادة حادة في معدلات البطالة.
- انخفاض في الطلب.
- تفاقم التضخم.
- تراجع كبير في التجارة الدولية.

وأسباب هذا التضخم الركودي تكمن في الصدمات الاقتصادية التي أصابت العرض الكلي من ناحية والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى. وأهم هذه الصدمات هي[2]:

1 -قرار مجموعة الأوبيك *OPEC* برفع أسعار النفط وكان لهذا القرار آثار على ارتفاع الأسعار واختلال في موازين المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار الواردات.

2 -قرار تخلي الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، ومما شكل نهاية ثبات أسعار الصرف ونظام النقد الدولي ونتج عن ذلك اضطراب في المعاملات الاقتصادية الدولية.

3 -نتيجة لسوء الظروف الجوية في نهاية 1972 تقلصت المحاصيل الزراعية في العالم مما شكل ندرة في الحبوب وقلة المعروض منها أدى إلى زيادة كبيرة في الأسعار.

4 -إن ارتفاع أسعار الفائدة السائدة أثر بشكل مباشر على ارتفاع تكلفة الرأسمال مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات وقلة المعروض من السلع والخدمات إضافة إلى ارتفاع أسعارها.

5 -التوسع في النفقات وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في السياسات النقدية التوسعية.

6 -ارتفاع أسعار المواد الأولية والتي تصدرها الدول النامية.

الفرع الرابع: أزمة نظام النقد الدولي

كان الدولار يمثل العملة الأساسية كاحتياطي دولي رغم العجز الذي كان يعرفه ميزان المدفوعات الأمريكي منذ نهاية الخمسينات وبقي الدولار يحظى بالثقة، إلا أن منذ منتصف الستينات بدأ الدولار يتجمع

[1] – حمدي الصباحي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار النشر المغربية ، دار البيضاء 1982 ص39.

[2] – باتول مطر عبادي، مرجع سابق.

لدى الدول الأوروبية وأصبحت لديها وفرة كبيرة في الدولارات الأمريكية، فبدأت تفقد الثقة في الدولار، فقامت بتحويل الفائض إلى ذهب، الأمر الذي أدى إلى هبوط المخزون الموجود لدى أمريكا مما دفعها إلى الإعلان عن عدم التزامها بقبول تحويل الدولار إلى ذهب بإلغاء تغطيته ذهبا[1]. ونتيجة تفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها الذي كانت تغطيه بطبع الدولار الذي أغرقت العالم به وازداد التوسع في عرض الدولار مع نمو العجز، وهذا ما أفقد الدولار الثقة من طرف الدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول التي أخذت تطالب الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب. إلا أن الإدارة الأمريكية كانت ترى عملية تحويل الدولار إلى ذهب يكلفها خروج كل ما تملكه من أرصدة ذهبية التي بقيت لها، حيث كان مجموع الأوراق الدولارية التي بحوزة البنوك المركزية 68 مليار في حين أن حجم الاحتياطي الذهبي في أمريكا خلال نفس الفترة لم يتجاوز 11 مليار أي $\frac{1}{6}$ [2] وبهذا الشكل انهار نظام بريتون وودز، وانعكست هذه الأزمة بحالة اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي وظهرت التناقضات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة واليابان وبدأت الأهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي تتدهور[3]. فانخفضت حصتها في الإنتاج الصناعي، في العالم الرأسمالي إلى 40.5 % في 1971 مقابل 55 % في بداية الخمسينات كما انخفضت كذلك حصتها في صادرات العالم الرأسمالي، إلى 14.2 % في بداية السبعينات مقابل 33 % في بداية الخمسينات وانخفضت احتياطات الذهب لديها من 74 % من إجمالي الاحتياطات إلى حوالي 25 %، وفي ظل تلك الأوضاع اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الإجراءات مرافقة لإعلان الرئيس الأمريكي "ريتشارد نكسون" Richard Nixon، بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب والمتمثلة في:

1 -تخفيض حجم الإنفاق والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10 % أو ما يعادل 47 مليار دولار.

2 -فرض ضريبة أمريكية جمركية إضافية قدرها 10 % على الواردات الأمريكية مع الإبقاء عليها، ما دامت السلع الأمريكية غير تنافسية.

3 -جمدت الأجور والأسعار لمدة عام لعلاج التضخم في الداخل.

4 -إلغاء ضريبة الإنتاج المفروضة على السيارات الأمريكية والمقدرة بنسبة 7 %.

[1] – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق ص 79.

[2] – نفس المرجع ، ص 80.

[3] – حمدي صباحي ،مرجع سابق ص 54.

5 -إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10 % لمدة سنة ثم بنسبة 5 % بعد ذلك تشجيعا للاستثمارات فيها[1].

وكانت هذه الأزمة تعبيرا عن اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتغيير علاقات القوى الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة واليابان وأيضا تعبيرا عن تناقضات الدول المتقدمة مع الدول النامية واستمرار التقلبات العنيفة في السوق النقدية وتصاعد المضاربة والاختلالات الجوهرية في موازين المدفوعات، وأصبح للشركات الدولية قدرة على تحويل مبالغ هائلة عبر الحدود تداولها فيما بينها بعيدة عن رقابة أي دولة أو سلطة نقدية أو دولية، الأمر الذي أدى إلى التضخم و فقدان التوازن بين العملات.[2]

الفرع الخامس: أزمة الطاقة

كان نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعتمد على فرضية ضمنية هي استمرار حصوله على المواد الأولية من البلدان النامية بكميات غير محدودة وبأسعار منخفضة، غير أن قرار منظمة الدول المنتجة للنفط في نهاية 1973 والمتعلق بمضاعفة أسعار النفط غير من هذه الفرضية بالنسبة للدول الرأسمالية الغربية وحول ميزان القوة لصالح البلدان النامية، حيث يعتبر كثير من الاقتصاديين أن رفع سعر البترول من قبل الأوبيك، نقطة تحول تاريخية ذلك أنه لأول مرة في التاريخ يصدر قرار من خارج العالم الغربي يؤثر باقتصاده تأثيرا بالغا وتحويل ما يعدل 2 % من الناتج الوطني في الدول الصناعية لصالح الدول البترولية[3].

وقد ترتب عن أزمة النفط التي استمرت حوالي عشر سنوات، ظواهر كثيرة، أثرت في الاقتصاد الدولي، وأهمها ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات الدول الصناعية التي انعكست بعجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية والدول النامية غير نفطية، مقابل تحقيق فوائض مالية معتبرة للدول المصدرة للنفط. إلا أن الدول الغربية لم تقبل هذا الوضع فقد نادت أمريكا بسياسة المواجهة ضد البلدان المنتجة للبترول وصعدتها إلى حد التهديد باحتلال منابع النفط ودعت إلى تكتل الدول المستهلكة للبترول في الوكالة الدولية للطاقة من أجل خفض الاستهلاك البترولي و خفض أسعاره[4].

---

[1] – السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي ،دار الفكر ،الطبعة الأولى، عمان 2011 ص251.

[2] – فوزي الأخناوي ، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2000 ص 7.

[3] – محمد مرعشلي، في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، مجد الطبعة الأولى، بيروت ، 1987، ص201.

[4] – محمد عبد الشفيع ،مرجع سابق ص172.

وكان لنجاح الأوبيك في إحداث هذه التحولات العميقة وفرضها واقعا جديدا في سياق تطور النظام الاقتصاد العالمي نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للصراع بين الشمال والجنوب وأتاح هذا النجاح آفاق جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية[1]، غير أن الدول الغربية لم تستسلم وواصلت مساعيها من أجل السيطرة على النفط وإعادة ترتيب السوق النفطية وفق مصالحها، وبعد فترة محدودة استطاعت الدول الغربية تجاوز أزمة الطاقة وإعادة سيطرتها على النفط وقلب موازين القوى لصالحها. عن طريق زعزعة وحدة الأوبيك *OPEC* وتقليص دورها والتحكم في استهلاك النفط والتقليل من الاعتماد عليها والبحث عن مصادر الطاقة البديلة والبحث والتنقيب عن مصادر أخرى للنفط من أجل زيادة المعروض منها وهكذا استطاعت الدول الغربية أن تتحكم بشكل مستمر في أسعار النفط نتيجة المخزون الاحتياطي التي تتوفر عليه واكتشاف مصادر جديدة للنفط من خارج دول الأوبيك إضافة إلى زعزعة الاستقرار بالدول المصدرة للنفط وأمام هذه المعطيات تبخرت أحلام الدول النامية في تغيير النظام الاقتصادي العالمي السائد.

الفرع السادس : مشروع مارشال *Plan Marshall* لإعادة التعمير

خرجت أوروبا واليابان من الحرب مدمرة، وكان هذا الدمار قد أصاب كل الصناعات والبنية التحتية وكان لابد من إعادة الاعمار، وعلى أثر ذلك تقدم جورج مارشال* بمشروعه الذي قرر في عام 1947 لإعادة بناء ما دمرته الحرب ونفذ في 1948 وكانت أمواله من دافعي الضرائب الأمركيين وكان يهدف إلى ربط اقتصاد شمال أمريكا(الذي استفاد كثيرا من الحرب العالمية الثانية)بالقارة الأوروبية[2]. هذا المشروع يعتبر ضرورة تطلبتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية لأن الاقتصاد الأمريكي كان مهددا بالانكماش من جديد نظرا لتحول الإنتاج العسكري إلى إنتاج مدني في الوقت الذي تنعدم فيه قدرة أوروبا على الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية، ومعنى ذلك أن أسواق العالم كانت شبه مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي[3]. وبالتالي فالدعوة إلى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي، وذلك بتوفير أسواق جديدة له في فترة التعمير وضمان شريك دائم بعد الاعمار

---

[1] – عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر و الصراعات الدولية ،سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989 ص178.

*وزير خارجية الإدارة الأمريكية

[2] Thierry Garcin ,les grandes questions internationales depuis la chute du mur de berlin ,2 edition ,économica ,paris 2009 p231

[3] – حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ،مرجع سابق ص 17.

ويحرم التوسع الشيوعي من المناخ الذي قد يسهل عليه النمو والتوسع السريع، وبذلك تجعل من أوربا الغربية حاجزا واقيا للولايات المتحدة الأمريكية من الخطر الشيوعي[1].

واشترطت الإدارة الأمريكية للحصول على قروض ومساعدات بموجب مشروع مارشال إلغاء الحواجز الجمركية والنقدية أمام التجارة الأمريكية وأن تفتح أسواق وثروات أوروبا أمامها بشكل تام مقابل اعتماد مشروع مارشال. وبذلك تحقق الإدارة الأمريكية هدفا استراتيجيا بالنسبة لها، وهو تحقيق تبعية الاقتصاد الأوروبي إلى أقصى حد ممكن للاقتصاد الأمريكي. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل منطقة أوروبا حاجزا أمام التوسع الشيوعي، وخادمة للاقتصاد الأمريكي، كسوق دائمة أمام المنتجات الأمريكية وتابعة للنفوذ الأمريكي.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، هيبات نقدية وعينية وقروض ميسرة، وبفضل هذا المشروع استطاعت أوروبا استعادة قدرتها الإنتاجية وضبط مخاطر التضخم وإحياء التجارة الحرة و التعاون الإقليمي وإزالة القيود، وهكذا يكون المشروع قد ساهم في وضع أسس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال[2].

وكان لمشروع مارشال الفضل في تدعيم فكرة التجارة المتعددة الأطراف، وفكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينها والتي انتهت بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: مطالبة الدول النامية بنظام اقتصادي دولي جديد:

إن الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي كانت تتخبط فيها الدول النامية ، دفعتها الى المطالبة بإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالدول الصناعية ، وكانت تلك العلاقات تشكل اطارا يحافظ على استمرارية المصالح الاستعمارية وخاصة العلاقات التجارية و المالية.

الفرع الأول: دوافع المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد

بعد نيل الدول النامية لاستقلالها السياسي، بدأت التفكير في مسألة التنمية بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي استنادا إلى فكرة عامة مفادها، أن العلاقات الاقتصادية الدولية بمختلف أشكالها (تجارة دولية،

[1] – مؤيد محمود حمد، سياسة الأحلاف الغربية و انعكاساتها على الوطن العربي، 1945 – 1958 مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية، كلية التربية، جامعة سامراء ، العراق ،المجلد6، العدد 22،2010 .ص ص97-98

[2] – حازم الببلاوي ،مرجع سابق ص 19.

استثمارات دولية، تحويل التكنولوجيا و مساعدات... إلخ) لا تشكل إلا نظام منسق ومتكامل بشكل جيد لتحيق هدف محدد، هو استغلال الدول النامية من طرف الدول الرأسمالية، وهذا يعني لا يمكن التفكير في أي تنمية أو اندماج في ظل مثل هذا النظام الذي يؤكد على تبعيتها وتكثيف استغلالها وتعميق تخلفها، وهذا جوهر الأطروحة التي ترتكز عليها أساسا المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد.[1] في ظل لجوء الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تطوير أشكال جديدة للاستغلال يمكن لها أن تضمن استمرار علاقات التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية[2]. وهذه العملية اعتمدت على بحوث ودراسات غربية حول مسألة التنمية، والتي أجمعت على ضرورة تقديم المساعدات المالية من طرف الدول الغربية وضرورة تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الدول النامية من أجل إحداث دفعة قوية وكسر الحلقة المفرغة للفقر، وحاولوا إقناع الدول النامية على ضرورة الاعتماد على تدفقات رأس المال الخاص والتكنولجيا من الدول الغربية حتى يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد وإحداث دفعة تنموية .غير أن الاعتماد على هذا النموذج التنموي المعتمد على رأس المال الأجنبي وتدفقات المساعدات المالية والفنية لم يغير من أوضاع الدول النامية، بل ازداد الأمر تعقيدا وأضحت هناك عقيدة راسخة لدى البلدان النامية أنه من المستحيل تحقيق التنمية في ظل العلاقات الاقتصادية السائدة والتي تعبر عن مصالح الدول الغربية وهذا يعبر عن فشل إستراتيجية التنمية التي وضعتها الأمم المتحدة للبلدان النامية والتي سميت بعقدي التنمية، وكانت تتركز هذه الإستراتيجية على مبدأ أن النمو يبدأ من المراكز الصناعية العالمية المتمثلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث أن التحرر الوطني لا يعني بالضرورة تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الاستعمارية وأن الارتباط بالسوق العالمية، يجب أن يستمر كمصدر للتنمية[3].

غير أن هذا الارتباط بالسوق العالمية خلال فترة طويلة لم يغير من وضع البلدان النامية بل ازداد الأمر سوءا بانتشار البطالة والفقر والأمراض مقابل النمو والرخاء الذي كانت تنعم به الدول الرأسمالية، وبالتالي تدهورت الأوضاع بالنسبة للدول النامية ماعدا الدول النفطية، و خاصة تسجيل عجز في موازين المدفوعات وارتفاع حجم المديونية، وتتلخص نتائج هذه التجربة التنموية في ظهور مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي واجهتها معظم الدول النامية في ظل اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي[4].

---

[1] Sylvie Brunel ,(dir) tiers monde controverses et réalités , Economica paris 1987 p 314

[2] – محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1979 ص11.

[3] – حمدي الصباحي ،مرجع سابق ص107.

[4] – محمود عبد الفضيل ،مرجع سابق ص13.

- اعتماد الدول النامية على صادرات المواد الأولية، والتي أسعارها تخضع لتقلبات كبيرة ليس نتيجة لقوى العرض والطلب ولكن نتيجة توجيه هذه الآلية بما يخدم مصلحة الاحتكارات الكبرى، حيث تمكنت بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية من خلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية البديلة، مما أدى إلى تراجع الطلب على الخامات الطبيعية والمواد الأولية والتي تخصصت فيها البلدان النامية نتيجة ثلاثة عوامل[1]:

-الهبوط المستمر لمعايير استغلال الخامات الطبيعية في الوحدة الواحدة من الناتج النهائي -والاستخدام الواسع، للبدائل الصناعية محل الخامات الطبيعية

-ومحاولة البلدان الصناعية الاكتفاء الذاتي في الزراعة والمعادن، وهكذا هبطت أهمية البلدان النامية كمصدرة للخامات والمواد الأولية، ما عادا النفط ورغم التحسن الذي طرأ على شروط التبادل نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أنه لم ينشأ أي تغيير في الهياكل الاقتصادية للبلدان النفطية و فشلت هذه البلدان النفطية في:

-ربط أسعار النفط بأسعار السلع الصناعية التي تستوردها.

- صعوبة تصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الغربية نتيجة المنافسة الشديدة التي تواجهها من جانب البلدان الصناعية المتقدمة، أما فيما يخص المنتجات الصناعية التي تتميز فيها البلدان النامية بميزة تنافسية، نتيجة اعتمادها على اليد العاملة الرخيصة، كالمنسوجات والملابس والأحذية والصناعات الجلدية، فواجهت إجراءات حمائية متصاعدة من طرف الدول الصناعية الغربية لحماية صناعاتها المحلية في الوقت الذي كانت تنادي فيه هذه الدول بحرية التجارة الدولية عبر مفاوضات الجات.

- ضعف وقلة المساعدات الخارجية مقارنة بالأهداف التي حددتها المنظمات الدولية لعقدي التنمية، مما دفع الدول النامية إلى التعاقد على ديون جديدة كبيرة الحجم أحدثت فوائدها عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات وحسب تقديرات البنك الدولي، كان حجم الدين العام الخارجي لـ 19 بلدا ناميا عند نهاية عام 1974، يفوق حجم حصيلة صادراتها السنوية وشكلت فوائد الدين الخارجي لـ 23 بلدا من بلدان العالم الثالث ما لا يقل عن 10 % من حصيلة صادراتها السنوية، وهناك بعض البلدان التي شكلت فيها فوائد الديون الخارجية ما بين 20 – 30 % من حصيلة صادراتها السلعية السنوية[2].

[1] – زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003 ص 13.

[2] – محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ص14.

الفرع الثاني: المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد

لقد أعطت الدول النامية أهمية كبيرة لموضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد خلال السبعينات، لأن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا خلال هذه الفترة كان يمثل امتدادا لفترة الاستعمار والنهب المستمر حتى يستمر في مواصلة هيمنته وفرض عليها نوعا من التقسيم للعمل تتخصص من خلاله في إنتاج وحيد الجانب يمد السوق الغربية بالمواد الأولية، غير أن طريقة الاستغلال تغيرت واتخذت شكلا أكثر تطورا وخاصة في المرحلة الإمبريالية التي أصبح فيها النشاط الاقتصادي الرأسمالي نشاطا دوليا، وبعد حصول معظم المستعمرات على استقلالها السياسي جرت هناك تغيرات، غير أن الخط الصحيح والثابت بالنسبة للغرب يتجسد بعدم تسليم مواقعه والخروج من هذه البلدان، بل إيجاد أشكال مقبولة لبقائه واستمراره في مواقعه[1].

وهذا ما حصل فعلا من خلال الصناعات الخفيفة التي ظهرت بالدول المستقلة حديثا حيث كانت هذه الصناعات تعتمد بشكل أساسي على الآلات والأدوات التكنولوجية الرأسمالية مما يجعل هذه الصناعات في تبعية تامة للدول الرأسمالية، إضافة إلى التبادل التجاري غير المتكافئ وهذا ما يؤكد على عدم تمكن الاستقلال السياسي من التخلص من التبعية والتخلف، وخاصة إذا علمنا أن الدول النامية تنتج نسب كبيرة من مختلف المواد الأولية الضرورية للصناعة مقابل مداخل ضئيلة جدا وتضاؤل حصتها من الإنتاج العالمي لافتقارها للصناعات، إضافة إلى استغلالها الكبير من طرف الشركات الأجنبية التي كانت تحول أرباحا كبيرة جدا إذا ما قورنت بحجم استثماراتها وتفاقم أعباء المديونية الخارجية. وكانت معظم الدول النامية، تعاني من تضاؤل حصتها في التجارة الدولية، وخاصة الصادرات، نتيجة سياسة الحماية المفروضة من طرف الدول الغربية، مما انعكس بالعجز في موازين المدفوعات، نتيجة الحجم الكبير للواردات الضرورية في ظل غياب الصناعة المحلية وعدم كفاية الإنتاج الغذائي، إضافة إلى ذلك، التأثيرات الناتجة عن النظام النقدي الدولي الذي كان سائدا، وخاصة خلال أزمة التضخم، التي انعكست بارتفاع أسعار الواردات، في الوقت الذي كانت فيه الشركات المتعدية الجنسيات تهيمن على كل النشاطات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وتتحكم فيها بالشكل الذي يحقق لها مصالحها الإستراتيجية على حساب الدول النامية. وأمام هذا الوضع وجدت هذه الدول نفسها تتخبط في مسار التبعية الاقتصادية التي حددته الدول المستعمرة. ولهذا قامت الدول النامية بمساعي لمحاولة تصحيح هذا الوضع بما يخدم أهدافها التنموية.

[1] – محمد مرعشلي ، مرجع سابق ص192.

الفرع الثالث: مطالب الدول النامية

تتمحور مطالب الدول النامية في النقاط التالية:

- إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر شمولية، ويمس كل الجوانب الاقتصادية والاعتراف بحقها في استعادة والإشراف على ثرواتها الطبيعية وتوجيهها نحو المصلحة الوطنية في ظل السيادة التامة وحقها في مراقبة الشركات المتعدية الجنسيات وفقا للتنظيمات والقوانين الوطنية.

- تغيير هياكل الاستغلال القائمة وإقامة بدلها علاقات اقتصادية متكافئة تعمل على إزالة كل التعاملات والممارسات غير عادلة.

- القضاء على اختلال التوازن التي تتميز به النشاطات الصناعية في العالم عن طريق إعادة البناء الصناعي العالمي.

- إعداد قانون دولي ملزم للدول الرأسمالية على نقل التقنيات والتكنولوجيا للبلدان النامية.

- توفير حماية للدول النامية من أخطار الأزمات المصدرة من طرف الدول الرأسمالية كالتضخم وارتفاع الأسعار.

- تغيير أنماط التجارة الدولية.

- العمل على تحديد واستقرار أسعار المواد الأولية، بشكل عادل وربط أسعارها بالمنتجات الصناعية حتى لا تنخفض أسعارها نتيجة التضخم.

- التحكم في استغلال الثروات البحرية بشكل عادل ويخدم مصلحة كل دول العالم.

- العمل على تقديم المعونات الاقتصادية لتصحيح بعض الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية.

- السماح للدول النامية في المشاركة الديمقراطية في رسم سياسة النظام الاقتصادي، لأن النظام المالي النقدي الذي تهيمن عليه الدول المتطورة سمح لها بالتحكم وتوجيه آلية السوق بما يخدم مصالحها واستنزاف ثروات الدول النامية.

- وما يمكن استخلاصه من هذه المطالب، ضرورة إزالة الأساليب الاستعمارية الجديدة في العلاقات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ضرورة إقامة جهاز لكي يعيد أوتوماتيكيا المداخل من التجارة وتكييف التقسيم الدولي للعمل بما يخدم مصلحة البلدان النامية، غير أن الممارسة برهنت على أن هذه المطالب

لا تزيد عن كونها نوعا من المهادنة بين البرجوازية الوطنية في البلدان المتحررة حديثا واحتكارات الدول الصناعية الرأسمالية[1]

المطلب الثالث: الجهود لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد:

في اطار سعي الدول النامية لتغيير النظام الاقتصادي والمالي الجائر، بذلت الدول النامية جهود متواصلة لأجل استعادة سلطتها وهيمنتها على مواردها الطبيعية وتحرير كل الانشطة الاقتصادية من سيطرة الدول الغربية.

الفرع الأول: الجهود التي بذلت لتحقيق النظام الدولي الجديد

لقد تم اتخاذ قرار من طرف مجموعة عدم الانحياز في المؤتمر الرابع بالجزائر في سبتمبر 1973 بضرورة العمل على إقامة نظام اقتصادي جديد أكثر عدالة، وتقدمت المجموعة بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لعقد دورة خاصة لدراسة قضية المواد الأولية والتنمية وعلى أثر ذلك انعقدت الدورة الخاصة السادسة في أفريل ، مايو 1974 و خلصت المناقشات بقرارين: الأول تحت رقم 3201 خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرر الإعلان بضرورة تغيير النظام الاقتصادي السائد بـ:

- استحالة تحقيق الأسرة الدولية. تنمية متكافئة و متوازنة في ظله.
- اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية نتيجة ذلك النظام.
- الوضع الدولي يتطلب مشاركة الدول النامية مشاركة ايجابية وكاملة ومتكافئة في صياغة وتطبيق القرارات التي تهم المجموعة الدولية.
- إن الواقع يؤكد أن رخاء وتطور الدول المتقدمة مرتبط بنمو وتقدم الدول النامية.

أما المبادئ العامة التي يتطلب تأسيس عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتمثل في:

1 -المساواة في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

2 -رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة.

3 -حق كل دولة في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه مناسبا لها.

4 -سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية والنشاطات الاقتصادية بشكل كامل ودائم.

5 -وضع قواعد لضبط نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

[1] – فالنتين ششيتنين و آخرون ، نظام اقتصاد دولي جديد بين أنصاره و خصومه ، ترجمة فؤاد عبد الحليم ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ،د ت، ص25.

6 -ربط تسعير المواد الأولية بالمنتجات الصناعية بشكل عادل.

7 -توفير الظروف الملائمة لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية في الدول النامية.

8 -دعم التعاون بين الدول النامية.

9 -تشجيع منتجي المواد الأولية.

أما القرار الثاني تحت رقم 3202 حدد جدول أعمال للقضايا المطلوب علاجها والمتمثلة في[1]:

1 -مسألة المواد الأولية وأثرها على التجارة و التنمية.

2 -النظام النقدي الدولي ودوره في التنمية في الدول النامية.

3 -مسألة التصنيع.

4 -نقل التكنولوجيا.

5 -الإشراف والمراقبة على الشركات متعددة الجنسيات.

6 -ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

7 -تشجيع التعاون بين الدول النامية.

8 -مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها على مواردها الاقتصادية.

9 -دور الأمم المتحدة في دعم التعاون الدولي.

10 - برنامج لمعونات الطوارئ لمواجهة الأزمات.

الفرع الثاني:إجهاض محاولة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

رغم الأعمال التي قامت بها الهيئات التابعة للأمم المتحدة لم يتم تحقيق أي تقدم نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، في أي شكل من الأشكال بسبب غياب الإرادة السياسية لدول الشمال والاختلافات والخلافات بين دول الجنوب التي تعتبر عوامل أساسية للفشل[2] بالإضافة إلى عدم تكافؤ موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تعتبر من بين أفضل الوسائل التي تتوفر عليها الدول المتقدمة لزيادة قوة تفاوضها،[3] و إذا كان النظام الاقتصادي القديم يتميز أساسا بعلاقات القوة، فإن النظام الاقتصادي الجديد سيكون هو كذلك يتميز

[1] – محمود عبد الفضيل ،مرجع سابق.ص16

[2] Mario Bettat , que sais –je? ,le nouvel ordre économique international , Deuxième édition , Dahleb ,Alger 1995,p122

[3] Michel Dumas, qu'est-ce que le nouvel ordre économique international, revue tiers monde, tome 17 n66 1976 pp 265-288

أساسا بعلاقات القوة[1] ولهذا رغم كل الجهود التي بذلت من طرف الدول النامية إلا أنها لم تسفر على أي انجاز عملي، حيث تعثرت المفاوضات وتوقفت اللقاءات واستعادت الدول الصناعية من جديد سيطرتها على سوق النفط الدولية وبقية أسواق المواد الأولية كما تمكنت الدول الرأسمالية المتقدمة من نقل أعباء الأزمة التي تتخبط فيها من خلال آليات اقتصادية محكمة[2].التي تمثلت في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والاستثمارات والتضخم وتيارات التجارة الخارجية ، وتعتبر آلية التجارة وآلية المديونية أهم مصادر لأغلب مشاكل الدول النامية. وعن طريق تلك الآليات استطاعت ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاد الدول الرأسمالية بالإضافة إلى نشر الصناعة عالميا والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا،حيث استطاعت الدول الغربية استرجاع حصص لا يستهان بها من البترودولار بفضل المبيعات الكثيرة و بأسعار مرتفعة وخاصة في مجال الخدمات (الاقتصادية الاجتماعية والهندسة) والتي نوعيتها تبقى دائما مشكوك فيها[3]. مما جعل الدول النامية في تبعية شاملة للدول الرأسمالية المتقدمة وكانت المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، تبدو محل معارضة من طرف الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمها قوانين السوق العالمية. وهي قوانين طبيعية تؤدي في النهاية إلى ما فيه الخير للجميع، وأن أي تدخل فيها لابد أن تؤدي إلى أضرار اقتصادية[4].وبالتالي لا يمكن الخروج عن القوانين الطبيعية والتي يتم من خلالها توزيع وتخصيص الموارد بين الدول من خلال آلية السوق التي تتحكم في تقسيم العمل الدولي والاستغلال الأمثل للموارد ومكاسب التجارة الدولية وتنمية الدول النامية ترتبط باندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.ولكن كان من المفروض أن آلية السوق تسمح على الأقل بتنظيم النشاطات الإنتاجية حسب المزايا النسبية لمختلف الدول عن طريق ضمان الاستخدام الأمثل للموارد على المستوى العالمي، و ضمان توزيع ثمار تلك النشاطات حسب الندرة النسبية للموارد، وهذا مضمون المطالبة بنظام اقتصادي جديد ، إلا أن آلية السوق تسمح بأداء علاقات القوة وتؤكد عليها مما يجعل الأكثر قوة هو المستفيد في سياق التبادل غير المتكافئ.[5] و ما قامت به الدول الغربية في إطار المفاوضات، كان عبارة عن مناورات موجهة لإعداد نظام دولي، من خلاله تستفيد تلك الدول الليبرالية من

---

[1]-Jaques De Bandt ,transfert technologique et politiques d ajustement structurel ,revue tiers monde ,tome17 n65 1976 pp 151-159

[2] – فؤاد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1990 ص164.

[3] Michel Dumas, op cit

[4] – حسن عبد العزيز حسن إسماعيل، التنمية الاقتصادية ، 1997 ص323.

http://www.askzad.com.www.sndll.arn.dz visiter 23/11/2013.

[5] Jaques De Bandt op cit

تجديد النظام الليبرالي القديم[1] وهذا ما أكده هـ.ج زول نائب رئيس الاتحاد الفيدرالي للصناعة في ألمانيا الغربية بقوله: "إذا أردنا زيادة العون للبلدان النامية و هو الأمر الذي يجب علينا عمله فيجب أن يكون واضحا أن هذا يمكن أن يتم فقط في إطار سياسة موجهة نحو السوق الاقتصادي الرأسمالي المحرر وليس نحو ما يسمى النظام الاقتصادي الدولي الذي تطالب به الشعوب النامية ويتعين علينا أن ندافع عن أنفسنا ضد هؤلاء الذين يريدون تغيير النظام السائد في الساحة العالمية"[2].

الفرع الثالث: احتواء الدول النامية:

إن تحرر الدول المستعمرة و البلاد التابعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال الحرب العالمية الثانية بعد انتشار موجة حركات التحرر الوطني فيها وحصولها على استقلالها السياسي. أثر على الدول الرأسمالية بفقدانها وسائل الهيمنة والسيطرة المباشرة على اقتصاديات هذه الدول وفقدت معها أساليب النهب المباشر لموارد هذه الدول وخيراتها مما جعل الرأسمالية العالمية تشعر بخطر فقدان الوظائف التي كانت تؤديها المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة وهي وظائف كانت لها أهمية في تاريخ نشأة وتطور نموذج النمو الرأسمالي في الدول الاستعمارية وتمثلت تلك الوظائف في ما يلي[3]:

1 -إمداد البلاد الرأسمالية بالمواد الخام والغذائية بأسعار منخفضة.

2 -تصريف فائض الإنتاج السلعي الذي تضيق عن تحمله أسواق البلاد الرأسمالية.

3 -استثمار فوائض رؤوس الأموال والحصول على معدلات عالية من الربح وهذا يدل على أهمية هذه البلاد بالنسبة للدول الرأسمالية التي لم يكن باستطاعتها أن تنتعش اقتصاديا، وتتطور صناعيا وتتفتح تقنيا وتتمدن اجتماعيا، بالسرعة وفي العمق لولا قيامها بالاستعمار والنهب لخيرات وثروات الشعوب[4]. كما يؤكد على خاصية الميل الطبيعي والتاريخي للرأسمالية كإيديولوجية وتطبيق نحو العالمية والسيطرة والاحتكار وعدم القبول بوجود الآخر[5].لأن بقاء واستمرار الرأسمالية يعتمد على استغلال البلدان النامية و عدم تحمل تحمل مبدأ الإنصاف على مستوى العالمي[6]

---

[1] Michel Dumas, op cit

[2] – فالنتين ششيتينين و آخرون مرجع سابق ص29.

[3] – رمزي زكي ، فكر الأزمة ، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987 ص 148.

[4] – عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ص 153.

[5] – رضا عبد السلام ، انهيار العولمة ، الدار الجامعية ، جامعة المنصورة ، الإسكندرية 2003 ص 76.

[6] Michel Dumas, op cit

إضافة إلى ميلها لإيجاد الحلول لأزماتها على المستوى العالمي وتحميل باقي أجزاء العالم غير الرأسمالي كلفة وتضحيات الخروج من تلك الأزمات بتشديد استغلال شعوب العالم النامي وتحميلها عبئ علاج الأزمات من خلال إعادة رسم خريطة جديدة في التقسيم العمل الدولي ورسم استراتيجيات حديثة في استغلاله تكييفا مع الواقع الجديد[1].

مما يؤكد أن الاستغلال والهيمنة التي تمارسها الدول الصناعية الرأسمالية لن تختفي تماما[2]

وإلى جانب تلك الوظائف هناك أسباب أخرى أدت إلى خلق حالة قلق وذعر في أوساط الرأسمالية الاستعمارية والمتمثلة في الآتي[3]:

السبب الأول: هو أن انهيار النظام الاستعماري قد أفقد الدول الرأسمالية الاستعمارية الأدوات الكلاسيكية التي كانت تستخدم في عمليات نهب ثروات وموارد تلك الدول مثلا: الاحتلال العسكري، الإدارة الاستعمارية المباشرة، نظم الامتيازات الأجنبية، العقود والاتفاقية التجارية الجائرة، وبالتالي لابد من البحث عن أدوات جديدة.

السبب الثاني: خلال الفترة التي كانت الدول المستقلة حديثا تتطلع لإرساء قواعد تنموية لتعزيز النمو ورفع مستوى معيشة شعوبها كانت التجربة الاشتراكية تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع معتمدة على مبادئ معادية للملكية الفردية لوسائل الإنتاج وآلية السوق، وهذا النجاح الذي حققته التجربة الاشتراكية نالت إعجاب عدد كبير من قادة حركة التحرر الوطني في الدول المستقلة حديثا مما أثار مخاوف الدول الرأسمالية الصناعية من توسع النموذج الاشتراكي نحو الدول المستقلة حديثا.

السبب الثالث: تحول الدول المستعمرة من دول تابعة إلى دول وطنية مستقلة سياسيا و تتخذ مواقف معادية في وجه الدول الاستعمارية وتحاول إتباع استراتيجيات تنموية مستقلة على أسس ومصالح وطنية لتشكل قطيعة مع كل أشكال الاستغلال والقهر الذي عايشته خلال الحقبة الاستعمارية.

السبب الرابع: اتجاه الدول المستقلة حديثا نحو الاستقلال الاقتصادي بتعبئة الموارد المحلية وتحريرها من السيطرة الأجنبية وتحويلها لخدمة التنمية الوطنية وهذا لمواجهة أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية وعلاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ في السوق الرأسمالي العالمي.

---

[1] – رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2001 ص 111 ، 112.

[2] Michel Dumas, op cit

[3] – رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ص 34.

السبب الخامس: بروز أهمية الدول المستقلة حديثا بالنسبة للدول الاستعمارية في مجال السوق الدولية وخاصة الطاقة وفي مجال تصدير رؤوس الأموال ولتصريف السلعي وكذلك أهميتها كمواقع إستراتيجية في الصراعات الدولية.

ونظرا لتلك الأسباب أصبح من الضروري إيجاد أدوات جديدة للتعامل مع الدول النامية وتكيفها وفق المعطيات الجديدة التي ظهرت على الساحة العالمية سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ويكون دور هذه الأدوات إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال للدول النامية بأشكال جديدة[1].ولابد من استجابة البلدان النامية للإستراتيجية الرأسمالية العالمية لحل أزماتها و أهم عناصر هذه الإستراتيجية[2].

1 -إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولي بين الرأسمالية و البلاد المتخلفة.

2 -تهيئة المناخ بالبلدان النامية لعودة الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

3 -سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني من الدول النامية وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع و تحمي مصالح رأس المال الأجنبي.

4 -التخلي تماما عن أحلام التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة بالبلاد النامية.

5 -إجبار البلدان النامية على انتهاج نموذج للنمو الرأسمالي التابع.

6 -تصفية القطاع العام وفسح المجال لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي في السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد.

7 -تهميش الجماهير وإفقارها وتشديد استغلالها.

و إن أهم الأدوات الجديدة التي استخدمتها الدول الرأسمالية لاستمرار "تكييف" البلاد النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي[3].

1 -إيجاد نوع من العلاقات الخاصة مع المستعمرات السابقة وشملت هذه العلاقات ترتيبات في مجال العلاقات المالية والتجارية.

2 -استخدام سلاح ما يسمى بالمعونة الاقتصادية التي تشمل المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية التي كانت تتم في كثير من الأحيان بشروط سياسية.

---

[1] – نفس المرجع ص 35.

[2] – رمزي زكي ، فكر الأزمة ، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي العربي ، مرجع سابق 1987 ص 175.

[3] – رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ص 37.

3 -خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية ورجال الحكم والعسكريين ويمكن الاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات الهامة.

4 -استخدام المعونات العسكرية لحماية وتأمين نظام الحكم ودمج الدول المستقلة حديثا في الاستراتيجيات العسكرية الرأسمالية العالمية من خلال إقامة قواعد عسكرية وتحالفات واتفاقيات متبادلة.

خلاصة:

لقد أدت التجارة الخارجية دورا كبيرا في نمو وتطور الدول المنظومة الرأسمالية، وخاصة في ظل تلك العلاقات التجارية التي تعد الاسلوب الاول للعولمة في الفكر الرأسمالي وسادت منذ الكشوفات الجغرافية والمرحلة الاستعمارية. وكان للفكر الاقتصادي دورا كبيرا في ترسيخ العقيدة التجارية التي دعمت تلك الحركة التجارية، والتي تأكدت ضرورتها مع مرور الزمن بالنسبة لنمو وتطور الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وخاصة تلك العلاقات التجارية التي تربطه بالمستعمرات السابقة، ولهذا ركزت البحوث والدراسات مراكز اتخاذ القرار بالدول الغربية على أهمية وضرورة دمج الدول النامية (المستعمرات السابقة) من جديد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومعارضة وإجهاض كل محاولة تحرر من هذه التبعية ، بقدرتها على تكييف أدوات الهيمنة والاستغلال مع كل مرحلة جديدة، ولعبت الدول المتقدمة دورا مهما في عملية العولمة الاقتصادية و التي تمثل نظام اقتصادي رأسمالي عالمي جديد تحكمه اسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية.وفي ظلها أصبحت الاسواق التجارية والمالية العالمية أكثر توحيدا ويصعب التحكم فيها.

الفصل الثاني

عولمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

تمهيد

تعتبر العولمة الاقتصادية تحول نوعي جديد في تطور الاقتصاد العالمي لإعادة تأسيس قواعد و مؤسسات بنية النظام الاقتصادي العالمي التي تحدد اتجاهات المشكلة للعولمة الاقتصادية، التي أصبح العالم في ظلها وحدة اقتصادية واحدة تتحكم فيه قوى السوق دون الاعتراف بحدود الدولة ،وبالتالي العولمة الاقتصادية تمثل مشروعا ايديولوجيا لليبرالية الجديدة التي تعتمد على مبادئ السوق والحرية المطلقة لحركة السلع والخدمات و الاموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود

وتظهر العولمة من خلال السياسة العالمية الجديدة التي تتميز بالاعتماد المتبادل بين الدول اقتصاديا. حيث ظهر بما يعرف بالمصانع العالمية التي ترتبط عبر كثير من الدول في خط انتاج واحد كما يحدث في صناعة السيارات والالكترونيات الدقيقة من خلال المراحل المتعددة للإنتاج وكذلك ظهور الاسواق المالية العالمية التي تتدفق فيها اموال كبيرة جدا من مختلف دول العالم. وتعززت ظاهرة العولمة بما أحدثه التطور التقني و التكنولوجي وثورة الاتصال بالمساهمة في تقليص المسافات وتسهيل التنقل بين مختلف مناطق العالم في اسرع وقت وبأقل تكلفة وخاصة في مجال تنقل الاشخاص والبضائع.

ونتيجة التفاعل المتزايد بين مختلف الدول في التجارة العالمية والاستثمار الاجنبي و اسواق راس المال كتعبير عملي عن ظاهرة العولمة، أصبح من الصعب التفريق بين الشؤون الداخلية والعالمية عند اتخاذ القرارات على مستوى الاقتصاد الكلي او الجزئي وأصبحت سيادة الدولة محدودة وضعيفة وخاصة في مجال السياسة الاقتصادية بسبب ارتباطها بباقي مناطق العالم

المبحث الاول :مدخل مفاهيمي للعولمة

لقد لعبت الدول الغربية دورا فعالا في العولمة الاقتصادية التي تطورت في ظروف لم يعرف النظام الاقتصادي والمالي العالمي تغيرات أساسية؛حيث بقيت تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد عليها العولمة الاقتصادية في أيدي الدول الغربية و الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها هي التي تتحكم في الانتاج وشبكات التسويق العالمية،زيادة على تركز المحاور المالية بهذه الدول،مما سمح لها بالهيمنة على الشبكة المالية العالمية،وتعتبر الدول الرأسمالية هي القوة الدافعة الاساسية باتجاه تحرير الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن سياسة إرساء قواعد العولمة الاقتصادية هي في الاساس من صنع الدول الرأسمالية الغربية.

المطلب الاول:العولمة الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي العنصر المحوري في العولمة الاقتصادية و هو الهدف الاساسي لتوظيف أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد في العالم، والمتمثلة في منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية،وتوظف هذه الادوات لاحتواء العالم، الذي جعلته يخضع لنظام تجاري مفتوح ، تزول فيه كل العوائق أمام حركة السلع والخدمات والرأسمال

الفرع الاول:العولمة الاقتصادية وأهدافها

1-تعريف العولمة الاقتصادية:تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية اهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فنجد البعض قد تناول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون أسسه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي القائم على انظمة جمركية كونية[1].

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في تشكيل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الاسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن اطار رأسمالية حرية الأسواق مما يؤدي الى اختراق الحدود الوطنية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة.

1 – محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2011، ص197.

ويعرفها الاخرون بأنها تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات وراس المال على الصعيد العالمي.

ويعرفها البعض الاخر بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الاسواق وخوصصة الاصول وانسحاب الدولة من اداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الانتاج عبر القارات، والتكامل بين الاسواق الرأسمالية[1] ما يمكن استنتاجه من التعارف السابقة ، أن العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات المتعددة الجنسيات التي تنظر الى العالم كله كوحدة واحدة ولا تعترف بالحدود الوطنية .

2-أهداف العولمة الاقتصادية : تنقسم اهداف العولمة الاقتصادية الى قسمين رئيسيين هما:

اهداف معلنة وأهداف خفية، وتتميز الاهداف المعلنة بأنها جذابة ومسيلة للعاب، مما جعل بعض مفكري الدول النامية يؤيدها ويتحمس لها ويدافعون عنها بقوة و بدون ملل، وأهم تلك الاهداف المعلنة كما يلي[2]:

1 - تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير اسواق التجارة وراس المال.

2- زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

3- زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي

4- زيادة رأس المال في العالم بالاستخدام الافضل للعمال ذوي الانتاجية العالية.

5- حل المشكلات الانسانية المشتركة التي لا يمكن ان تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار اسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات، وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة او منطقة إلى أخرى.

و تدقيق النظر في أهداف العولمة الاقتصادية التي يسوقها ويرفع شعاراتها مؤيدوها ، تجعلنا نلاحظ ان الهدف الأساسي منها هو تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير اسواق التجارة ورأس المال، وهي أهداف تعكس طبيعة النظام الرأسمالي والأسس التي يرتكز عليها، في عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالصبغة الرأسمالية.

---

[1] نفس المرجع ص 198

[2] -يوسف حسن يوسف، نظم العولمة و أثرها على الاقتصاد الدولي الحر ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2011، ص 21

وهي نفس الأهداف المعلن عنها من خلال التسويق لاتفاقيات انشاء المنظمات الاقتصادية التي تخطط لسياسات العولمة الاقتصادية وتنفذها، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

فمثلا من أهداف صندوق النقد الدولي: تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثم الاسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الانتاجية للبلدان الأعضاء على ان يكون ذلك من الاهداف الاساسية لسياستها الاقتصادية، وإلغاء القيود المفروضة على معاملات الصرف المعرقلة لنمو التجارة الدولية، اما بالنسبة للأهداف الخفية للعولمة في نظرهم فهي كما يلي[1]:

1- هيمنة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على الاقتصاد العالمي من خلال الاحتكارات والشركات الكبرى.

2- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق المصالح الامريكية والأوروبية.

3- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة، والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

4- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

5- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الانسان بالعالم لا بالدولة، لإسقاط هيبة الدولة.

وتظهر الاهداف الخفية للعولمة الاقتصادية من خلال عمل أدوات العولمة الاقتصادية(أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد) في الدول النامية على الأهداف المعلنة، منها ما يلي:

-إن أهداف العولمة المعلن عنها تتناقض تماما مع ما يجري في الواقع . وخير دليل على ذلك، المظاهرات التي تنطلق في كل بلد تنفذ فيه أدوات العولمة الاقتصادية برامجها، بل وفي كل بلد تعقد فيه مؤتمرات أو ندوات العولمة وسياساتها، حتى إن هذه المظاهرات قد انطلقت من البلدان الرأسمالية المصدرة للعولمة. مما يعني ان العولمة الاقتصادية انما تسعى الى تحقيق مصالح اصحاب رؤوس الاموال والشركات الكبرى وبخاصة متعددة الجنسيات، وليست لتحقيق مصالح المواطن الغربي ولا مصالح مواطني البلدان النامية.

[1] المرجع السابق ،ص22

– أن الاهداف المعلنة تتعارض مع السياسات الفعلية لأدوات العولمة الاقتصادية. فشعارات رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل تعتبر من أهداف العولمة الاقتصادية المعلنة، لكن في الواقع نفس هذه الادوات هي التي تنادي بسياسة ازالة دعم السلع المعيشية او زيادة الضرائب او الخوصصة وما يترتب عليها من بطالة، لأن هذه السياسات يترتب عنها انخفاض دخول أغلبية الفئات الاجتماعية والدخول الوطنية وليس زيادتها.

– أن السياسات المطبقة في الدول النامية تعتمد على النموذج الليبرالي الغربي الذي يستمد مبادئه وقواعده من النظريات الاقتصادية الكلاسكية ونيوكلاسيكية، و تفرض على الدول النامية ، دون أخذ رأيها في ذلك، مما يؤكد أن الاهداف الخفية هي عولمة اقتصاديات الدول النامية وربطها بالنموذج الرأسمالي الغربي.

– إن الدول الصناعية الدائنة تشترط الموافقة على جدولة الدين المستحق على الدول النامية، بإحضار خطاب من صندوق النقد الدولي.يثبت خضوعها لسياسته وسياسات البنك الدولي. مما يؤكد ان الهدف من تلك السياسات هو جعل البلد الذي تنفذ فيه، يكون مستعدا وقادرا على تسديد ديونه الخارجية، ومسهلا تحويل ارباح الاستثمارات الاجنبية الى الخارج، دون العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في داخل البلد. وهذا من الاهداف الخفية التي تسعى من ورائها نهب موارد الدول النامية وبموافقة هذه الاخيرة .لان تحقيق الاهداف المعلنة لا يتطلب ذلك الاشتراط.

–إن التحرير الواسع للأسواق ، ليس من مصلحة الدول النامية، نظرا لتفاوت اوضاعها واختلافها عن اوضاع الدول المتقدمة، ولان هذا التحرير السريع يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي وليس الى تخفيضه. فالعدل يقتضي مراعاة أحوال الدول النامية حالة بحالة وليس فتح الباب على مصراعيه في الدول النامية امام طوفان السلع والخدمات الغربية المتطورة.

الفرع الثاني :مظاهر العولمة الاقتصادية:

تتميز العولمة الاقتصادية بعدة ملامح ومظاهر من ابرزها[1] :

1–تحول في نموذج التنمية: كانت التنمية في الماضي تعتمد اساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي وفي ظل العولمة تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات كناتج اساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة تحت ضغط الالة الاعلانية

[1] أحمد عبد العزيز،جاسم زكريا، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد85 ،2011 صص61-84

الكبيرة، التي ادت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم ازمة الديون في الدول النامية ، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي في مجالات ونشاطات محددة تتناسب مع مصالح الدول الغربية وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع اعتماد نظام السوق ليكون اساسا للتنمية في مختلف دول العالم.

2- نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات:فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة من 1984-1997 بنسبة 6% .سنويا والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعفت سنويا بنسبة 3.7% ، أما في السلع الصناعية فقد تضاعفت 17 مرة، والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف ب 8 مرات فقط.

3- زيادة حركة تدفق الاستثمارية الاجنبية المباشرة: تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة، نتيجة زيادة الفوائض المالية، مما أدى لارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق الكبير لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم، عن طريق تحسين الضمانات وتوفير مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات.

4- اندماج الأسواق العالمية:نمو ظاهرة اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي يعد من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويتحقق ذلك الاندماج في اسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية . ويعود السبب الرئيسي لتطور عملية الاندماج للدور الذي لعبته منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات، التي عملت على خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية ونجاحها في تحرير تجارة الخدمات والملكية الفكرية، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اندماج الأسواق المالية.

5- الاندماج المالي:توسعت ظاهرة العولمة في الأسواق النقدية والمالية، وتضاعفت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت العولمة المالية نفسها عن طريق اندماج أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية، وحرية انتقال الأموال، إن هذه التحولات دفعت الجهاز المصرفي والمالي في الدول النامية إلى مواجهة تحديات كبيرة يتطلب منها العمل على تبني برامج عمل مكثفة لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها ، وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تنافسية لرفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل

6- سياسة التحرر الاقتصادي: إن تحقيق تحرير التجارة العالمية، من خلال مفاوضات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، قد أدى ذلك للإسراع في بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وتسهيل اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي، وقد قلصت هذه التغيرات من سلطة ونفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد، مما انعكس بانخفاض الحواجز الجمركية وتحديد القوانين أمام تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي.

7- التأثير على الدول النامية: كان للعولمة انعكاسات سلبية تمثلت في معاناة كبيرة في الدول النامية نظرا لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية، التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، مما يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخر والتخلف، وتحويلها إلى مستهلك لسلع وخدمات الدول المتقدمة، دون الساهمة الفعلية في انتاج تلك السلع والخدمات .

8- تقدم مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المطلب الثاني: العولمة المالية

إن العولمة المالية تدل على ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية و بإنتقال الاموال التي تتجه للاستثمار الاجنبي،

الفرع الاول :العولمة المالية و العوامل المفسرة لها

أ-مفهوم العولمة المالية:تعتبر العولمة المالية كنتيجة لعمليات التحرير المالي والتوجه نحو الانفتاح المالي الذي أسهم في تكامل وارتباط الاسواق المالية ببعضها البعض في ظل الغاء كل القيود على حركة رؤوس الاموال و اصبحت الاموال تتدفق عبر الحدود بكل حرية ، وخاصة عبر الشبكات الالكترونية التي انشأت اسواق مالية غير تقليدية ، لاوجود جغرافي لها. ونتج هذا التطور الحاصل في المجال المالي، عن تلك البرامج الاصلاحية و الاتفاقيات التجارية بإشراف أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد المتمثلة اساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية اضافة الى التطور التكنولوجي ، أما الدور الاساسي والمحوري كان للشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر المستفيد الاول من هذه العولمة المالية ،وهي التي دفعت بتدويل الانتاج والاستثمار و التمويل

والتسويق والتكنولوجيا و الإعلام مشكلة من خلال ذلك نظام مالي عالمي جديد يتميز بزيادة التطور التقني في مجال الصناعة المالية والمصرفية التوجه نحو المصارف الشاملة والاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية .

ب– العوامل المفسرة للعولمة المالية و يمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية[1]:

1 –**تنامي الرأسمالية المالية**:وهذا يشير إلى الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داو جومز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك 40) والتي تؤدي إلى انتقال الثروات المختلفة بين كل المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

مما أدى إلى ارتفاع نسبة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي الأصول المصرفية خلال الفترة 1995–2002 في 104 دولة 18% إلى 33% حيث تضاعفت مساهمة البنوك الأجنبية خلال نفس الفترة في شرق أوروبا و وسط أسيا من 13 %إلى 39% وفي إفريقيا من 32% إلى 45% وفي أمريكا اللاتينية من 19 % إلى 37 %وفي إفريقيا جنوب الصحراء من30% إلى 39% حيث كانت حصة البنوك الأجنبية في ثلاث مناطق تمثل 40% من إجمالي الأصول المصرفية ومن ناحية أخرى بلغت حصة البنوك الأجنبية في باقي مناطق أسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 10% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

2 –**ظهور فوائض مالية كبيرة**:إن التدفقات الكبيرة والدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن مصادر الربح على الصعيد العالمي، تدل على توفر كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، الامر الذي أدى إلى البحث عن فرص استثمارية على الصعيد العالمي، لتحقيق مردود أحسن مما لو بقيت في الداخل او مستثمرة بمعدلات ربحية أقل في الدول الاصلية لهذه الأموال.

3 –**ظهور المشتقات المالية**:إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ظهر كم هائل من المشتقات المالية الجديدة التي استقطبت العديد من المستثمرين التي ارتبطت العولمة المالية بها. وأصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرف بأنها عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد، وعرف هذا النوع من التداول بالمشتقات على اختلاف

[1]– بدوي ابراهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية ،دار الفكر العربي القاهرة ،2011 ص275، 277

أنواعها نمطا جديدا خلال السنوات الأخيرة حيث زاد حجم التداول من 1.1 تريليون دولار في 1986 إلى 2.6 تريليون دولار في 1988 ثم قفز إلى 24 تريليون دولار عام 1993 ووصل إلى 45 تريليون دولار في نهاية 1994. وبذلك يكون سوق المشتقات المالية قد توسع بأكثر من 40 ضعف خلال فترة 9 سنوات ورغم تعدد أنواع المشتقات فإن أهمها وأكثرها انتشار هي المالية[1]منها والمتمثلة إلا في الأسهم والسندات.

4 -**التطور التكنولوجي** :يعتبر هذا العامل من بين أهم العوامل التي ساعدت على تكامل الاسواق مع بعضها البعض، نظرا لدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي وفرها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الاسواق بصفة انية وفورية.

5 -**اثر سياسات الانفتاح المالي**: كان لسياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي ارتباط كبير بينها وبين زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وأخر بشكل وثيق. ويمكن تبرير الانفجار الهائل في عملية خلق الأموال وجمعها إلى:

أ – فك الارتباط بين النقد والذهب، الذي نجم عنه توسيع نطاق العرض النقدي لليورو والدولار.

ب –خلق مؤسسات مالية جديدة غير البنوك أصبحت معنية على نطاق واسع بعمليات الإقراض وتخضع لضوابط رقابية مما هو مطبق في الولايات المتحدة، وتتمتع بأكبر قدر من المزايا الضريبية والتنظيمية، حيث تم تأسيسها خارج الولايات المتحدة في مناطق خلقت خصيصا لإعطاء مثل تلك المؤسسات الامتيازات الضريبية والابتعاد عن الرقابة الصارمة.

6 -**تجديد هيكلة الخدمات المالية**:لقد حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي[2]:

–التوسع الكبير لنشاط البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والعالمي.

[1] –عبدالله غانم لطفي، العولمة وأثارها على الانظمة المصرفية العربية ، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان ،2014 ص 84

[2] نفس المرجع ، ص 86.

– دخول المؤسسات المالية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية، فخلال الفترة 1980-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية الى نحو 42%.

الفرع الثاني :تطور العولمة المالية

إذ كانت للعولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات ومنها نموذج " **رونالد روبلسون** " مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك فان العوامة المالية تعتبر حديثة النشأة ، فعمرها قصير جدا مقارنة بالعولمة الاقتصادية، ولكنها تطورت و مرت بالمراحل التالية.

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:لقد استمرت هذه المرحلة من 1960حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي[1]:

– تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.

– ظهور وتوسع أسواق "الأورو دولار" بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.

– سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة التمويل المباشر او التمويل غير مباشر.

– انهيار نظام الصرف الثابت، مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الاسترليني والدولار).

– انهيار نظام "**بروتن وودز**" في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

–إدماج" البترودولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصرفية للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل.

– انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.

– بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث .

[1] المرجع السابق، ص80

– ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة.

– ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة.

2– مرحلة التحرير المالي :تزامنت هذه المرحلة بوجود "**مارقريت تاتشر**" على رئاسة الحكم في بريطانيا وتولي بول "**فولكر**" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي، وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

– التوجه نحو اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.

– التخلي عن الرقابة على حركة رؤوس الأموال من والى و.م.أ. والمملكة المتحدة وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.

– التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) وارتباطها على المستوى العالمي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة.ولهذا السبب اطلق على هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية .

– توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الإدخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.

– توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

3– مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي:

1-انتشار ظاهرة تحرير أسواق الأسهم فقد كانت البداية من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها، مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

2- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداءا من بداية التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مسيرة العولمة المالية.

3- الازمات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية وخاصة في الولايات المتحدة.

4- كثافة الارتباطات بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجزائها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذالك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية، بحيث أصبح بإمكان المستثمر في أي نقطة من العالم شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من أي منطقة أخرى في العالم باستعمال تكنولوجية الحاسوب الموجودة لديه بكل سهولة، أكثر من هذا قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات بالمنطقة المتواجد بها وهكذا بالنسبة لباقي المستثمرين.

5- نمو حجم التعامل في أسواق الصرف.

6- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

7- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف مختلف دول العالم .

8- وبغض النظر عن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول من بعيد ومن قريب، وبذلك أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثوان معدودة، بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر . وهكذا سيطرت الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا.

الفرع الثالث : مظاهر العولمة المالية :

–عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال:إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض بل يتم هذا الانفتاح على مستويين:

– المستوى المحلي: حيث تتم إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية، والجدير بالذكر أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم التوصل إلى رفع بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال وفي بريطانيا ثم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

–أما المستوى الخارجي: فهو يعبر عن فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب حيث يسمح لهم بشراء جزء من الأصول المالية الكبرى للشركات الوطنية بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

–تحديد دور الوساطة في التمويل:وهذا يفيد بإتباع أساليب التمويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض والتمويل المباشر يدل على اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم سندات) دون وساطة الماليين أو البنوك فالرشادة الاقتصادية تتطلب البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

–رفع القيود التنظيمية :هذا النوع من التحرير برفع القيود التنظيمية تزامن مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي قضت على الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية و أصبح بالامكان سحب مبالغ من الحساب لأجل بشرط الإبقاء على رصيد أدنى كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشر من الحساب الجاري إلى حساب للأجل، كما اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما شجع على الغاء القيود التنظيمية التي كانت توضع لتفادي تلك المخاطر.

المطب الثالث: العولمة التجارية

يقصد بالعولمة التجارية عولمة النشاط المالي و التسويقي و الانتاجي و التكنولوجي و المعلوماتي و إيجاد إدارة لهذه الانشطة قادرة على التعامل مع شرائح الموظفين و العاملين و المسوقين بمختلف جنسياتهم بكفاءة عالية. وارتبطت العولمة التجارية بالاقتصاد وقوى المال الممركزة في الولايات المتحدة الامريكية و اوربا و اليابان، كما ارتبطت بالشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي يتم بواسطتها تدويل أو عولمة رؤوس الاموال و الانتاج والتسويق ومجمل العمليات المالية والتجارية[1]،و بالتالي تشير العولمة التجارية إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمية وإلى حرية حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج عبر الحدود، وكان للجات ثم منظمة التجارة العالمية دورا بارزا في تحرير التجارة العالمية بتوجيه وقيادة الدول الرأسمالية .

الفرع الاول :مؤشرات العولمة التجارية :

حصل في نهايات القرن الماضي تطور وتوسع كبير في المبادلات التجارية الخارجية، وبشكل ادى الى تحقق انتشار واسع في العولمة التجارية وذلك في اطار العولمة الاقتصادية، وبما أن العولمة التجارية من اهم العناصر والمكونات الاساسية والهامة للعولمة الاقتصادية التي اخذت تتحقق ويتسع مدى تحققها في نهاية القرن الماضي.

وان المعطيات الخاصة بعولمة التجارة الخارجية تبين العديد من الجوانب الهامة والأساسية التي لها علاقة بهذه العولمة والتي تتم في اطار العولمة الاقتصادية، ومنها المؤشرات التالية

المؤشر الأول: مؤشر استقلال النشاط التجاري حيث بلغ النشاط التجاري مرحلة شبه الاستقلال التام عن الدولة وعن النشاط التجاري الوطني وانتقال مراكز الثقل التجاري العالمي من الوطني إلى العالمي و من الدولة إلى الشركات و المؤسسات و التكتلات التجارية و تحررت حركة السلع و الخدمات ورأس المال من الرقابة التقليدية والهيمنة المطلقة للدولة [2]

المؤشر الثاني : الاهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة والنامية [3]، رغم اختلاف الاسباب التي تفسر ذلك، حيث ان ارتفاع اهمية التجارة الخارجية في

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ص 190

[2] أحمد حسين الفتلاوي أثار العولمة التجارية و المالية للشركات متعددة الجنسية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية مجلد8 العدد24 ،2012 ، صص 79-94

[3] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث ، أربد ،2010 ص156

الاقتصاديات المتقدمة مرتبط بدرجة تقدمها، والذي يسمح لها بزيادة صادراتها، اعتمادا على تطور قدراتها وطاقاتها الانتاجية وزيادة استيراداتها نتيجة زيادة الطلب فيها، والمرتبط بزيادة الدخول المتحققة فيها، بينما الارتفاع في اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات الدول النامية ناتج عن زيادة استيراداتها بسبب ضعف قدراتها وطاقاتها الانتاجية المحلية على تلبية احتياجاتها الاستثمارية والانتاجية والاستهلاكية ، ونتيجة ضعف قدراتها وطاقاتها الانتاجية على تحويل انتاجها الاولي الى منتجات اخرى بسبب ضعف الصناعة التحويلية فيها، وهذا ما أدى إلى اتساع درجة العولمة التجارية من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الى الاجمالي الناتج المحلي في جميع دول العالم تقريبا.

المؤشر الثالث: التنوع الكبير في صادرات الدول المتقدمة، وذلك نتيجة التنوع المتعدد في نشاطاتها الاقتصادية وفي قدراتها وطاقاتها الانتاجية، وكذلك التنوع الواسع في استيراداتها نتيجة ارتفاع الدخول فيها والذي يسمح بتنوع في الطلب على هذه الاستيرادات، ومن جهة أخرى ضعف درجة التنوع في صادرات الدول النامية ويزداد هذا الضعف في درجة تنوع مع زيادة الانخفاض في درجة التقدم، لدرجة اقتصار عملية التصدير على سلعة واحدة ،كما هو الحال في الكثير من الدول النامية التي تتخصص في انتاج وتصدير مواد أولية من مصدر زراعي او منجمي، نتيجة لضعف الهياكل الاقتصادية بها، مما ينعكس بضعف درجة تنوع نشاطاتها الاقتصادية وضعف درجة التنوع في قدراتها وطاقاتها الإنتاجية بالإضافة إلى ضعف و اختلال في هياكلها الانتاجة باعتمادها اساسا على عدد قليل جدا من المنتجات، في الوقت الذي تزداد فيها درجة التنوع في استيراداتها نتيجة لزيادة الاحتياجات وتنوعها بغرض تلبية الطلب المحلي بسبب النمو الديمغرافي الكبير وعدم استجابة الجهاز الانتاجي لهذه الزيادة نتيجة ضعف مرونته ، مما يجعل الدول المتقدمة في مركز اقوى في تعاملها التجاري من الدول النامية.

المؤشر الرابع: الاهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية للدول المتقدمة من اجمالي التجارة الخارجية العالمية حيث تتجاوز نسبتها اكثر من 60 % في الغالب، ويؤكد هذ المؤشر الارتباط القوي بين درجة التقدم والأهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية في التجارة العالمية[1] ، حيث ان الدول السبع الكبار الاكثر تقدما ترتفع فيها الاهمية النسبية هذه كنتيجة لدرجة تقدمها، رغم انها لا تشكل الا عدد قليل من دول وسكان العالم وفي المقابل فالدول النامية الاخرى تنخفض فيها الاهمية النسبية هذه، وبحيث تكون اقل انخفاضا مع

[1] نفس المرجع ص156 ،157

إنخفاض درجة تطورها أما الدول التي حققت بعض التطور النسبي فيها وكما جرى في الدول المصنعة حديثا، والتي يطلق عليها الدول الصاعدة ترتفع فيها الاهمية النسبية لتجارتها الخارجية الى اجمالي التجارة العالمية مقارنة بالدول الاخرى التي لم تحقق ذلك والتي تنخفض فيها هذه الاهمية النسبية، و هذا ما يفسر زيادة درجة مشاركة الدول المتقدمة في تحقيق العولمة التجارية التي تتم في اطار العولمة الاقتصادية، في حين تضعف مشاركة الدول النامية في هذه العولمة ويضعف إندماجها فيها وتقتصر هذه المشاركة على عدد محدود وقليل جدا من الدول النامية.

المؤشر الخامس: الاهمية النسبية المرتفعة لصادرات الدول المتقدمة السلعية من اجمالي الصادرات العالمية السلعية وارتباطا بتطور قدراتها الانتاجية[1]، حيث تشكل الصادرات السلعية من الدول السبع الكبار الاكثر تقدما نسبة تصل الى حدود 60 % فأكثر، وحسب درجة تقدم كل منها تليها في ذلك الصادرات السلعية من الدول الناشئة المصنعة حديثا وتضعف الاهمية النسبية لصادرات الدول النامية من اجمالي الصادرات العالمية السلعية، الشيء الذي يفسر ويؤكد قوة وفعالية مشاركة الدول المتقدمة في العولمة التجارية التي تتم في اطار العولمة الاقتصادية نتيجة لتقدمها، أما ضعف مشاركة الدول النامية وانخفاض إندماجها في هذه العولمة نتيجة ضعف درجة تطورها، ونفس الصورة تنطبق تقريبا على الصادرات الخدمية التي تزداد فيها الأهمية النسبية لصادرات الدول المتقدمة الخدمية من اجمالي الصادرات العالم الخدمية، وان هذه الاهمية النسبية للصادرات مع الاخذ في الاعتبار الاهمية النسبية للصادرات الخدمية من اجمالي الصادرات العالمية تزداد في ظل العولمة التجارية التي تتحقق في اطار العولمة الاقتصادية.

المؤشر السادس: هيمنة وسيطرة الدول المتقدمة على الصادرات التقنية عالية المستوى سواء المرتبط منها بالسلع او الخدمات وبحيث تكاد تضعف ان لم تنعدم مشاركة الدول النامية في هذه الصادرات التقنية عالية التقنية عالية المستوى، وفي الحالات التي تتم فيها هذه المشاركة فإنها تبقى محدودة وهامشية، وتحددها الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تحكم النشاطات المنتجة للصادرات التقنية عالية المستوى، وبالشكل الذي يقود الى تحملها ادنى كلفة ممكنة، ويحقق لها اكبر ربح ممكن، واخذ في الاعتبار اهمية هذه الصادرات التقنية عالية المستوى السلعية منها والخدمية خصوصا، والتي تحقق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يؤكد مرة اخرى على قوة وفعالية مشاركة الدول المتقدمة في تحقق العولمة التجارية التي تتم في اطار العولمة

[1] نفس المرجع السابق ص 157 ،158

الاقتصادية ونتيجة تقدمها ،ويبين ضعف مشاركة الدول النامية وانخفاض درجة إندماجها فيها نتيجة ضعف درجة تطورها.

المؤشر السابع: قوة وفعالية مشاركة الدول المتقدمة، وهو الشيء الذي نتج عن ارتفاع درجة الترابط والتكامل فيما بينها، والذي يتحقق من خلال ارتفاع اهمية المبادلات التجارية السلعية والخدمية والتقنية عالية المستوى بين الدول المتقدمة ذاتها وبدرجة التفوق الكبير في اهمية هذه المبادلات التي تتم مع الدول النامية الاخرى او المبادلات التي تتم بين بعض الدول النامية نفسها وبعضها الاخر وهذا يؤدي الى استنتاج هام وأساسي يتمثل في ان العولمة الاقتصادية والعولمة التجارية خصوصا تتم بمشاركة فاعلة وقوية من قبل الدول المتقدمة بحكم انها تحقق منافع ومكاسب لهذه الدول وارتباطا بتقدمها، وهذا ينعكس بتحقق منافع ومكاسب للدول المتقدمة وشركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات التي تهيمن وتسيطر على معظم جوانب العولمة ومضامينها، وبالشكل الذي يحقق لها مصالحها بتحقيقها اكبر قدر ممكن من الأرباح وعلى حساب الدول النامية.

المؤشر الثامن : إدارة النظم التجارية ، أصبحت النظم التجارية المختلفة متقاربة و متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض مما جعل النظام العالمي الجديد نظام أحادي تحكمه أسس عالمية مشتركة و تديره مؤسسات و شركات عالمية ذات تأثير على الاقتصاديات المحلية وتعتبر منظمة التجارة العالمية أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة التجارية رغم أنها تنسق مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا من خلال تطبيق مبادئها وقراراتها [1]

الفرع الثاني :العوامل المساعدة على نمو التجارة العالمية:

لقد لوحظ تضاعف معدل نمو التجارة العالمية، مقارنة بنمو معدل الناتج المحلي الاجمالي العالمي ،كما لوحظ زيادة في تحرير التجارة العالمية من سنة إلى أخرى ،ومن العوامل المساعدة على نمو التجارة العالمية

1- اتساع الاسواق التجارية العالمية: كان لتطور العلمي والتكنولوجي أثار بارزة في تقدم شبكات الانترنيت والاتصالات الفضائية التي كان لها دور في توفير المعلومات عن الاسواق المختلفة التي تنتقل بسرعة كبيرة وتنتشر عبر جميع انحاء العالم، وقد ساهم هذا التقدم التكنولوجي في انخفاض تكلفة النقل والاتصالات وفي ادماج وتكامل الاسواق على مستوى العالم ،كما ساعدت أجهزة الاعلام الالي والفضائيات وشبكة الانترنت على

[1] أحمد حسين الفتلاوي مرجع سابق

تقليص المسافات بين الاسواق الوطنية المختلفة وتخفيض تكلفة الاتصالات ، مما انعكس بالزيادة في سرعة حركة السلع والخدمات وتدفق رؤوس الاموال من سوق لأخر وزيادة الارتباط بين الاسواق عبر شبكة المعلومات والاتصالات مما يسمح بمعرفة دقيقة للسوق واتخاذ القرارات الخاصة بالمعاملات التجارية وانجازها بسرعة كبيرة . وهكذا أصبح التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية عاملا هاما من عوامل تعميق العولمة التجارية وخاصة من خلال سرعة الاستجابة والواسعة لاحتياجات السوق العالمي[1] ، مما جعل الكثير ينظر إلى الاتصالات الحديثة كأحد الآليات التي ترتكز عليها العولمة وأدت إلى زيادة في أسس الترابط الاقتصادي ، الذي انعكس باتساع السوق الدولية وزيادة تقسيم العمل الدولي وأسهمت في زيادة حجم النشاط الاقتصادي بنمو الشركات المتعددة الجنسيات وتوغلها في الاسواق الدولية ونشر انتاجها في العالم وتوجيه تجارتها وفق استراتجياتها التي تهدف إلى زيادة أرباحها [2]. قد استخدمت الدول المتقدمة العولمة منهجا ودعاية سياسية حتى تتمكن من تطبيق سياسات معينة لتحقيق أهدافها في إحكام قبضة دول المركز الرأسمالية على الأسواق الدولية وفرض القواعد التي تحقق هذا الهدف ليسير العالم بأسواقه المختلفة في منظومة يهيمن عليها هذا المركز[3] ،و أصبحت الاسعار تتحرك وتتغير في ظل تأثيرات متغيرات الاسواق في جميع انحاء العالم من خلال التفاعل الموجود بين هذه الاسواق والتأثيرات المتبادلة بينها، إلا أن أغلب الدول الصناعية التي تتميز بدخول عالية نجدها لا تمنح سوى حوافز قليلة لاستيراد السلع المصنعة ومثل هذه الحوافز ان وجدت فإنها تقتصر على بعض السلع والمواد المصنعة مثل المواد الطبية والغذائية والنسيجية ومواد الزينة[4]، و التقليل من القيود التي تفرضها سياسات الحماية التجارية والتي تمارسها البلدان المختلفة من شانها ان تعمق من التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة ،كما وان البلدان النامية تحاول ان تحسن من الشروط والمقاييس التي تضعها البلدان المتقدمة ،خاصة تلك الشروط التي تتعلق بمتغيرات الأنشطة الاقتصادية والتي باتت العولمة الاقتصادية تفرضها على البلدان النامية.

2– المؤسسات الدولية وزيادة درجة التكامل الاقتصادي العالمي: لقد كان للمؤسسات العالمية وخاصة الاقتصادية منها دور كبير في زيادة تعميق درجة التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، حيث إتجهت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبمساندة الدول الغربية إلى إنشاء عدد

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة 2014 ص 68

[2] نشأت علي عبد العال ،الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2015 ص 652

[3] نفس المرجع ص 653

[4] محمد رؤوف السعيد، مستقبل الاقتصاديات القومية في ظل ظاهرة العولمة ، دراسة مقارنة في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية جامعة المستنصرية ،2005 العدد 6 صص71-53

من المؤسسات العالمية لتقوم بالإشراف على المحافظة على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم، وتم تصميمها بشكل يمكنها من التكيف مع التطورات والتغيرات التي يمكن أن تظهر في العالم. مما جعلها تتميز بمرونة كافية لمواجهة المتغيرات المستجدة في الاقتصاد العالمي. وفي ضوء السياسات و الشروط المحددة من قبل الصندوق الدولي و البنك الدولي من جهة ، و الجات ثم منظمة التجارة العالمية و الشركات المتعددة الجنسية من جهة ثانية ، أصبحت السياسات التجارية للدول المستقلة، شأنا دوليا أو معولما وليس من أعمال السيادة الوطنية[1]،كما تعتبر منظمة التجارة العالمية واحدة من الأدوات الرئيسية المشاركة في العولمة بتنظيم التجارة ورفع الكفاءة الاقتصادية والتجارية بين دول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي تعتبر إحدى قاطرات العولمة لمجتمع عالمي.كما وظفت منظمة التجارة العالمية للتدخل في الاسواق الحرة لصالح المؤسسات متعددة الجنسيات العابرة لحدود الدول،[2] وقد نجحت الشركات متعددة الجنسيات في أن تؤمن لنفسها موقعا قياديا في عدد من السلع ، وقامت هذه الشركات بتغيير استراتيجياتها في الآونة الأخيرة و انتقلت من مجالات الانتاج إلى التمويل والتجارة والبحث العلمي وإجراء تعاقدات فرعية على العديد من مراحل الانتاج، كما أسهمت عملية إصلاح السياسات المنفذة في ظل برامج الاصلاح الهيكلي، والمدعومة من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، في الجزء الاكبر من نمو التجارة العالمية ، كونها شكلت قوة دافعة للطلب المتزايد على الواردات من قبل البلدان النامية [3]و ساهمت المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية العالمية. وكان لقيام التكتلات التجارية دور كبير في نمو التدفقات التجارية بين البلدان الاعضاء .وهذا الاتجاه نحو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاطراف المكونة للاقتصاد العالمي والمتمثلة في الدول والمؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات يعتبر من أهم خصائص العولمة التجارية وسببا رئيسي في تضاعف معدلات نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي العالمي.اذ أنه يتم توجيه هذه المؤسسات بهدف خدمة المصالح الاقتصادية لمجموعة محدودة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وتليها الدول الصناعية الكبيرة وبدرجات مختلفة من خلال الامكانات والأدوات التي تمتلكها هذه المؤسسات، ، وبسبب هذا الواقع فان هناك العديد من الدول تعتقد انها خارج دائرة اتخاذ القرار في هذه المؤسسات وفي ظل انفراد الولايات المتحدة الامريكية بسيطرتها فعليا على هذه المؤسسات.

---

[1] يوسف حسن يوسف نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر ، مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،2011 ص 186

[2] خميس الهلباوي ، العولمة ،منشأة المعارف ، الاسكندرية 2008 ص 141

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2008 ص 198 ،199

المبحث الثاني: مظاهر عولمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

إن التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي و المالي الجديد أفرزت مجموعة من المظاهر، ومنها التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يدل على تبلور انماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل بين الدول والوحدات الانتاجية وذلك في اطار التوجه نحو (العولمة) وسعي كل دولة او وحدة انتاجية الى تعظيم ميزاتها التنافسية, , فان مفهوم نظام التقسيم الدولي للعمل يشير الى نمط التراكم الرأسمالي, ونمط الاستثمار, ونمط المعرفة السائدة المستخدم في العملية الانتاجية, , فان القوة الدافعة للتقسيم الدولي الجديد للعمل هي الثورة العلمية والتكنولوجية التي يتم اعادة تشكيل العالم وفقا لتداعياتها واثارها

المطلب الاول:التقسيم الدولي الجديد للعمل

أدى التطور التكنولوجي والرأس المال دورا في منح المزايا النسبية لمنطقة أو بلد معين لإنتاج أنواع من السلع. وخاصة في ظل تحرير أسواق المال و قابلية رأس المال للتحرك عبر الحدود بسرعة مذهلة ، وبالتالي فالمزايا النسبية باتت قابلة للانتقال تبعاً لانتقال رأس المال ذاته. أي أن المزايا النسبية لم تعد تتحدد وفق إمكانات البلدان ومواردها، بل تتوقف على درجة التطور التكنولوجي و حركة رأس المال ورغبة الشركات المتعددة الجنسيات .

الفرع الاول:التطور التكنولوجي والتقسيم الدولي للعمل

كان للثورة التكنولوجية اثر كبير في ظهور إمكانيات جديدة للتخصص الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل وفي ظله يتم تبادل منتجات كثيفة التكنولوجيا بمنتجات كثيفة العمل او المواد الاولية او الطاقة كما تغير شكل التبادل المعروف بتبادل سلعة بأخرى نحو تصدير واستراد البلد الواحد لنفس السلعة وفي نفس الوقت، وهذا مايدل على تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة[1] لقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة تستغني عن العمالة الكثيفة التي تتطلبها الصناعة الآلية الكبيرة ومن هنا أصبحت مصدرا أساسيا للبطالة والمتمثلة في البطالة الهيكلية وليست دورية في داخل الاقتصاد الصناعي مما أدى إلى ضعف الارتباط بين الإنتاج والعمل[2]

[1] عصام عمر مندور ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2010 ص65

[2] نشأت علي عبد العال ،مرجع سابق ص401

وأصبح تدفق رأس المال هو القوة الدافعة لاقتصاد العالمي فعلاقة العلم بمجالات الإنتاج أدت إلى زيادة سرعة نمو الإنتاج .

وأهم ما يميز العالم المعاصر تلك التطورات الحديثة في التكنولوجيات في الاقتصاد الرأسمالي، حيث تنمو ثورة العلم والتكنولوجيا لتصبح ثورة العلم والإنتاج. فهذه الثورة وفرت عدة عوامل لإعادة تغيير جذري في النظام القائم لتقسيم العمل الدولي، إلا أن عدم التكافؤ السائد في الاقتصاد العالمي لم يشجع هذا التحول العميق ولذلك فإن عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي لا تزال تجري في إطار من المنافسة العالمية غير المتكافئة.

وفي ظل هذا التحول فقد اتخذ التقسيم الدولي للعمل أشكالا جديدة، تمثلت في أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي وهذه الأشكال تتطلب قدرا من التعامل الدولي حولها ومن ثم تجري عمليات مشتركة لتجميع و الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك فمكونات الإنتاج تتبادل مصحوبة بتبادل الخبرة الإنتاجية وهكذا يتميز التبادل الدولي حاليا بالتبادل الذهني أو المعنوي مقابل التبادل السلعي وأحيانا يزيد حجم الخبرات والخدمات على حجم تبادل المكونات.[1]

وتعد التجديدات التكنولوجية أهم الاعتبارات التي أدت إلى اختصار العمليات كثيفة العمل في الصناعات التقليدية عن طريق التحويل المتزايد في هذه الصناعات إلى نظام الإدارة الذاتية أو الأتمتة ومع سيادة اقتصاد المعلومات نلاحظ أثر الثورة العلمية والتكنولوجية في تغيير مستمر لهيكل تقسيم العمل الدولي فباستخدام التقنيات الحديثة وشبكات الربط الالكتروني، مما سمح بنقل أجزاء المشروعات الدولية وفروعها سواء أتعلق الأمر بتطوير الإنتاج أم بعمليات التسويق.

وبفضل التطور التكنولوجي نشأت فروع لانتاج انواع جديدة من السلع التي يتجزأ انتاجها بين عدة دول بحيث تتخصص كل دولة في انتاج جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة[2]كما أدت الثورة العلمية والتكنولوجية للمشروعات الدولية نقل الإنتاج إلى فروع إنتاجية أخرى فقد أصبحت المصانع الأمريكية الحديثة لإنتاج السيارات على سبيل المثال لا تنتج سوى ثلث المعدلات اللازمة تاركة إنتاج الباقي لموردين آخرين يسعون بفعل الضغوط السعرية والمنافسة إلى ترشيد الإنتاج، وهو ما أدى إلى اندلاع تشابك وتبسيط للإنتاج عبر الحدود الدولية وحدود المشروعات ذاتها فقد اتجهت المؤسسات نحو إنشاء التحالفات والمشروعات

[1] المرجع السابق ص402

[2] عصام عمر مندور ، مرجع سابق ص65

المشتركة والاندماجات وذلك رغبة منها في تحقيق أعلى مستويات الجدارة والأداء[1]، كما أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى إحداث تحولات جذرية في هيكلة العمل في العالم وضياع فرص العمل وكذلك تأثيرها الشديد على معدلات الأجور في العالم.

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات وتغيير هيكل تقسيم العمل الدولي:

لقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دور فعال في تغيير هيكل تقسيم العمل الدولي وذلك بإتباع استراتيجيات تهدف أساسا إلى تدويل الإنتاج ورأس المال بما يتلائم مع مصالحها وأهدافها حيث تعمل تلك الشركات على اختيار أنسب المناطق في توطين حلقات السلاسل الصناعية بما يمكنها من الإستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهو ما أدى إلى تنميط ظروف الإنتاج على مستوى العالم ويعتبر تدويل رأس المال توسيعا لمجال الانتاج و توحيد ظروفه، بفعل تأثير حركة التمركز والتركيز الرأسمالية[2] كما يفسر تدويل الانتاج بتوحيد الظروف الفنية للإنتاج. وقد عملت الشركات متعددة الجنسيات على توزيع الإنتاج رأسيا وأفقيا عن طريق التوسع الجغرافي للنشاط وضمان مصادر المواد الأولية ومصادر التوزيع والتسويق والخدمة، انعكس ذلك التوزيع الجغرافي للنشاط بتوفير فرص كبيرة لتوسيع مجال تقسيم العمل داخل الشركات، خاصة الكبرى منها والتي تنشط في نطاق سوق تتميز بتركيز رأس المال.

فالشركات المتعددة الجنسيات لا تنظر للتكنولوجيا على أنها قوة لازمة للمساعدة في حل المشكلات الوطنية بل هي عنصر تجاري يرتبط بالتسويق ويستخدم وفق حاجات الإنتاج الدولي الذي تشرف عليه هذه الشركات بهدف الربح، ومن هنا يعتبر توحيد الظروف الفنية للإنتاج الزاوية المحورية التي من خلالها لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا فعالا في تغيير هيكل التقسيم الدولي للعمل، من خلال تنويع المنتجات وانقسام الدورة الإنتاجية إلى عدد كبير من المراحل والعمليات التي جعلت الإنتاج الوطني يتخطى الحدود الوطنية، كما أن عملية تركيز كل من الإنتاج ورأس المال التي كانت تتم في الماضي على أساس وطني قد أصبحت منذ الخمسينيات من القرن الماضي تجري في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي .ودورة الإنتاج وإعادة الإنتاج صارت تجري على صعيد دولي وليس على الصعيد الوطني[3].

---

[1] نشات علي عبد العال مرجع سابق ص402

[2] نفس المرجع ص397

[3] عصام عمر مندور ،مرجع سابق ص61

وتتلخص السمات العامة لعملية تدويل الإنتاج في النقاط التالية[1] :

1- ظهور وازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات وتظهر علامات تعزيز مواقفها في الاحتكارات المرتبطة بالانتاج كثيف العلم والتكنولوجيا مع تراجع مواقعها في احتكارات النفط والطاقة وصناعة السيارات التي يعاد توزيعها عالميا.

2- اندماج الشركات متعددة الجنسيات مع رأس المال المصرفي وهذا الاندماج وإن كان يتم بداية على أسس قومية فإنه يجري أيضا على المستوى الدولي ويقوم اعتماد متبادل ملحوظ بين نظم الإنتاج الدولي ونظام التجارة الدولي والنظام المالي الدولي وفروعها.

3- ازدياد حدة التطور غير المتكافئ في العالم الرأسمالي فاليابان والولايات المتحدة في المقدمة وأوروبا الغربية في الخلف منها في نواح عديدة ابتداء من المنجزات العلمية والتكنولوجية وانتهاء بالمنافسة الدولية في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات والقروض.

4- التناقض بين احتياجات الإنتاج الموضوعية والإمكانيات المحدودة للتنظيم الحكومي الدولي وبينة احتياجات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل ومصالح الرأسمالية الاحتكارية في قطاعاتها الثلاثة أمريكا الشمالية اليابان وأوروبا الغربية

المطلب الثاني: الحوكمة

برزت أهمية الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي عرفتها عدد من الدول في أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات، وكذلك الازمات التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، بالاضافة إلى اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الادارة مما تسبب في ضعف ألبات الرقابة،وتهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة وامكانية مساءلة إدارة الشركة ،حماية للمساهمين .

الفرع الاول : مقاربات المنظمات الدولية لمفهوم الحوكمة :

[1] نفس المرجع ،ص62

– **مقاربة البنك الدولي:** ففي أوائل النشرات التي صدرت من البنك الدولي عام 1994 حدد البنك أن الحوكمة هي الكيفية التي تصنع فيها السياسات والطريقة التي تنفذ فيها والهدف من ورائها أي أن للحوكمة ثلاثة مكونات هي صنع السياسات، وتنفيذ السياسات من وراء هذه السياسات.

– **مقارنة صندوق النقد الدولي:** فما يهم للصندوق على وجه التحديد هو التركيز على مظاهر الحوكمة الرشيدة التي تربط ارتباطا خاصا بعمله، ألا وهو مراقبة السياسات المالية والاقتصادية الكلية للدول ولذلك حدد السيد **مايكل كامدوسيس** مدير الصندوق السابق الحوكمة الرشيدة في ورقة نشرت عام 1997 بأن الحوكمة الرشيدة مهمة لكافة الدول بغض النظر عن مرحلة النمو التي تمر بها، وأن ما يهم الصندوق هو التركيز على مظاهر شفافية حسابات الدولة، وفاعلية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة الاقتصادية والتشريعية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص وشفافيتها، فالشفافية، والفاعلية والاستقرار إذن هي من اهم عوامل الحوكمة الرشيدة من المنظور الإقتصادي والمالي للصندوق.

– **مقاربة برنامج الامم المتحدة الإنمائي:** يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة تعريفا عميقا حين يؤكد على انها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة في كافة مستوياتها.

وبالتالي فإن مفهوم الحوكمة برأي البرنامج يشتمل على ثلاثة انواع مترابطة من الحوكمة هي الحوكمة السياسية و الحوكمة الإقتصادية و الحوكمة الإدارية

– **مقاربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تنطلق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مفهوم واسع للحوكمة يتمثل بالطريقة التي يتم فيها ممارسة السلطة وتعطي في اعمالها اهتماما واسعا للحوكمة في القطاع العام من ناحية والحوكمة في المؤسسات والشركات الكبرى من ناحية ثانية ونظرا لكون اعضاء هذه المنظمة هي الدول الصناعية الكبرى والديمقراطية الراسخة، فإنها لا تتوقف كثيرا عند مفاهيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الأفراد على اعتبار انها قد اصبحت من المسلمات الاساسية في دول المنظمة بل يتجلى دور الحوكمة برأي هذه المنظمة في الاستجابة للتغيرات الجوهرية في مجتمعات الدول الاعضاء وفي اقتصاديات. ولذلك فان على هذه الدول ان تراجع انظمة إدارة الشأن العام وأن تعمل على إصلاحها وخاصة الاجابة الدول على ثلاثة اسئلة وأن تحدد موقفها منها وهي[1]:

[1] محي الدين شعبان توق ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد دار الشروق عمان 2014 ص57

1 –ما هي العلاقة بين الحكومة من جهة والأفراد والمؤسسات من جهة أخرى

2 –ما افضل الطرق لضمان تقديم الخدمات والعامة

3 –ما هي الوظائف التي لابد أن تؤديها الحكومات؟.

مقاربة منظمة الامن والتعاون : تبنت مجموعة العمل تعريفا مركبا للحوكمة قريبا جدا من تعريف البنك الدولي مؤداه أن الحوكمة عبارة عن عملية ممارسة السلطة في بلد ما من خلال المؤسسات المجتمعية، والطريقة التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمجتمع والكيفية التي تنفذ بها هذه القرارات [1].

الفرع الثاني: اهمية واهداف الحوكمة

1–أهمية الحوكمة:اكتسبت الحوكمة المؤسسية أهمية كبيرة برزت أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الاونة الاخيرة والتي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة خاصة ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة لحالات الفشل الاداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم ارباح تلك الشركات بنسب مبالغ بها فضلا عن السعي وراء تحقيق الربح السريع وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة مما أدى الى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال وكل هذا تطلب الاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسية وتأكيد اهميته التي برزت أثاره واضحة من خلال تحقيقه للمنافع الاتية [3]:

أ – تجنيب الشركات حالات الفشل الاداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دوره في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الاعمال على المستوى الدولي او الاقليمي او المحلي او عند العمل في بيئة تنافسية عالية.

ب –تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة لان قواعد الحوكمة والالتزام بها اصبحت اداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال ادوات رقابية فعالة مسلطة على مجالس ادارات الشركات والتزامها بإعادة هيكلة هذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الاعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الادارة.

[1] نفس المرجع ، ص 65

[3] طالب علاء فرحات، إيمان شحات الشهداني ، الحوكمة المؤسسية و الأداء الاستراتيجي ، دار صفاء عمان ، 2011، ص33

ت –تبرز اهمية الحوكمة المؤسسية لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الاهمية وقد بدت الجهود المبذولة لغرس الحوكمة في مؤسسات القطاع العام او عندما تعمل تلك الدولة على اعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية والعمل بطريقة ديمقراطية شفافة كي يتكمن اصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات وهذه الإجراءات هي لب وجوهر الحوكمة المؤسسية.

ث –تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الادارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين، وهذا الاهتمام نابع من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين التنفيذيين بسبب ما يخلقه هذا الفصل من فاعليته تتصل بتحديد الرؤيا الاستراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة.

ج –للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الاجنبية منها ام المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الاموال وازياد فرص التمويل فضلا على امكانية الحصول على مصادر ارخص مما يزيد من اهمية الحوكمة بشكل خاص .

2–أهداف الحوكمة:يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الاهداف التي اشار اليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيص اهم تلك الاهداف بما يأتي[1] :

–كبح مخالفات الادارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الادارة ومصالح المساهمين.

– تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.

– حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.

– تعميق دور اسواق المال في تنمية المدخرات.

– زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

– إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

[1]–نفس المرجع ، ص 43.

– تحسين الأداء المالي للشركة او المصرف الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية.أما الاهداف الاخرى تتمثل في:

–فتح السبيل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول الى اعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.

– التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.

الفرع الثالث :محددات ومعايير الحوكمة:

1 –محددات الحوكمة:هناك اتفاق على ان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات المحددات الخارجية وتلك الداخلية، ونعرض فيما يلي المجموعتين من المحددات كما يلي[1]:

أ –**المحددات الخارجية:** وتشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس). وكفاءة القطاع المالي البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الاسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها). بالإضافة الى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية الى ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

[1] – محمد حلمي الجيلاني ، ، الحوكمة في الشركات ، دار الإعصار العلمي عمان، 2015،ص13.

ب– المحددات الداخلية :وتشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية تطبيقها من ناحية اخرى الى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وتؤدي الحوكمة في النهاية الى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الاقلية او صغار المستثمرين ومن ناحية اخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص عمل.

2–معايير تطبيق حوكمة:وفي الواقع، نجد انه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير وذلك على النحو التالي:

أ– معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 علما بأنها قد اصدرت تعديلا لها في عام 2004 وتتمثل في[1]:

1- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**: يجب ان يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها، كما يجب ان يكون متناسقا مع احكام القانون، وان يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2- **حفظ حقوق كل المساهمين**:وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الارباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- **المعاملة العادلة لحملة الأسهم**:وتعني المساواة في التعامل بين كل المساهمين وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كل المعاملات مع اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

[1] – مصطفى يوسف الكافي، الأزمة الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2013، ص240.

4 – دور اصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء وتشمل لإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون او عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح وتشمل التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

5- **الإفصاح والشفافية:** ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة. وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ومن دون تأخير.

6– مسؤوليات مجلس الإدارة :وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم وفي النهاية نود أن نشير الى أن دور "الحوكمة" لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها لكن يمتد ليشمل أيضا توفر البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الأخرين بما فيهم الجمهور.

ب - معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية [1]:

1. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2 استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

3 التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

[1] – نفس المرجع ،ص242.

3 وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5 توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات.

6 مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في الواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا او متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

7 الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وأيضا بالنسبة للمديرين او الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات او ترقيات او عناصر اخرى.

7 تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا او الى الخارج.

ج- معايير مؤسسة التمويل الدولية:وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها اساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها سواء كانت مالية او غير مالية وذلك على مستويات اربعة كالتالي:

1-الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

3- إسهاما أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

4-القيادة.

المطلب الثالث :ظاهرة الفساد

لقد انتشرت ظاهرة الفساد بشكل واسع في دول العالم، و بدرجات مختلفة من حيث الحجم والشكل ودرجة انتشاره وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات المعاصرة في أمنها واستقرارها ، نظرا لما تحدثه من أثار سلبية في القطاعات الاقتصادية ،المالية ،السياسية والاجتماعية ،مما دفع المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه الظاهرة بالدراسة والبحث لمواجهة زيادة انتشار الفساد .

الفرع الاول :مفهوم وأسباب انتشار الفساد :

1**–مفهوم الفساد** : قد عرفت منظمة الشفافية الدولية لفساد بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة،أي السلوك الذي يمارسه المسؤولين في القطاع العام أو القطاع الحكومي سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم [1] .

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : فان الفساد هو سوء استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[2] .

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب لمناقصة عامة كما يتم عند قيام وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[3].

أما تعريف صندوق النقد الدولي: هو استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء كان ذلك مباشرا أم غير مباشر كما يرى أنه: علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد او لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[4]

2–أسباب وعوامل انتشار الفساد : قد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي[5]:

– تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، الإقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد، الدار الجامعية ،2013،ص435.

[2] – قطوش يشرى، جنوحات فضيلة ، دور تطبيق الحوكمة ، ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05/ العدد01 جوان2018صص86-110

[3] – غنو أمال، قوال فاطمة ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد السياسي دراسة في مؤشر النزاهة ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المجلد 02/ العدد03 ، 2018 صص144-160

[4] –نفس المرجع

[5] –محمّد حلمي الجلاني ، مرجع سابق، ص 129

– وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

– حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

– ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

– توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب هناك مجموعة من العوامل المساعدة على انتشار الفساد والتي تتمثل في[1]:

– السياسات الحكومية الخاطئة خاصة ما التنموية، وتنجم هذه السياسات الخاطئة في العادة إما عن عدم الدراية والمعرفة من قبل الموظفين العموميين الذين يعملون على وضعها، أو عن طريق إنحراف هذه السياسات عن مسارها الصحيح المفترض من قبل مسؤولين فاسدين وتوجيهها لخدمات أغراضهم الخاصة.

– الفهم الخاطئ للبرامج هي علاقة بالموارد البشرية الكيفية التي يتم فيها اختيار القيادات الإدارية والاقتصادية ومن المعلوم أن الموظفين العمومي الذي لا يمتلك المعرفة لا تنفعه نزاهته عندما يقع فريسة للفاسدين.

– المؤسسات الفاشلة تصبح المؤسسات فاشلة نتيجة ضعف حكومتها وغياب حكم القانون عنها وسيطرة المتنفعين عليها وهدر إمكاناتها لمصالح ومآرب شخصية أو فئوية وضعف ولاء العاملين فيها.

– ضعف نظام الرقابة: إن غياب الحوكمة الرشيدة وحكم القانون وضعت نظام الرقابة تؤدي إلى تسهيل انتشار الفساد في كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

– إن فساد الجهاز القضائي وعدم نزاهته عامل أساسي في استشراء الفساد. إذ أن فساد هذا الجهاز يعني عرقلة الجهود القانونية والمؤسساتية اللازمة لمكافحة الفساد.

– تخلف المجتمع المدني وضعف بنيته: تتميز الدول التي يكثر انتشار الفساد فيها إما بضعف المجتمع المدني وضعف قدرته في الرقابة على أفعال السلطة التنفيذية أو بالأضعاف المتعمد للمجتمع المدني من قبل السلطات الحاكمة حتى لا يتمكن من القيام بدوره في كشف الفساد ومراقبة أفعال المسؤولين المؤدية للفساد.

[1] محي الدين شعبان توق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الغساد ،منظور إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الغساد ، الشروق ، 2014،ص100.

– تدني أجور الموظفين العموميين :إن تدني أجور الموظفين العموميين يؤدي إلى ما يسمى بالفساد الصغير أي قبول الرشوة لتسيير معاملات المواطنين في الدوائر الحكومية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى وقوع هؤلاء الموظفين فريسة للفاسدين الكبار لتمرير صفقات كبيرة .

– انعدام الشفافية والمساءلة :إن انعدام شفافية القوانين والإجراءات وغياب الرقابة الفاعلة يشعل الفاسدين وعندما يفلت هؤلاء من العقاب وحكم القانون يستشري الفساد في الجهاز الحكومي.

– ضعف الوازع الأخلاقي عند الموظفين العموميين: تدني الوازع الأخلاقي لدى الأفراد ساعد على انتشار الفساد وعلى الارتباط بين الفساد وتدهور القيم الأخلاقية إلا أن تحديد أفعال الفساد يتطلب مجموعة من الشروط.

الفرع الثاني: تحديد فعل الفساد وانتشاره في العالم

1–تحديد فعل الفساد: حتى يتحقق فعل الفساد لابد من توفر ثلاثة شروط أساسية [1]:

الشرط الاول :يتعلق الأمر بشخص يشغل منصبا عاما سواء كان في منظمة حكومية أو غير حكومية أو خاصة.

الشرط الثاني:هو أن يحدث تعامل مع هذا الشخص كممثل لهذه الجهة يخالف عن عمد القواعد والقوانين المتبعة.

الشرط الثالث: يؤدي هذا الفعل من جانب المسؤول المخالف إلى تحقيق مصلحة او منفعة خاصة له أو لصالح جهة معينة. وقد حددت جذور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت إلى حيز التنفيذ عام2005 أن الفساد يقصد به تلك الأفعال الواردة في الفصل الثالث في المواد 19 وما بعدها والأفعال التي طلبت الاتفاقية تجريمها أو اتخاذ تدابير لتجريمها هي:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين (المادة 15).
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المؤسسات الدولية (المادة 16).
- المتاجرة بالنفوذ (المادة 18).

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص438

- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل أخر أو إساءة استعمالها من جانب موظف عمومي (المادة 17).
- إساءة استغلال الوظائف أو السلطة (19).
- الإثراء غير المشروع (المادة 20).
- الرشوة في القطاع الخاص (المادة 21).
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص (المادة 22).
- غسيل العائدات الإجرامية (المادة 23)

2-انتشار الفساد في العالم :أصبحت ظاهرة الفساد منتشرة بشكل كبير في العالم ،حيث لايوجد دولة في العالم تخلو من الفساد مهما كان مستوى تطورها،و يشكل داء خطير يهدد المجتمعات المتقدمة والنامية وعائقا أمام تقدمها وهذا ما يمكن ملاحظته حسب مؤشر الفساد من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : خريطة الفساد العالمية لعام 2015 .

المجموعة (العينة)	عدد الدول في المجموعة	متوسط المؤشر CPI في المجموعة	المدى	أدنى مؤشر في المجموعة	أعلى مؤشر في المجموعة
الدول العربية	19	3.7	6.2	(1.5)	(8.8)
الدول الأسيوية	28	3.9	8.9	(1.4)	(9.3)
روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقا	15	2.8	3.4	(1.6)	(5.0)
الدول المستقلة حديثا	6	4.6	3.3	(3.2)	(2.5)
الدول الأوروبية	25	6.6	5.8	(3.5)	(9.3)
الدول الأمريكية	29	4.2	6.9	(2.0)	(8.9)
الدول الإفريقية	35	6.8	4.1	(1.8)	(5.8)
المتوسط العام		4.1			

المصدر: طلال محمود كداوي، فواز جاب الله الدليمي،الفساد والنمو الاقتصادي ، مجلة بحوث مستقبلية كلية الحدباء الجامعة المجلد03 /العدد01 ،2012 صص201-222

أن أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد هي الدول الإفريقية وروسيا والجمهوريات السوفيتية سابقا ثم تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية بينما تعد الدول الأوروبية أكثر الدول نظافة وتحتل المرتبة الأولى ب 6,6 وتليها الدول المستقلة حديثا ثم الدول الأمريكية وبعدها الدول الأسيوية

المطلب الرابع: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات من بين المصطلاحات التي طهرت مع ظهور الحواسب الالكترونية وأصبح من أكثر المفاهيم استخداما في الدراسات المعاصرة وهو مفهوم متعدد الجوانب والابعاد،ولقد كان لها الدور الكبير والفعال في تغيير المفاهيم الاقتصادية،حيث وفرت المعلومات في شكل معرفة فنية يمكن استخدامها في مختلف مجالات الاعمال

الفرع الاول: ثورة تكنولوجيا المعلومات المفهوم الاهمية

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات: لقد اختلفت اتجاهات الباحثين في اعطاء مفهوم موحد لتكنولوجيا المعلومات، فمنهم من عرف تكنولوجيا المعلومات باعتبارها مجرد ادوات وتطبيقات تقوم بتنفيذ اوامر العقل البشري و منهم من عرفها بأنها تشمل جمع أشكال التكنولوجيا التي توفر للإنسان امكانية خلق ومعالجة المعلومات[1] و من اهم التعاريف:

-تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بعمليات جمع ومعالجة وتخزين واسترجاع وإيصال المعلومات بمختلف اشكالها [2].

-تعرف على أنها تطبيق للتكنولوجيا الالكترونية و منها الحاسب الالي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها ،توزيعها نقلها [3]

-أما روباي يعرفها بأنها كافة البرمجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحساب والاتصال سواء أكان حاسوبا شخصيا أو هاتفا أو عن طريق نظم المعلومات الادارية [1]

[1]- أشرف السعيد أحمد تكنولوجيا المعومات وإدارة الأزمات ،2012 دار الكتب العلمية، بيروت2012 ص57

[2]- فريد كورتل،أمال يوب ،تكنولوجيا المعلومات ، زمزم عمان 2016 ص47

[3]- أشرف السعيد أحمد ،مرجع سابق ص 57

– أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي تلك النشاطات الاقتصادية التي تساهم في جعل المعلومات مرئية ثم معالجتها ،تخزينها ونقلها بطرق الكترونية [2]

2– أهمية تكنولوجيا المعلومات : هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختص فيها السياسة للدول الوطنية، وأصبحت شبكة الإنترنت الشبكة المعلوماتية العالمية من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات إذ تعد وسيلة اتصال إلكترونية مستحدثة غير أن التغير التكنولوجي في البلدان النامية يسير بوتيرة بطيئة، والذي يعتبر من أهم الأسباب الرئيسية للنمو البطيء والتفاوت الكبير في الدخول بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة[3]، في الوقت الذي يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة، لم يسبق لها مثيل أدت إلى سرعة اندماج الدول ببعضها وأسهمت في تقليص المسافات واختزال الزمن، وجعل من الاقتصاد استخدام المعرفة الجديدة في زيادة الإنتاج وتحسين المنتوجات واختراق الأسواق، من خلال الكمبيوتر وشبكات الانترنت والفضائيات و وسائل النقل المختلفة حيث أدى ذلك إلى سهولة نقل السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد والمعلومات والأفكار من أي مكان في العالم إلى أي مكان أخر وبفضل هذا التقدم لا يمكن أن تتحكم في المعلومات والأفكار والثقافات التي تصل إليها دولة أخرى. فيمكن لأي فرد عن طريق الكمبيوتر أن يستثمر أمواله في أي بورصة من العالم وأن يشتري ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من أي مكان في العالم، كما يمكن من خلال الانترنت معرفة كل ما يريد عن أي موضوع اقتصادي أو سياسي والاتصال بالهاتف المحمول مع أي شخص ومشاهدة برامج عديدة ثقافية وفنية وفكرية في القنوات الفضائية.[4]وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى وزيادة الربط بين الأسواق العالمية وهذا بدوره يؤدي إلى خلق سوق كبير وموحد للمال على المستوى العالمي بحيث يحقق هذا السوق وحدة الزمان (يعمل دون توقف في كل الأسواق) والمكان حيث يتم فيه التغلب على الحواجز المكانية بعد أن أصبحت أكثر ارتباطا.

---

[1] – كريمة بكوش وأخرون، إشكالية مساهمة تركنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التجارة الخارجية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد03 العدد02 /2017 صص19– 30

[2] – نفس الرجع

[3] – غانم عبد الله ،مرجع سابق،ص23.

[4] –برو هشام، أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،العدد2017/03 صص31-39

وفي ظل هذه الثورة العلمية لم تعد الأسواق الوطنية كافية لتوسيع الإنتاج، ولاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل وهكذا يجري الآن بصورة تلقائية تدويل مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة يتخطى الإنتاج الحدود الوطنية والقومية ويكتسب رأس المال طابعا دوليا وتنمو المشروعات والمصارف المتخطية للقوميات لتصبح هي القوة المحركة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية [1] وإلى جانب ذلك لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تأثيرات جوهرية في النظم الإدارية من أهمها[2]:

1- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والفنية والمادية المتاحة للمنظمة والعمل على تنميتها كما وكيفا.

2- خلق قنوات اتصال جديدة من خلال شبكات الحاسبات والاتصالات سواء على مستوى المنظمة أو على المستوى القومي أو العالمي مما مكن من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أساليب إدارية حديثة كالاجتماعيات والتفاوض وعقد الصفقات عن بعد.

3- مساعدة المديرين على التخلص من أعباء المهام الروتينية مما أتاح لهم إمكانية استخدام فائض في أوقاتهم للعمل في مجال التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات ولقد انعكس ذلك بشكل واضح في رفع كفاءة الإدارة العليا.

4- ساهمت في زيادة قدرة النظم الإدارية على التكيف السريع مع بيئة العمل الإداري من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذ القرار في الوقت المناسب.

الفرع الثاني : الآثار الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات

لاشك أن المجتمعات تتأثر بالتغيرات والتطورات التكنولوجية وتتجلى في الآثار التالية[3]:

- تغير نمط حياة الأفراد وظهور ما يسمى بالعمل عن بعد حيث أن الموظف بإمكانه إنجاز عمله وهو في بيته أو في مكان أخر شريطة تحكمه في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- التقليص في حركة وتنقل الأفراد بين منازلهم والمعامل والمؤسسات بما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى استخدام وسائل النقل وتقليل التلوث وبذلك يستطيع الإنسان أن يقضي معظم وقته بين أفراد عائلته.

---

[1] - زنب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية الفتح الاسكندرية 2003 ص39

[2] -أشرف السعيد أحمد مرجع سابق،ص60.

[3] بني السيتي عبد المالك ، تكنولوجيا المعلومات وواقعها في البلدان العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 29 جوان 2008،ص ص 5-20.

– ضرورة إعادة تأهيل أعداد أكبر من العاملين في القطاعات المختلفة نتيجة للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات بأنواعها وقد تكون فترات التدريب أطول من السابق.

– الاستخدام السيئ للمعلومات من خلال السطو عليها واستخدامها ضد الفرد وحريته.

– التعدي غير المشروع على الملفات والسجلات الخاصة بالحكومات والشركات والأفراد والتلاعب بالأموال في البنوك والمؤسسات العامة والخاصة.

– حتمية سن القوانين والأنظمة وتطوير نظم أخلاقية للتعامل مع المعلومات وحماية المجتمع مما يسمى بجرائم المعلوماتية زيادة الحاجة لدرجة رفيعة من التعلم لأن حضارة المستقبل تتطلب مستوى عال من التكوين لمواكبة التطورات العلمية.

– الاندماج بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبيق وتحول العمل إلى قوة إنتاجية مباشرة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز العلاقة بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي والإنتاج.

– زيادة الاتجاه نحو الدراسات متعددة التخصص التي ترتبط بعدد من التخصصات الأخرى بحكم انتمائها المتعدد الجوانب مثل التحكم الآلي والسيبرنيتيكا والمعلوماتية وغيرها .

– تحول حياة الإنسان إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة بين الدراسة والبحث العلمي والعمل.

إلى جانب كل ما سبق فان أثر تطور تكنولوجيا المعلومات سيكون بالغا في الحقول التالية:

–العلاقات الاجتماعية كعلاقة الفرد بالعائلة والفرد بالمجتمع والفرد بالدولة.

–العلاقات الدولية وإمكانية ظهور أقطاب جديدة في العالم وسلوكية الاستعمار المعلوماتي والحروب المعلوماتية.

–ظهور طبقة جديدة من العمالة المعلوماتية والتكنوقراطية تضاف إلى الطبقات الأخرى

–سيؤدي التطور السريع في الحواسيب والاتصالات إلى كسر حاجز اللغات بين الشعوب والتفاهم والتبادل الثقافي فيما بينها وسيتعرض العالم إلى موجة جديدة أو غزو ثقافي جديد.

–سيكون هناك تأثير في أساليب العمل واللهو والقيم الأخلاقية والسلوكية

المبحث الثالث: أزمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

إن الأسس التي يستند عليها النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد، هي ذاتها التي ترتبط بطبيعة عمل النظام الرأسمالي،وخصائصه الأساسية وآلية عمله التي تستند الى آلية السوق وهذا يفسر الارتباط الموجود بين النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وحصول الازمات الاقتصادية وتجددها بمظاهر مختلفة، وأصبحت هذه الازمات أكثر انتشارا وتأثيرا .وهناك العديد من الازمات والهزات الاقتصادية التي عرفها هذا النظام في نهاية التسعينات من المكسيك ودول أسيا إلى روسيا وغيرها من الدول والمناطق،وكانت لها أضرار مالية واقتصادية خطيرة و امتدت أثارها ألى دول أخرى كما حدث خلال أزمة قروض الرهن العقاري .

المطلب الاول : جذور وأسباب الازمة:

تعد أزمة الرهن العقاري التي عرفها العالم منذ أواخر2008 سلسلة من الازمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي، وأكثرها خطورة ، نتيجة انطلاقها من الاقتصاد الامريكي كقاطرة للاقتصاد العالمي، وسبب حدوثها يرجعه اغلب المفكرون الى الراسمالية كنظام اقتصادي.

الفرع الاول:جذور الازمة

تتركز جذور الأزمة في عاملين أساسيين [1] :

العامل الأول: هو التطور الحاصل في المجتمع الصناعي وتحوله إلى مجتمع معلومات، وظهور نمط جديد من الرأسمالية هو الرأسمالية المعلوماتية فضلا عن التطور الحاصل في الرأسمالية ذاتها، من رأسمالية المنافسة إلى الرأسمالية الاحتكارية والانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية، يعني الانتقال من التركيز على الإنتاج المادي، إلى التركيز على إنتاج العلامات، والصور والأوراق مستفيدة من التطور الحاصل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية، وأدى ذلك إلى تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن صناعات عديدة إما بسب أثرها الملوث للبيئة، وإما بسب حاجاتها إلى يد عاملة كثيفة وفي المقابل توسع النظام المالي والخدمات المالية كما برزت نزعة السيطرة على موارد الطاقة، خصوصا النفط، وازدادت حمى المضاربات بالعقود الآجلة للنفط وبأسعار المواد الغذائية خصوصا بعد ظهور إمكانات استخدام المواد الغذائية في توليد الطاقة.

[1] – سي محمد كمال، صياغ رفيقة المالية الدولية و الأزمات المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2017،ص 298.

العامل الثاني: فهو السياسات الاقتصادية الكلية التي تم انتهاجها في إطار توافق واشنطن، والتي تتلخص أولا في تحرير الأسواق والتجارة الخارجية وتحرير حركة رأس المال مع غياب الشفافية والرقابة، وفي إطار العولمة المالية والاقتصادية، وثانيا في الوصول إلى حكومة الحد الأدنى، مما يعني تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي ورافق ذلك تصاعد العمليات المالية في المراكز الرأسمالية العالمية وفي ما بينها حتى أصبحت هذه العمليات تشكل 95% من مجموع المعاملات الاقتصادية العالمية، وأسهمت في ذلك السياسات المالية والنقدية غير الخاضعة للرقابة، ومن بينها زيادة الإصدار النقدي للدولار مستغلا كونه أداة المعاملات المالية الدولية الرئيسية ، وفي هذا الإطار تبلورت سياسة الإدارة الأمريكية الاقتصادية برئاسة **بوش الابن** كاستمرار لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق **ريغان** في ثمانينات القرن الماضي التي تمحورت في الداخل:

- حول استخدام أسعار الفائدة للحد من التضخم.
- تخفيض الضرائب على الشركات والأغنياء بوجه عام.
- إطلاق حرية المصارف والائتمان دون قيود أو رقابة .
- الحد من الإنفاق الاجتماعي.

الفرع الثاني :أسباب الازمة المالية العالمية:

هناك العديد من الاسباب الى حدوث الازمة المالية العالمية من اهمها ما يلي [1] :

– التوسع في منح القروض العقارية: يرجع السبب الرئيسي في الازمة الى انفجار فقاعة القروض العقارية والتي ترجع أسبابها الى السياسة الاقتصادية المعتمدة على اساس تمكين كل اسرة امريكية من تملك منزل لها.

هذه السياسة تكاد تكون نفس السياسة البريطانية مما ادى الى تكوين عقيدة لدى المتعاملين بالأسواق الامريكية مفادها ان اسعار المنازل الامريكية لن تنخفض في جميع انحاء الدولة و ساعد على ذاك تمتع النظام المالي العقاري بمزايا في ظل انتعاش هذا القطاع بصورة كبيرة متزامنا مع تطبيق اسعار الفائدة المنخفضة.

وقد ادت العوامل السابقة الى قيام البنوك الامريكية. ليس فقط بالتوسع في الائتمان العقاري ولكن في تخفيض معاييره ايضا حيث منحت الائتمان لأفراد وشركات لا يمتلكون سجلا ائتمانيا او ليس لديهم إمكانيات لإثبات قدراتهم على دفع الاقساط بانتظام ولا يتمتعون بملاءة مالية معقولة.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ادارة أزمات العولمة الاقتصادية الدار الجامعية الاسكندرية ، 2014، ص219، 220.

– **زيادة عملية التوريق**:قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها الى اوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك او مؤسسات مالية اخرى بتحويل جانب منها الى أوراق مالية تحصل على قروض جديدة

وقد عززت هذه العملية بصورة كبيرة السوق الثانوية للقروض مما منح البنوك مرونة اكبر في الميزانية ومنح المستثمرين قدرا اكبر للوصول الى المحافظ الائتمانية.

– **زيادة عمليات البيع على المكشوف**:وهي عبارة عن قيام مستثمر ما يتوقع هبوط الأسعار في السوق ببيع اسهم أو سندات او عملات او سلع ليست بحيازته املا في شرائها بسعر اقل مكن سعر بيعها قبل موعدها قبل تسليمها وبالتالي يجنى المزيد من الأرباح وهذه العملية تقوم على الثقة في المستقبل، وبالتالي مخاطرها عالية جدا، اذا ما تراجعت الثقة، وهو ما حدث بالفعل مع تراجع ثقة المستهلك الامريكي.

د– نمو القطاع المالي في السوق:

إن القطاع المالي الأمريكي قد نما نموا كبيرا خلال الفترة الماضية، ولذلك، زادت أرباح هذا القطاع من 15% من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية إلى 23% عام 1974 ثم إلى 40% في2005 ، جاءت معظمها من المشتقات المالية التي لا تمت بصلة إلى قيمة الأصول الحقيقية، وتشير الإحصاءات إلى أن 30% من أرباح الشركات المدرجة على مؤشر **ستاندر اند بورز** 500 حققتها مؤسسات مالية[1]

ونمت حصته من قيمة البورصة من 6% إلى التأكد من النسبة 95% ولذلك ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين لا يملكون أسهما من 16% في سبعينات القرن الماضي إلى50 %عام 2005، مع ملاحظة أن الخدمات المالية تشكل 15% فقط من إجمالي القيمة المضافة للشركات الأمريكية و 5% فقط من وظائف القطاع الخاص.

وقد بنى هذا التطور اعتمادا على انخفاض أسعار الفائدة، وارتفاع قيمة الأصول مع ثورة الاتصالات والمعلومات، وأصبحت تحقق إيرادات سنوية تتجاوز 14% وبالتالي زاد عدد الصناديق الأسهم في السوق الأمريكية إلى أكثر من أربعة أضعاف.

[1]– عبد المطلب الحميد ،إدارة أزمات العولمة الاقتصادية مرجع سابق، ص 221.

– **ارتفاع الاستهلاك الأمريكي وتمويله من العالم الخارجي**:من الجدير بالذكر أن المواطن الأمريكي من أكثر شعوب العالم اعتمادا على الاستهلاك، حيث ينفق المستهلكون الأمريكيون نحو 9 تريليونات دولار سنويا، مقارنة بنحو تريليوت دولار فقط للصين ونحو 600 مليار دولار للهنود .

ولهذا، نلاحظ أن معدل الإدخال الأمريكي قد هبط من 17% كمتوسط خلال الفترة (2008/1994) إلى 13% عام 2008 ولهذا، كان النمو الأمريكي لفترة طويلة مدفوعا بازدهار استهلاكي. مع ملاحظة أن تمويل هذا الاستهلاك يأتي أساسا من العالم الخارجي. فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من اكبر مستوردي رؤوس الأموال.

ولذلك أدى هبوط معدل النمو السنوي في الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 2.6% عام 2006 إلى1.7% عام2007 ليصل الى0.7% عام 2008 إلى التأثير في الأزمة، خاصة أن معظم هذا الهبوط كان راجعا لسوق الإسكان.

فقط هبط الاستثمار السكني بنسبة 17% عام 2007، وهبطت مبيعات المساكن الجديدة بنسبة 56% ومبيعات المساكن القائمة بنسبة 28% وبالتالي هبطت أسعار المساكن بنسبة كبيرة.

– **فقدان الثقة في الاقتصاد الأمريكي**:وهو ما ظهر جليا في المجتمع الأمريكي في عام 2007 وازدادت حدته بشدة مع بداية عام 2008. وهنا تشير احدث استطلاعات الرأي إلى أن 10% فقط من الأمريكيين يرون أن الاقتصاد بحالة جيدة مقابل 72% يرون انه يعاني من الركود والفساد.

مع ملاحظة التراجع المستمر في ثقة المستهلك الأمريكي.

– **العولمة المالية ودورها في الأزمة**:أدى تزايد التكامل المالي الدولي بصورة كبيرة، خاصة بين الاقتصاديات المتقدمة إلى المزيد من تفاقم المشكلة.

ففي حين كان الاتجاه نحو زيادة التجارة في الأصول الدولية ظاهرا منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، إلا أن سرعته قد تزايدت من نفس القرن، نتيجة لزيادة الروابط التجارية وتقليل القيود على رأس المال والتقدم في وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وزيادة توافر المعلومات.

حيث زادت الحيازة في الأصول عبر الحدود داخل البلدان المتقدمة بصورة كبيرة.

– صناديق التحوط والصناديق السيادية والمضاربات: صندوق التحوط هو صندوق استثمار العضوية فيه مفتوحة لعدد قليل من المستثمرين، ويقوم هذا الصندوق بموافقة الجهة الرقابية الخاضع لها بأنشطة متعددة، وتحصل إدارته في مقابل ذلك على رسوم إدارة وحوافز حسن الأداء إذا تخطى العائد المحقق نسبة معينة يتم الاتفاق عليها، والمفروض أن تسعى صناديق التحوط نحو إتقاء الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها في الأسواق التي تستثمر فيها، ويتم ذلك عادة بعدة وسائل من بينها " البيع على المكشوف".

وقد تستخدم صناديق التحوط " الرافعة المالية " أي الاقتراض إلى جانب الأموال الأصلية بحيث تزيد من حجم عملياتها، أملا في تحقيق ربح أكبر.

ونتيجة لتوسع نشاط صناديق التحوط زادت كمية الأصول التمويلية والمشتقات، ومن ثم أسهمت في زيادة حجم الفقاعة وتضررت كثيرا من انفجارها.

ومن الناحية الأخرى، فإن الصناديق السيادية هي الصناديق المملوكة للدول، وتتكون من أصول تمويلية مثل الأسهم والسندات والمعادن النفسية وغيرها، وقد استثمرت هذه الصناديق جزءا من أموالها في الشركات التمويلية في وول سترتي (شارع المال الأمريكي بنيويورك) ومنها شركة سيتي جروب، وشركة مورجان ستانلى وميريل لينش، وهي شركات كانت تعاني من نقص في السيولة نتيجة لأزمة الرهن العقاري الردئ.

وقد أدت ضخامة الأموال المتاحة لصناديق التحوط والصناديق السيادية، وميلها نحو تحمل مخاطر أكبر سعيا وراء تحقيق عائد أكبر إلى زيادة مضاربتها ومقامراتها مما أسهم في عدم استقرار الأسواق التمويلية، وفي حدوث الأزمة الكبرى في نهاية الأمر، خاصة وأنه لا توجد رقابة فعالة على هذه الصناديق، وعدم توافر الشفافية الكافية في أداء عملها .

– كما يرى صندوق النقد الدولي:أن سبب الأزمة المالية العالمية الراهنة هو التطبيق غير المكتمل لإطار اتفاقية بازل، وهذا في تقريره الصادر عقب أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، فحاجة البنوك اليوم هو أن يكون لديها نظام مالي قوي يقود إلى الاحتفاظ برأسمال كاف للمخاطر التي تواجهها بما فيها المخاطر التجارية التي برزت في خضم هذه الأزمة، كما يمكن لاتفاقية بازل أن تلعب دور مهم في معالجة التشويه الذي برز من التعامل مع مخاطر عمليات التوريق، وتعمل على توفير أساليب متعددة لتقدير رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنوك لمواجهة مخاطر إقراضها لتوريق منتجاتها في مختلف أدوارها

المطلب الثاني:قنوات انتقال الأزمة و مراحلها:

يمكن اعتبار العولمة المالية السبب الرئسي في انتشار وانتقال الازمات عبر مختلف المناطق من العالم ، نتيجة الترابط الكبير بين مختلف الاسواق المالية الدولية الذي ساعد على تمددها وتوسعها مع مراحل تطورها.

الفرع الاول : قنوات انتقال الأزمة

ويمكن التمييز بين ثلاث قنوات طبيعية أساسية للعدوى(هـ قناة التجارة الدولية، قناة الأسواق المالية، وتناسق السياسات) وهي كالأتي[1]:

– قناة التجارية الدولية: مع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر القضاء على كافة أشكال الحمائية، سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارية. الأمر الذي يسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدولة. المتأزمة الى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة بحسب معاملات الارتباط ودرجات الانفتاح. والأزمات في ظل العولمة المالية الراهنة تتجاوز جغرافيا مراكزها وبؤرها لتنتشر دوليا، ومن المهم انه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبيرا كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها واتساع نطاق تأثيرها، كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة من خلال الانفتاح العالمي، والإقليمي.

– قناة الأسواق المالية:مع ارتباط الأسواق المالية وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى بسهولة ،حيث تشير الأبحاث الحديثة أن حدوث أزمات مالية معدية، وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية يعززه دخول أدوات مالية وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها.

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى.

يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات المالية التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى أي انه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل

[1]– توفيق خير الدين خليقة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الإقتصادية ،رؤية شرعية إقتصادية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2015،ص 286.

يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في أن واحد وهو ما يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.

– **تناسق السياسات الاقتصادية** :إن التنسيق بين السياسات قد يربط بين اقتصاديات دول متعددة واستجابة أو رد فعل دولة معينة لصدمة اقتصادية مما قد يدفع دولة أخرى لإتباع ذات السياسات، وتنتقل من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لأخر وبسرعة كبيرة، وهو ما جعل البعض يصف ذلك بظاهرة الديومينو.

وتؤكد التجارب مرارة الارتباط الحاصل جراء تعويم عملاتها وارتباطها ارتباطا وثيقا بالدولار فحينما أثيرت الشكوك حول استدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة لتدفقات الرأسمال القصيرة الأجل تجاه دول الإقليم ساعية للاختطاف السريع للمضاربة.

الفرع الثاني:مراحل الازمة المالية

يمكن عرض أهم المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2008 في الولايات المتحدة الامريكية و توسعها قي العالم [1]:

المراحل الكبرى في الأزمة المالي التي اندلعت في بداية العام 2008 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا .

- فبراير 2007 م : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) ، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أوت 2007 م : البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر 2007م إلى ديسمبر2007 م : عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- جانفي2008 م : الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري جانفي وأفريل.

[1] – مُحَّد عبد الحميد عطية ، الأزمة العالمية و أثره على أسواق المال ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ،2010، ص 271.

- 17 فبراير2008 م : الحكومة البريطانية تؤمن بنك " نورذرن روك".
- مارس2008 م : تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

مارس 2008 م: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الامريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- 7 سبتمبر 2008 م : وزارة الخزانة الامريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "**فريدي ماك**" و "**فاني ماي**" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتها، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008 م : اعتراف بنك الأعمال "**ليمان براذرز**" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الامريكية وهو "**بنك اوف امريكا**" شراء بنك أخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "**ميريل لينش**".
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر2008 م : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " **اي اي جي** " المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008 م : البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية الى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008 م : البنك البريطاني "**لويد تي اس بي**" يشتري منافسة " **أتش بي أو أس** " المهددة بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

-19 سبتمبر 2008 م : الرئيس الامريكي جورج بوش نداء الى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الازمة في الولايات المتحدة.

- 23 سبتمبر 2008 م: الازمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

-26 سبتمبر 2008 م : انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "**فورتيس**" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك **"جي بي مورغان"** منافسه **"واشنطن ميوتشوال"** بمساعدة السلطات الفدرالية.

-28 سبتمبر 2008 م : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي اوروبا يجري تعويم **"فورتيس"** من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "**برادفورد وبينغلي"**

-29 سبتمبر 2008 م : مجلس النواب الامريكي يرفض خطة الإنقاذ وبورصة وول ستريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الاوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

-أعلن بنك **"سيتي غروب"** الأمريكي انه يشتري منافسة بنك **"واكوفيا"** بمساعدة السلطات الفدرالية.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة النظام الاقتصادي والمالي العالمي

لقد انعكست تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي بأثار سلبية بسبب انتشار عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق المالية العالمية وحالة الخوف في أوساط المستثمرين

الفرع الاول :تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتجارة العالمية

1-تراجع معدلات النمو في الاقتصاد العالمي : بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي معدل 5.3 % في عام 2007 ثم انخفض إلى28 % في عام2008% وصل إلى0.6 % في عام2009، على أن يبدأ في عام2010 بمعدل نمو3.1 % ، وتراجعت معدلات النمو في الدول المتقدمة من 2.7 % في عام 2007 إلى 0.2 % في عام 2008 ، وكان من المتوقع أن تنخفض إلى 3.8% في عام 2009 ، وتبدأ في التعافي بمعدل1.3 % في عام2010 ، كما انخفض معدل النمو في الدول النامية من 8.3 % في عام2007 الى6% في عام 2008،

وكان من المتوقع أن تنخفض إلى1.7 % في عام2009 على أن يبدأ تعافيه بمعدل5.1 % في عام 2010 ، وثم ملاحظة الانكماش في الدول الصناعية ودول مجموعة كومنولث الدول المستقلة ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي وقد سجل أعلى معدل انكماش في روسيا 7.9 % ، تاليها اليابان ب 5.2 % ، أما الولايات المتحدة الأمريكية كان معدل الانكماش فيها 2.6 % أما باقي دول العالم فقد تواصل بها تراجع معدلات النمو ولكن نلاحظ أن الدول النامية الأسيوية خاصة الصين قد سجلت معدل تراجع بسيط بلغ 0.4 % وهذا راجع لتضرر الدول المتقدمة أكثر من غيرها من جراء الأزمة

الجدول رقم 6 : النمو الاقتصادي خلال الفترة2007-2009 (%)

	2007	2008	2009
الدول الصناعية منها:	2 ,7	0,2	3,2-
الولايات المتحدة	1,9	0,0	2,6-
اليابان	2,4	1,2-	5,2
منطقة اليورو	2,9	0,5	4,1-
الدول الأسيوبة حديثة التصنيع	5,8	1,8	0,9
دول وسط وشرق أوروبا	5,5	6	2,2
مجموعة كومنووت المستقلة	9	5,3	6,5-
منها: روسيا	8,5	5,2	7,9-
الدول النامية الأسيوية منها:	11,4	7,7	6,9
الصين	14,2	9,6	9,1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي منها:	5,7	4,3	1,7-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6	5,0	2
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	7	5,5	2,6
العالم	5,3	2,8	0,6-

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي السابع والثاثون للمنظمة الأوابك 2010،ص9

2-تراجع نمو التجارة العالمية :تراجع النمو في حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات بسرعة في عام 2007 ، بعد فترة تحققت معدلات نمو عالية في فترة امتدت لثلاثة سنوات، وتباطأ مرة أخرى عام 2008 نتيجة للأزمة المالية، ففي الوقت الذي بلغت فيه الزيادة في التجارة العالمية مستوى عال بلغ 8.8 % في عام 2006، انخفض الى 7.2 % في عام 2007 والى أدنى من ذلك لتبلغ 2.4% في عام 2008، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الطلب على الواردات لدى معظم البلدان المتقدمة،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل 15% من إجمالي وإردات العالم.

بالإضافة إلى قيام بعض الدول في العالم باستخدام تدابير حمائية من أجل تقليل آثار الأزمات المتداخلة بعد 2008 فقد بينت تقارير المنظمة العالمية للتجارة أن مجموعة دول المنظمة فرضت 1153 إجراء تجاري خلال الفترة 2008-2010 ¾ من هذه التدابير تفرض قيود على التجارة بينما مرصد التجارة العالمية (GATT) يشير إلى اتخاذ 1393 إجراء أثناء الفترة 2008-2010 منها 1087 إجراء تمييزيا ضد الموردين أدت هذه الإجراءات إلى تباطؤ معدل انتعاش التجارة الدولية عام 2011 إذ تراجع معدل النمو في التجارة السلعية من 12.6% خلال 2010 إلى 6.6% عام 2011 واستمر نمو التجارة السلعية في التباطؤ، حيث واصل إلى4.4 % عام 2012 [1] بلغ إجمالي التجارة العالمية مع نهاية سنة 2008 مبلغ 19.505 تريليون دولار ، منها 15.775 تريليون دولار تجارة البضائع و3.730 تريليون دولار تجارة الخدمات ، غير أن التجارة الدولية سجلت تراجعا بنسبة 12% سنة 2009 ، وهي اكبر نسبة تراجع يتم تسجيلها منذ سنة 1945، مما يعكس مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية [2]

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وأسعار السلع المعمرة كنتيجة لانهيار الكثير من الشركات العالمية كشركات صناعة السيارات والصناعة الالكترونية.

إن التراجع الحاصل في التجارة الدولية كانت آثاره السلبية الأكثر على الدول التي تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة، وهو ما أدى إلى العودة إلى أساليب الحماية على الرغم من أنها تتعارض مع ما تتبناه من أفكار وكذا مع توجهات المؤسسات الدولية.والجدول التالي يبين التراجع في معدلات التجارة

---

[1] - حداد محمد ،تباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي وأثاره على إقتصاديات الدول الإسلامية،مجلة دراسات اقتصادية المجلد1 ، العدد2 ،2017 صص159-170

[2] - عمرحجان و أخرون، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية ،2008 على الحركة التجارية العالمية ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 1 جوان 2019، ص ص ، 191-22.

الجدول رقم 7 : معدلات نمو حجم التجارة السلعية العالمية 2007-2009 بالنسبة المئوية..

	2007	2008	2009
الدول المتقدمة			
الصادرات	5.8	1.5	13.3-
الواردات	4.7	0.1-	13 .1-
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى			
الصادرات	9.5	4.3	8.4-
الواردات	14.3	8.3	9.3-
إجمالي التجارة العالمية	7.2	2.4	11.7-

المصدر : التقرير العربي الموحد 2012،الإحصائية، ص,312.

الفرع الثاني :انخفاض الإنتاج و الاستثمار العالمي

1-انخفاض الإنتاج العالمي:عرف النشاط الاقتصاد العالمي معدل نمو متوسط سنوي حوالي 4،9% خلال الفترة 2004-2007 ،ولكن انعكس هذا الاتجاه إلى تباطؤ مفاجئ في عام 2008 نتيجة للتراجع الحاد في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رئيسية ونتيجة لذلك هوى نمو الاقتصاد العالمي في 2008 إلى 3% بما يعادل 2،2 نقطة مئوية بأقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2007 ، وعلاوة على ذلك تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 0،6% في عام 2009 ، بسبب الأزمة المالية العالمية التي اعتبرت الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية و بالأرقام المطلقة فقد الاقتصاد العالمي حوالي 3،4 تريليون دولار أمريكي في ذلك العام [1].

انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بصورة لم يسبق لها مثيل حيث انخفض عام 2008 وبمعدل سنوي 21%، كما انخفض الإنتاج الصناعي 17،3% في الدول المتقدمة.

[1] عبد الرحمان ساعد،اتجاهات وأليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الازمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2013- 2014،ص171

وكان في سنة 2009 وهو مقارب لنفس الوضع في السنة 2008 وفي الدول النامية انخفض 2،3% تقريبا في 2008 ، ويعني ذلك أن الانهيار عالمي في الإنتاج الصناعي خاصة في اليابان ب 34% سنويا حتى مارس 2009 ، و المانيا ب 22 % وكوريا ب12% للعام نفسه.كما شمل التأثير العالمي للأزمة قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء[1]

2-**عدم الاستقرار في البنوك والمؤسسات المالية**:لقد أدت الأزمة إلى الآثار التالية [2] :

- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في أسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

- أدت هذه الأزمة إلى أيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى بل دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي25 بنك لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ2007 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي400 مليار دولار بنهاية هذا العام

3-انخفاض الاستثمار في العالم:انخفض الطلب على الاستثمار عالميا بمعدل سنوي قدره16،5% في 27 دولة مرتفعة الدخول من.30 دولة خلال عام2008، ولم يقتصر الانخفاض على الدول المتقدمة، بل شمل25 دولة نامية بمعدل سنوي قدره25% في عام 2009.

---

[1] فايز عبد الهادي أحمد، الازمة المالية وأثرها على الاهداف الانمائية، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، حامعة الدول العربية،2012 ص12،11،13

[2] عبد المطلب عبد الحميد إدارة أزمات العولمة الاقتصادية،مرجع سابق ص228

ويرجع السبب في ذلك لانخفاض الاستهلاك العائلي، وخاصة انخفاض الطلب على السلع المعمرة، مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التليفزيون ، مما ترتب عليه التأخر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى تفضيل الانتظار لمعرفة هل مثل هذه المشروعات يمكن أن تنجح في ظل تلك الظروف أم لا.

أدت الأزمة إلى توقف تدفق رأس المال الأجنبي اللازم لعملية الاستثمار، وهو موضع اهتمام الدول وخاصة الدول النامية التي شهدت تحسنا ملاحظا في مناخ الاستثمار ، ويلاحظ وجود علاقة طردية بين درجة التأثر بالأزمة واعتماد الدولة على رأس المال الأجنبي المباشر.

كما تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تغير اتجاهها نحو البلدان النامية بصورة أكبر من البلدان المتقدمة مما أعاد رسم خارطة استثمارية جديدة.

اما في عام2009 فأن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الداخلة منه في الدول المتقدمة 603 مليار دولار أي بنسبة50،9% ، اما الخارجة منها فقد بلغت851 مليار دولار أي نسبة72،7% ، وبلغت قيمة التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية271 مليار دولار بنسبة.23،1% ، والتدفقات الداخلة في نفس الدول 511 مليار دولار بنسبة 43،1%.

بشكل عام يمكن القول مما تقدم بأن حصة البلدان المتقدمة والمتحولة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قد تراجعت من 32% الى27% خلال2010-2011، بخلاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأقل نمو التي بقيت ذات أهمية

الفرع الثالث:زيادة معدلات البطالة

لقد ارتبط ارتفاع معدل البطالة بإفلاس وانهيار المؤسسات المالية والعقارية حول العالم زاد من معدلات البطالة حول العالم، إذ أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ان العالم فقد نحو 51 مليون وظيفة في عام2009 نتيجة الأزمة، فالولايات المتحدة وحدها فقد نحو 5،1 مليون أمريكي وظائفهم منذ بداية الكساد الاقتصادي وارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى 8،5 % ، وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام 1983[1] .

[1] حمزة بعلي،بلال مشحلي ،تأثير الازمة العالمية على الاقتصاد الجزائري،مجلة الافاق للدراسات مجلد 1 العدد1 ،2016 صص86-100 الاقتصادية

إذ عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، وخاصة مع إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 ، ويعتبر القطاع المالي من بين القطاعات الأكثر تعرضا لتسريح العمال فمثلا في بريطانيا ثم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من 2000 موظف، وفي ألمانيا ، قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن 9000 وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنز بنك[1] .

بلوغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 7 بالمائة، وقد كشف استطلاع للرأي شمل 15قطاعا اقتصاديا حيويا في ألمانيا أن نحو215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام2009 ، وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى5.7 بالمائة مقابل 2،5 بالمائة في الربع الأول من عام2008 ، ويتوقع الاقتصاديون أن يتفاقم التدهور في سوق العمل في البلدان المتقدمة ليصل معدل البطالة إلى7،9 بالمائة في الربع الأول من عام2010 [2]

يشير تقرير منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية في عام 2010 أن عدد العاطلين عن العمل في العالم بلغ212 مليون نسمة تقريبا بمعدل بطالة قدرة 6،6% في عام2009، بزيادة غير مسبوقة قدرها 34 مليون نسمة وزيادة في معدل البطالة قدرها 0،8% عن عام2007 الذي بلغت فيه البطالة 177،7 مليون نسمة بمعدل 5،8 %ومعظم هذه الزيادة في عام 2009[3]والجدول التالي يوضح الزيادة المسجلة في معدلات البطالة في الدول الرأسمالية .

الجدول رقم 8:معدلات البطالة في الدول الرأسمالية 2007-2009%

السنة	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	اليابان	إسبانيا	كندا
المعدل السنوي2007	4.6	5.3	7.5	3.9	8.3	6
المعدل السنوي2008	5.8	5.6	7.6	4	11.4	6.1
المعدل السنوي2009	9.3	..	9.4	5.1	18.1	8.3
المعدل الفصلي- الربع الثالث2008	6	5.8	7.6	4	11.9	6.1

[1] غزاري عماد ، أزمة النظام المالي العالمي ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد02 سبتمبر2014 ،صص35 -52

[2] -علة مراد ، الأزمة المالية العالمية ، تأصل ومراجعة ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 48-49 /خريف 2009 شتاء2010 ص ص8-24

[3] - فايز عبد الهادي أحمد ، مرجع سابق ص11، 12 ، 13

المعدل الفصلي- الربع الرابع2008	6.9	6.3	8	4	14	6.5
المعدل الفصلي- الربع الأول2009	8.2	7	8.8	4.5	16.5	7.8
المعدل الفصلي- الربع الثاني2009	9.3	7.7	9.3	5.2	17.9	8.4
المعدل الفصلي- الربع الثالث2009	9.7	7.8	9.6	5.5	18.7	8.5
المعدل الفصلي- الربع الرابع2009	10		9.9	5.1	19.4	8.4

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دائرة الإحصاءات ،يناير 2010

ويتضح من هذه الجدول أن معدلات البطالة ارتفت بشكل كبير وسريع جدا وانتشرت هذه الظاهرة في كل الدول الصناعية، وتم تسجيل أعلى المعدلات ابتداءا من 2008 وبدرجات أعلى في إسبانيا ثم تليها منطقة الاوروو والولايات الامريكية وسجلت أقل المعدلات في اليابان

خلاصة

لقد تضمنت العولمة الاقتصادية العديد من الادوات و الوسائل التي تستخدم في فرض التوجه نحو العولمة وتمثلت في عولمة التجارة من خلال حرية حركة السلع والخدمات ، وتحول الاسواق المحلية إلى اسواق عالمية، تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية وتوسع نطاقها ، خاصة في ظل اتفاقية الجات، الامر الذي انعكس بالتوسع والنمو في الانتاج بالإضافة إلى عولمة التمويل من خلال حركة حرية انتقال رؤوس الاموال عن طريق الاسواق النقدية والمالية الدولية أو عن طريق المؤسسات المالية دولية النشاط، مما سمح بانتقال قدر كبير من الاموال عبر الحدود باستخدام التقنيات الجديدة و المتطورة، كان للعولمة المعطيات والمنتجات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة والمتمثلة في ثورة المعلومات والبرمجيات و الاتصالات التي كان لها دور كبير في زيادة الترابط والتداخل بين الاسواق والبورصات المالية العالمية و تم الاستناد في تحقيق العولمة الاقتصادية إلى أدوات مؤسسية قوية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية،وكان للمؤسسات المالية الدور القيادي في تنفيذ توجهات الدول الرأسمالية من خلال فرض سياسات اقتصادية تتلاءم مع مصالحها.

الفصل الثالث

الأدوات المالية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

تمهيد

شهدت الفترة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية، اوضاع اقتصادية صعبة في معظم الدول الصناعية نتيجة للسياسات المالية المتضاربة التي اتبعتها تلك الدول واتخاذ اجراءات وتدابير احادية لمواجهة تلك الصعوبات على حساب دول أخرى، عرفت هذه السياسات بإفقار الجار.وهذا ما دفع إلى بداية التفكير في إقامة نظام نقدي دولي جديد كبديل للنظام السابق الذي كان يعتمد على الجنيه الاسترليني والذهب والذي تراجعت فعاليته

وشرعت الدول الغربية في مشاورات حتى توصلت المنظومة الرأسمالية إلى فرض إرادتها وأفكارها بمبرر إيجاد حلول للصعوبات التي واجهتها ، وتوجت تلك الجهود بإقامة نظام نقدي دولي جديد يستند إلى الدولار الامركي والذهب تحت إشراف صندوق النقد الدولي وهذا ما تم في مؤتمر بروتن وودز في عام 1944 وتقرر انشاء أداتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء التعمير. وأصبح كل من صندوق والبنك منظمتين تابعتان لمنظمة الامم المتحدة وكان الهدف المعلن هو سلطة الاشراف على نظام نقدي دولي جديد يعمل على التوفيق بين مصالح الدول الرأسمالية والتحكم في الاقتصاد العالمي واستقرار النظام النقدي الدولي وعلاج العجز في موازين المدفوعات لدول الاعضاء وتوفير التمويل الضروري لإعادة بناء ما دمرته الحرب إلا أن الاهداف الحقيقية تتمثل في انشاء ادوات تستعمل مجموعة من البرامج والإجراءات والشروط المرافقة للقروض المعتمدة كآلية لهيكلة اقتصاديات الدول المدينة بغرض ادماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الدول الغربية وإعادة احتواء الدول النامية من خلال البرامج المفروضة عليها التي توفر الارض الخصبة لمزيد من النهب والسلب والاستغلال

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي، موارده المالية، وسياسته في التمويل

يعتبر إنشاء صندوق النقد الدولي حدثا مهما بالنسبة للدول الرأسمالية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية ، نظرا للدور الذي يجب أن يؤديه ، سواء على مستوى التعاون بين الدول الرأسمالية وبسط هيمنتها على الاقتصاد العالمي أو على مستوى توجيهه لخدمة مصالحها على حساب بقية الدول و خاصة النامية منها .

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي، وأهدافه

إن فكرة صندوق النقد الدولي فرضت وجودها، نتيجة الاحداث الاقتصادية التي مر بها العالم ،و المتمثلة في إيقاف العمل بالذهب للحفاظ على احتياطات الذهبية و رغبة الولايات المتحدة استغلال هذه الاوضاع وخاصة ضعف الدول الاوروبية للانفراد والتحكم في قيادة العالم

الفرع الأول: نشـأة الصنـدوق

في عام 1943، قدمت مقترحات خاصة بإقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي وكان أهمها:

– المقترح الذي قدمه جون مينارد كينز، (John Maynard Keynes) والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي.

– المقترح الثاني مشروع الخبير الأمريكي هاري ديكستر هوايت، (*Harry Dexter* White) والخاص بإنشاء صندوق التوازن الدولي.

– وقد تمحورت مقترحات المشروعين حول نقطتين أساسيتين:

– السيولة النقدية وتوازن ميزان المدفوعات، ففي حالة عدم توفر السيولة أي (الاحتياطي الكافي من النقد الأجنبي فإن على الدول أن تمتنع عن استخدام السياسات النقدية الوقائية أو القيود والحواجز الجمركية لمواجهة الصعوبات في ميزان المدفوعات. أما النقطة الثانية كانت تخص الطريقة التي استخدمتها الدول المتضررة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات و الصعوبات التي تواجهها في حالة عدم القدرة على الدفع بالنقد الأجنبي.[1] وعلى هذا الأساس تلخصت أفكار كينز Keynes في:

إنشاء اتحاد مقاصة دولي، إن وجود فائض في ميزان المدفوعات لإحدى الدول يعني بالضرورة وجود عجز لدى دولة أخرى. وبالتالي فعلى الدولة ذات الفائض أن تقوم بإقراض اتحاد المقاصة الدولي مما لديها من فائض، وهذا ما يسمح بتوفر السيولة بشكل دائم لدى الاتحاد.

[1] – هيثم عجام، التمويل الدولي ،دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن، ص، 2006 ، ص 171.

تحسب قيمة القروض المقدمة للاتحاد على أساس عملة احتياطية جديدة أطلق عليها اسم بانكور، (Bancor) تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد موافقة الدول على استخدامها، وتكون مربوطة بالذهب وقابلة للتغير حسب الظروف الاقتصادية ويمكن لها أن تأخذ دور الدولار أو الإسترليني وتكون غير خاصة لأي دولة.

كل دولة لها حصة في رأس مال الاتحاد، وتحدد حجم الحصص على أساس حجم الصادرات والواردات قبل الحرب العالمية الثانية.

يمكن للدول المدينة أن تقترض من الاتحاد وتكون القروض بدون فوائد، وإذا كانت أقل من نسبة 25 % من حجم الحصة والنفقات تكون مربوطة بحجم الحصة في رأس مال الاتحاد.

لقد عارضت أمريكا هذه الخطة حتى لا تكون البقرة الحلوب للعالم أجمع.[1]

واقترح وايت white ضرورة تثبيت قيمة العملات في العالم (استقرار أسعار الصرف)، وتكون وحدة التعامل يونيتاس (unitas) وترتبط بوزن محدد من الذهب، ويقوم الصندوق بتسوية ميزان المدفوعات، وعند تحديد حجم الحصص الخاصة لكل دولة، واقترح أن يكون على أساس ما بحوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها الوطني، ودرجة تقلبات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية.أما فكرة كينز، تتلخص في خلق سلطة نقدية دولية تقوم بإصدار عملة خاصة بها بانكور (Bancor) قابلة للتحويل إلى ذهب، وذلك حسب احتياجات الاقتصاد العالمي، كما تطبق سياسات من شأنها تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.

أما فكرة المشروع الأمريكي، تتمثل في اقتراح نظام الصرف بالذهب والذي من خلاله، يصبح الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب .[2] وبالتالي المشروع الأمريكي يكرس هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي. وكان كل مشروع يهدف إلى تحقيق مصالح البلد المقترح له[3] حيث كان يسعى كينز جاهدا لاستعادة موقع بريطانيا المنهار في الاقتصاد العالمي ولم يخف أنه كان يضع في ذهنه وضع الذهب في بريطانيا، الذي قد تدهور كثيرا خلال سنين الحرب، وكان يدافع عن فكرة إسقاط الذهب من مكانته في نظام النقد الدولي، والتخلص منه كعامل يتحكم في مستوى النقد العالمي ويراعي حاجة بريطانيا للسيولة الميسرة في فترة عمليات إعادة التعمير بعد الحرب، وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد، وأن تكون تلك الحصص متناسبة مع حجم صادرات الدولة وارداتها قبل الحرب، وكان في اقتراحه هذا

[1] – نفس المرجع، ص 172.

[2] – فاطمة الزهراء خبازي ،النظام النقدي الدولي، اليازوري، عمان 2013، ص 34.

[3] – نفس المرجع، ص 34.

أكثر ميولا وتعاطفا مع مصلحة بريطانيا لأن تجارتها الخارجية، تصدير واستيراد كانت تفوق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤكد أن مشروع كينز كان يعبر في الحقيقة عن مصالح القارة الأوروبية، وبالذات بريطانيا.

أما هوايت كان يسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الجديد للعالم ما بعد الحرب وذلك من خلال اقتراحه أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي ودرجة تقلبات ميزان المدفوعات وبهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي، وتنتج أعلى دخل في العالم[1].

الفرع الثاني: فلسفة صندوق النقد الدولي و أهدافه

إن اشراف الدول الرأسمالية على إنشاء صندوق النقد الدولي، جعلها تحدد الاهداف التي يجب أن يلتزم بتأديتها والإطار الفكري الذي يجب العمل في حدوده، وهذا ما يتضح من فلسفته وأهدافه

1-فلسفة الصندوق ظهر صندوق النقد الدولي كآلية دولية أساسية من آليات الاقتصاد الرأسمالي الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية يسهر أساسا على استقرار أسعار صرف العملات والحيلولة دون تقبلها إلا في حدود ضيقة وإسعاف الدول التي قد تبتعد عن هذه الحدود، ويستند الصندوق إلى النظرية الحدية التي تهتم وتركز على المظهر المالي للنشاط الاقتصادي وتقديم تحليلات نقدية بحتة بالتركيز على التوازنات النقدية والمالية (توازن ميزان المدفوعات، ميزان التجاري، ميزانية الدولة).

وآلية الصندوق لتحرير الاقتصاد الوطني، تتمثل في إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وترك الحرية لعمل قوى السوق أو دفع تدخلها نحو تقوية قوى السوق الدولي، لتمكين شركات دولية النشاط من تنفيذ إستراتجيتها طويلة المدى على مستوى العالم كله مستفيدة من المزايا النسبية لكل رقعة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. [2]

[1] – رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 135، 138.

[2] فوزي الاخناوي، مرجع سابق، ص 47 ، 48

والصندوق لا يعتمد على برامج بديلة مترابطة تتسم بالعقلانية الاقتصادية، ويمكن القول أنه يعتمد على المنطق الاقتصادي النيوكلاسيكي، وأصبح أداة أساسية للدول الصناعية لفرض الإصلاح الاقتصادي في العالم النامي.[1]

فلسفة الصندوق تكمن في الإطار الاقتصادي الليبرالي واقتصاد السوق ويعطي أهمية للدور الذي يمكن أن يلعبه النقد والسياسة النقدية، في تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي أي الاستقرار النقدي والمالي.

ويفترض أن حركة السلع والخدمات الحرة غير المقيدة عبر الحدود الوطنية، تزيد من رفاهية الدول والاقتصاد الدولي ككل في ظل المنافسة الكاملة وعمل قوانين الميزة النسبية[2]. ومن هنا نجد أن فلسفة تدخل الدولة عند كينز قد تجسدت في تدخل المؤسسات المالية الدولية من خلال مشروطية الاقتراض، التي تهدف لإجراء إصلاحات اقتصادية بما يخدم مصلحة الدول الغربية، التي تتوفر على فوائض مالية بحاجة إلى توسيع السوق لتصريف السلع والخدمات والاستثمار. أغلبية الإجراءات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي تمثل الوصايا العشر التي تتمحور في تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدور الاقتصادي للدولة وكذلك التنظيم المالي والنقدي الذي يسمح بتدفق رأسمال الضخم[3]. من أجل ضمان تسديد الديون وبالتالي فإن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كان لها دورا بارز في بلورة الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية لصندوق النقد الدولي

2-أهداف صندوق النقد الدولي، إن الأهداف المعلنة التي أنشء من أجلها صندوق تم تحديدها في المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتمثل في:

تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة مؤسسات دائمة تهيأ طرق التشاور والتعاون الدولي.

تحقيق استقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ثباتها وتفادي تقلباتها وتجنب ممارسة تخفيض قيمة العملات الوطنية من أجل المنافسة، ولهذا تم إنشاء ما عرف باسم نظام سعر تكافؤ العملة ،[4] وهو نظام يتمثل في أسعار صرف ثابتة يمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي وسعر التكافؤ وهو سعر العملة بالنسبة للدولار أو الذهب، حيث يتم تحديده بسعر الدولار ب 35 دولار للأوقية أي 1دولار =0.888671 غرام من الذهب ولا يمكن لسعر العملة الابتعاد عن 1 % من سعر التعادل حسب المادة

---

[1] - نفس المرجع ص50.

[2] - نفس المرجع ص51

[3] Juah maria barredo zuria rran , le système monétaire international comme facteur d'instabilité , thèse de doctorat, science économique, école doctorale de sciences économique , de université Grenoble , alpes, juin 2015, p 147.

[4] - فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق ، ص 35.

الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، ولكن يسمح الصندوق للدولة بتخفيض قيمة عملتها إلى أكثر من 1 %، وعندما يكون لدى البلد سبب قوي للتخفيض، يقتنع به الصندوق، قد يوافق الصندوق على قيام الدولة العضو بتخفيض قيمة عملتها إلى 5 %، ولكن غالبا ما يصاحب هذا الإجراء التزام الدولة العضو بإتباع سياسات مالية أهمها تخفيض الإنفاق الحكومي.[1] مما يجعل من الرقابة على سياسات الصرف من أهم مهام الصندوق.

وفي إطار ممارسة هذه الرقابة على سياسات أسعار الصرف للدول الأعضاء، يتطلب من كل عضو تقديم كل المعلومات الضرورية التي تسمح بأداء هذه المهمة، كما يمكن لأي عضو أن يطلب المشورة من الصندوق حول سياسة أسعار الصرف، المتبعة حتى تكون تتوافق مع مبادئ وأهداف الصندوق من أجل تحقيق التوازن بين قيمة عملات مختلف الدول.

العمل على علاج العجز في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، وذلك بتصحيح معظم الاختلالات المتسببة في العجز وذلك بوضع موارد الصندوق، تحت تصرف دول الأعضاء (إما في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية وتتمثل وسائله التمويلية في حقوق السحب العادية والخاصة)، أما التسهيلات الائتمانية وهي عدد من التسهيلات محددة حسب حالة الخلل المرغوب في علاجه ، ومصممة لهذا الغرض دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

وكذلك توسيع حجم التجارة العالمية وتسهيل وتنشيط المبادلات الدولية وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي، وبالتالي إن الفكرة في إقامة بنك لإقراض الدول قروضا قصيرة الأجل، تهدف إلى تحقيق انسياب التجارة الدولية وتهيئة الشروط المواتية .[2] والجدير بالذكر أن المادة السادسة من اتفاقية الصندوق في الفقرة الأولى، تنص على أن الهدف الأساسي للنظام النقدي الدولي هو توفير إطار يسهل المبادلات في السلع والخدمات بين الدول، لأجل تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي. وكان صندوق يركز على إدماج الدول النامية في التجارة الدولية باستخدام المشروطية[3].

وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية بين دول الأعضاء والقضاء على الرقابة والقيود على الصرف التي تقف أمام نمو التجارة العالمية. ومما تقدم، يظهر أن صندوق النقد الدولي، كآلية دولية أساسية من

---

[1] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 271.

[2] – محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعية الجديدة 2007، ص 226.

[3] Michel lelart, le fonds monétaire international et le tiers monde, revue études internationales, volume 19 n2, 1988, pp 335-343.

آليات الاقتصاد الرأسمالي، بعد الحرب العالمية الثانية يسهر أساسا على استقرار أسعار صرف العملات وتقديم القروض للدول، وإعادة التوازن في موازين المدفوعات، كهدف ظاهري، لكن الهدف الحقيقي هو العمل المستمر مع الدول على إزالة العوائق التي تعيق الحركة التجارية في السوق الدولية، وجعل هذا السوق حقلا غير محدود للأداء الرأسمالي، [1] وليس الهدف توفير السيولة الدولية الإضافية للدول الأعضاء كما كانت تتمنى دول غرب أوروبا)، بل العمل على إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، ولم يكن ذلك مصادفة لأن أشد ما كان يزعج الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تتعرض الصادرات الأمريكية في عالم ما بعد الحرب للقيود أو المنافسة بسبب ضوابط النقد والاستيراد والاتفاقيات الثنائية وحروب تخفيض قيمة العملة.[2]

المطلب الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي وحصص التصويت

إن الامكانيات المالية للدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الامريكية ،جعلتها تساهم بالحصص الكبرى في صندوق النقد الدولي ، مما جعلها تهيمن عليه ماليا و تستحوذ على أكبر حصص التصويت ، وبالتالي تستطيع توجيه سياسة الصندوق حسب مصالحها.

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي

إن المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي تتمثل في المصادر التالية:

أ–حصص الاشتراك: على كل بلد عضو بالصندوق أن يساهم بحصة، التي تحدد في نفس الوقت المبلغ المكتتب به ومشاركته في الرأسمال و المعونة التي يمكن له طلبها عند الحاجة وحقوق التصويت التي يعبر بها[3] وحدد المتفاوضون في برتن وتز رأسمال الأصلي للصندوق ب 8.8 مليار دولار ل 45 بلد مؤسس،ولكن رفض الانضمام النهائي للإتحاد السوفيتي وأغلب البلدان الشرقية أدى إلى تخفيضه إلى 7.6 مليار دولار[4] وتمثل الحصص المدفوعة

[1] – محمد دويدار ،مرجع سابق ، ص 288

[2] – رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص 139.

[3] Michel lelart, le fond monétaire international et la monnaie unique , communication au colloque de la cedece la dynamique de la démarche communautaire dans la construction européenne, Poitiers,12-14 octobre2000 p4

[4] H.Bonnet et D. Berthet ,les institutions financières internationales, que sais-je, Edition Bouchene , Alger 1993 p13

عند انضمام الدول أهم مصدر لرأس مال الصندوق، حيث تدفع الدول 25 % من حصتها بالذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل ويدفع الباقي أي 75 % بالعملة الوطنية للبلد المعني كم تحدد هذه الحصة درجة تأثير العضو في إدارة وسياسة الصندوق، كما تعكس مكانته الاقتصادية والمالية عالميا، فمساهمة الدول الغربية الغنية بحصص كبيرة،جعلت القوة التصويتية بالصندوق تتركز لصالح الدول الخمسة الكبار وأهمهم الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن زيادة رأسمال الصندوق بمبلغ يتحدد وفق وضع الاقتصاد العالمي الذي يتميز بنمو المبادلات والمدفوعات الدولية ومقياس العجز المحتمل في موازين المدفوعات وحاجيات الصندوق الملائمة للمعونة المقدرة[1]. مما يؤدي إلى زيادة الحصص لدول الأعضاء خلال المراجعات الدورية التي يقوم بها الصندوق، إلا أن هناك مقاومة شديدة من تلك الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة حصص الصندوق أو تعديلها.[2]

وهذا ما جرى حينما دعا المدير العام السابق (ميشل كامديسو) إلى مضاعفة موارد الصندوق أثناء انعقاد المؤتمر السنوي للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في سبتمبر 1989 فواجهته الولايات المتحدة برد فعل مضاد[3].

ب- الاقتراض: يمكن للصندوق اللجوء إلى الاقتراض عند الضرورة، من أجل تدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات الائتمانية. وعادة ما يلجأ الصندوق إلى أحد الدول الأعضاء لاقتراض عملتها لسد النقص في ملكيته من هذه العملة[4].

كما يمكن له اللجوء إلى الاقتراض من الدول الأعضاء حسب الاتفاقيات الاقتراض الدائمة، ومنها الاتفاقية العامة للاقتراض التي تم إنشاءها عام 1962 يشارك فيها مجموعة الدول الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية، وبموجب هذا الاتفاق يمكن للصندوق اقتراض من الدول الصناعية الكبرى.

---

[1] Ibid , p4

[2] – عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2000، ص 151.

[3] – نفس المرجع.ص 152.

[4] – هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر عمان 2014.ص342

الجدول رقم 9: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي نهاية 2015

الموارد	المبلغ قبل إصلاح 2010 بالمليار حقوق سحب خاصة	المبلغ الحالي بعد إصلاح 2010 بالمليار حقوق سحب خاصة
حصص دول الأعضاء الجديدة	238.4	476.8
اتفاقيات الاقتراض	370	182.4
الاتفاقيات العامة للاقتراض	17	17
الاقتراض المتعدد الأطراف	266.4	

المصدر: https://www.fin.gc.ca/bretwood/bretwd14_2-fra.asp visiter le 23/01/2017

الملاحظ من هذه المعطيات أن صندوق النقد الدولي يعتمد بشكل كبير على الحصص المساهم بها من طرف الدول الأعضاء، و خاصة بعد الإصلاحات التي جرت في سنة 2010 التي أدت إلى مضاعفة مساهمات، الدول الأعضاء في الصندوق، مما أدى إلى تناقص حاجة الصندوق من بقية موارد.

ج-العمولات: وهي عبارة عن فوائد القروض التي يحصل عليها الصندوق من خلال معاملاته مع الدول الأعضاء والتي تشكل مورد مهم وتستخدم لتمويل النفقات الجارية للصندوق[1].

د-أرباح عن بيع الذهب: ونتيجة بيع الذهب في السوق الحرة وإيداع الفرق بين السعر الرسمي وسعر البيع في حساب الموارد الخاصة، ويستعمل هذا المورد لدعم تسهيل النمو وتقليل الفقر في الدول الفقيرة المثقلة بالديون[2].

إضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أمواله في أذونات الخزانة الأمريكية[3].

الفرع الثاني: حقوق السحب الخاصة

تمثل وحدة حقوق السحب الخاصة بمثابة أصل جديد أضافه صندوق النقد الدولي إلى الاحتياطات الدولية بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسية في عام 1969، نتيجة قلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم

[1] – نفس المصدر السابق، ص 344.

[2] – عادل المهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ،منظمة التجارة العالمية ،الدار المصرية اللبنانية، ط2 القاهرة 2004 ص 90

[3] – هيثم عجام ،مرجع سابق ص 178.

كفاية المخزون من الذهب المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لعدم التوسع في التجارة العالمية، حيث كانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة هو الأمر الذي كان مطلوبا لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطات بالدولار الأمريكي[1].

وبالتالي فإن حقوق السحب الخاصة تمثل أصل احتياطي مكمل لاستخدامه من طرف دول الأعضاء عند الحاجة، وتعد هذه الحقوق بمثابة وحدات نقدية حسابية تعطي الدول الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء[2].

وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها في مجال المدفوعات الدولية من قبولها من كل عضو إذا ما قدمها له عضو آخر، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل، وهذا ما يجعل من حقوق السحب الخاصة نوعا جديد من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية بالإضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى[3].

وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة العملات الرئيسية.

وكانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1 دولار أمريكي بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب، علما أنه تتم مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات، ومن خلال اجتماع المجلس التنفيذي في نوفمبر 2015، قرر اعتبار اليوان الصيني قابل للاستخدام الحر، مما يسمح بتوسيع سلة حقوق السحب بإدماج العملة الخامسة، بدءا من 1 أكتوبر 2016 لأن اليوان (عملة الصين) توفرت على المعايير المطلوبة لأن الصين حققت أكبر قيمة للصادرات خلال خمس سنوات متتالية وأن العملة (اليوان) عرف استخداما كبيرا في المعاملات الدولية، وعليه تصبح سلة حقوق السحب الخاصة وتشمل خمس عملات حسب الأوزان التالية: [4]

الدولار الأمريكي 41.73 %.

أورو 30.93 %.

اليوان الصيني 10.92 %.

---

[1] – السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ص244.

[2] – عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ص 153.

[3] – زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 169.

[4] – https://www./MF.org

الين الياباني 8.33 %.

الجنيه الإسترليني 8.09 %.

ومقابل استفادة الدول المشتركة بنظام حقوق السحب، فهناك بعض الشروط يجب احترامها:

-يجب على العضو المشترك المعين من طرف الصندوق. تقديم عملات قابلة للتحويل إلى مشترك آخر مقابل استلامه لقيمة مناسبة من حقوق السحب الخاصة.

-كما يجب على العضو المشترك بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة في إطار احترام قواعد إعادة التكوين والقانون الأساسي للصندوق.

-التزام الدولة المستفيدة برد ما تم استخدامه من حقوق سحب خاصة المملوكة لها مقابل تقديم عملات قابلة للتحويل ويجب على الدولة أن تحتفظ بما لا يقل عن 30 % من مجموع حقوق المخصصة لها والمتراكمة خلال فترات، يتألف كل منها من 5 سنوات، على الدولة أن تعيد الحصة المخصصة لها إلى هذا المستوى.

-يجب على الدولة المستفيدة أن تدفع فوائد مقابل استخدامها لحقوق السحب الخاصة.

-إن استخدام حقوق السحب الخاصة يجب أن يتم في حالة عجز ميزان المدفوعات أو زيادة الاحتياطات النقدية.

-ومن صلاحية الصندوق وقف استخدام حقوق السحب الخاصة للمشترك في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المطلوبة منه.

الفرع الثالث: حصص التصويت

لقد نصت أحكام الصندوق على أن لكل دولة عضو 250 صوتا + صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصتها ويترتب عن ذلك تعاظم حجم حصة الدولة وتزايد قوتها التصويتية. وعلى هذا الأساس كان حوالي ثلثي الأصوات تسيطر عليها البلاد الرأسمالية الصناعية التي عرفت تحت مصطلح مجموعة العشرة وأغلبية هذه الأصوات مجتمعة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبح لها حق الفيتو على أي قرار لا يصدر بناء على مصالحها ورغباتها أما الثلث الباقي فقد توزع على الدول الأخرى ومعظمها من الدول المتخلفة[1].ونستنتج من ذلك أن التصويت ليس مبنيا على مبدأ المساواة بين الأعضاء بتحديد صوت واحد لكل عضو، مما جعل أسلوب اتخاذ القرارات يعتمد بالدرجة الأولى على حجم حصة العضو في الصندوق، وهذا سمح للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بملكية عدد كبير من الحصص ونسب مرتفعة من عدد الأصوات.

[1] - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص 144.

وبالمقابل لم يسمح هذا الوضع لبعض الأعضاء من زيادة حصصهم وتغيير وضعهم في إدارة الصندوق بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تخوفها من تآكل وضعف تأثيرها في هذه المؤسسة المتواجدة في واشنطن التي تعتبر كمقر رئيسي للصندوق حسب نص المادة 13، التي تقضي أن يكون المقر الرئيسي للصندوق في أراضي العضو صاحب الحصة الكبرى[1].

ورغم التعديلات والمراجعات التي جرت خلال السنوات الماضية لم تغير من قوة احتكار الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لعملية صنع القرار داخل هذه المؤسسة. ويتضح هذا من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد مشروع إصلاح نظام الحصص داخل الصندوق تبنته كل الأعضاء (أي 188عضو) في سنة 2010 لأجل مضاعفة موارد الصندوق الدائمة،إلى مبلغ 659 مليار دولار وإعطاء مشاركة أكبر للدول الناشئة في صنع القرار داخل هذه المؤسسة. وكان من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية 2012، ولكن تم تعطيله إلى غاية ديسمبر 2015. لأن هذا الإصلاح سيعيد توزيع الأدوار، داخل المؤسسة التي تسيطر عليها الدول الغربية. وعلى هذا الأساس تزداد حقوق التصويت لدى الصين مرتين إلى أكثر من 6 % لتصبح ثالث أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي بعد اليابان 6.3 % والولايات المتحدة 16.5 % ،والتي تحتفظ بحق النقد في الوقت الذي يلاحظ فيه تعزيز وزن الدول الناشئة داخل الصندوق.حيث انتقلت الهند من 2.3 إلى 2.6، وروسيا من 2.4 إلى 2.6،مع تراجع حقوق تصويت فرنسا، بريطانيا وألمانيا بشكل طفيف.وهذا ما يظهر من خلال الجدول الذي يوضح هيمنة ثمانية دول غربية من بين الأعضاء العشرين الأوائل على قرارات الصندوق عبر التصويت

[1] – خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت 2002 ص 89.

الجدول رقم 10: حصص أصوات الأعضاء العشرين الأوائل في صندوق النقد الدولي 2016 – 2017

الرتبة	البلـد	الحصة		الرتبة	البلـد	الحصة
1	الولايات المتحدة الأمريكية	16.5		11	كندا	2.2
2	اليابان	6.2		12	العربية السعودية	2.0
3	الصين	6.1		13	اسبانيا	1.9
4	ألمانيا	5.3		14	المكسيك	1.8
5	فرنسا	4.0		15	الأراضي المنخفضة	1.8
6	انجلترا	4.0		16	كوريا	1.7
7	إيطاليا	3.0		17	استراليا	1.3
8	الهند	2.6		18	بلجيكا	1.3
9	روسيا	2.6		19	سويسرا	1.2
10	البرازيل	2.2		20	تركيا	1.0

المصدر: http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/eds.aspx visiter le 22/06/2017

المطلب الثالث: سياسة التمويل لصندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي مجموعة من التسهيلات للدول الاعضاء التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعات، إلا أن هذه التسهيلات تنقسم إلى مجموعتين، منها الميسرة وغير الميسرة والاستفادة منها تتوقف على مجموعة من المعايير

الفرع الأول: مبدأ المشروطية

كل موافقة لصندوق النقد الدولي على منح تسهيل ائتماني لابد أن تخضع لمشروطية[1] وهذا يعني أن المساعدة المالية تخضع لتحرير رسالة نوايا،تحدد فيها الالتزامات الدولة المعنية بطلب المساعدة، وتدفع شرائح القرضا تدريجيا حسب ملاحظة معايير التقدم ذات الطابع اقتصادي كلي أو هيكلي.و تبرر المشروطية ،كونها وسيلة لضمان أن عملية التكييف تجري بفعالية لصالح كل المجموعة الدولية وهي طريقة لزيادة مشار كة الحكومات

[1] Marc Montoussé , (dir) ,économie du développement ,BREAL ,paris 2001 P 190

في تطبيق الإصلاحات ويصعب التراجع فيها، كما تعتبر مؤشر للقطاع الخاص لتوفير المعلومات حول نوعية الأخطار،و الانتقادات الموجهة للمشروطية تنطلق من نقطتين[1]:

-الخضوع للوصايا حسب المنطق السياسي،وفقدان السيادة للاقتصاديات المنفذة للتكييف، لأن الإجراءات تفرض ولا تخضع عمليا لتفاوض، مادام مستوى الخبرة بين فريق صندوق النقد الدولي والفريق الوطني غير متساوي.

أما المنطق الاقتصادي يتمسك بالبرهان على أن البرامج تعتمد دائما على نفس الموارد دون أخد في الحسبان خصوصيات كل بلد، وأثر الصدمات الخارجية

الفرع الثاني: قروض بالشروط العادية (غير ميسرة)

تقدم هذه القروض للدول لأعضاء، تلبية لاحتياجاتها وتخضع للشروط التجارية. وفي ظل الأزمة العالمية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 2009 على إصلاح الإقراض من موارد الصندوق والذي تضمن ما يلي:[2]

-تحديث مشروطية الصندوق بالنسبة للمقترضين

-إنشاء خط ائتمان مرن

-تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني لدى الصندوق

-مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق، والتي تقدم بشروط غير ميسرة

-تبسيط التكلفة وأجال الاستحقاق، وإلغاء بعض التسهيلات قليلة الاستخدام

أ-اتفاقات الاستعداد الائتماني: ويعتبر هذا النوع من التسهيل جوهر سياسات الإقراض الصندوق، لأنه بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، لمعالجة ما يواجهه من خلل قصير المدى في ميزان المدفوعات.[3] ويطلق على هذا النوع من التسهيل بسياسة الشرائح أو ترتيبات المساندة، تم التعامل به منذ فبراير 1952 بقرار مديري الصندوق، لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الناتج عن أسباب داخلية أو خارجية، على المدى القصير والمدة التي تغطيها اتفاقيات الاستعداد الائتماني عادة ما تتراوح بين 12 و 24 شهر وتجاوز 36 شهر، بما يتناسب مع معالجة خلل ميزان المدفوعات في المدى القصير، وهذا النوع من الاقتراض يتناسب مع أوضاع البلدان الأسواق الناشئة والبلدان المتقدمة، ويشترط في الاستفادة من

---

[1] Ibid , p 191

[2] شعبان صدام الإمارة، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،العراق العدد17، 2015، ص-ص: 199-251.

[3] عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسة الصندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2004، ص22.

هذا القرض مدى احتياج البلدان العضو للتمويل وقدرته على السداد في مدة تتراوح بين (3.25-5) سنوات بعد الحصول على القرض وسجله السابق في استخدام موارد الصندوق. وفي عام 2009 تعزز اتفاق الاستعداد الائتماني بتعديلات تتيح قدرا من المرونة فيما يخص حجم القرض وتوقيته وذلك بمضاعفة حدود الاقتراض، حتى تتمكن الدول المعنية من الحصول على 200 % من حصص عضويتها وفي أي وقت خلال فترة 12 شهر وإلى 600 % على أساس تراكمي خلال فترة البرامج[1].

إن عملية الموافقة على اقتراض مبالغ أعلى من الحدود العليا وبشكل أسرع تضمنته التعديلات التي فرضتها ظروف أزمة الاقتصاد العالمي، وانعكاساتها على بعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومقابل هذا القرض، يلتزم البلد المعني بتعديل سياساته الاقتصادية والمشروطية المصاحبة لاقتراض التي يوصي خطاب النوايا الصادر عن البلد، كما تفرض فوائد على هذا النوع من القروض والتي حددها الصندوق ارتباطا بسعر السوق.

ب–تسهيلات الصندوق الممدد: لقد تم استحداث هذا النوع من التسهيل بموجب القرار الصادر في سبتمبر 1974، ويوجه هذا التسهيل للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، وأستخدم خاصة خلال تجربة الستينات وبداية السبعينات، نتيجة اختلالات هيكلية على مستوى الإنتاج والتجارة والأسعار، والتي تتطلب إجراءات تصحيحية، وتدعيمية لفترة طويلة نسبيا، والمساعدات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في هذا المجال تعتبر تدعيم البرامج الشاملة التي ترغب الدولة في تطبيقها بهدف التغلب على المشاكل والصعوبات دون اللجوء إلى تدابير لا تتفق مع أهداف الصندوق [2]، إلا أن إصلاح وتصحيح هذه الاختلالات تحتاج إلى مساعدة أو دعم مالي أكبر للبلدان الأعضاء لفترة زمنية أطول ،فآلية المؤسسة هذه تشكل إذن توسعا في الزمن والحجم [3]،وتم تحديد أجل الترتيبات الممتدة بنحو ثلاث سنوات. مع إمكانية تمديد لسنة رابعة، وتبدأ الفائدة على هذه التسهيلات، ب4 % السنة الأولى وتزداد بـ 0.5 % سنويا حتى تصل حد أعلى 6.5 % [4]، آجال التسديد تمتد بين 4 – 10 سنوات وتتطلب المشروطية في ظل هذا التسهيل ضرورة شروع الدولة العضو في إصلاحات هيكلية عبر فترة التسهيل.

---

[1] – أنظر http://www//mf./org

[2] – زينب حسن عرض الله، مرجع سابق ص 178.

[3] – ماري فرانس لريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، طلاس للدراسات والترجمة و النشر، دمشق 1993ص 51.

[4] – هيل عجمي جميل الجنابي ،مرجع سابق، ص 349.

ج–خط الائتمان المرن: تم استحداث هذا النوع من القروض في 2009، وهو موجه للدول التي تتمتع بسياسات اقتصادية قوية، حتى تتمكن من الاستفادة بقدر كبير من التمويل، بدون حدود قصوى، ويمدد تسديد القروض 3.5 – 5 سنوات، ويتيح إمكانية تجديدها، ويستمد خط الائتمان المرن، المرونة اللازمة من العناصر التالية:[1]

–طمأنة البلدان المستوفية للشروط على إمكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق على الفور، دون الخضوع لشروط (لاحقة)مستمرة

–إمكانية الاستفادة من خط الائتمان مجددا

–يتميز بفترة سداد أطول

–عدم وجود حد أقصى للاستفادة من موارد الصندوق

–مرونة السحب في أي وقت من موارد خط الائتمان أو المرونة في استخدامه كأداة وقائية

وتحدد أهلية الاستفادة من هذا القرض ب[2] :

–تمتع الدولة المعنية بسياسات اقتصادية وأطر مؤسسية قوية

–تنفيذ سياسات بشكل فعال ولديها سجل إيجابي في تنفيذ هذه السياسات

– الحفاظ على استمرارية ممارسة هذه السياسات

أما المعايير المعتمدة تتمثل في:

–مركز خارجي قابل للاستمرار.

–حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات، الخاصة.

–سجل سابق يؤكد النفاذ إلى أسواق رأس مال الدولية.

–وضع إيجابي لإحتياطات أثناء طلب التسهيل.

–سلامة الميزانية العامة

–مستوى مقبول من التضخم في ظل سياسة سليمة للنقد والصرف.

–سلامة النظام المصرفي، ورقابة فعالة على النظام المالي.

–شفافية البيانات.

---

[1] محمد الأمين وليد طالب ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية(2008) على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير:الاقتصاد والمجتمع،جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة،الجزائر ، العدد6، 2010، ص ص: 233-256.

[2] شعبان صدام الإمارة، مرجع سابق.

أما الفوائد التي تدفع مقابل استخدام قرض خط الائتمان المرن تزداد حسب الحجم والمدة.

د–خط الوقاية والسيولة: إن هذا الخط الائتماني تم استحداثه في نوفمبر 2011 ليحل محل خط الائتمان الوقائي، الذي تم استحداثه في 2010 نظرا لتميزه بمرونة أقل، بينما خط الوقاية والسيولة يمكن استخدامه في مجموعة أوسع من الظروف وموجه لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية والمحتملة للدول الأعضاء، والتي تتميز بأساسيات اقتصادية قوية. لكنها لا تستطيع أن تستفيد من آلية خط الائتمان المرن، بسبب موطن ضعف ، ويوفر هذا الخط الجديد التأمين اللازم ضد الأزمات ، والمساعدة على حلها، وكذلك الصدمات المستقبلية المحتملة بشروط قبلية وبعدية ،وفي ظله يمكن للدولة العضو صاحبة طلب القرض،أن تحصل على سيولة تغطي مدة الاتفاق التي تتراوح بين 06 أشهر و24شهرا، وتكون الاستفادة ب25 % من حصة العضو في الظروف العادية و500%من حصته في الظروف الاستثنائية في الحالة الأولى. أما في الحالة الثانية فتكون 50 %من حصته في السنة الأولى و100%من حصته في السنة الثانية.[1] والدول التي يمكن لها الاستفادة من هذه القرض تدفع فوائد تصاعدية بشكل يتناسب مع الحجم والمدة ،بالإضافة إلى تمتعها ب[2] :

–مركز خارجي قابل للاستمرار والقدرة على النفاذ إلى الأسواق

–قوة اقتصادية

–أطر مؤسسية سليمة وقوية

–سلامة القطاع المالي

–سلامة السياسة النقدية والمالية

–الشفافية كفاية البيانات

وتطبيقا لمبدأ المرونة، يمكن الموافقة على هذا التسهيل رغم وجود موطن ضعف متوسط في مجالين على الأكثر، مع إلزام البلد المعني بتنفيذ سياسات للتخفيف من مواطن الضعف أما الحالات التي لا يمكن لها الاستفادة من هذا الخط تتمثل في :

–العجز الدائم للنفاذ إلى أسواق راس المال.

–الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية.

–ارتفاع مستوى الدين العام وصعوبة تحمله.

---

[1] نفس المرجع

[2] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2012، ص 11،20.

-أوضاع سيئة في الجهاز البنكي.

هـ- أداة التمويل السريع: بمقتضى الإصلاحات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر 2011، جاء هذا القرض ليعوض، قرض المساعدات الطارئة (المساعدة لمواجهة الكوارث الطبيعية، والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع) ،حيث يصبح هذا القرض أكثر مرونة وقابل للاستخدام بشكل واسع، لمواجهة كافة الاحتياجات الملحة والعاجلة لميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية، والاحتياجات الناشئة عن الكوارث الطبيعية، وفترات ما بعد الصراعات، ليشمل الصدمات الناتجة عن أسعار السلع الأساسية. إن هذا النوع يعطي مجال واسع من الاحتياجات الممكنة بدون الحاجة إلى برنامج.

وبمجرد الموافقة على استخدام هذه الأداة، يحصل البلد المعني على الموارد المطلوبة في حدود 37.5 % من الحصة سنويا و75 % من هذه الحصة على أساس تراكمي.[1] ويجب على البلد المستفيد أن يحدد برامج سياساته الخاصة، بعلاج مشكلات ميزان مدفوعاته بشكل يضمن تعاونه مع الصندوق في إيجاد حلول لهذه المشكلات، ويخضع هذا التسهيل لنفس الشروط التي يخضع لها خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة، واتفاقات الاستعداد الائتماني. وتحدد أجال التسديد بفترة تتراوح ما بين 3.25 و5 سنوات.

الفرع الثالث: قروض بشروط ميسرة

هناك مجموعة من القروض بشروط ميسرة يمكن التطرق لها في الأتي

أ-تسهيل الاستعداد الائتماني: يوجه هذا القرض للبلدان منخفضة الدخل، التي موازين مدفوعاتها تتطلب تمويل قصير المدى بسبب الأزمات أو الصدمات الخارجية فعلية أو محتملة، كما يوجه هذا التسهيل لدعم البرامج الإصلاح الاقتصادي،التي تطبقها البلدان المعنية من أجل تحقيق الاستقرار والنمو بشكل دائم ومستمر، ويمكن للبلد العضو أن يحصل على أموال أكثر بسعر فائدة منخفض. ومدة اتفاق الاستعداد الائتماني تتراوح ما بين سنة وسنتين، ويمكن تمديد الاتفاق إلى سنتين ونصف، كل 5 سنوات. كما يمكن إلغاؤه أو إجراء اتفاقات أخرى متتالية، أما بالنسبة لحجم الأموال، تتوقف على الحالة الاقتصادية للبلد واحتياجات ميزان المدفوعات، وحسب طبيعة وقوة البرنامج الاقتصادي المطبق، وقدرة البلد على التسديد بالنظر إلى سوابقه في استخدام أموال الصندوق، ويجب أن يتلاءم مع بعض المعايير للاستفادة ،ومبلغ التسهيل الميسر وفق هذا التسهيل محدد ب 75 % من حصة العضو سنويا، وب 225 % من الحصة في المجموع ،لاستخدام أموال الصندوق

[1] - https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/55.(1)/Rapid-Financing-Instrument visiter le 12/05/2017

كإجراء وقائي والسقف السنوي عند الموافقة طيلة مدة الاتفاقية هو37.5[1]% يمكن تجاوز هذا الحد في حالات استثنائية.لابد من توفر الشروط التالية:

مرافقة البلد المستفيد على تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الدائم على المدى القصير، وهذا الالتزام هو الذي يشكل خطاب النوايا الذي يصدره البلد، كما يتضمن الشروط الكمية التي تسمح بمراقبة تطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الاحتياطات الدولية، أرصدة الميزانية العامة والمجامع النقدية والقروض الخارجية.

ويمكن الحصول على هذا النوع من القروض بمعدل فائدة 0.25 %

ب–التسهيل الائتماني الممدد: أستحدث هذا القرض ليعوض تسهيل النمو والحد من الفقر. ويوجه التسهيل الائتماني الممدد للدول الأعضاء المنخفضة الدخل، التي يمكن لها الاستفادة منه حسب كل حالة، بتوفير للدول المعنية الدعم متوسط الأجل، وخاصة في حالة الاحتياجات الضرورية لميزان المدفوعات بسبب مشاكل مزمنة ذات طابع هيكلي. والهدف من الدعم يتمثل في تحقيق نمو مستمر ينعكس بتخفيف حدة الفقر، ويتميز هذا النوع من التسهيل بمرونة أوسع حتى يتلاءم مع مختلف احتياجات الدول منخفضة الدخل، بما في ذلك الاحتياجات المرتبطة بالأزمات. وبالتالي يعتبر هذا الدعم المالي، متوسط الأجل ومدة الاتفاق تتراوح بين 3و4 سنوات ، كما يمكن تجديد الاتفاق . أما مبلغ التمويل، يتحدد حسب كل بلد وحالة ميزان المدفوعات وقوة البرنامج المطبق، والقدرة على التسديد وسجل البلد الخاص باستخدام أموال الصندوق. ومبلغ التمويل الميسر محدد ب75% من حصة العضو سنويا، و225% من مجموع الحصة وفي حالة استخدام الأموال كإجراء وقائي، فالسقف السنوي عند الموافقة، يصل إلى56.25% من الحصة، أما السقف المتوسط سنويا عند الموافقة يحدد بـ 37.5% [2] تتمحور الشروط حول متابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية(المجامع النقدية والاحتياطات الدولية، رصيد الميزانية العامة،المديونية الخارجية) ومقارنتها مع الأهداف المحددة في البرنامج ومتابعة تطبيق الإصلاحات الأساسية التي ترتبط بتحقيق أهداف البرنامج .ومعدل الفائدة محدد بـ 0.25 %.

ج–التسهيل الائتماني السريع: هذا النوع من التسهيل موجه للدول الأعضاء منخفضة الدخل التي تعاني من خلل في موازين المدفوعات، وبحاجة إلى تمويل عاجل ويمكن الاستفادة من تمويل سريع وبمشروطية ميسرة

---

[1] thttps: // www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility visiter le 12/05/2017

[2] https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility visiter le 12/05/2017

ويتميز بمرونة كبيرة، حتى يتلاءم مع الحالات المختلفة التي تحدث صدمات كحالة الكوارث الطبيعية ويمكن استعمال هذا التسهيل لمدة 3 سنوات بشكل مكرر، والمبلغ المسموح به يحدد حسب حالة الدولة وحسب حاجة ميزان المدفوعات وقوة السياسة الاقتصادية المتبعة وقدرة البلد على التسديد لقروض الصندوق إضافة إلى سجل السوابق الخاصة بتعامل البلد مع الصندوق، وتحدد المساعدات بـ 18.75% من الحصة سنويا و تصل إلى 75 % من الحصة وفي حالة مواجهة الصدمات تحدد النسبة العليا بـ 50% من الحصة تصل إلى 100% من الحصة على أساس تراكمي[1].

وبسعر فائدة معدوم مع فترة سماح 5.5 سنوات وأجل استحقاق أقصى بـ 10 سنوات.

المبحث الثاني: البنك الدولي و سياسته التمويلية

يعتبر البنك الدولي أحد أضلاع مثلث قيادة الاقتصاد العالمي،وتزامنت فكرة نشأته مع نشاة صندوق الدولي ونشأة منظمة التجارة العالمية لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية التي عانت منها الكثير من دول العالم، وكانت فكرة إنشاء البنك الدولي تهدف إلى خلق مؤسسة لأداء دور مكمل لدور صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: البنك الدولي، إدارته و موارده

إن مهام البك الدولي تنحصر في تقديم القروض طويلة الاجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الاعضاء،و المساعدة في عمليات التعمير لاقتصاديات التي دمرتها الحرب، و تعتبر الدول الاعضاء مصدر أساسي للموارد المالية للبنك الدولي وخاصة الدول الصناعية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية ،مما يؤدي إلى التأثير المباشر لهذه الدول على وظائف ومهام البنك الدولي

الفرع الأول : تعريف البنك

يعرف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية الدولية المسؤولة على الإشراف وإدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء وخاصة سياسات التنمية والاستثمار[2]. ويقع مقر البنك الدولي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية حسب نص

---

[1] https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-Facility visiter le 12/05/2017

[2] – عبد الحميد عبد المطلب ،النظام الإقتصادي العالمي الجديد ص 73.

ميثاقه على أن يقام المكتب الرئيسي للبنك في أراضي البلد الذي يملك أكبر عدد من الأسهم[1]، وكان ذلك في شكل اتفاق غير مكتوب بأن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا ترشحه الحكومة الأمريكية[2]، ويعتبر ذلك تعبيرا صريحا عن النزول عند رغبة الرئيس الأمريكي (ترومان، الذي قرر أن يكون مركز البنك مدينة واشنطن العاصمة، وأن يكون رئيسه أمريكي الجنسية. وهذا ما يبين سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك[3].

لا يختلف البنك الدولي للتعمير والتنمية عن صندوق النقد الدولي، من حيث نشأته وإدارته وطبيعته القانونية، فالدول الأعضاء في البنك هم نفس الدول التي تتمتع بالعضوية في صندوق النقد الدولي وطريقة التصويت هي نفسها المتبعة في الصندوق من حيث تناسبها في حجم مساهمة كل بلد، مما يعطي الولايات المتحدة الدور المهيمن على إدارة البنك بحيث أن رئيس الوكالة الدولية للتنمية ورئيس مؤسسة التمويل الدولي هو أمريكي الجنسية[4].

وبدأ البنك في ممارسة أعماله إبتداءا من 25 / 06 / 1946، ويضم حاليا حوالي 188 دولة عضو، ولا تقبل عضوية أي بلد يكون غير منظم لصندوق النقد الدولي، ويكون لكل دولة عدد من الأصوات حسب مساهمتها المالية في رأس المال، وتسيطر الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي واليابان على أكثر من نصف القوة التصويتية بالبنك الذي يعتبر كمؤسسة وسيطة بين دول صاحبة الفائض المالي والدول المستخدمة لهذا الفائض.[5]

الفرع الثاني : نشأة البنك الدولي

تأسس البنك الدولي في 27 / 12 / 1945، وذلك طبقا لتوقيع اتفاقية برتن وودز من طرف 28 دولة من بين 44 دولة حضرت المؤتمر، وتزامنت نشأته مع نشأة صندوق النقد الدولي بموجب نفس الاتفاقية، ليقوم بمهمة تكاملية معه، حيث يقوم بمهمة إعادة اعمار البلدان التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، خاصة دول أوروبا من خلال ما أطلق عليه مشروع مارشال "plan marshal"، وقد قام بوضع التصميم الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، موظفو حكومة الولايات المتحدة وخاصة هاري ديكستر هوايت *Harry Dexter*

---

[1] – شيريل بيبار ،البنك الدولي ، سيناء للنشر، القاهرة 1994 ص 28.

[2] – رضوان زهرو ،مرجع سابق ص 175.

[3] – هيثم عجام ، مرجع سابق ص 264.

[4] – محمد مرعشلي، مرجع سابق ص 141.

[5] – أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية و نظريات التنمية ،جهاز نشر الكتاب الجامعي ، جامعة منصورة ط 4 مصر 2004 ص 128.

White مساعد وزير الخزانة هنري مورجنتر *Henry Morgenthau* بمعاونة محدودة من العالم الاقتصادي البريطاني " جون مايناردكينز [1]"، والهدف الرئيسي من نشأته تكمن في خلق آلية تمكن من توجيه الموارد الاستثمارية نحو أوروبا لأغراض التعمير، لأن الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء أوروبا الغربية لا يمكن تعبئتها بأسعار فائدة منخفضة، وبفترات سماح طويلة من المؤسسات المالية الخاصة، فلضمان تلك الموارد بالشروط المناسبة، كان لابد من منظمة دولية حكومية[2].

ولم تكن تنمية الاقتصاديات المتخلفة أحد أهداف البنك الأساسية، ولكن مع ظهور المخاطر والصعوبات التي بدأت تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتخلفة التي حققت نوعا من الاستقلال السياسي، بدأ يبدي اهتماما أكبر من الناحية الفكرية بمشكلة التنمية منذ الخمسينات في دول آسيا، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وازداد هذا الاهتمام أكثر منذ السبعينات[3].

الفرع الثالث: فلسفة البنك الدولي

تعتبر المرتكزات الفكرية المعتمد عليها في تأسيس البنك الدولي، ما هي إلا امتداد للفكر الليبرالي وتسعى الدول الرأسمالية الغربية المؤسسة للبنك الدولي تجسيده فيه وتوسيعه من خلاله عبر مناطق العالم. وخاصة أن العامل الذي كان يحكم تفكير المخططين الذين صمموا كلتا المؤسستين هو شبح كساد الثلاثينات، وما ترتب عليه من انهيار التجارة والاستثمار الدوليين وحسب روبرت وأوليفر كان مقصدهم الرئيسي هو إقامة عالم يمكن في داخله لقوى السوق، المعتمد على التنافس وأن تعمل في حرية دون أن يعوقها تدخل حكومي، لأنهم كانوا يفترضون أن قوى السوق يمكن أن تحقق نتائج مثلى للعالم بأسره، كما قال جاكوب فاينز فإنهم كانوا يتجهون عكس اتجاه الكامل لسياسات وممارسات العالم بوجه عام في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية منذ 1914.

وخاصة في الأعوام السيئة التي بدأت في عام 1929[4]،وكان مؤسسو البنك يتوقعون أن تكون وظيفته الرئيسية تكمن في ضمان الاستثمارات الخاصة، ويشكل جسرا أمينا يمكن للاستثمار الخاص أن ينتقل عبره إلى المناطق البعيدة وغير مستقرة سياسيا. وهذا يدل على رغبة المؤسسين في إيجاد منافذ عبر العالم لتصريف الفوائض بدون عراقيل، وهذا يتجلى من خلال العقيدة الفكرية الليبرالية التي يتباها البنك، وخلال السنوات

---

[1] – شريل بيبار ، مرجع سابق ص28.

[2] – محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث ، الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003 ص247.

[3] – نفس المرجع، ص 247.

[4] – شيريل بيبار مرجع سابق ص 28.

الأخيرة تغير نهج البنك الدولي من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر إلى الاهتمام بحرية السوق ومبدأ ضرورة دعم الدولة لوظيفة السوق[1]، من خلال المشاريع التي تمارس نشاطها فيها والتي تتمثل في مشاريع البنية التحتية لشبكة الطرقات، السكك الحديدية والموانئ، وهذا من أجل فتح الطريق أمام المؤسسة الرأسمالية للتصريف سلعها وخدماتها.

هذا الاتفاق العام الدولي يمكن اعتباره نوعا من الدولية، وهو إذا، أخذ جنبا إلى جنب مع المعونات التي يتم تمويلها من خلال برامج المعونة الثنائية وغيرها من المؤسسات الدولية يمكن أن يكون له دور هام في المحافظة على النظام الرأسمالي عن طريق توفير سوق يمولها دافعوا الضرائب للسلع التي يتم إنتاجها في البلدان الدائنة[2].

الفرع الرابع : إدارة البنك الدولي

يتشكل الهيكل التنظيمي للبنك من ثلاثة أجهزة تشرف على تنظيم و سير الأعمال في البنك.

مجلس المحافظين : يتكون مجلس المحافظين من المحافظين ونوابهم الذين يمثلون الدول الأعضاء في البنك الدولي ويجتمع مجلس المحافظين من أجل تسيير شؤون البنك ورسم سياساته باعتباره السلطة العليا للبنك، و تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات حسب إتفاقية البنك أن كل دولة عضو لها عدد من الأصوات مقدارها 250 صوت، يضاف إليها صوت إضافي عن كل 000 100 دولار أمريكي يساهم به في رأسمال البنك، ونفس المحافظ أو النائب الممثل لدولة العضو يحضر مجلس المحافظين في كل من وكالة التمويل الدولية ووكالة التنمية الدولية[3].

المديرون التنفيذيون: يشكلون المجلس التنفيذي من المديرين التنفيذيين الذي يتكون من 25 عضو، 5 أعضاء معينة من طرف الدول التي تملك أكبر الحصص وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة أما الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، تعين كل منها ممثلها، أما 17 عضو الباقية تنتخب من طرف 180 عضو[4].والجدول الأتي يبين توزيع حقوق التصويت بين أعضاء البنك الدولي والذي

---

[1] Pablo Bustelo la Banque Mondiale et le développement économique des Nouveaux pays industriels asiatiques : une analyse critique. colloque nouveaux pays dynamismes industriels et économie du développement, Grenoble,20,21 octobre 1994.p2.

[2] – شيريل بيبار نفس المرجع ص45.

[3] – محمود سمير الشرقاوي، منظمات التجارة الدولية و التمويل الدولي ، ط2 ،دار النهضة العربية ، القاهرة 1999 ص 159.

[4] – www.zbahkldawle,org. Visiter le 22/04/2016

يظهر هيمنة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بالتحكم وتوجيه قرارات وسياسة البنك الدولي.

جدول رقم11 : توزيع حقوق التصويت بين أعضاء البنك الدولي (جوان 2017)

الدول	%	مجموعة الدول برئاسة	%	مجموعة الدول برئاسة	%
الولايات المتحدة الأمريكية	15.8	بلديكا	5.03	باكستان	3.10
اليابان	7.89	فنزويلا	4.30	سويسرا	2.94
الصين	5.09	الأراضي المنخفضة	4.08	اندونيسيا	2.76
ألمانيا	4.42	كوريا الجنوبية	3.93	الكويت	2.48
فرنسا	4.14	كندا	3.91	روسيا	2.34
إنجلترا	4.14	الهند	3.51	الشيلي	2.06
العربية السعودية	3.19	فلندا	3.29	جيبوتي	1.90
روسيا	2.34	البرازيل ايطاليا	3.21 3.11	سيشل أنغولا	1.80 1.59

Source : http://www.cadtm.org/IMG/pdf/BM_Repartition_des_droits_de_vote_entre_les_administrateurs_de_la_BIRD_en_juin_2017.pdf

ويقوم المجلس التنفيذي وفق تلك التشكيلة بتنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ويمكن أن يمارس بعض سلطات مجلس المحافظين بتفويض منه.

رئيس البنك: يتم اختيار الرئيس من قبل المدراء التنفيذيين، وهو الذي تقع على عاتقه جميع أعمال الإدارة و عادة ما يكون أمريكي الجنسية.

الإداريون: يختار البنك الدولي موظفيه حسب الاحتياجات من الدول الأعضاء، وقد وصل عدد العاملين في مجموعة البنك الدولي نحو 11933 موظفا في 2015 ويعمل 40 % منهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية[1].

الفرع الخامس: موارد البنك

تتشكل الموارد المالية للبنك من المصادر التالية:

[1] – التقرير السنوي للبنك الدولي 2015.

1-اكتتاب الدول الأعضاء في أسهم رأس مال: حيث نصت المادة الثانية قسم 2(أ) من اتفاقية البنك، يقسم الاكتتاب في حصة كل دولة عضو إلى جزأين[1].

الجزء الأول من حصة كل عضو تشكل 20 %، تسدد منها 2 % عند الاكتتاب ذهبا أو دولارا أمريكيا، ويحق للبنك استعمال هذا الجزء في عملياته الاقتراضية.

أما 18 % تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو. إلا أن هذا الجزء غير قابل للاقتراض من طرف البنك إلا بموافقة الدولة العضو صاحبة العملة، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة فالبنك ملزم بالدفع للدولة المعنية ما يعادل زيادة قيمة عملتها، كما يمكن له المطالبة بالتعويض في حالة الانخفاض في العملة[2].

والجزء الثاني 80 % الباقية من الاكتتاب، فالدولة العضو غير مطالبة بدفعه ولكن تبقى تحت تصرف البنك عند الحاجة لمواجهة عمليات الاقتراض أو للوفاء بالتزاماته. ويدفع هذا الجزء بالدولار أو بالذهب أو بالعملة التي يكون البنك بحاجة لها.

والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يرتفع رأس مال المكتتب بـ حوالي 87 مليار دولار سيدفع منها 5.1 مليار دولار على مدى ست سنوات وهذا بموجب قرارات الزيادة في رأس المال، التي أقرها مجلس المحافظين في 16 مارس 2011. ويبلغ حجم الزيادة المتراكمة في رأس المال المكتتب به حتى جوان 2015 إلى 62.7، وبلغت المبالغ المدفوعة ما قيمته 3.7مليار دولار[3]

2-إصدار السندات:لقد أجازت المادة الرابعة من قسم 8 من اتفاقية البنك، القيام بعملية شراء وبيع السندات التي أصدرها البنك أو السندات التي ضمنها أو استثمر أمواله فيها بموافقة العضو الذي تتداول السندات في أرضه[4]. وكما يمكن له أن يضمن الصكوك التي استثمر أمواله فيها وأن يقترض بعملة أي عضو مع موافقته هذا الأخير، ولجوء، البنك إلى الأسواق المالية العالمية للاقتراض منها وخاصة الدول الصناعية المتقدمة عن طريق إصدار السندات بهدف تشجيع تدفق رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية والفقيرة من جهة وتخفيض تكلفة الاقتراض من جهة أخرى ويتم طرح السندات والأوراق المالية لدى حكومات الدول

---

[1] – خالد سعد زغلول ، مرجع سابق ص213.

[2] – بسام الحجار ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد للنشر التوزيع ،بيروت 2003 ص 197.

[3] –التقرير السنوي للبنك الدولي 2015

[4] – خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق ص 216

الأعضاء والوكالات الحكومية والبنوك المركزية وفي الأسواق العالمية.[1] في سنة 2015 قام البنك بتعبئة ما يعادل 57.7 مليار دولار من خلال إصدار السندات بـ 21 عملة وطنية[2].

وإلى جانب ذلك، لدى البنك موارد أخرى تتمثل في تلك الإيرادات المحققة وغير موزعة على الأعضاء كفوائد قروض الاستثمار وبيع الديون غير مسددة.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية التابعة للبنك الدولي

نظرا لتعدد وتشابك مهام البنك الدولي التي تتمحور في تقديم المساعدات المالية للدول الاعضاء من أجل التنمية والتعمير، بالإضافة إلى توسع نشاط البنك الدولي في تقديم قروض لحكومات الدول الاعضاء وللهيئات العامة والخاصة، وكذلك تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر، ومن أجل تأدية هذه الوظائف أنشأ البنك الدولي مؤسسات تابعة له .

الفرع الأول: المؤسسة الدولية للتنمية

نشأت هذه المؤسسة نتيجة الصراع بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الغربي على كسب أسواق الدول النامية،واستطاعت الدول الرأسمالية كسب الكثير منها عن طريق المساعدات المالية لهذه المؤسسة

1-نشأة المؤسسة الدولية للتنمية:

مع التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الدولي وحصول كثير من الدول على استقلالها، وخوفا من وقوع هذه الدول في أحضان الشيوعية، كثرت الاقتراحات في الكتلة الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إنشاء مؤسسة تعنى بتقديم قروض ميسرة لهذه الدول، وبناءا على اقتراح عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور "مونسي" "Es Monsey"، تقدم المندوب الأمريكي في مجلس محافظي البنك الدولي بمشروع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية[3]. ووجد هذا الاقتراح دعما وتقريرا في مطالبة الدول النامية بمساعدات مالية من البنك بشروط ميسرة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وصعوبة الحصول عليها من الأسواق الضرورية لذلك[4]، في ظل ارتفاع معدلات العائد والمردود الاقتصادي المتوقع من المشاريع الاستثمارية الجديدة المقامة في الدول النامية مما شجع المستثمرين على طلب المزيد من القروض من البنك الدولي الذي لم يلب تلك

---

[1] – هيثم عجام التمويل الدولي ،دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن 2006 ص287.

[2] – التقرير السنوي للبنك الدولي 2015.

[3] – محمد مرعشلي ، مرجع سابق ص157 .

[4] – خالد سعد زغلول. حلمي، مرجع سابق ص230

الطلبات لسبب عدم كفاية القدرات المالية المتقلبة لتلك الدول لتسديد قيمة القروض مع الفوائد، إلى جانب ذلك الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى إدارة البنك فيما يخص سياساته وتدخلاته في شؤون الدول النامية الداخلية واهتمامه المتزايد باعمار أوروبا. واليابان[1]. وبالتالي يعتبر إنشاء مؤسسة التنمية الدولية كان وسيلة للتصدي لمطالب بلدان العالم الثالث بإيجاد وكالة أكثر راديكالية لتقديم القروض الميسرة أو المنح[2].

وأنشئت المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 بعد موافقة 22 دولة على المشاركة بأكثر من 65 %من رأسمالها الأصلي الذي قدر بـ 750 مليون دولار، وبلغ عدد أعضاءها في 2016 ، 173 عضو.

وكان الغرض من إنشاءها توفير قروض بأسعار منخفضة نسبيا وطويلة الأجل لاستغلال الفرص الكثيرة لتحقيق عوائد ومردودية كبيرة من المشاريع الاستثمارية الموجودة بالدول النامية وتعتبر المؤسسة صندوق لاقتراض الميسر يتم إدارته من خلال البنك الدولي، الذي تمكن من خلالها توسيع اهتماماته باتجاه الدول النامية.

2-موارد و قروض مؤسسة الدولية للتنمية:

إن مصدر موارد المؤسسة متعددة منها الحصص التي يتم تقديمها من طرف الأعضاء إضافة إلى المساهمات التي تقدمها الدول المتطورة في شكل هبة، وتحويل مبالغ كبيرة من الدخل الصافي للبنك إلى هيئة المؤسسة الدولية للتنمية وكذلك فإن دخل المؤسسة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها.

أما بالنسبة للقروض المؤسسة فإنها تقدم لأعضاء وفق معيار الأهلية الذي يتحدد وفق:

1-الدخل الوطني الإجمالي للفرد أن يكون أقل من الحد المقرر خلال الفترة المعنية.

2-عدم التمتع بالأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق، والجدير بالذكر أن قدر كبير من المنافسة والمناورات السياسية يدور حول الأهلية أو الصلاحية للحصول على هذه القروض.[3] وإن القروض التي تقدمها الوكالة لا تتقاضى عليها فوائد، ولكنها تفرض رسما منخفضا جدا على هذه القروض يصل إلى 0.75 % فقط.[4] ولا تستفيد إلا الحكومات من قروض المؤسسة التي يصل آجالها إلى 50 سنة مع فترات سماح في حدود 10 سنوات، وتقدم قروضا في المجالات التي لا يقوم البنك بتمويلها لأنها تهتم بزيادة القدرة الإنتاجية بشكل غير مباشرة[5].

---

[1] – هيثم عجام، مرجع سابق ص269.

[2] – شيريل بيبار، مرجع. سابق ص41

[3] – شيريل بيبار نفس المرجع ص43.

[4] – هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي ، دار وائل للنشر ، عمان 2014 ص369.

[5] –فليح حسن خلف ، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004 ص313.

مما يؤدي إلى عدم قبول المستثمرين الأجانب على المساهمة فيها كالطرقات، السكك الحديدية، الطاقة الكهربائية ، إقامة السدود المائية، لأن هذه المشروعات لا تحقق عائد اقتصاديا إلا بطريقة غير مباشرة[1]

الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

تعتبر هذه المؤسسة من بين المؤسسات الاساسية المكملة لنشاط البنك في تقديم القروض للقطاع الخاص.

1-نشأة مؤسسة التمويل الدولية: تبين في أوائل الخمسينات، أن اشتراط ضمان الدولة للقروض التي يمنحها البنك الدولي كان عائقا هاما أمام المشاريع الخاصة وأمام اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب عدم كفاية الموارد المالية للبنك الدولي لذلك طلبت الأمم المتحدة من البنك الدولي إعداد مشروع اتفاقية لقيام مؤسسة جديدة[2].

ومهمة هذه المؤسسة الجديدة مساعدة البنك لاستكمال دوره عن طريق تنشيط التوسع الاقتصادي وتطور وتقدم القطاع الخاص في الدول الأعضاء وعلى هذا الأساس أنشئت هذه المؤسسة في 25 / 07 / 1956 و بلغ عدد أعضائها في 2015، 184 عضو ويقع مقرها بواشنطن، وهي تعتبر فرع تابع إداريا للبنك الدولي لأجل القيام بدور مكمل له لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها إلا أنها تتمتع باستقلالية مالية، وهي متخصصة في تمويل القطاع الخاص بالدول النامية، وذلك بتقديم القروض للمشاريع الخاصة بصورة مباشرة بدون حاجة إلى تقديم ضمان حكومي، [3] وقيام المؤسسة بالاستثمار المباشر في المشاريع الخاصة بهذه الدول بالاعتماد على رأسمالها وبيع الأسهم وتحصيل قروض من البنك الدولي،[4] إلى جانب ذلك تقوم المؤسسة بتوفير البيئة الملائمة لجذب وتشجيع تدفق الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، بشكل عام فإن مؤسسة التمويل تتدخل بالتمويل في حالة عدم كفاية رأس المال الخاص، أو عدم إمكانية الحصول على القروض من الأسواق المالية بشروط ميسرة فإنها تساهم في عملية الاستثمار مع الأطراف الأخرى، بشرط أن يكون لهم الحصة الكبرى، ولكنها لا تتدخل في المشاريع التابعة للدولة، إلا إذا كان المشروع ذو طابع خاص والدولة مساهمة فيه. والجدير بالذكر أن المؤسسة لا تستثمر في أي مشروع إلا بموافقة الدولة التي يتواجد بها المشروع.

---

[1] – خالد سعد زغلول حلمي ، مرجع سابق ص234.

[2] – محمد مرعشلي مرجع سابق ص154.

[3] – خالد سعد زغلول حلمي ، مرجع سابق ص228.

[4] – هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان 2014. ص368

2-أهداف مؤسسة التمويل الدولية:وتتلخص أهداف مؤسسة التمويل الدولية في الآتي [1]:

1-توفير التسهيلات الاستثمارية الضرورية كمنح القروض والمشاركة في تمويل المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول النامية.

2-منح القروض لشركات القطاع الخاص، الذي يستثمر في قطاع الزراعة والصناعة عن طريق البنوك والشركات المتخصصة بدون ضمانات حكومية.

3-تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الصناعة و الزراعة.

4-قيام مؤسسة التمويل الدولية باستثمار عن طريق شراء أسهم الشركات تصل إلى 50 % من إجمالي أسهم كما تعمل على توفير وتقديم القروض الطويلة الأجل.

5-تعبئة مصادر التمويل من أجل تنمية ودعم مشاريع القطاع الخاص في الدول النامية.

6-العمل من أجل تحقيق الربح بالتنازل على حصصها لصالح الشركات.

7-تقديم المساندة والدعم للمؤسسات المحلية، من أجل خلق مناخ ملائم لفرص الاستثمار حالية.

8-مساعدة الشركات الخاصة والحكومات بتقديم المشورة والمساعدة الفنية من أجل تهيئة الأوضاع التي تحفز تدفق الادخار والاستثمار الخاص الأجنبي والوطني.

9-العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام نمو وتوسع القطاع الخاص.

10-توفير الخدمات الاستثمارية للدول النامية، لأجل جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

11-تشجيع الدول المانحة للقروض والمساعدات، بتوفير لها كل الخدمات ودراسات الجدوى الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

12-ربط الجهات التي تتعامل معها الأسواق النامية في إطار علاقات طويلة الأجل.

إن كل هذه الأهداف السالفة الذكر، ما هي إلا أهداف جزئية تخدم الهدف الأسمى وهو العمل من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بإيجاد مشاريع مربحة، وخلق فرص وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار بمساعدة المؤسسة على التوسع أكثر ما دامت المؤسسة تعمل على أسس تجارية، التي تستهدف تحقيق الربح.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار

نشأة هذه الوكالة لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وتوفير لها الشرو ط الضرورية

[1] - هيثم عجام التمويل الدولي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن 2006 ص266.

1-نشأة الوكالة نظرا للرغبة المتزايدة في الاستثمار بالدول النامية وأهميته بالنسبة لكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية من جهة وتخوفها من البيئة السياسية بهذه الدول تطلب إيجاد هيئة تقوم بضمان الاستثمار التي تجسدت في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي أنشئت في عام 1988 وبلغ عدد أعضاءها في أوت 2015، 181 منها 156 دولة نامية، و25 دولة صناعية وتعتبر دولة بوتان العضو 181 منذ 2014 وتمثل هذه الوكالة إحدى فروع البنك الدولي، التي توفر مظلة تحمي المستثمرين من المخاطر غير تجارية أي المخاطر السياسية وتقدم التأمين للاستثمارات من البلدان الأعضاء في الوكالة بالبلدان النامية الأعضاء، كما يمكن أن تؤمن الاستثمارات الصادرة والوافدة للبلد العضو النامي، لما تكون الأموال من خارج البلد العضو وموافقة البلد المضيف على ذلك.

2-الهدف من نشأة الوكالة:يكمن الهدف من إنشاء الوكالة، في تشجيع الشركات والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار في البلدان النامية وخاصة في الدول التي يتخوف المستثمرون من الدخول في أسواقها، كما تساعد الدول النامية على استقطاب استثمارات القطاع الخاص، وذلك بتقديم الدعم والمساعدة الفنية لإزالة كل المخاطر والصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة وتقديم التأمين اللازم ضد المخاطر التالية:

1-التأميم ومصادرة الأملاك، وهو إجراء يتم اتخاذه من طرف الحكومات المضيفة، يتمثل في حرمان المستثمرين من ممتلكاتهم والسيطرة عليها من طرف الدولة المضيفة.

2-النزاعات المسلحة بمختلف أنواعها التي تنشأ بالبلد المضيف، ويكون لها آثار مضرة بالاستثمار الأجنبي.

3-عدم التقييد ببنود الاتفاق في حالات كثيرة ما يتم خرق بنود العقد من الدول المضيفة وتتدخل الوكالة للتأمين على الأضرار الناجمة عن ذلك.

4-حظر عدم التحويل، ويعتبر تحويل الأرباح والرأسمال من بين العناصر التي يتطلب التأمين عليها من طرف المستثمر الأجنبي.

الفرع الرابع: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يعتبر هذا المركز أداة ضرورية لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمار ، ومن خلاله تحقيق مجموعة من الاهداف.

1-نشأة المركز نظرا لانتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي عبر العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص بعد نيل هذه الأخيرة استقلالها السياسي، إلا أن هذه الظاهرة صاحبها كثرة النزاعات والمشاكل في مجال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، وخاصة عدم قدرة مؤسسة التمويل الدولية مواصلة مهامها مما تطلب

إيجاد هيئة مختصة في تسوية مثل هذه المنازعات، وتجسدت هذه الهيئة في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، عن طريق اتفاقية واشنطن التي تم التوقيع عليها في 18 / 03 / 1965 وبدأ العمل بها في 14 / 10 / 1966 وبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية إلى غاية 31 ديسمبر 2014، 159 دولة.

ويتخصص المركز في تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار فقط بين دول الأعضاء في المعاهدة أو بين الهيئات والأشخاص التابعين لهذه الدول.

2-أهداف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تتمثل أهداف المركز في :

-توفير حماية لكل الحقوق المتعلقة بالاستثمار في العالم.

-توفير التسهيلات للتوفيق و التحكيم في منازعات الاستثمار الدولي.

-تسوية المنازعات الناشئة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

-توفير المناخ الاستثماري الملائم.

-تشجيع ودعم الاستثمار في الدول النامية.

-تحقيق التوازن بين مصالح المستثمر والدولة المضيفة من خلال اللجوء إلى التحكيم.

والجدير بالذكر أن عدد القضايا المقدمة للمركز قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، وهذه الزيادة يمكن تفسيرها بالنمو الكبير في الاستثمار خارج الحدود كنتيجة لنشأة المنظمة العالمية للتجارة 1994، وزيادة عدد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقيات الاستثمار الدولية.

وتتمثل هذه المنازعات في الإجراءات الحكومية وانتهاكات عقود الاستثمار والمخالفات العامة وتغير الأطر التنظيمية المحلية: كسحب الإعانات أو نزع الملكية مباشرة من المستثمرين، مشاكل متعلقة بالضرائب وغيرها، وهذه العناصر تعتبر أساس المنازعات بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن عدد المنازعات بين الدول والمستثمرين المقدمة للتحكيم الدولي، تجاوز الرقم القياسي وخاصة في سنة 2012 بتسجيل 62 شكوى جديدة والعدد الكلي للمنازعات المقدمة أمام التحكيم الدولي بلغ 518 والدول المعنية بقضية واحدة على الأقل بلغ 95 دولة[1].

بلغ مجموع عدد القضايا المعروضة إلى 514 قضية وعدد البلدان المعنية بقضية أو أكثر 95 بلد وتشكل 58 قضية من 514 أكبر عدد خلال سنة

[1] - unctad.org/fr visiter le 12/01/2015

المطلب الثالث: سياسة التمويل للبنك الدولي و خصائصها

يقوم البنك الدولي بتقديم مساعدات مالية في صورة قروض و ضمان القروض التي يقدمها المستثمرون في الدول الاعضاء، وتخضع هذه القروض لشروط محددة من حيث نوع المشروع ومكان نشاطه وقدرة العضو على الوفاء بإلتزاماته واستخدام الصحيح للقرض،مما ينعكس بمجموعة من الخصائص على سياسته الاقراضية للبنك

الفرع الأول: سياسة الإقراض للبنك الدولي

تعتمد السياسة الاقراضية للبنك على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة بشكل خاص للدول النامية في حدود برامجه وموارده المتأتية من مساهمة الدول الأعضاء المؤسسون، الذين يملكون الحصص الكبرى في البنك الدولي التي تسمح لهم بالتمتع بقوة التأثير على سياسة البنك وتوجهها حسب مصالحهم عن طريق التصويت[1]. وهذه المصالح هي التي تحدد ما هي المشاريع والقطاعات التي يمكن تمويلها وإعطائها الأولوية دون غيرها، فتعطي قروض لمشروعات البنية التحتية كالري أو الصرف أو الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ والكهرباء وما شبه ذلك ويركز على مثل هذه المشاريع ولا يقدم القروض اللازمة للمشاريع الصناعية إلا القليل منها[2]. رغم أن الصناعة تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

والغرض من هذه الممارسات، إبقاء الدول النامية تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي ولا تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة. لأن البنك الدولي يستخدم الفوائض المالية للدول الصناعية في منح القروض للدول النامية الأعضاء، من أجل تمويل استيراد السلع والخدمات.[3] وعلى هذا الأساس تتوزع قروض البنك كالآتي:

أ–قروض المشروعات: وتتمثل في تقديم قروض لتمويل مشروع معين، مثل مشروع الري أو الصرف أو الطرق أو توليد الكهرباء وما شابه ذلك وهذا النوع من القروض يمثل النسبة العالية في النشاط الاقراضي للبنك الدولي[4].

ب–قروض التصحيح الهيكلي: تقدم هذه القروض عند وجود خلل في ميزان المدفوعات وموافقة الدولة المعنية بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي وهذا النوع من القروض، يشبه القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي في حالة علاج خلل في ميزان المدفوعات. مما يبين التداخل في عمل المؤسستين، علما أن هذه القروض تترتب عنها مشروطية عالية.

---

[1] – على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، ط4 ،عمان 2015 ص485

[2] – نفس المرجع. 485

[3] – هيل عجمي جميل جنارلي ، مرجع سابق ص364.

[4] – عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ص176.

ج–القروض القطاعية: وهي تشبه قروض التصحيح الهيكلي، بحيث لا تعطى لتمويل مشروع معين، بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ولكنها تنحصر في السياسات المتعلقة بالقطاع المعني دون غيره[1].

وتتميز هذه القروض هي الأخرى بمشروطية عالية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قيودا غير مباشرة تحكم البنك الدولي في تحديد شروط الاقتراض. وترجع تلك القيود إلى أن البنك الدولي يحصل على جانب أكبر من موارده عن طريق الاقتراض من أسواق المال العالمية، وهو الأمر الذي يجعل البنك يحدد شروط تقديم القرض بصورة مشابهة للشروط التي صاحبت القروض التي حصل عليها من الأسواق المالية[2].

ج–أهلية الاقتراض من البنك الدولي:

بعد تمويل إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية في أوروبا، توجه البنك الدولي نحو الدول النامية وخاصة الدول متوسطة الدخل مع تحديد ما هي الدول المؤهلة للاقتراض وفق معيار متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني فيها، والذي يتراوح بين 996 و 3945 دولار أمريكي. للشريحة الدنيا وبين 3946 و 12195 دولار أمريكي للشريحة العليا مع ضرورة توفر الجدارة الائتمانية. كما يمكن للدول منخفضة الدخل التي تتوفر على الأهلية الائتمانية أن تستفيد من قروض وحسب القواعد المعمول بها لدى البنك الدولي وأن المبلغ الأقصى الصافي للقرض غير المسدد لكل بلد هو 13.5 مليار دولار أمريكي[3].

د–مشروطية منح القروض:

إن عملية اقتراض البنك من الأموال التي يقترضها تتوقف على موافقة الدول التي يقترض من أسواقها، وكذلك الدول التي تستعمل عملتها في عملية الاقتراض وذلك لتمكين هذه الدول من متابعة رؤوس الأموال التي تخرج منها.

–تقدم قروض البنك لحكومات دول الأعضاء أو منظمات حكومية أو مشاريع خاصة، مع شرط ضمان هذه المشاريع من طرف الحكومات التي تتواجد بها هذه المشاريع أو بنكها المركزي بسداد المبلغ الأصلي والفوائد والعمولات المرتبطة بالقرض[4].

---

[1] – نفس المرجع ص178.

[2] – خالد سعد زغلول حلمي،مرجع سابق ص268.

[3] – عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر 2011 – 2012 ص 94.

[4] – محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية ، بيروت 1991 ص 310.

-ضرورة التأكد من فائدة المشروعات وأولويتها مقارنة بالمشاريع الأخرى ودرجة ربحيتها.

-ضرورة إرفاق طلب القرض بقائمة للسلع المرغوب في استيرادها، وذلك لإيجاد منافذ لسلع دول الأعضاء من الدول المتقدمة.

-يرتبط القرض بتمويل مشروع معين محدد.

-تحقق من درجة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك.

-ضرورة الفحص للإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع.وملاحظ أن متوسط عدد الشروط المفروضة من المؤسسات المالية في زيادة مستمرة وتهتم بالجانب سياسي أكثر من الجانب الاقتصادي،حيث تبين أن هذه الشروط بالنسبة ل 13بلد أفريقي، ارتفعت إلى 114 لكل بلد خلال الفترة 1999-2000 منها 82 شرط مرتبط بالحوكمة فقط[1]

والجدول التالي يبين عدد الشروط المفروضة على الدول الفقيرة عند الطلب على قروضه.

[1]Chavagneux Chritian, , Fmi, Banque mondiale le tournant politique, revue d'économie financière, *n°*,70, 2003 pp 209-218

الجدول رقم 12: عدد الشروط المرتبطة بقروض البنك الدولي للدول الفقيرة

البلد	نوع الدعم	سنة القرض	عدد الشروط
أوغندا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	197
نكارغوا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2003	107
رواندا	منحة دعم لتخفيض الفقر	2005	103
سنغال	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	77
تنزانيا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	72
هندوراس	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	72
أثيوبيا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	67
بنين	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	60
موزنبيق	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	59
النيجر	برنامج دعم إصلاح الميزانية	2005	54
مدغشقر	عملية دعم إستراتيجية مكافحة الفقر	2005	57
بوركينافاسو	عملية دعم إستراتيجية مكافحة الفقر	2005	54
بنغلاديش	ائتمان دعم التنمية	2005	53
غانا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	52
مالي	ائتمان إدارة الميزانية العامة	2005	50
زامبيا	ائتمان للنمو و الإدارة الاقتصادية	2005	46

جورجيا	عملية دعم إستراتيجية مكافحة الفقر	2005	42
أرمينيا	الائتمان لدعم تخفيض الفقر	2005	39
فيتنام	عملية دعم إستراتيجية مكافحة الفقر	2005	38
بوليفيا	قرض برنامج دعم إصلاح القطاع الاجتماعي	2005	33

المصدر: RAPPORT déurodad décembre 2006 p11

الفرع الثاني: الخصائص الأساسية للقروض البنك الدولي

إن قروض البنك الدولي تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها في [1]:

-تشجيع الاستثمار الخاص حيث يعطي البنك الأولوية لدعم المشروعات الخاصة دون الأجهزة والمشروعات الحكومية.

-يقدم البنك قروضه إلا في حالة عدم وجود مصدر تمويلي بديل.

-تمنح القروض لمشروعات محددة، ويجب أن يتم إعدادها بشكل جيد من طرف الدولة المقترضة، وأن تكون ذات عائد مضمون ونافعة وتتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية إدارية وضريبية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.

-تمنح قروض البنك الدولي للمشروع بهدف احتياجاته من العملة الأجنبية أما احتياجات التمويل بالعملة المحلية تبقى لإدارة المشروع بطرقه الخاصة.

-تتجه قروض البنك الدولي أساسا إلى قطاعات محددة حسب إستراتيجية وأهداف البنك وليس الدولة المقترضة.

-يمنح البنك قروضه بسعر فائدة مرتفع يقترب من سعر الفائدة السائد في السوق المالية العالمية، لأن البنك يحصل على معظم الموارد المالية التي يقترضها عن طريق الإقراض متوسط وطويل الأجل من أسواق رأس المال في مختلف أنحاء العالم. كما يقرض البنك موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية، وإلى جانب ذلك يركز البنك الدولي على الأهلية الائتمانية للعضو، حيث يهدف البنك إلى تحقيق الربح و تجنب الخسارة حماية لمصالح أصحاب الأسهم مما يجعله يعطي أهمية لضرورة وفاء الدول المقترضة بوعودها وتسديد

[1] – أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سابق ص 129.

القروض والفوائد المستحقة دون الاهتمام بالتنمية، كما يتمسك بعدم إقراض الدول النامية التي مارست عمليات تأميم لمؤسسات أجنبية دون تعويضها، لأن مبادئ البنك تقوم على تشجيع الاستثمار الخاص وحمايته ومن بين الانتقادات التي توجه للبنك تتمثل في التوزيع غير عادل لقروضه على المستوى القطاعي والجغرافي، والاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي دون الاهتمام بالقطاعات الأساسية في التنمية الاقتصادية واستخدام نسبة العائد إلى رأس المال كمقياس لنجاح الاستثمارات خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف المردودية للهياكل الإنتاجية[1].

الفرع الثالث: توزيع قروض البنك الدولي حسب محاور التركيز و القطاعات.

يلاحظ أن البنك الدولي يركز اهتماماته على مجموعة معينة ومحددة من النشاطات والمجالات، خاصة بمجموعة من القطاعات في كل الدول طالبة الائتمان، رغم الإختلافات بين هذه الدول. مما يدل على أن قروضه تقدم وفق أهداف محددة مسبقا حسب إستراتيجية الأطراف المؤثرة في سياسية وقرارات البنك وليس وفق أهداف الإستراتجية التنموية للدولة الطالبة للائتمان، لهذا نلاحظ أن قروضه تتوزع على محاور معينة في قطاعات أساسية دون غيرها كما يظهر من الجدول التالي:

الجدول رقم 13: توزيع قروض البنك الدولي حسب محاور التركيز 2012 – 2016 بـ الملايين الدولارات

السنوات المالية / محور التركيز	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
إدارة الاقتصاد	1.160	353	461	715	1.340
إدارة البيئة و الموارد الطبيعية	2.429	1.308	1.231	1.836	3.758
تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص	3.313	2.700	5.102	6.214	6.838
التنمية البشرية	2.672	1.534	1.803	1.916	2.652

[1] – ولد أحمد و الطالب أحمد ،المنظمة العالمية للتجارة و دورها التكميلي لصندوق النقد و البنك الدوليين و تأثير ذلك على الدول النامية(حالة موريتانيا) أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2012 – 2013 ص 71.

حوكمة القطاع العام	2.754	2.082	3.441	1.508	4.745
سيادة القانون	98	448	244	730	406
التنمية الريفية	1.921	1.771	1.844	1.745	2.974
التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والأشبال والمساواة بين الجنسين	4.05	753	713	1.165	449
الحماية الاجتماعية و إدارة المخاطر	2.244	2.025	1.230	3.357	2.563
التجارة و التكامل	1.437	1.031	403	838	1.555
التنمية الحضرية	2.150	1.243	2.132	3.503	2.447
مجموع محاور التركيز	20.582	15.249	18.604	23.528	29.729

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2016 ص 62.

حيث يظهر من خلال الجدول أن البنك الدولي يركز كثيرا على تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص من أجل تشجيع وتسهيل الاستثمار في القطاع الخاص بهذه الدول وخاصة الاستثمار الأجنبي. إلى جانب الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية لتوفير الموارد الطبيعية للمستثمرين وتنمية الموارد البشرية لتأهيلها واستغلالها في عمليات الاستثمار وبأجور منخفضة كما يهتم بالجانب القانوني لتشجيع الإصلاحات في المنظومة التشريعية بما يخدم مصالح القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتوفير البنية الأساسية الضرورية لاستثمار والتجارة وربط منافذ هذه الدول بالخارج.

الجدول رقم14: توزيع قروض البنك الدولي حسب القطاعات 2012 – 2016 بـ الملايين الدولارات:

السنوات المالية / القطاع	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والصيد والحراجة	1.163	851	801	797	547
التعليم	1.296	1.065	1.123	1.477	1.754
الطاقة و التعدين	2.848	1.208	2.356	3.150	4.557
التمويل	1.410	1.609	1.293	3.404	2.634
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	2.489	1.822	1.598	2.949	2.399
الصناعة والتجارة	713	747	1.054	1.653	3.426
المعلومات والاتصالات	94	102	262	77	186
الإدارة العامة والقانون والعدالة	5.381	4.405	4.806	4.318	5.775
النقل	3.379	2.600	4.032	3.086	4.330
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	1.807	840	1.279	2.616	4.121
مجموع القطاعات	20.582	15.249	18.604	23.528	29.729

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2016 ص 62.

أما بالنسبة للقطاعات فيظهر من خلال الجدول اهتمام البنك الدولي بقطاع الطاقة والتعدين بشكل كبير نظرا لأهميته بالنسبة للصناعات الغربية والشركات الأجنبية والتركيز على الإدارة العامة والنقل والمياه والصرف الصحي دون إعطاء نفس الأهمية لقطاع الزراعة والصناعة التي تعتبر من القطاعات الأساسية والضرورية للتنمية الاقتصادية وهذا للحفاظ على بقاء هذه الدول كسوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة وحتى لا تجعل من منتجات الدول النامية سلعا منافسة لسلعها في السوق العالمية .

الفرع الرابع : التوزيع الجغرافي لقروض البنك الدولي

يقسم البنك الدولي مناطق عمله إلى ست مناطق على المستوى العالم، ويتواجد بها مكاتب نواب الرئيس والتي يترأس كل واحد منها نائب الرئيس، ويقوم البنك بتوفير قروض للدول متوسطة الدخل والدول أقل دخل، بشرط التمتع بالجدارة الائتمانية إلا أن توزيع قروضه على دول هذه المناطق لا يتم بشكل عادل، حيث يتركز التمويل جغرافيا ويوجه ما يقارب 70%من التزامات البنك نحو عدد محدود من الدول(الأرجنتين، برازيل، الصين الهند، أند ونسيا، كوريا، المكسيك،روسيا، الفيليبين، تايلندا و تركيا) إلا أن المثير لدهشة هو غياب القارة الإفريقية في هذا المشهد[1] و هذا م يؤكده الجدول الموالي:

الجدول رقم15: التوزيع الجغرافي لقروض البنك الدولي % من المبلغ الإجمالي بـ المليار دولار:

السنوات المالية / المناطق	2012	2013	2014	2015	2016
إفريقيا	0.71	0.3	2.3	5.1	2.3
شرق آسيا و المحيط الهادي	26.21	24.0	22.5	19.3	17.4
أوربا و آسيا الوسطى	30.09	30.1	25.4	28.4	23.7
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	30.09	31.3	24.8	24.3	27.0
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	6.79	11.9	13.9	14	17.4
جنوب آسيا	5.82	2.5	11.2	8.9	12.2
المبلغ الإجمالي بالمليار دولار	20.582	15.2	18.6	23.5	29.7

المصـدر: https://www.Fin.gc.ca/bretwood/bretwd15-2FrA.asp
https://www.Fin.gc.ca/bretwood/bretwd
Rapport Annuel de la Banque mondiale 2012 p16.

إن دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تحصل دائما على حصة الأسد، ثم تليها دول منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وتأتي في المرتبة الثالثة دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وهذا لا يمكن تبريره إلا

[1] Marc Montoussé op cit p199

بالتأثير السياسي للجهات المؤثرة في قرارات البنك الدولي كون هذه المناطق مجاورة لدول المتقدمة كما هو الأمر بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ عليها كأسواق لتصريف منتجاتها ومصادر للمواد الأولية، واتساع ظاهرة الهجرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتخوفها من توسع الأنظمة اليسارية المناهضة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية،وعادة ما تتدخل الإدارة الأمريكية بوقف منح القروض، إلا بعد تصحيح سياسات الدول،حتى لا يسمح لتيارات الاشتراكية والشيوعية إدارة الدول المعنية[1]. أما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى فإن الدول الغربية تحاول جر هذه الدول إليها وإبعادها عن روسيا خوفا من انضمامها من جديد إليها. كما حصل لجزيرة القرم التي انضمت إلى روسيا، إلا أن الدول الغربية عارضت هذا الانضمام ولازالت تطالب باستقلال القرم عن روسيا، كما تحاول الدول الغربية من خلال هذه السياسات محاصرة روسيا عسكريا واقتصاديا كما يجري في أوكرانيا وكذلك محاولة تخفيف الهجرة من دول شرق أوروبا باتجاه الدول الغربية.

وبالمقابل نجد أن الكثير من الدول التي بحاجة ماسة لقروض البنك الدولي في إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق آسيا والمحيط الهادي. إلا أنها لم تستفيد من هذه القروض، لأنها لا تدخل ضمن الأهداف الإستراتيجية للدول المؤثرة في قرارات البنك الدولي بمبرر عدم توفر الأهلية التي عادة ما تحدد وفق أهداف إستراتجية للقوى الكبرى ، تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية .

[1] Chavagneux Christian, op cit

المبحث الثالث: الإطار الفكري لبرامج الإصلاح الاقتصادي

إن برامج الاصلاج الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في الدول الاعضاء التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات ، تعتمد على أسس و مباديء ليبرالية تنطلق منها كل البرامج والمقاربات

المطلب الأول: : مقاربات الإصلاح

لقد استندت برامج الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي على مجموعة من المقاربات ، منها المقاربة النقدية، مقاربة الامتصاص ومقاربة العرض ، و اعتمدت هذه المقاربات في تحليلها على فلسفة الفكر الليبرالي.

الفرع الاول :فلسفة الإصلاح

إن أهم الأفكار الأساسية التي يهتم بها صندوق النقد الدولي تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومرتبطة بدرجة تحرير التجارة الخارجية، لذا كان لابد من إعداد برامج تخدم ذلك عن طريق فتح وتوسيع الأسواق للنهوض بالطلب الكلي العالمي وهذا يعبر عن أفكار المذهب الليبرالي الذي يعتقد أن تحقيق الثروة لا يتم إلا من خلال أربعة قواعد أساسية[1].

1 -وجود القطاع الخاص (الملكية الفردية).

2 -وجود الأسواق (المنافسة الحرة: دعه يعمل)

3 -قدرة جهاز الأسعار على تحقيق التوازن التلقائي (اليد الخفية).

4 -حرية التجارة داخليا وخارجيا (دعه يمر).

هذه المبادئ عبرت عنها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (ريكاردو وجو ستيوارت – فريدمان)، أصبحت تمثل مضمون برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من الهيئات المالية الدولية والتي جعل منها خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين برامج اقتصادية عالمية تطبق على مختلف دول العالم رغم الاختلافات الجوهرية بينها[2].

---

[1] – بن زعرور شوقي ، الإطار التحليلي برامج التصحيح الهيكلي، جامعة الجزائر ،الجزائر ص 3
www.alukah.net/books/…/the%20theoretical%20framework.pdf v visiter le 11/04/22016

[2] – جاري فاتح مدى ملائمة الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر ،دكتوراه علوم،تخصص نقود ومالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2009 – 2010 ص36.

لغرض الاستفادة من اندماجها في السوق العالمية، لأن الأساس الفلسفي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على أساس مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي هذا الإطار للنظام العولمي يقوم على مبدأ حرية التجارة، لأنه يؤدي إلى ازدهار التبادل. وأن هذا الازدهار هو الذي يدفع بعملية التنمية[1].

وهذا يعتبر تعبيرا عن البعد الاقتصادي لهذه البرامج التي تستند على اطروحات المدرسة النيوكلاسكية، التي ترى أن الرأسمالية كنظام اقتصادي و اجتماعي هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ.

أما البعد الإديولوجي الذي يتضح من الخطاب الإعلامي لتلك البرامج فإنه يستند على الفلسفة الفردية النفعية، التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار و التجارة والعمل، أما البعد السياسي فإنه يستند على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي[2].

ويمكن تصنيف البرامج الإصلاحية من حيث الطبيعة الاقتصادية، إلى إصلاحات اقتصادية كلية وإصلاحات اقتصادية جزئية أما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات جانب الطلب، وأخرى بجانب العرض ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل، و لكن الشائع في الأوساط الاقتصادية فهي تصنف إلى فلسفتين الأولى خاصة بصندوق النقد الدولي تعرف ببرامج التثبيت والاستقرار والثانية خاصة بالبنك الدولي تعرف بالتكييف أو التعديل الهيكلي، [3] فبرامج التثبيت الاقتصادي تنطلق من التحليل النيوكلاسيكي للصلة القائمة بين تراكم الديون والآليات الضرورية التي يتعين تنفيذها لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أما سياسات التعديل الهيكلي تنطلق من التحليل الكلاسيكي في تخصيص الموارد و رفع كفاءتها[4].

إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي تعتمد على الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، وترتكز هذه الآراء على العديد من كتابات الاقتصاديين ومنهم J.Meade

---

[1] – سعود غالي صبر الشمبري و آخرون، الإصلاح الاقتصادي في دول مقدمة مختارة و إمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،العراق ،العدد43، 2014، ص ص 143 – 176.

[2] – نفس المرجع

[3] – بوعزارة أحلام. اثر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة على مستويات التنمية البشرية في دول المينا، أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر 2015 – 2016 ص3

[4] – جزيرة معيزي الإصلاحات و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر عدد 38 جوان 2014 ص 68 – 80.

وذلك بتحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والإجراءات الضرورية التي يجب القيام بها لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير[1].

كما يستند الصندوق أيضا على التحليل النقدي في تعبير عن الاختلال في ميزان المدفوعات معتمدا على نموذج بولاك J.polak الذي يحلل العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من خلال التسهيلات الائتمانية.من جهة وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جهة أخرى انطلاقا من أن حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفق رأس المال. أي أن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود إلى اليمين وثم ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الإختلالات الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات)، نتيجة فائض الطلب المتولد من الإفراط في الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي مما يتطلب تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأثر الانكماشي كمحاولة لتقليص الطلب الكلي عن طريق سياسات المالية والنقدية

الفرع الثاني: المقاربة النقدية

وتتم صياغة النموذج على الشكل الآتي [2]:

1-الكتلة النقدية M هي دالة في الدخل Y $M=F(y)$ وهذا يدل على تناسب تغير عرض النقود مع التغيير في الدخل بمقدار K وهو مقلوب معدل دوران النقود.

حيث أن:

تغير عرض النقود $\sum M_0$

مقلوب معدل دوران النقود K.

تغير الدخل $\sum Y$.

2-الطلب على الواردات هو دالة في الدخل و منه $M =$ حيث أن:

الواردات M

الميل الحدى للواردات m

[1] – عبد الرحمان عبيد جمعة سياسات تقليص ظاهرة الهيمنة المالية الحكومية (دراسة نظرية) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الأنبار ،العراق المجلد 7 العدد 13،2015 ص ص178-209 .

[2] – عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دراسة تحليلية تقيمية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2003 ص 276 ،277.

3-التغير في عرض النقود يساوي التغيير في الإحتياطات الأجنبية $\sum R$ ، بالإضافة إلى التغيير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي $\sum D$.

4-التغيير في الإحتياطات الأجنبية $\sum R$ يساوي الصادرات ناقص الواردات M، بالإضافة إلى تدفقات رأسمال الصافية للقطاع غير المصرفي K.

و منه $\sum R = y - M + k$

يطالب هذا النموذج إتباع سياسة انكماشية وذلك بوضع حدود عليا للائتمان المحلي وذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام وإلغاء الدعم الحكومي للأسعار والمؤسسات العاجزة وترقية الصادرات بتخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من أجل زيادة العرض من الإنتاج الإجمالي لمواجهة الطلب.

الفرع الثالث: مقاربة الاستيعاب (الامتصاص)

ويقصد بالاستيعاب مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية[1]، ويستمد أسلوب الاستيعاب أفكاره من الكنزين الجدد ويعتمد على عامل الدخل وعامل الامتصاص، وبالتالي ينظر إلى معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال الربط بين الميزان التجاري ومطابقة الدخل الوطني أما سبب التضخم يرجع إلى الزيادة المفرطة للطلب الإجمالي بالنسبة للعرض وهذه الزيادة المفرطة في الطلب سببها الزيادة الكبيرة في الدخول الموزعة، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات ناتج عن الزيادة في عامل الامتصاص على الدخل الوطني[2]،ويمكن تفسير ذلك بالمساواة التالية[3]، التي ترتكز على العلاقة بين الدخل والإنفاق وأن رصيد الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل والإنفاق:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

ويأخذ الميزان التجاري الشكل التالي:

$$Y - M = Y - (C + I + G)$$

$$A = c + I + G$$

---

[1] – سميرة إبراهيم أيوب ،صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، دراسة تحليلية تقييمية ،مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2006 ص 17.

[2] – ماري فرانس ليريتو ، مرجع سابق ص 155.

[3] – جزيرة معيزي مرجع سابق .

حيث A تعبر عن قدرة المجتمع على امتصاص (الطاقة الاستيعابية) إذن:

ومن المعادلة، يمكن أن يتحقق فائض في الحساب الجاري في حالة تحقيق زيادة في الدخل بمعدل يفوق معدل الزيادة في الاستيعاب، ويمكن أن يتحقق العجز في الحالة العكسية، يمكن تخفيض العجز في الحساب الجاري عن طريق خفض الاستيعاب بالنسبة للدخل أو زيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب، ونظرا لانخفاض معامل مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية لا يمكن زيادة الدخل (الإنتاج). لتصحيح الخلل، وإنما لابد من تخفيض الاستيعاب[1]. ومن خلال تخفيض الاستهلاك العام والخاص والاستثمار العام والإنفاق الحكومي أي إتباع سياسة انكماشية في ظل صعوبة زيادة الدخل.

الفرع الرابع: مقاربة سياسة العرض

نظرا للآثار السلبية التي أقرتها السياسات المطبقة في الدول النامية في شكل برامج إصلاح، بإشراف صندوق النقد الدولي، والتي كانت تعمل على تقييد الطلب الكلي، باعتباره المسؤول عن التضخم والإخلال في ميزان المدفوعات حسب تفسير المدرسة النقدية لعدم الاستقرار الاقتصادي وعلى أساس هذا التفسير مارست تلك السياسات ضغوط كبيرة على الدول النامية[2]. وأدت إلى الركود التضخمي، وتسببت في الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم واهتمت بالاستقرار الاقتصادي على المدى القصير على حساب النمو على المدى الطويل[3].

إلا أن هذا التفسير الذي يعتبر أن الإفراط في الطلب الكلي هو سبب التضخم وعدم توازن المدفوعات، رفض من طرف المدرسة الهيكلية وأرجعت الأسباب إلى الأشكال البنيوية الخاصة باقتصاديات الدول النامية، نتيجة التبعية للخارج، وتميز صادراتها بأحادية الجانب، والتي تتشكل أساسا من المواد الأولية التي عرضها عديمة المرونة وأسعارها تخضع لتذبذبات مستمرة بسبب عدم استقرار أسواق هذه المواد في المدى القصير[4]، وبالمقابل، على هذه الدول تأمين مستوى من الإنفاق على الواردات من السلع الإنتاجية والوسطية والاستهلاكية ، مما يعرض اقتصاديات هذه الدول لاتجاه مستمر نحو عدم توازن حساباتها الخارجية وبالتالي فإن

---

[1] – سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق ص 17.

[2] – بن يخلف فايزة ، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، "دراسة مقارنة لبعض الدول"، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص تخطيط والتنمية،قسم علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر 2012 – 2013 ص 22.

[3] – جاري فاتح ،مرجع سابق ص 48.

[4] – ماري فرانس ليريتو ، مرجع سابق ص 159.

أسباب عدم توازن لا تكمن في فرط الطلب الكلي، بل تكمن في مراكز الاختناقات الاقتصادية وعدم المرونة الهيكلية أو البنيوية للعرض، والتي تتمثل في ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتي تنعكس بنقص في جانب العرض الكلي[1]، بسبب مجموعة من القيود والتي تعتبر أسباب رئيسية لعدم الاستقرار الاقتصاد في البلدان النامية وهي:

1 -عدم مواكبة العرض من السلع الغذائية للطلب المتزايد عليها نتيجة زيادة المداخل وعدم قدرة العرض على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب بسبب عدم المرونة مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم.

2 -إن قلة مداخل هذه الدول من العملات الأجنبية مقابل زيادة الطلب على الواردات من السلع والخدمات، أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وانعكاسها بارتفاع معدلات التضخم.

3 -عدم كفاية الموارد المحلية لهذه الدول لمواجهة النفقات المتزايدة في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف الكفاءة في تحصيل الإيرادات الضريبية نتيجة الفساد المالي والإداري والتهرب الضريبي، وبناءا على ما تقدم فإن الهيكليون يرون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمن في مزيد من الاستثمارات، أي المزيد من السياسات الاقتصادية التوسعية[2]، لأن تلك الاختلالات الهيكلية يتم معالجتها على المدى الطويل بتدخل النشط للحكومات[3]. بإجراء تغيير جذري في هياكل الإنتاج وتنوعها وتنويع الصادرات، والعمل على تطوير النظم الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بالدول النامية لتأمين إيرادات منتظمة بدلا من اللجوء إلى الإصدار النقدي، إضافة إلى تطوير وتنمية القطاع الزراعي[4]. وهكذا أقر صندوق النقد الدولي أن أسباب العجز تعود بشكل أساسي إلى عدم مرونة هيكل الإنتاج ويجب البحث عن العلاج أيضا من جهة عامل العرض. وهذا يعني أن أفكار الصندوق قد تتقاطع مع بعض الأفكار التي نادت بها المدرسة.الهيكلية[5]. بدأ يتبنى بعض أفكارها في برامجه ويهتم بالتحليل على أساس الاقتصاد الجزئي وشروط العرض

---

[1] – محمد أحمد الأفندي سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح النظري و إشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الاجتماعية،جامعة العلوم والتكنولوجيا،الجمهورية اليمنية ، العدد الأول يناير ، يونيو 1996 ص 77 – 127.

[2] – نفس المرجع .

[3] – عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري ، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة،تخصص نقود ومالية،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر 2004 – 2005 ص 137.

[4] – جاري فاتح ،مرجع سابق ص 48.

[5] – ماري فرانس ليرتيو مرجع سابق ص 161.

المطلب الثاني: سياسة التثبيت

تعتبر سياسة التثبيت من أهم برامج الاصلاح التي طبقت بإشراف صندوق النقد الدولي في أغلب الدول النامية التي عرفت اختلالات في موازين مدفوعاتها ، واستعملت مجموعة من الادوات لتاثير على الطلب الكلي في هذه الدول .

الفرع الأول: مفهوم سياسة التثبيت

تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنها مجموعة من الإجراءات والآليات التي ترفع من فعالية السياسية المالية و النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض معدلات التضخم والبطالة وتخفيف أعباء المديونية، وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الطلب الكلي وإحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عن طريق التحكم في النفقات العامة للدولة والتضخم في إطار سياسة مالية ونقدية صارمة، من أجل القضاء على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أجل قصير[1]. وبالتالي فإن هذه الإجراءات تمثل سياسات انكماشية قصيرة المدى تعمل على خفض الطلب المتنامي والعمل على احتواءه[2]، لأجل تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي أي توازن العرض والطلب وتوازن القطاع الخارجي وتوازن الميزانية[3].

ويفسر صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بوجود فائض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وارتفاع العجز في الموازنة العامة، واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة وأثر كل ذلك على حوافز الإنتاج وبالتالي أضعف من القدرة الإنتاجية وزاد من حجم الاقتراض الخارجي[4].

تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي المحاور التالية[5]:

---

[1] – علي كاظم هلال ساسات، الاستقرار الاقتصادي و التكييف الهيكلي و أثرها في مؤثرات التنمية البشرية في البلدان النامية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،كلية الإدارة الاقتصاد ،جامعة المثنى،العراق، المجلد 4 العدد 10 ، 2014 ص 66 - 89.

[2] – سالم توفيق النجفي ، داوود سليمان سلطان، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في الدول النامية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان العدد 47 / صيف 2009 ص ص 33 - 52.

[3] – داوود سليمان سلطان سياسة الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية ، ما الهدف ماذا تحقق ،مجلة تنمية الرافدين ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل، العراق، المجلد 33 العدد 102 سنة 2011 ص ص 25 – 40.

[4] – عبد اللاوي سيد أحمد ، التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و دورها في مواجهة العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص التحليل الاقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2014 – 2015 ص 64.

[5] – شذى سالم دلي، سندس جاسم شعيب، مرجع سابق.

المحور الأول: يتضمن إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

المحور الثاني: يتضمن خفض العجز في الموازنة العامة من خلال السياسات التي تهدف إلى :

- تخفيض الإنفاق العام.
- زيادة موارد الدولة.

المحور الثالث: الحد من نمو عرض النقود وتنمية سوق النقد الرأسمالي.

وتتكون برامج التثبيت الاقتصادي من مجموعة السياسات الكلية الهادفة إلى علاج الاختلالات المالية والنقدية والقضاء على حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى، مع إعادة تشكيل عناصر أساسية اقتصادية باتجاه نظام السوق الحر وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة من طرف صندوق النقد الدولي، والمتمثلة في تخفيض عجز الموازين ومعدلات التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعادة ما تصمم هذه البرامج على المدى القصير وتدعم بترتيب استعداد ائتماني من صندوق النقد الدولي وفق الشروط المتفق عليها في إطار خطاب النوايا المبرم مع الحكومة المعنية، ويرتبط تنفيذ هذه السياسات باستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق، وإن وقف تنفيذ هذه السياسات يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح[1].

وهذا يعني استمرار حصول الدولة على تحويلات من النقد الأجنبي في شكل شرائح، يتوقف على تطبيق هذا البرامج ويتم تحويلها كلها ثم التأكد من مصداقية الدولة في إتباع برنامج الإصلاح[2]. ويتمثل هذا البرنامج في سياسات إدارة الطلب الكلي ذات التأثيرات الانكماشية والسريعة، نتيجة فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية وكذلك سياسة سعر الصرف.

الفرع الثاني :السياسة المالية

ينظر خبير البنك الاحتياطي الفدرالي "سامو ويلسون"، إلى السياسة المالية الفاعلة على أنها مجموع الإجراءات والتفاعلات المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام، والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

-المساهمة في تخفيف وتقليل تذبذبات الدورة الاقتصادية.

---

[1] – بن الدين داودي ، سياسات التكييف الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء،كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر 2009 - 2010 ص 44.

[2] – بختة سعيدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990 – 2009 ، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2012 - 2013 ص 101.

-الحفاظ على اقتصاد متقدم، يضمن مستوى تشغيل مرتفع في كل الظروف الاقتصادية.

-التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية:

-زيادة معدلات النمو من خلال زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

-تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية[1] وعلى هذا الأساس.

إن صندوق النقد الدولي يوصي بإتباع سياسة مالية انكماشية، تهدف إلى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإتباع مجموعة من السياسات منها خاصة بالنفقات العامة والأخرى خاصة بالإيرادات العامة، لأجل تحقيق الموازنة العامة، وهناك عدة أسباب للاعتماد على أدوات السياسة المالية للتأثير على الطلب من بينها، نجد أن صندوق النقد الدولي يعتبر أن أغلبية الدول النامية غير قادرة على تحقيق الأهداف النقدية بالاعتماد إلا على أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية بالدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة، إضافة إلى وجود تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على طلب العملة وخاصة في ظل الحد من التسليف دون وضع سقف خاص بالتسليف للدولة من شأنه أن ينقص من تمويل القطاع الخاص بشكل كبير، ولهذا تشكل السياسة المالية حجر الزاوية في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي[2].

كون السياسات المالية تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة إما من خلال تخفيض النفقات العامة أو من خلال زيادة الإيرادات العامة، أو من خلال الجمع بين الأسلوبين معا. والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي يعتمد في معالجته لعجز الموازنة العامة للدولة على أسلوب الامتصاص (الاستيعاب) ويقترح إتباع سياسات مالية انكماشية تتضمن حزمة من السياسات منها ما يتعلق بخفض الإنفاق العام ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات[3].

أ-تقليص النفقات: إن تقليص الطلب الكلي والتخفيف من عجز في الميزانية العامة للدولة يتوقف على درجة تقليص النفقات الحكومية، التي تمثل جزء كبيرا من الطلب الكلي في الدول النامية وأهم الإجراءات التي تستخدم في تقليص النفقات تتمثل في:

---

[1] – علوان الضاوي، انعكاس التوجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر ، للفترة 1990 – 2010 ،مجلة الباحث الاقتصادي،جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 06 ديسمبر 2016 ص ص 237 - 251.

[2] – ماري فرانس ليرتو ، مرجع سابق ص 164.

[3] – محمد علي المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي ،دار غيداء للنشر والتوزيع عمان 2012 ص 66.

1-إلغاء الدعم: يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض الدعم الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية والمواد الغذائية الأساسية و مؤسسات قطاع العام، لأنها تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام. وأسهم هذا الدعم في عجز الموازنات العامة لكثير من الدول النامية نتيجة عرض سلع وخدمات بأسعار منخفضة وأقل من تكلفتها الحقيقية وأسعارها العالمية، مما أدى إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة وتطلب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لهذه السلع وتسبب في زيادة أعباء الموازين العامة وزيادة معدلات التضخم، كما يتطلب أن يمتد مبدأ إلغاء الدعم للصادرات والقروض وللأنشطة الإنتاجية أو الخدمية. كما يجب تفادي دعم مؤسسات القطاع العام العاجزة، بل يجب تصفيتها عن طريق الخوصصة أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة بالاعتماد على زيادة أسعار الخدمات التي تقدمها[1]. لأن الدعم يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات ويؤثر سلبا على مستوى الكفاءة الاقتصادية وتخفيض مستوى الدعم له آثار إيجابية عليها وعلى انخفاض معدلات التضخم[2].

2-تبني سياسات جديدة للتوظيف و الأجور: من بين التدابير الأكثر انتشار في السياسات الخاصة بتخفيض النفقات، تتمثل في تخفيف كتلة أجور الموظفين أو العاملين، تشكل قاسما مشتركا لأغلب البرامج[3]. وحسب صندوق النقد الدولي أن نفقات مرتبات الأجور العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة في العديد من الدول النامية[4]. ولهذا تطلب إعطاء أهمية لإصلاح التوظيف والأجور في برامج التثبيت من خلال التدابير الآتية:

-تجميد الأجور في مؤسسات القطاع العام وتأجيل زيادتها أو زيادتها بنسبة تقل عن معدل التضخم.

-ضرورة تقليص التوظيف الجديد عن طريق الحد أو تجميد التوظيف أو تخفيض عدد الوظائف أو إدخال تغير على شروط الالتحاق بالوظائف العامة وتجميد التعيين الوظيفي وإعادة النظر في الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد. وهذا يندرج في إطار التخلي التدريجي للدولة من توظيف اليد العاملة الجديدة من أجل تنشيط سوق العمل عن طريق العرض والطلب دون الاهتمام بما يترتب عن ذلك من زيادة في معدلات البطالة[5]. كما يجب تكييف التشريعات الخاصة بالعمل والتنظيمات النقابية مع الإجراءات الخاصة بالمرحلة الجديدة.

---

[1] – سميرة إبراهيم أيوب ،مرجع سابق ص 69.

[2] – مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان 2009 ص 46.

[3] – ماري فرانس ليرتو ، مرجع سابق ص 172.

[4] – محمد علي المقبلي ، مرجع سابق ص 67.

[5] – سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق ص 69.

-تخلي الدولة عن المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها لأن معظم المشروعات العامة مدينة نظرا لتحملها مصاريف مرتبطة بالعدد الكبير للعمال المنتسبة لها. وبأجور عالية، وبالتالي تمثل عبئ على ميزانية الدولة[1]. أما الاستثمار الحكومي يجب توجيهه نحو المشاريع الاستثمارية المكملة لنشاط القطاع الخاص وليس منافسة له. كمشاريع البنية التحتية، وذلك بالتركيز على المشاريع ذات الكفاءة الإنتاجية العالية التي تستند إلى دراسات تضمن حسن توظيف الأموال المستثمرة.

3-تخفيض النفقات العسكرية ; نظرا لأهمية الأموال التي تخصص لأغراض عسكرية في الدول النامية و تكلف موازينها أعباء مالية معتبرة. حيث أنفقت هذه الدول 6.5 % و4.7 % في المتوسط من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي على المجالات العسكرية ما بين 1977 و 1988 على التوالي، كما بلغت قيمة الواردات العسكرية إلى إجمالي الواردات 7 % في المتوسط ما بين 1972 – 1988. وهناك بعض الدول التي شكلت وارداتها من الأسلحة نسبة أعلى من إجمالي الواردات[2]. وهذا الإفراط في الإنفاق على الأغراض العسكرية يقابله مواجهة صعوبات، بسبب عدم كفاية الإنفاق على مجالات أخرى كالصحة والتعليم والإسكان والبنية الأساسية، وهي أمور يجب أن تكون لها الأولوية الرئيسية لدى أي حكومة[3] كما أكد ميشيل كمديسو. المدير العام لصندوق النقد الدولي على ضرورة سد الفجوة بين الاستثمار والادخار وذلك من خلال انتهاج سياسة مالية تنصب على خفض الإنفاق غير إنتاجي، والذي يتخذ أشكالا عديدة. جهازا إداري غير منتج، إنفاق عسكري يتجاوز الحد الأدنى اللازم للدفاع الوطني.[4]

ب-زيادة الإيرادات:إن الضريبة تعتبر مصدر أساسي لتوفير الإيرادات الضرورية للميزانية، ولهذا ترى المؤسسات المالية الدولية أن الوظيفة الأساسية للنظام الضريبي هو إمداد الحكومة بالإيراد اللازم لتنفيذ تعهداتها المختلفة ولا يهمها الاعتبارات الاجتماعية[5]،والإصلاحات الضريبية المقترحة من طرفها تهدف أساسا إلى وضع

---

[1] – بن الدين داودي ، مرجع سابق ص45

[2] – دانيال هوايت الإنفاق العسكري في العالم النامي ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991 ص ص 22 – 25.

[3] – أليخاندرو فوكسلي ، (وزير مالية شيلي سابقا) ، إقرار جدول أعمال التنمية ،مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991 ص ص 32 – 33.

[4] – روبرت مكنمار ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991 ص 28.

[5] – بن الدين داودي ، مرجع سابق ص 45.

وضع الميكانيزمات التي تمكنها من استرجاع أموالها، أما حل مشكلة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية فتأتي في المرتبة الثانية[1]، وعلى هذا الأساس يرى صندوق النقد الدولي أن الإصلاح الضريبي يتم عبر مرحلتين[2].

من خلال المرحلة الأولى يتم العمل على تصحيح أخطر التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب وفي عملية زيادة الإيرادات، لأجل تخفيض عجز الميزانية بالاعتماد على الآليات المتوفرة لإدارة الضرائب، وتتضمن هذه المرحلة الأولى، على إجراء تخفيض كبير في المعدلات الضريبية على رقم الأعمال، لتمهيد العمل بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج وضريبة على أرباح الشركات والضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي وتوحيد ضريبة على الأجور، وتحويل القيود غير الجمركية على الواردات إلى رسوم جمركية منخفضة.

أما في المرحلة الثانية يتم استكمال الخطوات المطلوبة لإقامة نظام ضريبي يتماشى واقتصاد السوق، ويهدف إلى زيادة المداخل الضريبية وزيادة الكفاءة من خلال توسيع الوعاء الضريبي بخلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب أنواع جديدة من الضرائب، وزيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن تغطى في السابق. كفاءة النظام الضريبي وهي المقصودة من الإصلاح الضريبي لضعف الجهاز الإداري وكونه السبب في فقدان الدولة جزء كبير من الحصيلة الضريبية، وأظهرت التجارب في الدول النامية أن هناك علاقة قوية بين توسيع الوعاء الضريبي وتقوية الجهاز الإداري[3]. والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات لم تقتصر على علاج الميزانية العامة برفع معدلات الضريبية والزيادة في حصيلتها بإيجاد أوعية ضريبية جديدة وزيادة الممولين والحد من الإعفاءات والتهرب الضريبي، بل تضمنت عناصر محفزة على الاستثمار كالضريبة على أرباح الشركات التي تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات و تمكينها من الانتعاش والنمو الاقتصادي تشجيع إقامة شركات في شكل مجموعات (الشركة الأم و فروعها) وكذلك ضريبة القيمة المضافة، تهدف إلى الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات وتشجيعها كما تحفز المؤسسات على التصدير بإلغاء العبء الضريبي على المنتجات المصدرة[4]، وتخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص، وتقرير إعفاءات ضريبية على الأرباح والدخول الناجمة عن الاستثمارات الجديدة لأجل تشجيع

---

[1] – ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،مجلد 2 العدد 2 ،2003 ص 24 – 32.

[2] – جورج كوبيتس و إريك أوفردال ، السياسة المالية في اقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال، تحد كبير ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ،ديسمبر 1994، المجلد ص ص 10 - 13.

[3] – ناجي التوني ، سياسات الإصلاح الضريبي ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،المجلد 2 ،العدد 13 جانفي 2003، ص 7.

[4] – ناصر مراد مرجع سابق

المستثمرين على زيادة الاستثمار في مجالات أخرى ذات أولوية خاصة، وخاصة قطاع الصادرات إضافة إلى تقديم تسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطية للمشروعات الجديدة [1].وإن تميز النظام الضريبي بالشفافية والاستقرار يعد مؤشرا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعنصرا مهما للاحتفاظ برؤوس الأموال محليا ومنع تسربها إلى الخارج[2].

الفرع الثالث: السياسة النقدية:

وهي حزمة من السياسات المتفاعلة قادرة على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبشكل خاص سياسات إدارة الطلب الكلي اعتمادا على السياسات النقدية الانكماشية المتشددة التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي ترتكز أساسا على النظرية النقدية لفريدمان، والهدف الجوهري منها هو مكافحة التضخم أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر أهم أهداف السياسة الاقتصادية[3]. ويتم ذلك بالتحكم في العرض النقدي، لأن كل إفراط في هذا الأخير يؤدي إلى خلق فائض الطلب مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم ومن أهم السياسات النقدية الانكماشية التي يوصى بها الصندوق[4].

1 -الحد من الإصدار النقدي.

2 -وضع حدود عليا للائتمان.

3 -تحرير أسعار الفائدة المدينة و الدائنة.

4 -إتباع سياسة السوق المفتوحة.

1-إن الحد من الإصدار النقدي يعني عدم لجوء الحكومة إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وهذا يدل على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في الدول التي تطبق شروط برامج صندوق النقد الدولي، وكذلك إتباع سياسة نقدية مستقلة بأدواتها مثل تحديد سقوف الائتمان المحلي وترشيد الإصدار النقدي يعطي درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي، ويخفف من درجة هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية[5]. وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية يتمثل في إعادة هيكلة البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية بدلا من الاعتماد على السوق المفتوحة. أن ذلك يتحقق عن طريق المطالبة باستقلالية البنك المركزي عن

[1] – سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق ص 67.

[2] – ناجي التوني ،مرجع سابق ص 14.

[3] – بن يخلف فايزة ، مرجع سابق ص 33.

[4] – محمد علي المقبلي ،مرجع سابق، ص 69.

[5] – عبد الرحمان عبيد جمعة، مرجع سابق

السلطة السياسية، لعلاج ميل الحكومة التضخمي. وهذا الهدف عمليا يعني إبعاد الحكومة عن مسؤولية إصدار العملة، وبالتالي يمنع تمويل مصاريف الحكومة أو دفع الإعتمادات من البنك المركزي عن طريق إصدار العملة، وهذا يدل على قدرة صندوق النقد الدولي على شل تمويل التنمية في هذه الدول وعجز السياسة النقدية على تحريك مواردها الداخلية مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض الخارجية[1].

2-أما بالنسبة لوضع حدود عليا للائتمان حيث يحدد سقف للاقتراض المحلي من طرف الجهاز المصرفي باستخدام النموذج النقدي لميزان المدفوعات لتحديد قنوات لتأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي وبالتالي على ميزان المدفوعات[2].

وهدف السياسة النقدية تخفيض ذلك الطلب الكلي الذي تسبب في زيادة الواردات وارتفاع أسعار السلع المحلية بوضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال البرنامج[3].ولجوء صندوق النقد الدولي لوضع أسقف الائتمان المصرفي له مبررين[4].

أ-تمكين خبراء الصندوق من خلالها وبواسطتها ضبط ومراقبة رصيد مجموع العمليات المالية الدولية في انعكاساتها وأثرها على بقية القطاعات الاقتصادية وعلى التوسع النقدي.

ب-وضع سقف لرصيد العمليات المالية العامة للحكومة والقطاع العام، يساعد على الحد من الاتجاهات التوسعية للنشاطات الاقتصادية للدولة وعلى تمكين الصندوق من بقائه محايدا فيها يتعلق بالخيارات بين زيادة الموارد وإنقاص النفقات بين مختلف أشكالها. وهذا حل وسيط بين اهتمام الصندوق بمراقبة تنفيذ البرامج ورغبة الدول النامية في الحد من تدخل الصندوق في شؤونها الداخلية.

3-تحرير ارتفاع أسعار الفائدة المدينة والدائنة لان ارتفاع أسعار الفائدة يشجع الادخار ويخفض الإنفاق، مما يؤثر بتقليص الواردات وتحسين وضع الميزان التجاري. إضافة إلى جذب رؤوس الأموال نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات[5].

---

[1] – نعمان عباس ندا، تغيير دور الدولة و القطاع الخاص في سياق منهجيات الإصلاح الاقتصادي في بلد نام في ظل حاكمية متغيرات العولمة ، مجلة الإدارة و الاقتصاد،كلية الإدارة الاقتصاد ،جامعة المستنصرية، العراق، العدد 73 2008 ص ص120-145

[2] – بلقاسم العباسي ، التثبيت و التصحيح الهيكلي ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،المجلد 3 ، 31 ماي 2004.

[3] – محمد صالح جسام الديلمي ،الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة و شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار ،العراق، المجلد 3، العدد 05 ، 2010، ص-ص 195- 223

[4] – ماري فرانس ليريتو ،مرجع سابق ص 170.

[5] – عبد الرحمن عبيد جمعة ، مرجع سابق.

وعلى المدى الطويل يمكن إعطاء الحرية للبنوك في تحديد أسعار فائدة المدينة والدائنة، مع وضع حد أدنى لسعر الفائدة الدائن لحماية صغار المدخرين[1].

4-عمليات السوق المفتوحة، في ظل السوق المفتوحة، يمكن أن يقوم البنك المركزي بامتصاص الزيادة في العرض النقدي ببيع الأوراق المالية بغرض سحب السيولة، كما يقوم بشراء الأوراق المالية لزيادة المعروض النقدي وتوفير السيولة في السوق والاعتماد عمليات السوق المفتوحة، تجعل البنك المركزي يتمتع بمرونة كبيرة في تحديد الوقت والمبلغ المراد ضخه أو سحبه من السوق.

وعلى هذا الأساس يستطيع البنك أن يبيع أذونات الخزينة أو الأذونات التي بحوزته[2].

الفرع الرابع: سياسة سعر الصرف

حسب صندوق النقد الدولي، لا يمكن اختيار سعر الصرف و حجم الواردات بصفة مستقلة، وإلا أدى ذلك إلى إحداث إختلالات خطيرة في الاقتصاد، ويتوقف الاختيار من بين التوليفات المختلفة لسعر الصرف وحجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها[3]، أي لا يمكن النظر إلى سياسة سعر الصرف بمعزل عن غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي، ولذا أقر الصندوق سياسة صرف مرنة تدعم المنافسة في مجال الصادرات وتتماشى مع السياسات المالية والنقدية الانكماشية بغرض تخفيض الطلب الكلي لعلاج عجز الموازنة والتضخم وذلك من خلال التركيز على تخفيض قيمة العملة، لأن أغلب الدول النامية التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق لا تعكس حالة السوق لهذه الأسعار عادة ما يكون مغاليا فيها، وبالتالي تؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظرا لارتفاع أسعارها[4]، وإجراء تخفيض في قيمة العملة في إطار سياسات مالية منضبطة يمكن الحد من تكلفة انخفاض الاستيعاب الداخلي من حيث آثاره المعاكسة على الناتج وما ينتج عنه من اضطراب اجتماعي. ويمكن أن يتحقق هذا عن طريق تخفيض قيمة العملة. وذلك بتحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع المنتجة محليا وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير وقد أثبتت تجارب برنامج الإصلاح أن تخفيض قيمة العملة كان له أثر فعلي في تعزيز الإنتاج وله

---

[1] – محمد صالح جسام الديلمي مرجع سابق.

[2] – بن طالبي فريد ، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 – 2011)" أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر 2012-2013 ص 186.

[3] – نعمان سعيدي ، فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري نموذجا، جديد الاقتصاد ،جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد 8 ديسمبر 2013 ص ص 295 – 240.

[4] – مدني بن شهرة ، مرجع سابق ص 50.

آثاره على توزيع الدخل وبوجه خاص يؤدي إلى زيادة عائد فقراء الريف العاملين في مجال إنتاج سلع التصدير[1].

كما يعتبر تخفيض العملة عاملا لجذب الاستثمارات المباشرة لوجود علاقة بين أسعار الصرف والربحية النسبية لعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة،لأن تخفيض قيمة العملة يترتب عنه زيادة الطلب على المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وانخفاض الطلب على المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية،و هذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، يعمل على تدفق رأس المال وتحويلات العاملين بالخارج وإيقاف تسرب رأس المال في الاتجاه المعاكس ويشجع على زيادة الإنتاج، نتيجة ارتفاع الأسعار وهوامش الربح في القطاع القابل للمتاجرة[3].وكل هذه النتائج تصب في اتجاه تسوية ميزان المدفوعات، إلا أن نجاح عملية تخفيض العملة لأجل تحقيق حالة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الواردات يتوقف على مجموعة من الشروط[4].

- وجود طلب خارجي على السلع و الخدمات المحلية.
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي.
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملتها.
- استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة و المعايير المطلوبة.
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
- أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد.
- أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.

[1] – دافيد برتون و مارتن ج، غلمان، سعر الصرف و صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991 ص ص 18 – 21.

[2] – تمار أمين، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990 – 2014) ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 7 العدد 1،2016 ، ص ص 249 - 265.

[3] – بن يخلف فايزة ، مرجع سابق ص 35.

[4] – محمد الناصر حميداتو ، عبد القادر شويرفات ،أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ،دراسة تحليلية و قياسية للفترة (1989 – 2014)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر المجلد16، عدد 16 ،2016 ص ص 285 – 298.

المطلب الثالث: سياسة التكييف الهيكلي

بالإضافة إلى برامج التثبيت برزت الحاجة إلى برامج مكملة لها في الدول النامية، وكانت هذه البرامج تتمحور في إعادة التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي وذلك بإتباع مجموعة من السياسات بإشراف البنك الدولي .

الفرع الأول : مفهوم و أهداف التكييف الهيكلي

أ –مفهوم التكييف الهيكلي:إن السياسات التي يفرضها البنك الدولي من خلال برامج التصحيح الهيكلي، تتمثل في سياسات ماكرو اقتصادية، تهدف إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكليين بهدف إعادة توازن رصيد ميزان المدفوعات، كما تتمثل في سياسات تهدف إلى تخصيص أمثل للموارد بالتحفيز على الإنتاج، ويركز البنك على فتح السوق المحلية أمام المنافسة الخارجية، وتحفيز الادخار والتخصيص الأمثل للموارد وإنعاش الإنتاج[1]، وتعتمد هذه الرؤية للبنك الدولي على النظرية الكلاسيكية في تخصيص وتوزيع الموارد التي تتجسد في مجموعة من البرامج والسياسات تسمى بالتكييف الهيكلي التي تستهدف جانب العرض من إنتاج السلع والخدمات على المدى المتوسط والطويل بإجراء تغييرات في هيكلة الاقتصاد[2]، باتجاه قوى السوق عن طريق.[3]

إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وانسحاب الدولة من النشاطات الاقتصادية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.

التخلي عن تحميل ميزانية الدولة أعباء دعم النشاطات الاقتصادية، والتوجه نحو دعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والبنية التحتية.

تطوير السوق المالية وتنشيط حركة رأس مال شركات، بغرض تنمية قدراتها الإنتاجية.

وخلق مناخ استثماري، لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة، والعمل على إزالة كل التشوهات في الأسعار. بالإضافة إلى توفير الأطر المؤسسية والقانونية الضرورية لذلك.

وهذه الإجراءات بإمكانها أن تؤدي إلى زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات بقدرة تنافسية عالية تسمح بزيادة الصادرات ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات،وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة

---

[1] - Gerard GKellet, les politique, économique des pays du sud, PUF ,PARIS 1994 p 157.

[2] – سالم توفيق النجفي، داوود سليمان سلطان، مرجع سابق

[3] – بلغنو سمية الإصلاحات الهيكلية و الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2014 – 2015.ص36

الاقتصادية[1] وتحتوي سياسات التكييف الهيكلي على مجموعة من السياسات يعتمد عليها البنك الدولي في إعادة توجيه إقتصاديات الدول النامية.

ب–: أهداف التعديل الهيكلي:ويعتر برنامج التعديل الهيكلي ذو طابع توسيعي، عكس برامج التثبيت، الذي له أثر انكماشي وتهدف المؤسسات المالية إلى تصحيح الإختلالات العميقة لاقتصاديات الدول النامية بزيادة عرض السلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية، وهذا من أجل إدارة جانب العرض لتحقيق[2]:

- معدل نمو ايجابي.
- تحسين القدرة التنافسية و زيادة الصادرات.
- إعطاء الدور اللائق للقطاع الخاص.
- تفعيل آليات السوق.
- وتحقيق هذه الأهداف باتخاذ الإجراءات التالية[3].
- إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية.
- تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد وترشيد استثمار القطاع العام وتعزيز كفاءته.
- تحرير الاقتصاد من التدخل الإداري وتركه لآلية السوق.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية

يتمثل منهج تحرير التجارة الخارجية، بعدم التدخل من الحكومة بالتجارة الخارجية أي أن الحكومة يجب أن تساعد ولا تعيق حركة التجارة بين الدول، فالسلع والخدمات التي يمكن أن تستورد وتصدر من وإلى بقية العالم بحرية. وهذا يفهم منه إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع عبر الحدود[4]. إلا أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تعرضت للعديد من القيود وخاصة من البلدان النامية كمحاولة لتقليل من العجز في موازين مدفوعاتها وحماية صناعاتها الناشئة عن طريق الحد من الاستيراد، مما أثر على تراجع صادرات

[1] – سالم توفيق النجفي، داوود سليمان سلطان ، مرجع السابق.

[2] – بوخرص عبد الحفيظ، مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية ، أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر 2016 – 2017 ص 61.

[3] – نفس المرجع ص 61.

[4] – نوري عبد الرسول الخاقاني، على خضير كريم ،تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع ، الآثار، الآفاق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10 العدد 31 ، 2014 ص ص 13 - 39.

الدول المتقدمة باتجاه هذه الأسواق، التي ينظر لها كمنفذ مهم لتصريف السلع و الخدمات والاستثمار. ولهذا أوكلت مهمة فتح هذه الأسواق وضمانها بشكل دائم إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية. كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، ولهذا يعتبر موضوع تحرير التجارة الخارجية من أهم القضايا التي توليها تلك المؤسسات عنايتها، كما تشكل عنصرا أساسيا في برامج الإصلاح الهيكلي واكتسبت أهمية، باعتبارها شرطا ضروريا لحصول الدولة المعنية على الموارد المطلوبة لتمويل احتياجات برامج الإصلاح[1]. ويؤكد البنك الدولي على التوسع في تطبيق التحرير الكلي للتجارة الخارجية، بهدف الوصول إلى تقارب في العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية. وتعتبر هذه العملية من أبرز الخيارات التي تفرض نفسها بقوة لتجاوز السلبيات وتمكن اقتصاديات الدول النامية من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية[2]. لأن الرقابة على التجارة الخارجية وخاصة الرقابة على الواردات تعتبر من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية عائقا أمام المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وتعمل على تشويه هيكل الأسعار المحلية والتخصيص السيء للموارد. ولهذا تعتبر السياسة الحمائية والرقابة على التجارة الخارجية في نظر البنك الدولي إجراءات إستراتيجية فاشلة.

تفقد الاقتصاد الوطني فرص حقيقة و تلحق به أضرار جسيمة [3]. ويطالب بالتخلي عن دعم الصناعات وإتاحة الفرصة لآليات المنافسة ويوصى بإتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلا من إستراتيجية إحلال محل الواردات وتركز المؤسسات المالية الدولية على تنمية قطاع الصادرات والاهتمام بحجم السلع المعدة للتصدير أكثر من تلك الموجهة إلى السوق المحلية وتوجيه كل المجهودات التنموية لخدمة هذا الهدف، بحجة أن اقتصادات الدول النامية تواجه قدرا من العجز في موازين المدفوعات نتيجة ضعف عوائد الصادرات من العملات الأجنبية التي من المفروض أن تكون المصدر الأساسي لمواجهة العجز، وليس الإقتراض الخارجي. وتستند هذه الحجة إلى الدراسات التي أجريت من طرف بعض الاقتصاديين كريجر A.KRUGER الذي أكد على أهمية إستراتيجية التصدير من خلال مقارنة معدل النمو المحقق في الدول المتبعة لنموذج إحلال محل الواردات ومعدل النمو في الدول المتبعة لإستراتيجية التصدير وإجراء نفس المقارنة بالبلد الذي عرف التجربتين

---

[1] – جمال الدين رؤوف، واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت المجلد 1 العدد 1 ديسمبر 1998 ص- ص 1- 31.

[2] – وفاء جعفر المهداوي ، القاعدة الاقتصادية لستراتجية التحول إلى اقتصاد السوق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، العراق،العدد 8 ،2005 ص ص 21 - 34.

[3] – فيصل بوطيبة ،أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير،اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،الجزائر 2003 - 2004 ص97.

وكانت النتيجة في صالح نموذج إستراتيجية التصدير[1]. ولخص بلاسا B.BALASSA ايجابيات إستراتيجية التصدير بأنها تؤدي إلى تثمين الموارد حسب المزايا النسبية و تسمح باستعمال أحسن لإمكانيات الإنتاج، كما تؤدي إلى تحقيق وفورات الأحجام وتحسين تكنولوجي في ظل المنافسة الخارجية وتساهم في زيادة مناصب الشغل[2]. إضافة إلى اعتراف بريبش R.BREBICH بمحدودية إستراتيجية إحلال محل الواردات التي تعزل السوق المحلية عن السوق الدولية وتؤدي إلى نمو مستمر في الاستيراد[3]. إضافة إلى تجارب بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا بشكل خاص التي حققت نتائج معتبرة في النمو حيث تضاعف الإنتاج الصناعي بأكثر من 4 مرات في كوريا الجنوبية و3 مرات في سنغافورة و5 مرات في هونغ كونغ ومرتين في المكسيك[4].

ولهذا يوصي البنك الدولي بتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير من خلال تنفيذ السياسات التالية:

إلغاء القيود الكمية و تعويضها برسوم جمركية مخففة.

تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء كل القيود على المدفوعات.

إلغاء و تخفيض الضرائب على الصادرات.

تحديث هيكل الرسوم الجمركية.

إلغاء الحواجز التشريعية والتنظيمية، التي تحد من حرية التجارة الخارجية.

وهذا الاهتمام المتزايد بمسألة تحرير التجارة الخارجية في برامج التعديل الهيكلي له اتجاهين:

الاتجاه الأول: لخدمة المؤسسات التصديرية في الدول الغربية بالدرجة الأولى لتخفيف من المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها.

الاتجاه الثاني: دعوة الدول النامية بالتوجه نحو التصدير لضمان قدرة هذه الدول تسديد الديون المستحقة من طرف مؤسسات الدول الغربية.[5]

الفرع الثالث: تحرير الأسعار و تقليص دور الدولة

أ – سياسة تحرير الأسعار:تعتمد المؤسسات المالية الدولية على افتراض مفاده أن العديد من الدول النامية وتحت مبررات اجتماعية وسياسية، قد تدخلت وبشكل مفرط في تحديد الأسعار من خلال صور عديدة

---

[1] - Pierre jacquement, accumulation et développement, l'harmattan, 1985 p 239.

[2] - jacque Brasseul , introduction a l'économie de développement, PARIS , 1989 p 145.

[3] - G.caaes et Jdomingo , tiers monde, le temps des factures, Bred ,1994 p 137.

[4] - ibid. P 138

[5] - سعاد مهمائي ،مرجع سابق ص 14.

مباشرة وغير مباشرة. وكان لهذا التدخل الذي مارسته هذه الدول في تحديد الأسعار انعكاسات سلبية على اقتصادياتها ومن بين صور التدخل التي كان لها آثار سلبية.[1]

تقديم الدعم للسلع والخدمات الأساسية ودعم المؤسسات التابعة للقطاع العام، مما أسهم في نمو الأنشطة غير المنتجة وغير الرابحة وفي تحميل الميزانية أعباء مالية كان يمكن استغلالها في أنشطة أكثر إنتاجية وربحية.

فرض رسوم جمركية مرتفعة ونظام الحصص وغيرها من القيود على السلع المستوردة من الخارج بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية أدى إلى الاستمرار في إنتاج سلع لا تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية مما أدى إلى عرضها بأسعار مرتفعة نتيجة ارتفاع تكلفتها.

تقييم أسعار العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية مما يؤثر على تدهور الصادرات وزيادة الواردات.

وتحديد أسعار الفائدة وتعددها وعدم خضوعها لقوى السوق تسبب في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في العديد من الدول التي تعاني من مشكلة أساسية تتمثل في أن معدلات الفائدة الاسمية غالبا ما تكون أدنى من معدلات التضخم، وغالبا ما يسود هذا الوضع لفترة زمنية طويلة نسبيا. ولذلك فالفائدة الحقيقية من هذه المراحل تكون سالبة ويجري تأكل لرؤوس الأموال والمدخرات الوطنية، ومن هنا تطرح برامج التكييف الاقتصادي رفع سعر الفائدة لتحقيق هدفين أساسيين هما تشجيع على الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود وذلك لامتصاص التضخم أو منع حدوثه[2]. لأن هذا التضخم ما هو إلا نتيجة لتشوه في الأسعار بسبب مراقبة أسعار السلع والخدمات والتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات، وحتى تتمكن الآلة الإنتاجية من الحصول على المردودية التي تضمن لها الاستمرار وتحقيق التراكم المطلوب للاستثمارات وتجددها وتوسعها لابد من تحرير الأسعار[3].ولهذا يرى البنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية و يكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي (الطعام المدعوم والأغذية الرخيصة المستوردة

[1] – محمد على حزام غالب ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية، (حالة اليمن) أطروحة دكتوراه علوم،فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،الجزائر 2007 – 2008 ص33.

[2] – يوسف عبد العزيز محمود ، مرجع سابق

[3] – بن زعرور شكري ،مسار برامج التصحيح الهيكلي و إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة حالة الجزائر ، دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2015 – 2016 ص27.

وضد دعم مستلزمات الإنتاج) و القروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة[1]. وبالتالي إن تلك التشوهات في العلاقات النسبية السعرية وانحرافها عن نظيرتها العالمية، يترتب عنها تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة التغيرات الاقتصادية المعاصرة، وإجراءات التكييف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد وتسعى في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير أسعار المواد أو السلع النهائية من قيود الدعم أو الأجور من الجمود أو مستوى تحديدها، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها بإتجاهين أساسيين:

-الأول تخفيض العبء عن ميزانية الدولة برفع الدعم السعري عن الإنتاج أو مستلزماته. -الثاني إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ظل آليات السوق من خلال تأثيرها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة[2].

وتصبح هذه الأسعار تعكس التكاليف والندرة النسبية، وبالتالي تختفي الإختلالات السعرية المفرطة في هيكل الأسعار وزوال الفوارق بينها و بين الأسعار العالمية بإخضاعها لقوى العرض و الطلب.[3]

ب- تقليص دور الدولة:انطلاقا من الفلسفة المعتمدة من طرف البنك الدولي والتي تتمثل في الفكر الليبرالي الذي تتجسد مبادئه في سياسات إجماع واشنطن والذي يدعو إلى تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى مستوى ممكن، إلا أن التجارب أوضحت أن هناك دور مهم للدولة في تكوين رأس المال البشري (التعليم والصحة أساسا وحماية الفئات الفقيرة من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي أو شبكة الأمن الاجتماعي أو غيرها) بالإضافة إلى دورها في السياسات الاقتصادية وفرض الأنظمة والقوانين التي تعالج فشل السوق[4]. وهذا يعني أن الدولة لا تتدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، إلا عند قيام ضرورة لذلك وتترك ذلك النشاط للقطاع الخاص مع العمل على توفير الشروط والظروف المناسبة[5]. وبالتالي يتعين على الدولة تقليص نشاطها في مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بحيث يصبح قيام الدولة بهذا الدور استثناء وليس قاعدة وفي المجالات التي تفشل فيها آلية السوق[6].

---

[1] – دريد الخطيب، علاء سمنا ، الثالوث الاقتصادي العالمي و تأثيراته على الدول النامية مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية جامعة حلب ،سوريا ، العدد 58 لعام 2009 ص257 – 274.

[2] – محمد صالح جاسم الدليمي،مرجع سابق.

[3] – بلغنو سمية مرجع سابق ص37.

[4] – أحمد الكواز اخفاق آلية السوق و تدخل الدولة ، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 69 يناير / كانون الثاني 2008 ص 10.

[5] – حازم الببلاوي دور الدولة في الاقتصاد دار الشروق القاهرة 1998 ص 100.

[6] – طالب عبد صالح، اقتصاد السوق: بحث في أصوله و أسباب تجدد الدعوة إليه و الدور المتغير للدولة في ظله، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،العراق ، المجلد13،العدد 48، 2007 ص ص 161 – 183.

والهدف من تقليص سلطة الدولة الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني هو تحويل صلاحيتها إلى المؤسسات الدولية والقطاع الخاص[1].وبهذا الشكل تم التأثير على الدولة في المجالات التالية[2]:

- إضعاف قدرة الدولة على القيام بمشاريع إستراتيجية.
- تخلي الدولة عن امتلاك الموارد الاقتصادية وسيطرتها على الثروات الوطنية.
- عدم تقديم الدعم للمشاريع التنموية والصادرات.
- عدم تدخل الدولة في التأثير على الأسعار لحماية المستهلكين ودعم ذوي الدخل المحدود.
- عدم التدخل في تحديد مستويات الأجور والحد من البطالة.
- إضعاف قدرة الدولة في التوزيع العادل للدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية.
- تقليص دور الدولة في الحماية الاجتماعية.
- تقليص دور الدولة في الخدمات الأساسية.
- تحويل ملكية القطاع العام إلى قطاع الخاص.

أما دور الدولة ينحصر في توفير الظروف والشروط المناسبة لنشاط القطاع الخاص ومساندة آليات السوق من خلال المهام التالية:

1 -وضع نظام قانوني يوفر ضمانات وحماية المستثمرين بتوفير الحماية القانونية للمعاملات وحسن استقرارها وحماية حقوق الملكية بتعديل القوانين واستحداث قوانين جديدة.

2 -الإصلاح الإداري والاعتماد على الكفاءة والحكم الرشيد.

3 -الحد من الاحتكار وتعزيز المنافسة.

4 -احترام اتفاقيات التجارة الحرة وتشجيعها.

5 -ترشيد النفقات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

6 -وضع سياسات اقتصادية تتميز بالاستقرار النقدي ونظام مالي سليم.

7 -دعم القطاع الخاص المحلي، وتشجيعه على زيادة الاستثمارات وتوفير الشروط والظروف المناسبة.

8 -تحفيز الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة مشجعة على جذب الاستثمار.

---

[1] – منير الحمش ، مرجع سابق

[2] – عدنان حسين يونس، دور الدولة الاقتصادي ومهمات إصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد 08، العدد4، 2010، ص ص157- 171.

الفرع الرابع: الخوصصة و تحسين مناخ الاستثمار

أ – عمليات الخوصصة : ارتبطت ظاهرة الخوصصة ببداية تطبيق أفكار فريدمان وهايك منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي في العديد من البلدان، ومنذ تلك الفترة بدأ السياسيون يتبنون أفكار المدرسة النيوليبرالية على نطاق واسع ويعملون على رفع يد الدولة عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية، ورفع شعار أن الدولة رب عمل سيئ وكلما كان تدخلها في الحياة الاقتصادية أضعف، كلما نما الاقتصاد على نحو أسرع وبفعالية أكبر، وانتشرت ظاهرة التحرير و الخوصصة على غرار ما دعت إليه مدرسة شيكاغو.[1]

وأصبحت النيوليبرالية كنموذج يعتمد في وضع السياسات الاقتصادية التي استخدمتها المؤسسات الدولية لدفع البلدان النامية إلى التخلي عن أدوار الدولة التدخلية فيها، وإقناع هذه البلدان بضرورة أن تتخلى الدولة فيها عن التدخل في الاقتصاد [2]وجعل من الخوصصة ظاهرة عالمية يروج ويدعو لها بشكل خاص البنك والصندوق الدوليين وعلى جميع الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي وفلسفتها السياسية، قبول هذه الظاهرة شاءت أم أبت عاجلا أم آجلا[3]. على أن هذه الخوصصة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تطبيق آليات السوق الحر ونظام الرأسمالي[4].وتحولت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي والتبشير بالتحول إلى القطاع الخاص إلى سياسة ابتزاز للدول التي تعارض أو تخطط على عكس هذا الاتجاه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المؤسسات الدولية وعنصر الابتزاز يتجلى في إصرار المسئولين الأمريكيين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن يتم التحول إلى القطاع الخاص والأخذ بمبادئ آليات اقتصاد السوق والتوجه إلى الاقتصاد الليبرالي كتحولات لابد منها للموافقة على تقديم المساعدة أو منح والقروض[5]. وتبني سياسة الخوصصة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامج التكييف الهيكلي لها مزايا متعددة من وجهة نظرهما أهمها:

---

[1] – محمد دياب النيوليبرالية الاقتصادية المبنية المولدة لأزمة الاقتصاد العالمي ، مجلة صوت الجامعة، مركز البحوث و النشر ، الجامعية الإسلامية، لبنان، العدد 4 2013 ص 113 – 128.

[2] – ألبر داغر ، ضد النيو– ليبرالية:خلفية نظرية ل اقتصاد اليوم التالي، مجلة المستقبل العربي، العدد422 ابريل2014 ص 102 – 113.

[3] – خالد طه عبد الكريم ،رؤية اقتصادية في موضوع الخوصصة، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالي، العدد43، 2010. ص ص 153 – 174

[4] – نفس المرجع.

[5] – على عبد الهادي سالم ، في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي نحو إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق. مجلة جامعة الأنبار.للعلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة اقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 2 العدد 4 – 2010 ص ص 210 – 231.

زيادة الكفاءة الإنتاجية وزوال البيروقراطية وتفعيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد، كما تمثل مؤشرا هاما لمدى التزام الدولة بسياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية[1]. ويبرر البنك الدولي ذلك بأن من أهم أسباب عجز الموازنة العامة هو تدني الكفاءة الاقتصادية لكثير من الوحدات الإنتاجية للقطاع العام، حيث ينخفض عائد رأسمال هذه الوحدات وهو ما يمثل تبديدا للموارد الاقتصادية[2]. وبالتالي فإن هذه المؤسسات بحسب وجهة نظر البنك، شكلت عبئا ماليا كبيرا على اقتصاديات العديد من الدول النامية، وأسهمت في تفاقم عجز موازناتها العمومية وموازين مدفوعاتها، كما يربط البنك بين ارتفاع المديونية الخارجية في العديد من تلك الدول والقطاع العام، ويرى أن الأعباء المالية الناجمة عن هذا القطاع كانت أحد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع وتفاقم المديونية الخارجية في تلك الدول[3].

لذلك لابد من اتخاذ القوانين والإجراءات اللازمة بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو السماح بإداراتها وفق أسس اقتصادية وتجارية. وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أقصى درجة ممكنة والتوسع في تطبيق برامج الخوصصة لتشمل معظم المشاريع الحكومية فضلا على اعتماد معايير السوق وآلياته كأساس في تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يتطلب انتقاء فرص للاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها مما يسرع من معدلات النمو بين القطاعات الإنتاجية ويدعم نمو عرض السلع بشكل خاص[4]. وكنتيجة لتبني الخوصصة من قبل برنامج التكييف الاقتصادي لما لها من مزايا متعددة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمها[5]:

- زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج.
- زوال البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام في الدول النامية.
- تفعيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد.
- إعادة توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية وفقا للاحتياجات الفعلية.
- كونها تمثل مؤشرا هاما لمدى التزام الدولة بسياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية.

---

[1] – دريد الخطيب علاء مهنا مرجع سابق

[2] – بوعزارة أحلام مرجع سابق ص13.

[3] – محمد علي حزام غالب، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي ، أطروحة دكتوراه،مرجع سابق ص35.

[4] – وفاء جعفر المهداوي، مرجع سابق

[5] – يوسف عبد العزيز محمود ، مرجع سابق.

إلا أن الغرض الرئيسي من برامج التكييف، هو دعم تبلور السوق العالمي الحر الواحد، والمستفيد الأكبر من قيام هذا السوق هو التفاعل الأكبر في الاقتصاد العالمي بين رأسمال خاص في شقه المالي الذي يتجلى بأقوى صورة في الشركات المتعدية الجنسيات العملاقة واللاعبين الكبار في أسواق المال الدولية[1]. التي قدمت لها المؤسسات الدولية خدمات لصالحها، والتي تعتبر خطيرة جدا والمتمثلة في تحويل الدين إلى أصل إنتاجي في البلد المدين وخاصة أن الاقتصاديات النامية تملك قطاعات ومشاريع عامة ومؤسسات وموانئ ومطارات يمكن أن تتخلص من دينها مقابل التنازل عنها لصالح الأطراف الدائنة، كما جرى في المكسيك،الأرجنتين، الشيلي، البرازيل، نيجيريا، السودان، الفلبين وزامبيا. وهكذا أصبحت سياسات الخوصصة أهم آليات التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية الدولية لتقوية مكانة وأنشطة الشركات المتعدية الجنسيات[2].

ب– سياسة تحسين مناخ الاستثمار:نظرا للتكاليف الكبيرة للمديونية في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية، أصبح الاستثمار الأجنبي المصدر الوحيد لسد فجوة التمويل بنسبة لأغلبية الدول النامية التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تنفيذ برامج إصلاحية لخلق بيئة محفزة للاستثمار الأجنبي، والتي تتمثل في مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ويكون تأثيرها سلبيا وإيجابيا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية[3]. ومن هذا التعريف لمناخ الاستثمار الذي من شأنه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على القيام بالاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الإنتاجية وزيادة معدل النمو.

يمكن حصر أهم المكونات لهذه البيئة في المنظومات التالية[4]:

- المنظومة المؤسساتية الاقتصادية.
- المنظومة القانونية والقضائية.
- المنظومة القيمة والسلوكية في المجتمع.

---

[1] – نادر فرحاني ،آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط المجلد 1 العدد 1 ديسمبر 1998 ص04.

[2] – يوسف عفتان عبد الله ، الشركات متعددة الجنسيات و برامج الخوصصة في اقتصاديات النامية، (تحليل تجربة البرازيل) ،مجلة السياسية و الدولية،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 21 ، 2012 ص ص 331 - 350 - .

[3] – فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر 2014 – 2015. ص

[4] – صبيحي شهيناز،مناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية، تقيمية ، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية ،أدرار، الجزائر المجلد 11 عدد 12،2016 ص ص 176 – 207.

– المؤشرات الكمية والنوعية للوضعية الاقتصادية في البلد المضيف وبما أن هناك صعوبة في حصر كل العوامل التي تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، كون هذه العوامل المحددة للمناخ الاستثماري تتفاعل فيما بينها، مما تؤدي إلى ظروف جديدة ومعطيات مختلفة[1].

فإن أهم العوامل المحفزة للاستثمار والمرتبطة بالمنظومات السابقة تتمثل فيما يلي[2] :

– تميز البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

– حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.

– استقرار سعر العملة المحلية.

– سهولة الحصول على تراخيص الاستثمار.

– توفر فرص تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

– التحفيز الضريبي.

– وضوح القوانين المنظمة للاستثمار.

– حرية التصدير.

وإلى جانب ذلك هناك مجموعة من المقومات يتطلب توفرها لتحسين مناخ الاستثمار والتي تتمثل في:[3]

أ–المقومات الاقتصادية:

– توفر البنية التحتية المتطورة المتمثلة أساسا في شبكات المواصلات والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والمياه والطاقة والاتصالات.

– وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ومتكاملة مع السياسات الصناعية، النقدية، المالية، التجارية والتشغيلية، تتلاءم مع مبدأ تشجيع الاستثمار الأجنبي.

– ضرورة توفر جهاز مصرفي ومالي فعال في جمع المدخرات، وتلعب فيه السوق تداول الأوراق المالية دورا ايجابي ومنظم.

---

[1] – بن مسعود محمد ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية مجلة الحقيقية ،جامعة أحمد دراية ، أدرار،الجزائر، العدد22،2012 ص ص245-272

[2] – زعبة طلال واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة مسيلة ، الجزائر،المجلد5 العدد 07، 2012 ص ص 196-214.

[3] – نفس المرجع.

– حجم السوق له أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمار الأجنبي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فكلما توسع باتجاه الخارج كلما كان مغريا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ومحاولات انضمام بعض الدول النامية إلى التكتلات التجارية المختلفة، في الوقت الذي لا تملك فيه فائض لتصدير من السلع والخدمات ، ما هي إلا لتلبية ذلك الشرط للاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

ب–المقومات السياسية و الأمنية:

يمثل الاستقرار السياسي والأمني شرطا أولويا، فقرار الاستثمار يتوقف على الاستقرار السياسي والاجتماعي وسيادة سلطة القانون والديمقراطية.

ج–المقومات القانونية:

يتطلب وجود منظومة قوانين ومنظومة اقتصادية فعالة وكفوءة ومتكاملة، تساعد على مواجهة القوانين وتحديثها بتوفر الضمانات والحماية القانونية للمستثمرين.

المطلب الرابع: شبكات الأمان الاجتماعي

إن السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي رفعت شعارها المؤسسات المالية الدولية ونفذت مبادئها عبر برامج التعديل الهيكلي، التي طبقت في البلدان النامية، قد أفرزت مجموعة من النتائج السلبية نتيجة السياسات المالية الانكماشية وسياسات الخوصصة التي أثرت بشكل مباشر على الجوانب الاجتماعية نتيجة زيادة معدلات البطالة وزيادة درجة الحرمان بين المجتمعات في إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وتعليم ورعاية صحية والإسكان وتدهور أوضاع ذوي الدخول المنخفضة، مما دفع الكثير من الباحثين والدارسين والمنظمات المدنية إلى توجيه انتقادات حادة إلى تلك المؤسسات المالية الدولية، وتحميلها مسؤولية تلك النتائج وأمام هذه الضغوط اعترف كل من الصندوق النقد والبنك الدوليين على أن تلك الإصلاحات لها آثار سلبية على الدول النامية خصوصا على البعد الاجتماعي[1]. وعلى أثر ذلك أخذت الكثير من المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية منظمة اليونسكو، منظمة اليونيسف) بإعداد برنامج اجتماعي بتوفير خدمات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي ومساعدات عامة تؤمنها الدولة، أما المؤسسات المالية الدولية حاولت استدراك تلك النقائص وإصلاح ما أمكن من العيوب التي تميزت بها برامجها الإصلاحية على المستوى الاجتماعي بإنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية.

[1] – بوعزارة أحلام ، مرجع سابق ص 15.

تعتبر شبكات الأمان الاجتماعي آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية لتخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة العولمة والانتقال إلى اقتصاد السوق،ولكن شبكات الأمان الاجتماعي ليست بديلا عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة وإنما مكملة لها[1].

وتعتبر شبكات الأمان الاجتماعي أحد ركائز العمل الاجتماعي بكافة أبعاده وداعما للاستقرار والتماسك والتوازن بين فئات المجتمع الواحد. وتسعى الدول لتحقيق ذلك من خلال التشريعات، القوانين، الأعمال الخيرية و الخدمات الاجتماعية التي تقدم للشرائح المحتاجة والمهشمة والعمل على تأهيلها ودمجها اجتماعيا بما يحقق الاستقرار الحياتي والأسري والمجتمعي[2].

ورغم الجهود التي بذلت من طرف المؤسسات أو المنظمات الدولية في مجال تعميم وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان النامية، إلا أن هذه الجهود لم تساهم في حل مشكلات الفقر والبطالة وتردي الوضع الصحي والتعليمي التي تعاني منها الفئات ذات الدخل المنخفض في هذه البلدان، ومازالت نسبة الفقر مرتفعة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي لم تتوصل إلى تغطية جميع الفئات المعنية[3]. لأن أنظمة الضمان الاجتماعي في البلدان النامية تواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات تعود لعدد من العوامل تتمثل في قلة الموارد المالية وعدم شمولية وتغطية كافة شرائح المجتمع ونقص التشريعات والقوانين وسوء إدارة صناديق الضمان الاجتماعي، وعدم التخطيط لها للتخفيف من حدة الفقر، مما يجعل دورها هامشيا ولا يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي[4].

وتتلخص أهم التحديات التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي في الدول النامية في [5]:

- عدم توفر البيانات الإحصائية حول البطالة والفقر والفئات المعنية.
- غياب رؤية إستراتيجية لدمج برامج شبكات الأمان الاجتماعي بالسياسات الاجتماعية في إطار اقتصادي، واجتماعي.
- قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي مقارنة بحجم الأوضاع الاجتماعية السيئة.

---

[1] – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الضمان و شبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية ، الأمم المتحدة نيويورك 2003 ص 29.

[2] – حسن حمود، العولمة و الحماية الاجتماعية في المنظمة العربية ، ورقة عمل مقدمة للجامعة اللبنانية الأمريكية 2005 ص 8.

[3] – أمل أسمر زبون الساعدي ، شبكات الأمان الاجتماعي و مدى فعاليتها في البلدان العربية العراق أنموذجا، ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية،كلية الإدارة الاقتصاد،جامعة بابل، العراق ،المجلد 196، العدد 22 ، 2017 ص ص 168 – 186.

[4] – حسن حمود مرجع سابق ص 5، 11.

[5] – أمل أسمر زبون، مرجع سابق.

- اعتماد كلي على ميزانية الدولة في تمويل برامج شبكات الأمان الاجتماعي مقابل مساهمة ضئيلة للهيئات والمنظمات الدولية والمحلية، مما تجعل استمرارها يتوقف على الحالة المالية للدولة.
- تركيز معظم برامج شبكات الأمان الاجتماعي على الجوانب الاستهلاكية أكثر من الجوانب الإنتاجية والاستثمارية.
- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة شبكات الأمان الاجتماعي.

خلاصة

تعتبر نشأة المؤسسات المالية الدولية مشروع انجليزي أمريكي تجسد في إتفاقية بروتن وودز التي جاءت تعبيرا عن جاجة الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى ترتيب الأوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، في المجال النقدي والمالي والتجاري .

وأسندت لصندوق النقد الدولي مهمة الاشراف على النطام النقدي الدولي وبأهداف معلنة تتمثل في تنطيم العلاقات النقدية والمالية الدولية تمكن من تنمية التجارة الدولية وتوسيع نطاقها وتيسير تقديم التسهيلات بغرض علاج الاختلالات في موازين المدفوعات، ويقوم البنك الدولي بدور مكمل لصندوق النقد الدولي بتقديم قروض طويلة الاجل للدول الاعضاء لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية ،ونظرا لكون الدول الرأسمالية الغربية تشكل أهم مصادر التمويل للمؤسستن وتهمن على أكبر الحصص فيهما، جعلها تستخدم هذه المؤسسات كأدوات لتمرير عبرها مجموعة من البرامج والسياسات التي تمثلت في برامج التثبيت التي تتجسد في السياسات النقدية والسياسات المالية بإشراف صندوق النقد الدولي.وبرامج التكييف بإشراف البنك الدولي التي تركز على تقليص دور الدولة والخوصصة وتحرير الاسعار وتحرير التجارة الخارجية التي تعتبر المجال الأكثر أهمية ،وكان للجات ومنظمة التجارة العالمية دور أساسي في تعميمها .

الفصل الرابع

الأدوات التجارية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

تمهيد

رغم انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بغرض استخدامها كأدوات من طرف الدول الرأسمالية، برزت الحاجة إلى أداة ثالثة لاستخدامها في المجال التجاري لأجل اكتمال دور الادوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وكان من المنتظر أن تتمثل هذه الاداة في منظمة التجارة الدولية لتشرف على تنمية التجارة بين الدول الاعضاء وتحديد الاسس والقواعد والمبادئ الواجب اتباعها في هذا المجال.الا أن مثاق هافانا الذي حاول أن يجسد هذه المنظمة في الواقع لم ينجح، نتيجة الرفض الامريكي وتم إحلال هذه المنظمة بالاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية.واستغرقت المفاوضات التجارية تحت مظلة الجات فترة زمنية طويلة ومتقطعة، حيث بلغ عدد الجولات ثمانية ابتداءا من1947 -1994 ،و هذا إن دل على شيء إنما يدل على صعوبة المفاوضات وتصادم المصالح بين الدول المتقدمة فيما بينها من جهة وبين الدول المتقدمة والنامية من جهة ثانية

وفي غياب منظمة التجارة العالمية اتجهت الكثير من الدول نحو إستراتجية التكامل لتكثيف التعاون والتنسيق فيما بينها والعمل على إقامة تكتلات لمواجهة التحديات التي تواجه هذه الدول وتمكنها من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.و أصبح التوجه نحو التكتلات العملاقة من بين الخصائص النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد الذي لا مكان فيه للدول منفردة و الكيانات الصغيرة، التي أصبحت مصالحها أكثر عرضة للتهديد بمختلف الأدوات،وخاصة الأدوات التجارية

المبحث الأول: الجات وتطورها

نظرا لأهمية التجارة الدولية بالنسبة للدول الرأسمالية كان من الضروري إنشاء هيئة تشرف على العلاقات التجارية في العالم،وقد توصلت تلك الدول الى إرساء نظام يحكم العلاقات التجارية، الذي عرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمعروف بالجات،والهدف من هذه الاتفاقية ، هو تحرير التجارة العالمية .

المطلب الأول: نشأة الجات وفلسفتها

تعتبر نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة من بين أهم الاحداث التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك لما أحدثته من أثار اقتصادية على الدول التي وقعت عليها

الفرع الأول: نشأة الجات

خلال الحرب العالمية الثانية ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، اتجاه يؤمن بأن الإسراف في فرض الحواجز التجارية يؤدي إلى الحروب التجارية وانهيار النظام التجاري الدولي، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى اشتعال نيران النزاعات المسلحة كما ساد الاعتقاد أن الإسراف في وضع الحواجز التجارية بحجة الحماية التجارية كان من أسباب الكساد الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في الثلاثينات من القرن الماضي. وأنه أحدث أزمات اقتصادية شديدة كادت أن تطيح بالنظام الرأسمالي[1].

وإلى جانب ذلك ظهرت الرغبة في مواجهة الكتلة الاشتراكية وخاصة بعد انتشار موجة استقلال السياسي للدول المستعمرة من طرف دول الرأسمالية الغربية ،والتي اتجهت إلى اعتناق الكتلة الاشتراكية وإتباعها سياسات تجارية متجهة نحو الداخل، ولهذا كانت الأرضية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ممهدة لتأسيس نظام تجاري عالمي قوامه الأسواق الحرة المفتوحة بعدما عرفت نظريات حرية التجارة رواجا كبيرا منذ زمن طويل في أوروبا عموما وفي المملكة المتحدة خصوصا جعل الدول الأوروبية تتزعم الدعوة إلى التجارة الحرة. والوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مازالت بصدد تنمية اقتصادها عن طريق إقامة الحواجز التجارية الرامية إلى حماية صناعاتها الناشئة[2].

وهكذا بدأت دول العالم تبحث عن وسائل تمكنها من حل مسألة القيود والمعوقات التي تقف أمام حرية التجارة الدولية، بعد انتشار ظاهرة السياسات التجارية الحمائية التي تعتمد على الأدوات الكمية والقيمية

---

[1] – سهيل حسن الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ،دار الثقافة للتشر والتوزيع ،عمان 2006 ص 12.

[2] – ابراهيم العيساوي ، الغات وأخواتها ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط3، بيروت 2001 ص 26.

في تقيد تجارتها الخارجية والمتمثلة أساسا في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والضرائب الجمركية والتحكم في أسعار الصرف. وأمام هذه الأوضاع قررت كل دول العالم تفادي حرب عالمية ثالثة والتوجه نحو المصلحة الاقتصادية لكل دولة. وذلك بالاهتمام بتنظيم النشاط الاقتصادي وإيجاد إطار مؤسسي يشرف على إدارة النظام التجاري الدولي، يضمن بشكل دائم حرية التجارة الدولية ولهذا الغرض وباقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسع لمنظمة الأمم المتحدة بلندن عام 1946 إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في هافانا عاصمة كوبا.

وتم فعليا عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا عام 1947 تحت رعاية الأمم المتحدة واشتركت فيه 56 دولة، وفي عام 1948 تم اختتام أعمال المؤتمر بصدور ميثاق هافانا والذي عرف أيضا بميثاق التجارة الدولية. الذي شمل على أربعة فصول، حيث كانت الفصول الثلاثة الأولى تتعلق بالسياسات التجارة العالمية ومشكلات العوائق التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول، واتفاقيات خاصة بتجارة السلع والمواد الأولية، وسياسة العمل والتوظيف. أما الفصل الرابع، تناول القواعد الأساسية للسياسة التجارية التي أقرها الميثاق، والذي تضمن قيود وضوابط سلوكات الدول بشكل يؤثر على السيادة المطلقة للدولة على سياستها التجارية، للالتزام الدول بأحكام اتفاقيات دولية، إضافة إلى إقتراح إنشاء منظمة تجارية دولية.[1] والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية دعت إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 وهذا قبل التوصل لميثاق هافانا ليتماشى هذا التوجه مع الطريقة الأمريكية التقليدية في تلك المجالات التي يطلق عليها بالتحرك المزدوج[2]، وسعت إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية، من القيود الجمركية و غير جمركية، من خلال مفاوضات جنيف 1947، إلا أنها سحبت موافقتها المبدئية على ميثاق هافانا، ورفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليه في 1950 رغم أنها صاحبة المبادرة، وكان سبب الرفض يتمثل في تخوف المحافظين وبعض الشركات من انتهاك السيادة الوطنية والإفراط في الإجراءات التنظيمية[3]، يتركز حول مسألة تأثير هذه المنظمة على سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الخارجية، وكانت تتخوف أن تؤدي الموافقة إلى إنشاء منظمة إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين عند الضرورة،

[1] – سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق ص 13.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد ،الغات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأوروجواي إلى سياتل حتى الدوحة، الدار الجامعية الاسكندرية ،2003 ص 21.

[3] Joseph stiglitz ,un autre monde contre le fanatisme du marche, fayard 2007 p 120

إضافة إلى ذلك، فإن نظام التصويت المعمول به في الجات لا يؤخذ بعين الاعتبار الثقل الاقتصادي للدول[1] مما يضعف قوة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مجرى المفاوضات، وهذا ما أكده "أدلمان سبيرو" بأن سبب انسحاب أو معارضة الولايات المتحدة الأمريكية كان يتمثل في عدم استطاعتها في فرض خطتها على الآخرين،[2] وإلى جانب ذلك فإن ميثاق هافانا تضمن بعض الأحكام التي تنادي بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتعطيل قوى الطلب والعرض، في بعض المجالات.[3] وهذا يتنافى مع النهج الليبرالي، وكذلك وقوع هذا الإطار تحت ضغوط أصحاب المصالح، (الشركات الكبرى) في ذلك الوقت، وخاصة إتحاد المنتجين الأمريكي، الذي عارض قيام هذه المنظمة، وعارض سياسة التحفيز الجمركية، وما يترتب عنها من زيادة الواردات إلى الأسواق الأمريكية.[4] ويعتقد البعض أن المكاسب التي أحرزتها الدول النامية في مؤتمر هافانا أحرجت الولايات الأمريكية،وكل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على التخلص من فكرة منظمة تجارية دولية قبل ميلادها، وركزت على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي أنشئت عام 1947 والتي تشكلت من خمس وثلاثين مادة قانونية وأضيفت لها ثلاث مواد في سنة 1965[5]. وما يجب التأكيد عليه أن معظم الدول المنظمة إلى هذه الاتفاقية لم تشترك في المفاوضات ولكن الذي اشترك فعلا في المفاوضات هو عدد من الدول الغنية، تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وتضم المجموعة دول الأوروبية. وبعض دول شرق آسيا، وبلغ عدد الدول التي وقعت على الاتفاقية وحددت خطوطها العريضة 27 دولة أما باقي الدول التي وافقت على الاتفاقية دون أن تشارك في المفاوضات كلها هي دول النامية.[6] ولهذا تعتبر هذه الاتفاقية كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا، لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية[7].

وكان للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الدور الأساسي في التخطيط والتدبير للجات، وتم التوصل إلى صياغة أسس التجارة الدولية في ظل غياب الدول النامية، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي

---

[1] – إياد عبد علي سلمان الشمري ، رضا عبد الجبار الشمري ، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة لها مجلة آداب الكوفة ،كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 1 الإصدار10السنة 2011 ص ص67 -112

[2] – رشيد مجيد محمد الربيعي الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة الدولية: دراسة تأصيلية تحليلية للأسس والخصائص ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة ديالى، العراق، العدد1،2012،ص ص43-83

[3] – سعيد النجار ،تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ، الجزء الأول ، دار الشروق، القاهرة 1998 ص 77.

[4] – مغاوري شلبي علي ،النظام التجاري الدولي ،من هافانا إلى الدوحة ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2006 ص 15.

[5] – رشيد مجيد محمد الربيعي مرجع سابق

[6] – حسين حسن شحاتة ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار النشر للثقافة والعلوم، طنطا 1998 ص 11.

[7] – ابراهيم العيساوي مرجع سابق1 ص 25.

كانت تتخبط فيها نتيجة الفترة الاستعمارية، وما يجب التأكيد عليه أنه كان من المقرر إقامة منظمة تجارية دولية خلال هذه الفترة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الطرف الفعال في التحضير و اقتراح الفكرة، عارضت بقوة إقامة هذه المنظمة. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على المعرفة الدقيقة للولايات المتحدة الأمريكية لخفايا هذه المنظمة والأخطار الممكن أن تترتب عنها قبل التحضير الدقيق والجيد، من دراسات قانونية وتقنية وتجارية واقتصادية وغيرها من الإجراءات الواجب القيام بها في إطار إستراتجية شاملة، من أجل خلق منظومة اقتصادية، تجارية وقانونية تتميز بمرونة أكبر، حتى تتمكن من التكييف السريع مع كل التغيرات التجارية العالمية ومواجهة كل الأخطار المحتملة من تلك المنظمة. وتحويل مواقع الضعف إلى قوة في مواجهة المنافسة الدولية بمختلف أشكالها. ولهذا أخذت الوقت الكافي لتحضير نفسها في كل المجالات، رغم الضغوط التي كانت تدفع بالتعجيل لإقامة هذه المنظمة العالمية للتجارة. إن تعقد وصعوبة المفاوضات وإطالة مدتها خلال الجولات المتعددة التي تمت تحت مظلة الجات بين الدول الصناعية الكبرى من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى، ما هو إلا دليل قاطع على ذلك.

الفرع الثاني: فلسفة الجات

تعتمد فلسفة الجات على النظرية الكلاسيكية ودور التجارة الخارجية في النمو باعتبارها محرك النمو الاقتصادي، اعتمادا على مبدأ المنفعة حيث كل دولة تستطيع أن توفر من دخلها عن طريق التجارة الخارجية لأن الأسواق الدولية تسمح لها بالحصول على سلع بأسعار منخفضة عن تلك التي تسود في السوق المحلية في ظل غياب التجارة الدولية، وهذه الفلسفة تعتمد على مبدأ الميزة النسبية حيث تتمتع كل دولة بمقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها، وهذه المقومات تسمح لها بإنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من دول أخرى، ولذا تجد منافذ في الأسواق الدولية وبميزات تفوق مثيلتها من الدول الأخرى، أي يمكن للكل الحصول على سلع بأقل تكلفة عن طريق الاستيراد والحصول على فوائد أكبر من تصدير السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من البلدان الأخرى. ولهذا تشجع الجات التجارة الدولية متعددة الأطراف بدلا من التجارة الثنائية، عن طريق إتاحة الحرية والمنافسة لحركة وتدفق السلع دون عوائق، ولاشك أن ذلك يؤدي إلى النمو والرخاء الاقتصادي للدول المصدرة والمستوردة وكذلك بقية دول العالم، حيث يرجى أن تؤدي هذه الحرية في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.[1] وهذا يفيد أن كل الدول المساهمة في التجارة الدولية تحصل على عوائد من التجارة، أفضل بكثير من وضع تقيد فيه التجارة الدولية، لأن سبب الاختلاف النسبي لأسعار السلع

[1] – عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ص 275.

والخدمات في هذه الدول يؤدي إلى التخصص في الإنتاج، وتبادله في السوق الدولية من خلال التصدير والاستيراد وهذا ما يؤكده "ألفريد مارشال A.MARSHAL" الذي يعتقد أن التجارة الخارجية هي السبب الرئيسي وراء تطور الأمم.[1] وعرف هذا الرأي رواجا كبيرا خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وظهر اعتقادا كبيرا بأن التجارة بين الدول هي محرك النمو وقاطرة للتنمية والحرية الاقتصادية هي أفضل سبيل للوصول إلى الكفاءة في تقسيم العمل وتخصيص الموارد على الصعيد الدولي، وبالتالي فإن فلسفة الجات تدعو إلى الرجوع إلى القوانين الطبيعية للحركة الاقتصادية التي تقوم على المنافسة الحرة وإزالة كافة القيود وذلك لصالح الإنسانية، وهذا الهدف النبيل المعلن و ربما أن من وراء ذلك أهداف خفية أخرى غير معلنة تتحقق من خلال التطبيق الفعلي،[2] لأن كل ما ارتبط بمسيرة إنشاء هذه الاتفاقية إلى غاية ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، كان له علاقة بالأوضاع الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها الدول الغربية، وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتفاقم الأزمة الاجتماعية على الأخص اتساع نطاق البطالة وازدياد الهوة بين طرفي الهرم الاجتماعي لتوزيع كل من الثروة والدخل، وتميز هذا الوضع في اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بالضيق للسوق وكان الحل الوحيد المراهنة على السوق والسوق الدولية[3]، التي تعتبر كمنفذ للاقتصاديات الرأسمالية الغربية، والتي يعتبرونها الاقتصاديون الغربيون(الكنزيون) بأنها تشكل طلب إضافي ناتج عن التصدير له أكثر مضاعف يعادل في الدول المتقدمة أربعة أمثال قيمته نظرا لما يحدثه من نشاط يولد طلبا محليا جديدا وهي الحكمة من التغني بالتصدير، يأتي المضاعف من الاقتصاد الداخلي للدول المتقدمة، متشابك ومترابط، فحينما تأتي دفعة من خارجه، فإنها تعمل داخله وتنشط الاقتصاد الوطني.[4]

وتدعمت فكرة دور الصادرات والتجارة الخارجية في النمو بمجموعة من الدراسات تمت خلال الستينات والسبعينات كتلك التي نشرت في عام 1961 من طرف رغنار نركس RAGHAR NURKS التي يرى فيها أن الصادرات كانت تشكل محركا للنمو خلال القرن التاسع عشر لكثير من الدول كالأرجنتين، الأورجواي، إفريقيا الجنوبية ونيوزلندة، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[5]. كما "أكد

---

[1] - Raymonde Barre, Les échanges internationaux comme dynamiste de la croissance , Revue économique volume 16, n°1, 1965, p 108.

[2] – حسين حسن شحاتة مرجع سابق ص 03.

[3] – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الثالث، مرجع سابق ص 275.

[4] – فوزي الأخناوي ، مرجع سابق ص 73.

[5] - NEZEYS BERTRAND, Commerce International Croissance et développement, Economica 1985 p44.

كندلبرج Kuidlberge" على الدور الأساسي الذي لعبته الصادرات في تنمية الاقتصاد الإنجليزي في القرن التاسع عشر، وكان له نفس الدور في كندا في بداية القرن العشرين وظهرت دراسات لمجموعة من الاقتصاديين أمثال كيزنت Kuznets 1967، مايزل MAILZELS، 1967، كرافيس Kravis 1970 الذين توصلوا بعد تحليل العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلى وجود أثر إيجابي للتجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وإلى جانب ذلك أجريت دراسات في الخمسينات والستينات حول الخسائر الاقتصادية الناتجة بسبب الحماية والأرباح الممكن تحقيقها من الانفتاح على المبادلات الدولية. حيث قام "بلاسا BALASSA ، وكرنين Kernine في عام 1967 بحساب الأرباح الممكن تحقيقها من طرف الدول الصناعية، لما تخفض الرسوم الجمركية، وفي عام 1972 قدر ماج MAGEE الربح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية كما قدر هابرقر HABERGER في عام 1959 الخسارة الناتجة عن الحواجز الجمركية في الشيلي. وعلى ضوء هذه الأفكار والدراسات والبحوث التي وجدت في عقيدة الجات صدا لها. تم التخطيط والتدبير لفتح أسواق دول العالم أمام تدفق السلع والخدمات المنتجة في الدول الرأسمالية الغربية بإزالة كل الحواجز التي تقف أمامها وهذا من أجل حل مشاكل المنظومة الرأسمالية على حساب بقية دول العالم وخاصة النامية منها.

المطلب الثاني: جولات مفاوضات الجات

إبتداءا من سنة 1947 جرت مجموعة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، أطلق عليها جولات الجات والتي بلغ عددها ثمانية جولات، يمكن توزيعها حسب المراحل الأربعة التالية[1]:

الفرع الأول :المرحلة الأولى (1957 – 1961)

وتضمنت هذه المرحلة 05 جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تركزت حول إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية وهي:

الجولة الأولى: جنيف 1947 والتي تعتبر نقطة انطلاق وتحديد إطار الجات من طرف 23 دولة.[2] وهي: جنوب إفريقيا ، استراليا ، كندا ، شيلي ، الصين ، كوبا ، لبنان ، لوكسمبورغ ، باكستان ، سوريا ،

[11] – عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ،جامعة دمشق ، سوريا، المجلد 24 ، العدد الأول ، 2008 ص ص 179-202.

[2] - Fereydoun A khavand, le nouvel ordre commercial mondial du GATT à L'OMC, NATHAN Paris 1995 p16.

تشيكوسلوفاكيا، بلجيكا، البرازيل، برما ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، الهند ، روديسيا ، انجلترا ، نيوزيلند ، هولندا، النرويج ، سيلان ، ويتضح أن معظمها من الدول الصناعية وبعض الدول النامية التي مازالت تدور في فلك الأوساط الاستعمارية[1].

وأهم النتائج المتوصل إليها : تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات والسلع الصناعية التي تهم بالدرجة الأولى الدول الصناعية.

الجولة الثانية: جولة أنسي 1949 والتي حضرتها 13 دولة، تركزت المفاوضات على المزيد من التخفيض في الرسوم الجمركية على المنتجات والسلع الصناعية، ولم يتم التطرق إلى بحث تخفيضات الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية.

الجولة الثالثة: جولة توركاي، (من 1950 – 1951): صادفت هذه الجولة رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا الخاص لإنشاء منظمة التجارة العالمية من جهة وانتعاش حركة التجارة الدولية منذ بداية الخمسينات وزيادة عدد الدول المشاركة في المفاوضات الذي بلغ 38 دولة، بما في ذلك الدول النامية من جهة أخرى إلا أن سوريا ولبنان انسحبتا منها احتجاجا على تفاوض المستعمر الاسرائيلي على الانضمام للغات، كما انسحبت الصين من هذه الجولة لشعورها بهيمنة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على مفاوضات الجات وفرض وجهات نظرها.[2] ونتج عن هذه الجولة المزيد من التخفيضات في الرسوم الجمركية.

الجولة الرابعة: جولة جنيف (1954 – 1956)، وعرفت هذه الجولة بانضمام اليابان للغات في 1955، لكن عدد الدول المشاركة لم يتعدى 26 دولة، وتم تحقيق المزيد من التخفيضات الجمركية والتي من خلالهما تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأوفر، لكن الدول النامية كانت استفادتها ضعيفة نظرا لمحدودية صادراتها، التي تتوقف على المواد الأولية.

الجولة الخامسة: جولة ديلون (1960 – 1961): نسبت هذه الجولة إلى وزير التجارة الأمريكي "دوغلاس ديلون"(C.DOUGLAS DILLON) الذي أشرف على التنسيق في المفاوضات، خاصة السياسات التجارية للجماعة الاقتصادية الأوروبية اتجاه الدول الأخرى، عن طريق القيود التعريفية وغير تعريفية، كما تم تحقيق المزيد من التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية، التي حظيت باهتمام كبير في المفاوضات الخمس

[1] – أياد عبد علي سلمان الشمري، رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق

[2] – محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية ،مصر 2008 ص101.

السابقة، وتم التطرق إلى تحديد مستويات الرسوم الجمركية لبعض المنتجات الزراعية في ظل محدودية الدول المشاركة، التي لم يتجاوز عددها 26 دولة.

الفرع الثاني المرحلة الثانية (1962 – 1972)

واشتملت هذه المرحلة على جولتين تركزت فيهما المفاوضات على تخفيض القيود الجمركية وغير جمركية.

الجولة الأولى: جولة كندي (1964 – 1967)، نسبت هذه الجولة إلى الرئيس الأمريكي كندي (John.F.Kennedy)، نظرا لدوره في الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية وإصلاح قانون تجارة بلده القائم على مبدأ المعاملة ، ليحل محله قانون توسيع التجارة الذي بموجبه تحصل على صلاحيات واسعة. للتفاوض حول تحرير التجارة الدولية وواكبت هذه الجولة نشأة الجماعة الاقتصادية لأوروبا وتوحيد سياستها التجارية، مما أدى إلى بروز خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمخض عن المفاوضات اتفاق بالتخفيضات الجمركية تدريجيا على مدى خمس سنوات على سلع تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، إلى جانب اتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية كل المنتجات الزراعية نسبة 25 % واتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الكيماوية بـ 50 % في الولايات المتحدة الأمريكية و20 % في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإنجلترا، كما يجب الإشارة أن خلال هذه الجولة ازداد عدد الدول المشاركة بشكل ملفت حيث بلغ عددها 62 دولة، وتم التطرق إلى موضوع التجارة والتنمية، وطرح أحقية الدول النامية في الاستفادة بمعاملة تفضيلية، وتم التطرق بشكل جاد إلى مسألة مكافحة الإغراق.

الجولة الثانية: جولة طوكيو(1973 – 1979)، وتعتبر هذه الجولة من أطول الجولات السابقة، حيث امتدت لأكثر من ستة سنوات وأكثر مشاركة، ونظرا لعدد الأعضاء الذي بلغ 102 دولة، وهذا يدل على أهمية هذه الجولة، التي تم التوصل من خلالها إلى كثير من الاتفاقيات الخاصة بتخفيض القيود على التجارة الدولية ومعالجة بعض القضايا الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي، إلا أن هذه الجولة شهدت تناقضات بين الأطراف المتفاوضة حول السياسات التجارية بالنسبة للسلع الزراعية، حيث تمسكت المجموعة الأوروبية برفض التفاوض على تخفيضات في مستوى الدعم للزراعة الأوروبية. والجدول الأتي يبن مختلف مراحل التفاوض و ما ترتب عنها من نتائج بشكل مختصر

جدول رقم16: ملخص جولات الجات

الجولات	المكان	التاريخ	عدد الدول المشاركة	النتائج
جولة جنيف	سويسرا	1947	23	45000 تخفيض جمركي
جولة أنسي	فرنسا	1949	13	5000 تخفيض جمركي
جولة توركي	انجلترا	1951 – 1950	38	8700 تخفيض جمركي
جولة جنسيني	سويسرا	1956	26	تخفيضات جديدة بقيمة 2.5 مليار دولار
جولة ديلون جينسيني	سويسرا	1961 – 1960	26	4400 تخفيض جمركي
جولة كنيدي	سويسرا	1967 – 1964	62	تخفيض رسوم جمركية – 35 % على السلع الصناعية مكافحة الإغراق
جولة طوكيو	اليابان	1979 - 1973	102	مجموعة اتفاقيات حول الحواجز غير جمركية، تحديد مستوى متوسط لرسوم الجمركية المطبقة من طرف الدول الصناعية 6.3 % على عدد من السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية
جولة أوروجواي		1993 - 1986	115	-اتفاق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة. - مجموعة اتفاقيات حول الزراعة النسيج، الاستثمارات، حقوق الملكية الفكرية ... النزاعات الخدمات، تخفيض الرسوم الجمركية

المصدر: Fereydoun A Khavand OP CIT p 20

وبشكل عام ركزت الجات على تحرير التجارة في المنتجات المصنعة التي تملك فيها الدول الصناعية المتقدمة مزايا تنافسية، بينما في المجالات الهامة للدول النامية كالزراعة والنسيج كانت تحرير التجارة الخاصة بهما محدودة، بقي قطاع النسيج يخضع لقيود قوية(الحصص) محددة حسب البلد والمنتج ،أما الزراعة بقيت محمية بشكل كبير وتحظى بالدعم الكبير.[1]حيث استفاد قطاع الزراعة بوضع خاص حتى سنة 1994 لأنه لم يدرج في المفاوضات التجارية، مما سمح لكثير من الدول وخاصة الأوروبية منها بحماية أسواقها ودعم صادراتها[2]

المطلب الثالث: جولة الأوروغواي (1986 – 1993) وأهدافها

يمكن اعتبار موضوع دعم الزراعة و الموضوعات الخاصة بالخدمات والاستثمار الاجنبي والملكية الفكرية، بالاضافة إلى تفاقم المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية و السوق الاوروبية المشتركة واليابان ، من بين العوامل الاساسية التي دعت إلى عقد جولة جديدة للجات بمساعي أمريكية .

الفرع الأول : ظروف انعقاد جولة الأوروجواي

جاءت الدعوة إلى جولة الأوروجواي من منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق[3]. وفي أعقاب جولة طوكيو(نوفمبر 1982 دعت الولايات إلى عقد أول مؤتمر وزاري للجات بهدف الضغط على الجماعة الاقتصادية الأوروبية للحد من دعم الصادرات الزراعية وتوسيع نطاق أحكام الجات، لتشمل التجارة الدولية في الخدمات. إلا أنها لم تنجح في تمرير هذين الهدفين، لهذا غيرت الولايات المتحدة من أهدافها المعلنة مرحليا وطلبت ببدأ جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف بهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة الدولية في السلع وتوسيع إطار المفاوضات لتشمل التجارة الدولية للخدمات.[4] وعليه تم عقد الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات في سبتمبر 1986 بداية مفاوضات الجولة الثامنة.

وكان بدأ المفاوضات تحت ضغط مجموعة من الأطراف والعوامل، إلى جانب مجموعة أخرى من الضغوطات التي ظهرت أثناء انعقاد الجولة والتي يمكن اعتبارها دوافع إضافية للإسراع في حسم المفاوضات وأهم هذه الظروف:

---

[1] Joseph stiglitz , op cit p 121

[2] Bernard Guillochan , économie internationale ,Denod ,paris 2009 p153

[3] – ابراهيم عيساوي، مرجع سابق ص 50.

[4] – محمد محمد علي ابراهيم، الجات الأثر الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية ،الأسكندرية 2002 ص 36.

1-قد لوحظ منذ عام 1981 استحداث أساليب لحماية التجارة والمتمثلة في الحماية الجديدة المعتمدة على القيود غير جمركية، والتي تعتبر محظورة حسب قواعد الجات وكانت ممارسة من طرف الدول الصناعية في قطاع الصناعة والزراعة والتي كان لها أثر محسوس على الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم، مما أدى إلى تخوف من نشوب حروب تجارية، ومن الممكن أن تتحول إلى حروب عسكرية. فكان لابد من الدعوة لإزالة هذه القيود أو التخفيف منها.

2-عدم قدرة آلية فض المنازعات في الجات على تسوية المنازعات التجارية بين الدول في ظل توسع الفوضى في النظام التجاري الدولي بسبب عدم احترام قواعد الجات والتحايل عليها[1] بالأساليب المختلفة، وهذا ما أدى إلى ضرورة تقوية آلية فض المنازعات في إطار الجات.

3- التطور العلمي والتقني الذي شهده العالم كان له أثر على النظام التجاري الدولي في مختلف قطاعاته الصناعية الزراعية والتجارية وتطلب إعادة النظر في الإجراءات التعريفية وغير التعريفية للحركة التصديرية لتجارة الخدمات والمنتجات الزراعية والتجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، لاستيعاب النمو الإنتاجي المطرد المرتبط بزيادة الدخل والثروة وكثافة الموارد المالية[2].

4-تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية والمتمثلة أساسا في أزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية في 1984 واستمرار الكساد في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى. مما أدى إلى ضعف الأداء والخلافات والقلق على مستقبل التجارة الدولية وخاصة الدول التي كان لها نصيب كبير في التجارة العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما دفعها إلى محاولة فتح الأسواق الخارجية كمخرج من هذه الأوضاع السيئة[3].

5-ضرورة تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع نشاط الشركات متعدية الجنسيات باتجاه أسواق الدول النامية، التي أصبحت تبحث عن بدائل لتمويل مشروعات التنمية تحت ضغط أزمة المديونية التي تفاقمت وشكلت عبئا إضافيا على الدول النامية أمام الاحتياجات التنموية المتزايدة، والتي لا يمكن تمويلها بالمزيد من الديون إلا الخضوع لأمر الواقع وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- التوسع في التجارة الدولية في مجال الخدمات التي تجاوزت معدلات نمو نظيرتها في السلع. ولهذا كان من الضروري أن تطالب الدول المنتجة والمصدرة للخدمات بإدماج تجارة الخدمات ضمن المفاوضات لأجل تحريرها،

---

[1] - ابراهيم العيساوي، مرجع سابق ص 51.

[2] - محمد عبيد محمد محمود، مرجع سابق ص 211.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ،من الأوروجواي إلى سياتل حتى الدوحة مرجع سابق ص 52.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الصناعية التي شهد فيها إنتاج الخدمات أهمية كبرى وخاصة مع تزايد دور دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية في مجال تصدير السلع الصناعية التقليدية[1].

7- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعدية الجنسيات وتوسيع نشاطها في شتى أرجاء العالم وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك، وتوفير الحماية الضرورية للمنتجات الفكرية التي تنتجها تلك الشركات وتمكينها من العمل في السوق العالمية من دون قيود[2] .

كان يحدث كل هذا في الوقت الذي تدهورت فيه مكانة وقوة الكتلة الاشتراكية وانهيار النظام الاشتراكي في الإتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا مقابل اتجاه النظام الرأسمالي نحو التوسع على مستوى العالم.

الفرع الثاني: أهداف جولة الأوروجواي

وقد أشار الإعلان الوزاري الخاص بجولة أوروجواي إلى أن الهدف من تلك المفاوضات هو تحقيق المزيد من تحرير وتوسيع التجارة الدولية، بما يضمن النفاذ إلى الأسواق من خلال إزالة القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية وكذلك زيادة استجابة نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف للبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة وتقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى وتحسين النظام النقدي العالمي.[3]

وتعتبر جولة أوروجواي من أهم جولات الجات السابقة، لأن نتائج هذه الجولة سوف تؤثر جذريا في مستقبل التجارة الدولية كما ستؤثر على اقتصاديات الدول الأعضاء.[4]

ولهذا كانت هذه الجولة أطول من الجولات التي سبقتها واستغرقت سبع سنوات متواصلة نتيجة مجموعة من الخلافات التي برزت أثناء المفاوضات التي كانت تتمحور حول مجموعة من الأهداف[5]. والمتمثلة في:

1 تحسين فرص دخول الأسواق من خلال تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات التي من شأنها إعاقة توسيع التجارة الدولية.

2 دعم وتطوير نظام الجات وخاصة في مجال توسيع نطاق التجارة ونظام تسوية المنازعات بشكل يتماشى مع تطور الاقتصاد الدولي.

---

[1] - نفس المرجع ص 54.

[2] - ابراهيم العيساوي، مرجع سابق ص 52.

[3] - سمير محمد عبد العزيز ،التجارة العالمية بين الغات ومنظمة التجارة العالمية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001 ص34.

[4] - عاطف السيد، الغات والعالم الثالث، دراسة تقويميةللجات واستراتجية المواجهة، ، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية 1999 ص19.

[5] - نفس المرجع ص20.

3 -التنسيق في السياسات التجارية والاقتصادية بشكل يضمن استمرار التدفقات المالية والاستثمارية إلى الدول النامية.

4 -مواجهة الأساليب الحمائية الجديدة والمشاكل المترتبة عنها.

5 -التوسع في المفاوضات لتشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار، إلى جانب مكافحة الدعم والإغراق والإجراءات الوقائية.

6 -الاهتمام بالتجارة الدولية الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.

7 -توسيع صلاحيات الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء.

ولأجل تحقيق تلك الأهداف المعلنة امتدت جولة أوروجواي من 1986 إلى غاية 1993 وأجريت خلالها مفاوضات في جو ساده خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا حول صادرات السلع الزراعية والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين وظهرت كذلك صعوبات في التفاوض في مجال التجارة في الخدمات (البنوك وأسواق رأس المال والتأمين والسياحة والاتصالات والنقل والمقاولات والخدمات المهنية) بين الدول المتقدمة والدول النامية ونتيجة هذه الخلافات تم تأجيل الجولة عدة مرات (سبتمبر 1991، أبريل 1992، ديسمبر 1993).

ومن أجل حل الخلافات والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة تم تشكيل هيكل تفاوضي رباعي في الثالث عشر من يناير 1992 ضم كل من الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي واليابان وكندا لإعادة النظر في القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والتجارة في الخدمات وإعادة فتح الموضوعات الجوهرية ذات الصلة بقضايا الخلاف الرئيسية، وفي يوليه عام 1992 أعلن الهيكل المتفاوض السابق تشكيلة تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات[1]. وهذا بالرغم من إشراك واحد وثمانين بلدا ناميا في جولة الأوروجواي. إلا أنه وأثناء السنوات النهائية الحاسمة للدورة ما بين عامي 1992 – 1994 فقد اضطرت جميع وفود تلك البلدان خلال تلك المرحلة التفاوضية بجنيف أن تنتظر حتى تتوصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إلى اتفاق حول جميع الموضوعات المتفاوض عليها دون أن تتدخل لتغيير أي شيء في النصوص التي قبلتها البلدان الثرية.[2]

[1] – عادل المهدي ،مرجع سابق ص186.

[2] – أزوالدو دو ريفور ، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، انقراض العالم الثالث، ترجمة فاطمة نصر ، مكتب سطور لنشر ،القاهرة 2012 ص68.

استغرق التفاوض حول هذه النقاط كثيرا من الوقت، وهذا يدل على أن كل الأطراف المؤثرة في التفاوض كانت تسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الدول الأخرى وخاصة النامية منها، وأن موضوعات التفاوض تتميز بالصعوبة والتأثيرات المزدوجة على الأطراف المعنية، أي كل تنازل أو سوء تقدير يكلف البلد المعني خسائر اقتصادية كبيرة ورغم كل ذلك أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أوروجواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في 15 ديسمبر 1993 على عدد من القضايا الخلافية، فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أوروجواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية علما أن المفاوضات ضمت 117 دولة.[1] وأغلبها من الدول النامية.

ومن خلال هذه الوقائع تتأكد مسألة هيمنة الدول الغربية على المفاوضات في غياب أي تأثير يذكر للدول النامية فيها. وبالتالي فإن النتائج النهائية تعبر عن مصالح الدول الغربية على حساب الدول النامية التي ستتحمل أعباء تلك المفاوضات في الأجل القريب والبعيد.

[1] – سعيد النجار ، الجزء الأول ، مرجع سابق ص69.

المبحث الثاني: نتائج جولة الأوروغواي وميلاد منظمة التجارة العالمية

تعتبر جولة أوروجواي أهم جولة في إتفاقية الجات لما تضمنته من موضوعات وقضايا جديدة كما تعتبر أكثر الدورات تعقيدا منذ بدايتها وحتى مرحلة التوقيع على نصوصها كما تعتبر أكثر أهمية لما تمثله في إرساء القواعد الاساسية للجات .

المطلب الأول: أهم نتائج المفاوضات التجارية

إن الوثيقة النهائية التي وقعت عليها الدول المشاركة في 16 / 04 / 1994 تناولت بالتفصيل كل المجالات التي ستشملها الاتفاقية والتي سوف تشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للتجارة[1]. وأهم الموضوعات التي تم التفاوض بشأنها وتم التوصل فيها إلى نتائج، هي كالآتي:

الفرع الأول: حرية دخول الأسواق

حيث تعهدت الدول المشاركة بتسهيل التبادل التجاري بشأن بعض السلع بإلغاء وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية، وتحقق في هذا المجال تنازلات جمركية ملزمة لكافة الأعضاء، ماعدا الدول النامية التي تحظى بمعاملة خاصة، وتغطي هذه التنازلات السلع الصناعية بشكل خاص، نظرا لالتزام البلدان الصناعية الكبرى بنسب كبيرة من التخفيضات الجمركية على الواردات من هذه السلع[2]. وهذا كان نتيجة لاتفاقات خاصة بين الدول الصناعية على هامش جولة الأوروجواي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإتحاد الأوروبي واليابان.[3]

كما قدمت الدول النامية تنازلات كبيرة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة بالنسبة للسلع الصناعية وذلك في إطار برامج التثبيت والتكييف الهيكلي [4]

أ. **الزراعة:** لقد أسفرت جولة الأوروجواي على دعوة الدول الأعضاء إلى إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة الدولية في السلع الزراعية التي كانت موضوع خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية بسبب الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية إلى مزارعها والذي ينعكس بزيادة

---

[1] – أحمد بلوافي ، نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، دراسة مسحية تحليلية ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر، المجلد11 العدد 11 2011 ص ص 1-32

[2] – نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، جولة الأوروجواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد.، جامعة تكريت، العراق،المجلد 6، العدد18،2010ص ص145-164

[3] – ابراهيم العيسوي – مرجع سابق ص70.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأوروجواي إلى سياتل حتى الدوحة، مرجع سابق ص67.

القدرة التنافسية لصادراتها، ويؤثر سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا يعتبر هذا الاتفاق نجاحا للولايات المتحدة الأمريكية،[1] في تحقيق تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، وتخفيض الدعم والرسوم الجمركية وفتح الأسواق.

ب. **المنسوجات:** لم يكن هذا القطاع يخضع لأحكام الجات بل كان يخضع لاتفاقية الألياف المتعددة منذ 1962 ومثلث هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من طرف الدول الغربية ضد صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس[2] وذلك بتحديد حصص التصدير لكل دولة، مشكلة قيدا وعائقا أمام صادرات وصناعات الدول النامية وخاصة تلك التي تملك فيها ميزة تنافسية. مما جعل مطلب دمج هذا القطاع ضمن نظام الجات من ضمن الشروط التي وضعتها الدول النامية للانخراط في جولة مفاوضات أوروجواي، والتي تحقق فيها التقليل من القيود التي وضعتها الدول الغنية عام 1974 بموجب اتفاقية الألياف المتعددة ونظام الحصص الذي حدد كميات المنسوجات والألبسة المسموح بتصديرها من طرف الدول النامية، وكلفت هذه الاتفاقية الدول النامية خسارة 27 مليون وظيفة و40 مليار دولار سنويا.[3]

وكل ما تحقق في جولة الأوروجواي هو الإلغاء التدريجي للقيود على الملابس والمنسوجات أما التدابير غير جمركية تلغى على مدى عشر سنوات.

الفرع الثاني: قواعد تنظيم التجارة الدولية

شكلت اتفاقية الجات إطارا هاما للمبادئ والقواعد والضوابط التي تنظم عمليات التجارة الدولية، وفي جولة أوروجواي تم تحديث عدد من هذه القواعد والإجراءات وجعلها أكثر مواكبة للتطورات الاقتصادية[4] وأهم هذه الاتفاقات:

أ–الدعم: تم الاتفاق بشأن الدعم خلال جولة طوكيو وفي جولة الأوروجواي، دعت الاتفاقية الدول الأعضاء إلى تجنب الدعم للسلع المصدرة الذي يلحق الضرر بالأعضاء الآخرين وبموجب هذا الاتفاق فأنه في حالة ثبوت تقديم دولة ما دعما محظورا. فيحق للطرف المتضرر فرض رسوم تعويضية. إلا أن

---

[1] – نفس المرجع ص62.

[2] – عبد الواحد العفوي ،العولمة والغات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000 ص82.

[3] – أحمد بلوافي، مرجع سابق

[4] – عبد الواحد العفوي، المرجع سابق، ص 108.

هذا الاتفاق معرض لإساءة الاستعمال من جانب الدول الصناعية لأغراض حمائية، باستغلال بعض الثغرات التي تستغلها الدول الصناعية لحماية أسواقها من المنافسة من جانب الدول النامية.[1]

ب–الإجراءات الوقائية: إن الغرض من هذا الإجراء هو حماية الصناعة المحلية، وهو مسموح به طبقا للمادة 19 من اتفاقية الجات 1947.

أما المادة 10 من اتفاقية الجات 1994 اشترطت إجراء تحقيق لإثبات حدوث ضرر جسيم بسبب التدفق الضخم للواردات من سلعة معينة قبل اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية، وإذا ثبت ذلك يمكن استخدام أحد هذه الإجراءات.

- فرض حصة من السلعة المستوردة.
- فرض رسوم على السلعة المستوردة.
- سحب الالتزام بتنازلات جمركية على السلعة المستوردة، ويمكن تطبيق هذه الإجراءات لمدة أربعة سنوات قابلة للتمديد إلى ثمانية سنوات في حالة استمرار الوضع على حاله.[2]

غير أن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يخشى من إساءة استعمال بعض المواد في تطبيق الإجراءات الوقائية وتتحول الاستثناءات إلى قواعد[3]. رغم التحسينات التي أدخلت على الاتفاق.

ج– الإغراق: ويقصد به قيام دولة بتصدير سلعة معنية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية، وفي حالة حدوث مثل هذا السلوك فيكون للدولة المستوردة الحق في مكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم معين شريطة ألا يزيد هذا الرسم عن الفرق بين سعر السلعة المصدرة وسعرها في السوق المحلية[4]. وقد أعطت المادة 06 من اتفاقية الجات 1994 الحق في تطبيق الإجراءات المضادة للإغراق في الحالات التي تسبب فيها الواردات ضررا لصناعة الدولة المستوردة، بينما يرى بعض المراقبين بأن هناك اعتبارات قد تؤدي إلى إساءة استعمال هذه الإجراءات لأغراض حمائية وخصوصا من طرف الدول الغنية، لأنها قادرة على توفير الموارد المالية والإمكانات الفنية المطلوبة لإجراء التحقيقات بشأن الإغراق. ولهذا هناك توقع بأن يزداد استعمال إجراءات مكافحة

---

[1] – ابراهيم العسوي مرجع سابق ص76.

[2] – مغاوري شلبي علي ، مرجع سابق ص36.

[3] – ابراهيم العيسوي، مرجع سابق ص72.

[4] – عاطف السيد ، مرجع سابق ص77.

الإغراق، كإجراءات حمائية مما جعل البعض يرى أن جولة أوروجواي لم تنجح في معاملة الموضوع كما ينبغي من وجهة نظر تحرير التجارة.[1]

الفرع الثالث : الاتفاقات في الموضوعات الجديدة

أ –اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة: يعتمد هذا الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والتي تأخذ بمبدأ المساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارات الأجنبية. وإزالة كل التشوهات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي وتتعارض مع مبادئ الجات.[2]

– كاشتراط استخدام مدخلات منتجة محليا في المنتوج النهائي.

– اشتراط تصدير جزء من الإنتاج إلى الخارج أو تسويق الإنتاج محليا.

– شرط تحقيق توازن بين الاستيراد والتصدير للمشروع.

– شرط توازن العملة الأجنبية،[3] أي تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي لشراء واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه من عملات أجنبية مقابل صادراته.

أما بخصوص الدول النامية، فإن الاتفاقية تعطى فترة انتقالية لمدة 5 سنوات لتهيئة أوضاعها والهدف من هذه الاتفاقية هو تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدول النامية دون عراقيل، وتوفير ضمانات وحقوق قانونية للشركات متعدية الجنسيات في إطار تنظيم عالمي، كما تقيد دور الحكومات الدول في تنظيم نشاط هذه الشركات.[4]

ب– حقوق الملكية الفكرية: وهي عبارة عن مجموعة من الضوابط التي توفر حماية لصاحب الحق من استغلال الآخرين، وكان للدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية الدور الكبير في وضع المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على جدول المفاوضات[5]، التي خرجت باتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي تشمل حقوق المؤلف، حقوق الملكية الصناعية، براءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية للسلع. ولتحقيق هذا الاتفاق، يجب على الدول الأعضاء وضع وتحديث القواعد والأسس الضرورية لهذه الحماية كإعداد القوانين والتشريعات الملائمة لذلك وتوفير هذه الحماية.

---

[1] – ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص73.

[2] – نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ،مرجع سابق

[3] – عاطف السيد، مرجع سابق ص61.

[4] – نفس المرجع ص61.

[5] – عبد الواحد العفوي ، مرجع سابق ص94.

ج –التجارة في الخدمات: يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة في الخدمات. وأهم الأسباب التي دفعت الدول الغربية لإدراج موضوع الخدمات ضمن مفاوضات الأوروجواي هو النمو السريع لتجارة الخدمات في التجارة الدولية مقارنة بتجارة السلع.[1]

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية كانت إرادتها هي الأقوى على اعتبار أن هذه الدول هي التي تدير عجلة الاقتصاد العالمي وتسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية على حساب الدول النامية المتضررة.[2].

وبالتالي غطى الاتفاق الوسائل المختلفة لانتقال الخدمات من دولة إلى أخرى وهي أربعة: [3]

- حركة الخدمات عبر الحدود.
- حركة المستهلك للخدمة.
- حركة من خلال التواجد.
- حركة اليد العاملة.

المطلب الثاني: نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها

أسفرت النتائج النهائية لجولة مفاوضات التجارية متعددة الاطراف عن إتفاقية تنشيء إطارا مؤسسيا لسد النقص في أدوات النظام الاقتصادي العالمي بما يوفر الصورة التكاملية للمسائل الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة، و المتمثل في منظمة التجارة العالمية التي ظهرت الحاجة إليها لتحقيق المزيد من حرية التجارة العالمية

الفرع الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995 بناءا على اجتماع أوروجواي لأجل توسيع الإتفاقيات التجارية لتشمل مجالات جديد كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية[4] لتقوم بدور مهم و محدد يتمثل في الإشراف على عملية التحرر الاقتصادي للأسواق والأنظمة العالمية للتجارة من القوانين والقواعد التي تحكمها حتى تصبح

[1] – عبد الخالق دبي الجبوري ، الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات وأثرها المحتملة على الاقتصاد العراقي.مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بابل ،العراق، المجلد 194 العدد 12،2014 ص–ص 80–106

[2] – نفس المرجع.

[3] – مغاوري شلبي على مرجع سابق ص38.

[4] Joseph stiglitz , op cit p 122

ملائمة مع الخط العام للرأسمالية العالمية[1]. ولهذا كانت المفاوضات في هذه الجولة لعبة كبرى يخطط لها وينفذها اللاعبون الكبار هم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان.[2]

لتشكيل الضلع الثالث في مثلث الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين. لتأدية الوظائف التالية:

1-متابعة تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الأعضاء.

2-تحفيز المفاوضات المستقبلية حول المسائل التجارية العالقة وبقية المسائل المتفق عليها في جولة الأورجواي إضافة إلى المفاوضات الهادفة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة.

3-فض النزاعات التي تنشأ بين الأعضاء أثناء تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية.، وتسوية الخلافات التجارية في الإطار المتفق عليه في جولة الأوروجواي.

4-الإشراف على متابعة ومراقبة السياسات التجارية لدول الأعضاء لضمان احترام القواعد والضوابط المتفق عليها من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

5-التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: أهـداف منظمة التجارة العالمية

أ-الأهداف المعلنة: إن الأهداف المعلنة للمنظمة التجارة العالمية تسعى لتحقيق التحرير الكامل للتجارة الدولية من القيود الجمركية وحرية انتقال رؤوس الأموال بدون تمييز بين الدول الأعضاء[3]، وتعمل المنظمة على:

1-رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء عن طريق زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وضمان التوظف الكامل والاستخدام الأمثل للموارد في الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية في السلع والخدمات.

2-تحرير التبادل التجاري الدولي لمختلف السلع والخدمات بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية.

3-توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم آلياتها.

---

[1] - نعمان عباس ندا الحياني ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات النامية ،مجلة جامعة الكويت للعلوم الإنسانية ،كلية التربية ،جامعة تكريت ، العراق المجلد 13 ، العدد 4 ،2006 ص ص375-388

[2] - نفس المرجع.

[3] - نفس المرجع

4-خلق وضع تنافسي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، تحكمه آلية السوق وتنظمه قواعد وأسس الاتفاقيات.

5التوسع في التقسيم الدولي للعمل وزيادة التوسيع في التجارة.

6-إقامة نظام تجاري متكامل ودائم عن طريق تنسيق السياسات التجارية للأعضاء.

7-إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بضمان لها نصيب عادل في التجارة الدولية واتخاذ التدابير اللازمة حتى تستفيد الدول النامية بشكل عادل من التجارة الدولية بما يتناسب مع احتياجاتها في التنمية الاقتصادية، وإن كانت المعاملة للدول النامية في الواقع غير كافية.[1]

ب-الأهداف الخفية: ومما تقدم، يظهر أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تتمحور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية، غير أن هذا الهدف ليس غاية في حد ذاته كما هو أداة تعمل منظمة التجارة العالمية من خلاله على إدارة الأزمة التي يتخبط فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي المتمثلة في التضخم الركودي، والخروج من هذه الأزمة يتطلب إدماج اقتصاديات نامية في السوق العالمية وهذا الإدماج لا يتحقق إلا من خلال نشر التحريرية الاقتصادية الجديدة.[2]

ونجد فكر العولمة يستخدم منظمة التجارة العالمية كأداة تنفذ من خلالها السيطرة على العالم وتصبح منظمة التجارة العالمية أداة فرض العولمة في الجانب الاقتصادي بإعلانها تحرير التجارة الدولية كهدف وشعار. إلا أن ما كشفت عنه الأحداث والصراعات في الأسواق الدولية يزيل الستار عن الهدف الحقيقي والقبيح لمعظم الاتفاقات التي يتم طبخها تحت مظلة الجات أو منظمة التجارة العالمية. [3]

والذي أثر على معظم الميزات التنافسية لمنتجات الدول النامية وجعلها غير قادرة على المنافسة مع المنتجات الدول المتقدمة، تحت شعار تحرير التجارة العالمية.

---

[1] - خويلدي السعيد، مرجع سابق.

[2] - نعمان عباس ندا ، مرجع سابق

[3] - محمد عبد الرحيم البيومي، الواقع الاقتصادي للدول النامية بين مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة والقانون ،غرفة التجارة وصناعة دبي ،9-11ماي 2004،ص2281.

الفرع الثالث: مبـادئ منظمة التجارة العالمية

لبلوغ تلك الأهداف المعلنة، تروج المنظمة العالمية للتجارة لمبادئ بين الشعوب والأمم، وهي نفس المبادئ التي قامت عليها الجات من قبلها، لتمثل القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي بغض النظر عن مطابقتها للواقع أم لا. [1] وأهم هذه المبادئ:

1-الالتزام باستخدام التعريفة الجمركية للحماية، أي عدم استعمال القيود غير التعريفية في الحالات التي تلجأ فيها الدولة العضو إلى الحماية في إطار المادة 12 من اتفاقية الجات، كإجراء استثنائي مرتبط بظرف اقتصادي مؤقت لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.[2] وتلتزم الدول عدم تجاوزها لسقف محدد من الرسوم الجمركية المتفق عليه إلا عن طريق تقديم تنازلات جمركية على سلع مستوردة و تجيز اتفاقية الجات فرض رسوم تعويضية على السلع المستوردة الخاضعة للدعم من طرف الدولة المصدرة.

2-مبدأ عدم التمييز: على الدولة العضو أن تلتزم بعدم التفرقة بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، احتراما لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أي استفادة أي طرف من امتياز يعطى لأي طرف، ينتقل ذلك الامتياز لبقية الأطراف دون المطالبة به، وبذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية وهناك استثناءين لهذا المبدأ.[3]

أ-الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تقوم الدول المنضمة إليها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز فيما بينها وتطبق تعريفة جمركية موحدة، على الدول الأخرى ومنطقة التبادل الحر التي تقوم الدول الأعضاء فيها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز التجارية فيما بينها، وتبقى كل دولة على تعريفاتها الجمركية الخاصة مع الدول الأخرى.

ب-الامتيازات والأفضليات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية.

3-مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة: إن تحرير التجارة الدولية لن يتحقق إلا بعمل الأطراف المتعاقدة على خفض عام وتصاعدي لكل أنواع الرسوم الجمركية التي تواجه التجارة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف.

4-مبدأ الالتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق (المادة 06) من اتفاقية الجات: وذلك بمنع كل التصرفات الضارة التي تتسبب فيها أي دولة كإغراق سوق دولة عضو ببيع سلعة معينة بسعر أقل من سعر السوق المحلي،

---

[1] - نفس المرجع ص 2282.

[2] - إبراهيم العيسوي مرجع سابق ص22.

[3] - محمد مصطفى محمد العيد الله ،الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) وأثرها على اقتصاديات العربية ،مجلة الفكر السياسي،إتحاد الكتاب العرب،دمشق ،سوريا، العدد الثاني 1998 ص ص125 – 143.

أو اللجوء إلى دعم المنتجين المصدرين بهدف زيادة قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية على حساب منتجات الدولة المستوردة وفي حالة ثبوت هذا السلوك فيمكن للبلد المستورد اتخاذ إجراءات الرد على ذلك،[1] بفرض رسم تعويضي على السلع التي تسبب الإغراق في إلحاق الضرر بها لإلغاء أثره أو حتى لمنع حدوثه في حالة وجود توقعات قوية بذلك.[2]

5-قاعدة المعاملة الوطنية: تتعهد الدول الأعضاء بعدم اللجوء لحماية المنتوج المحلي أو تقديم له إعانة تزيد من قدرته التنافسية، مقارنة بالمنتوج المستورد الذي يجب أن يستفيد من نفس المعاملة ولا تقل عن تلك الممنوحة للمنتوج المحلي.[3]

6-مبدأ الشفافية: القاضي بالتزام الدول الأعضاء بنشر المعلومات التنظيمية والاتفاقيات المطبقة حول القوانين واللوائح في مجال التجارة الخارجية بشكل واضح، والالتزام باتخاذ الرسوم الجمركة كوسيلة حمائية إذا اقتضت الضرورة. وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية، لأن في ظل قيود الأسعار ويمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.[4]

7-قاعدة تمكين الدول النامية والأقل نموا من زيادة حصتها في التجارة العالمية، حيث أقرت الاتفاقية، حق هذه الدول في معاملة خاصة، تتميز بالمرونة والتفضيل في تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا المبدأ تضمنته إتفاقية الجات 1966، يدعو الدول المتقدمة إلى تقديم مزايا تفضيلية إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل، وفي جولة الأوروجواي تم التأكيد على ذلك بأحكام خاصة بالبلدان النامية في أغلب الاتفاقيات على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول.[5]

8-مبدأ المفاوضات التجارية: ضرورة اعتماد المفاوضات التجارية كوسيلة لحل ومناقشة المشكلات الاقتصادية والتجارية وتفادي اتخاذ قرارات أحادية أو ثنائية ذات تأثير مباشر على تجارة الدولة والاقتصاد الدولي.

9-مبدأ تحرير التجارة الخارجية: ضرورة إرساء قواعد ثابتة في مجال تحرير التجارة الخارجية، والعمل على إبقاء مستوى الرسوم الجمركية منخفض وتفادي اللجوء إلى القيود غير التعريفية التي تعيق التجارة الدولية وخاصة

---

[1] – رشيد مجيد محمد ربيعي مرجع سابق

[2] – عبد الله بلوناس ، مرجع سابق.

[3] – محمد عبيد محمد محمود ، مرجع سابق ص71.

[4] – خالد سعد زغلول حلمي ، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، مجلة الجقوق – مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ،الكويت مجلد 20 عدد 2 يونيو1996 ص137.

[5] – عادل المهدي ، مرجع سابق ص 196 .

القيود الكمية لأن مبدأ تحرير التجارة الدولية هو في حد ذاته يعتبر هدف بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، وتحقيقه يتطلب العمل على إزالة القيود التعريفية وغير تعريفية في إطار مفاوضات متعددة الأطراف.

10-مبدأ المحافظة على البيئة: يستند هذا المبدأ على أهمية البيئة بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات. ولهذا يجب العمل على حمايتها أثناء النشاطات المرتبطة بالتجارة على المستوى المحلي والدولي.

المطلب الثالث: العضوية وأجهزة منظمة التجارة العالمية

بما أن منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية ،يجوز لأي دولة ترغب في الانضمام أن تصبح عضو بكامل الحقوق والواجبات إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك وقادرة على تنفيذ أحكامها، وهناك نوعين من العضوية، عضوية اصلية وعضوية بالانضمام .

الفرع الأول : العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

حسب نظام الجات يمكن لأي دولة الانضمام إلى الجات بإحدى الطريقتين التاليتين:[1]

أ-بالاعتماد على الفقرة ج من البند الخامس في المادة 26. يمكن لأي دولة حصلت على استقلالها من دولة منضمة إلى الجات أن تنضم هي الأخرى بتقديم طلب الانضمام.

ب-بموجب المادة 33 من الاتفاقية الجات، فتقدم الدولة الراغبة في الانضمام بطلب رسمي ثم يدرس، من طرف لجنة أو مجموعة عمل لاتخاذ قرار بشأن الطلب أما بعد جولة الأورجواي تنص المادة 11 في فقرتها الأولى على أنه يعتبر أعضاء أصليون في المنظمة العالمية للتجارة[2]:

-الأطراف المتعاقدة على اتفاقية الجات 1947 اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 1995.1.1.

-المجموعة الأوروبية: على أن تقدم هذه الدول جداول التزاماتها وتعهداتها بالاتفاقيات.

إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لم يعد سهلا كما كان في السابق، بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات شاقة[3]. حيث أصبحت الدول الكبرى تتعنت في فرض شروط قاسية على الدول الراغبة في الانضمام إلى عضوية المنظمة، وعادة ما تكون الدول النامية هي التي تفرض عليها أحيانا التزامات

---

[1] – موسى الضرير ، المنظمات الاقتصادية الدولية ،"منظمة التجارة العالمية نموذجا" ، مجلة معلومات دولية ا، مركز المعلومات الثقافي، دمشق،سوريا، العدد 64 ربيع 2000 ص 60 – 64.

[2] – أحمد جابر علي بدران، فقه أولويات في التجارة الدولية ص201 22/11/2013 . http://www.askazzd.com

[3] – محمد مصطفى محمد عبد الله. مرجع سابق

تفوق ما يلتزم به الأعضاء الفعليون الذين تمتعوا بشروط ميسرة للانضمام عند إنشاء اتفاقية الجات في 1947 والمنظمة التجارة العالمية في 1994 ، وهذا ما عقد عملية انضمام كثير من الدول واستمرار المفاوضات لهذا الغرض لمدة طويلة، يمكن اعتباره دليل على تشدد الدول الكبرى في فرض شروط بالغة التعقيد[1]، وفرض على الدول الراغبة في الانضمام التزامات وتعهدات وتنازلات أكثر من غيرها من الدول التي سبقتها في الانضمام، وكذلك إن زيادة عدد الأعضاء في المنظمة (والذي بلغ 164 عضو في 29 جويلية 2016) زاد من تعقيد العملية، حيث كل عضو يمكن له أن يفرض شروط تتناسب مع مصالحه التجارية بطرح مجموعة من الطلبات على الدول الساعية إلى الانضمام، غير أن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتقدم بطلبات إلى أعضاء المنظمة.[2]

ومن الناحية النظرية يحق الانضمام لكل دولة ترغب في ذلك وفقا للمادة 12 من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية والمادة 14 من اتفاق قواعد قبول العضوية.

حيث تتقدم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المدير العام للمنظمة بطلب رسمي ويتم النظر فيه من طرف المجلس العام للمنظمة، وفي حالة الموافقة يكتسب البلد المعني صفة عضو مراقب، ويتم تشكيل فريق عمل الذي يقوم بدراسة وتحديد شروط الانضمام وإجراء المفاوضات مع البلد المترشح للانضمام ويحق لجميع أعضاء المنظمة المشاركة في هذا الفريق. إلا أن الدول الأكثر مشاركة فيه، تتمثل في الدول المتقدمة الكبرى والدول التي لها مصالح مع الدولة المعنية بالانضمام وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها وتحقيق امتيازات أكثر ويتقدم البلد بمذكرة تتضمن شرح مفصل لجميع الجوانب ذات الصلة بالنظام التجاري والنشاط الاقتصادي وخاصة هيكل الرسوم الجمركية ، القيود التجارية ، الضرائب ، الاتفاقيات التجارية ، النظام التشريعي، نظام الإصلاح ، النظام المصرفي ، الإعانات الزراعية، دور الدولة في حماية الملكية الفكرية وغيرها.

وتبدأ المفاوضات مع الدول الأعضاء لتأسيس الالتزامات والتنازلات التجارية والتي على أساسها تحدد المنافع المنتظرة للدول الأعضاء، كما تحدد الشروط الأساسية للانضمام من طرف فريق العمل وينتهي العمل بتقديم تقرير مسودة بروتوكول للانضمام، مرفق مع الجدول الزمني المتفق عليه لنتيجة المفاوضات إلى المجلس الوزاري للمنظمة للحصول على موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء لصالح الانضمام.

---

[1] – عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية إنشاؤها وآلية عملها سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت جانفي 2005 ص11.

[2] – عمر هشام محمد ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الآثار والنتائج مجلة مركز المستنصرية لدراسات العربية،الجامعة المستنصرية، العراق، العدد29، 2010 ص ص143-174.

الفرع الثاني: أجهزة منظمة التجارة العالمية

أ–المؤتمر الوزاري: يعتبر أعلى هيئة على مستوى المنظمة وفقا للمادة الرابعة من الاتفاقية[1]. ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء وبرئاسة وزراء التجارة ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ويتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة، ويقوم بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات الضرورية في جميع القضايا المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بما في ذلك صلاحية تعديل مواد الاتفاقية[2]، وتم عقد مجموعة من المؤتمرات الوزارية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية بلغ عددها إحدى عشر مؤتمرا وزاريا، وكان أولها مؤتمر ستغافورة 9 – 13 ديسمبر 1996 وصولا إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر المنعقد خلال الفترة الممتدة من 10-13 ديسمبر 2017 بالعاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس،[3] والغرض من هذه المؤتمرات هو العمل على المزيد من تحرير التجارة الدولية، بمواصلة المفاوضات ومتابعة الأعمال والدعوة إلى تنفيذ تطبيق الاتفاقيات ودراسة ومناقشة أوضاع البيئة الاقتصادية العالمية وعلاقتها بالتجارة الدولية وبقية القضايا المستجدة، وكذلك دراسة وعلاج كل المشاكل والقضايا التي من شأنها التأثير على حرية التجارة العالمية وتحديد مسار السياسات التجارية للدول الأعضاء.

ب–المجلس العام: يتشكل من ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده أي يتولى الإشراف على تنفيذ المهام الجارية للمنظمة. ولأداء هذا الدور يجتمع بشكل دوري مرة واحدة شهريا على الأقل، كما يجتمع عند الحاجة أو بصفته هيئة لتسوية المنازعات لنظر في الشكاوي أو القيام بمراجعة السياسات التجارية للدول وتتفرع منه مجالس متخصصة.[4]

ج–المجالس المتخصصة: تتكون من ثلاثة مجالس كل منها يشرف على أداء المهام التي تقع في مجال اختصاصه عن طريق اللجان الفرعية أو مجموعات التفاوض التابعة[5].

مجلس تجارة السلع وتتفرع منه عدة لجان منها لجنة الزراعة، لجنة الإجراءات الوقائية، لجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.

---

[1] – عادل مُحَّد خليل، مرجع سابق ص7.

[2] – صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، المنصورة 2004 ص18.

[3] – للمزيد http://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Trade Negotiations WTO/Publications/كتيب visiter le 22/08/2017 من التفاصل،أنظر--

[4] – أحمد كواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ،سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، ديسمبر 2004 ص4.

[5] – صالحي صالح ،مرجع سابق.ص19،20

مجلس التجارة في الخدمات وترتبط به عدة مجموعات : منها مجموعة في الاتصالات، لجنة تجارة الخدمات المصرفية.

مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم بدراسة القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية التي لها علاقة بالتجارة.

د–اللجان الفرعية: طبقا للفقرة 07 من المادة 4، ينشئ المؤتمر الوزاري لجانا متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على أداء الوظائف الموكولة إليه لأجل أداء ما يراه مناسبا من مهام[1]. ومن بين اللجان المرتبطة بالمؤتمر الوزاري:

- لجنة التجارة والبيئة وتهتم بدارسة أثر التجارة الدولية على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية تتابع أوضاع الدول النامية والدول أقل نموا.
- لجنة قيود ميزان المدفوعات تتخصص في دراسة قيود ميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

هـ–مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات للعضوية في المنظمة إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المتخصصة بسياسة المنافسة[2].

و–الأمانة العامة: يتم إنشاؤها من طرف المؤتمر الوزاري ويرأسها المدير العام الذي تحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته من طرف المؤتمر الوزاري[3]. ويقوم المدير العام بتعيين موظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها والشكل الموالي يبين أهم الهيئات وبعض الجهات التابعة لها

---

[1] – خويلدي سعيد مرجع سابق ص354.

[2] – أحمد بلوافي ،مرجع سابق.

[3] – مصطفى سلامة، قواعد الجات الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998 ص53.

شكـل: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

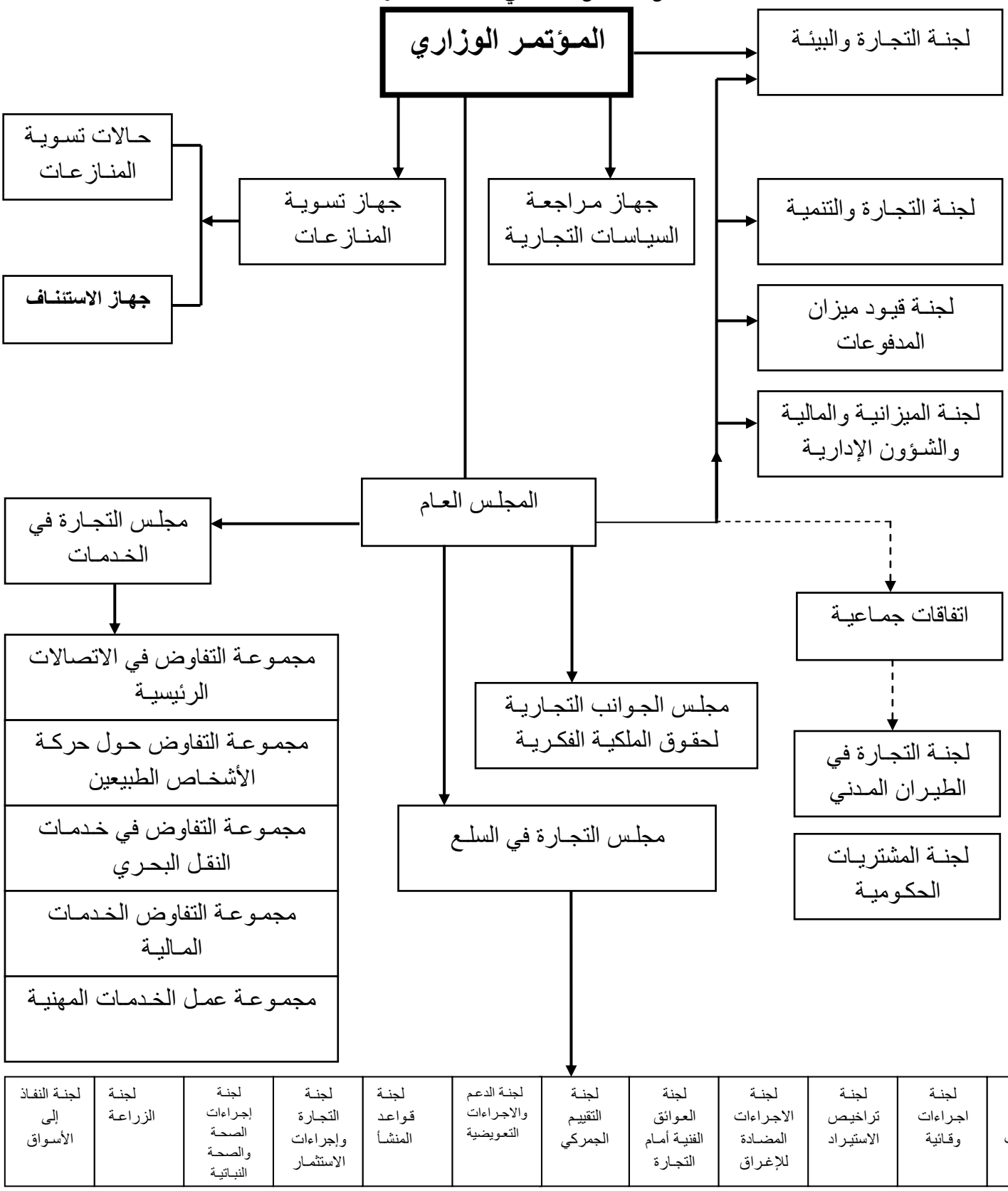

المصـدر: أحمد كراز، النظام الحديد للتجارة العالمية، سلسلة جسر التنمية المركز الكويتي للتنمية، ص 5.

ديسمبر 2004

المبحث الثالث:التكتلات الاقتصادية

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية، اتجاه جديد ينادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق، التي تقف امامها، ويسعى هذا الاتجاه بزيادة التعاون الاقتصادي بين دول العالم، في ظل توفر كل الوسائل،لكن الجديد في هذا الاتجاه، هو ظهور تعاون اقتصادي فيما بين عدد محدود من الدول، تجمعها بعض الخصائص المشتركة، وخاصة الجانب الجغرافي الذي يقوم على اساسه تعاون اقتصادي اقليمي،لاجل تدعيم تجارة الدول المنتمية للاقليم، ولم يقتصر هذا التوجه على مناطق معينة، او دول محددة، بل انتشرت هذه التجمعات الاقتصادية عبر مختلف القارات، وبين مختلف الدول، مهما كان مستوى تطورها، سواء كانت متقدمة، او نامية وبشكل عام فان ظاهرة التكتلات الاقتصادية اصبحت تثير اهتمام الملاحظين والمفكرين في مختلف التخصصات

المطلب الاول:مفهوم واهداف التكامل الاقتصادي

وشهد العالم نشاط متميز على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، والمتمثل في قيام وانتشار تكتلات اقتصادية عبر العالم، واتخذت أشكال مختلفة من حيث المستوى والأهداف و الدوافع وكانت الدول الصناعية السباقة في إقامة هذه التكتلات،أما بالنسبة للدول النامية انتقلت إليها هذه التجارب من خلال خضوعها لضغوط الدول الصناعية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية فيها .

الفرع الاول :مفهوم التكامل الاقتصادي

لقد تعرض كثير من الاقتصاديين لمحاولة دراسة هذه الظاهرة و انطلق كل واحد منهم من زاوية معينة لتحليلها مما انعكس بتعدد المفاهيم و اختلافها بسبب التباين حول درجة و نوع التعاون الاقتصادي القائم و المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة[1].

فعرف بلا بلاسا B.BALASSA التكامل مميزا بين التكامل كعملية تتضمن الاجراءات الرامية لإلغاء أو إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول ذات قوميات مختلفة و التكامل كواقع تختفي فيه كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[2].

[1] – سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2005 ص28.

[2] – نفس المرجع ص31.

أما بالنسبة لتعريف جونار ميردال G.Myrdal التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة و تؤدي إلى تحقيق تكافئ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي[1] .

أما بالنسبة لجان تنبرجن J.TINBERGEN ينظر إلى التكامل على أنه ايجاد أحسن السبل و الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات و المعوقات أمام هذا التعاون[2].

كما يعتبر روبنسون ROBONSON Peter التكامل الاقتصادي بأنه الحالة التي تنطوي على تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر و هابرلر Haberler ينظر للتكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة و في اطار التحليل النيوكلاسيكي و اعتمادا على فرضية انعدام تكاليف النقل، يمكن للمجالين الوطنيين و في حالة منافسة كاملة، بدون تعريفة جمركية و بتكاليف متشابهة على النشاطات الإنتاجية، التي تمثل سوقا واحدا، أما ماخلوب " Fritz Machlup" يرى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن من الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[3].

و الملاحظ أن هذه التعاريف و المفاهيم تعتمد على الأساس النظري الذي وضع أساسية الاقتصادي فينز Viner 1950 حيث أوضح أن التكامل أو أي درجة منه تجمع بين الأساسين المعروفين في نظرية التجارة ألا وهما: الحرية و الحماية حيث أن الدول المكونة له تقوم على إلغاء القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بينهما (حرية التجارة) و في نفس الوقت تضع من القيود و العراقيل التي تعرقل حركة التجارة بينهما و بين الدول الأخرى (الحماية). [4] و هذا ما يميز فيه بين حالة خلق التجارة و تحويل التجارة، التحليل الذي تطور من خلال الأعمال التي قام بها كل من Meade, Lipsy و خاصة Johnsonمن خلال ادخال عنصر جديد في التحليل و هو المتعلق بآثار الاتحاد الجمركي على الاستهلاك. [5]

و ما يمكن استخلاصه من المفاهيم السابقة أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من اجراءات مقصودة و بأهداف محددة و تحت تأثير دوافع معينة تتم باتفاق بين دولتين أو أكثر بإزالة كافة القيود على

---

[1] – فؤاد أبو ستيف ، لتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2004 ص6.

[2] – نفس المرجع ص07.

[3] – السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، عمان ، 2010 ص83.

[4] – مصطفي محمد عز العرب ، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1988 ص244.

[5] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق ص84.

حركة التجارة بينهما و حركة عناصر الإنتاج، إضافة إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية في إطار مجموعة من القوانين و التنظيمات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدول المكونة للتكتل.

الفرع الثاني :أهداف التكامل الاقتصادي:

إن لجوء الدول إلى التكتل لا يعتبر هدف في حد ذاته و إنما أداة تعتمد عليها الدول المتكتلة لتحقيق مجموعة من الأهداف ذات البعد الاستراتيجي و هي أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية يمكن اجمالها فيما يلي: [1]

الأهداف الاقتصادية: و التي تتكون من مجموعة من الأهداف الثانوية و الفرعية بحيث من خلال التكامل يتم تعميق تقسيم العمل و التخصص الانتاجي بين الدول المكونة لتكتل حسب وفرة عناصر الإنتاج و التطور التكنولوجي بشكل يسمح بإقامة المشروعات كبيرة الحجم التي تتطلب اتساع حجم السوق و تقليص التكاليف عن طريق وفرات الحجم الكبير.

و إن اتساع السوق يعتبر حافزا اقتصاديا مهما لجلب و توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الإنتاجية و الخدمية.

كما يساعد التكامل على توفير مصادر التمويل الضرورية لتنمية و تطوير القدرات التكنولوجية و الفنية عن طريق برامج البحوث و في ظل التكامل يمكن للدول الأعضاء تقوية مركزها التفاوضي للحصول على شروط أفضل في مجالات المبادلات التجارية و تقوية مركزها التنافسي.

الأهداف الاجتماعية: و التي تتحقق من انخفاض البطالة و تحسن المستوى المعيشي في ظل حركة الأفراد و عناصر الإنتاج إلى جانب انتشار القيم الحضارية و الفكرية و الثقافية نتيجة الاحتكاك المستمر و المباشر بين المكونات الاجتماعية للتكتل.

الأهداف السياسية:

في ظل التكتل تزول النزاعات التجارية و خاصة تلك المتعلقة بسياسة الحماية كما تزول كل الخلافات حول الحدود الإقليمية و تصبح الدول المتكتلة تنعم بالأمن و الاستقرار و تتوحد صفوفها في كتلة واحدة لمواجهة التكتلات الأخرى أو أي مخاطر خارجية مهما كانت طبيعتها لضمان الاستقرار الاقتصادي و نموه و الاستقرار الاجتماعي و رفاهيته.

[1] – ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية 2008 ص 203.

الفرع الثالث: صور التكامل الاقتصادي

تختلف صور التكامل الاقتصادي و أشكاله حسب المرحلة التي يبلغها اندماج الاقتصاديات الوطنية المكونة لتكامل و كان الفضل لـ بلا بلاسا B.BALASSA الذي حاول ايجاد العديد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي و هي على الترتيب اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي – السوق المشتركة – الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام.

منطقة التفضيل الجمركي: و تعتبر أولى درجات التكامل الاقتصادي، و في ظلها يتم الاتفاق على المعاملة التفضيلية على التجارة البينية و ذلك من خلال تخفيض القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة في منطقة التفضيل الجمركي بالشكل الذي يساعد على ازدياد معدل التبادل التجاري فيما بينها و هذه المعاملة التفضيلية لا يمكن أن تستفيد منها غير أعضاء أو المطالبة بمزاياها. ([1])

و من بين الأمثلة التاريخية لهذا النظام يتمثل النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ في 1936 بين بريطانيا و دول مستعمراتها السابقة و كذلك ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في عام 1948 على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية.

منطقة التجارة الحرة: إن منطقة التجارة الحرة تقوم على إلغاء كل القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول المشاركة في المنطقة، و أهمها إلغاء التعريفة الجمركية و كل الرسوم التي تعرقل حركة التجارة البينية، مما ينعكس بزيادة التبادل التجاري داخل المنطقة و يترك للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة حرية التصرف في سياستها التجارية مع الدول غير أعضاء، معنى ذلك أنه لا يوجد سياسة تجارية موحدة تجاه الدول إلا خارج التكتل.

و من بين أهم مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية في عام 1960 و التي كان قيامها بمشروع المملكة المتحدة و شملت جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي* و ألغيت في عام 1970 و كان الهدف منها تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، و كذلك قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك بإنشاء منطقة التجارة الحرة 1993 أما تجارب الدول النامية تجسدت في إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول أمريكا اللاتينية** في عام 1960 المتكونة من 10 دول.

و منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا و منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] – محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013 ص 115.

* – تضم سبعة دول أوروبية و هي: إنجلترا – البرتغال – النمسا – سويسرا – السويد و الدنمارك و النرويج.

** – الأرجنتين، البرازيل، شيلي، باراجواي، المكسيك، كولومبيا، إكوادور – أورجواي، فنزويلا، بولونيا.

و يتم اللجوء إلى منطقة التجارة الحرة لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول المشاركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى([1])، و تهدف إلى رفع عجلة التنمية عن طريق تشجيع حرية انتقال السلع و الخدمات داخل التجمع بدون قيود و هذا ما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و زيادة الاستثمار و خلق مناصب شغل.

الاتحاد الجمركي: كان الاتحاد الجمركي يمثل الهدف الأسمى لتحقيق التكامل الاقتصادي([2])، لأن قيامه يساعد على ازدياد و تطوير التبادل التجاري و يقضي على النقائص التي تميز منطقة التفضيل الجمركي أو منطقة التجارة الحرة. كظاهرة ما يعرف بانحراف التجارة([3]). التي تحدث داخل منطقة التجارة الحرة نتيجة اختلاف مستويات الرسوم الجمركية داخل الدول الأعضاء مما يشجع على إعادة تصدير السلع و المنتجات المستوردة ويدفع الأعضاء إلى استغلال بعضهم البعض و لهذا تطبق التعريفة الجمركية الموحدة و المشتركة على السلع ذات مصدر من خارج الاتحاد أي من دول غير أعضاء إلى جانب إلغاء الرسوم الجمركية على السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد التي تستفيد من اتساع حجم السوق و تقسيم العمل داخل الاتحاد و في ظل الجدار الجمركي الموحد المقام في وجه الدول غير أعضاء.

و يترتب عن ذلك القيام بمجموعة من الاجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي لتفادي تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها البعض([4])، و بالتالي فإن الاتحاد الجمركي يعتمد على توحيد السوق وفق نظام جمركي موحد من خلال سياسة التعريفة الجمركية و القانون الجمركي، إضافة إلى خلق اقليم جمركي موحد.

السوق المشتركة: تمثل السوق مرحلة متقدمة من أشكال التكامل، حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج رأس المال و العمل إلى جانب حرية حركة السلع و الخدمات و نقل التكنولوجيا مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار و زيادة مجالات الإنتاج بما يحقق استغلال أمثل لعناصر الإنتاج. و إعادة توزيعها داخل السوق الموحدة بين الدول الأعضاء بدون قيود، كما يتم معاملتها معاملة

[1] – فؤاد أبو سيف ، مرجع سابق ص10.

[2] – مصطفى محمد عز العرب، مرجع سابق ص 246.

[3] – محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سابق ص 118.

[4] – سامي عفيفي حاتم ،مرجع سابق ، ص 40.

الاستثمارات الوطنية بحصولها على نفس الحقوق و الامتيازات، حيث يستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة، التعليم و الضمان الاجتماعي) و تستفيد الشركات من الدعم و الإعفاءات الضريبية. ([1])

الوحدة الاقتصادية: و في هذه المرحلة يتم توحيد الإجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و الاجتماعية لدول الأعضاء و ذلك بإنشاء مؤسسات و هياكل صلاحياتها تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة، و قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الوحدة الاقتصادية لدعم الأسس لسوق المشتركة.

الوحدة الاقتصادية و النقدية: و هذه المرحلة يعبر عنها فريتز ماشلوب F.MACHLUPبالتكامل النقدي الذي يتميز بالترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق احلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، كمرحلة تعتبر بالنسبة ل ماشلوب أهم الترتيبات الوحدة الاقتصادية من مراحل التكامل الاقتصادي. ([2])

المطلب الثاني :دوافع التكامل الاقتصادي:

إن دوافع التكامل تكمن في النتائج المترتبة عن العملية التكاملية من المزايا و المنافع التي يمكن تحقيقها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و غيرها من المجالات الحيوية و يمكن حصر هذه المزايا و المنافع فيما يلي:

1 -*اتساع حجم السوق:* يعتبر السوق من حيث الحجم ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على حجم الإنتاج، لأن عدد السكان و مستوى الدخل المرتفع يعتبر من بين الحوافز على التوسع في الإنتاج نتيجة الطلب المتزايد على المنتجات و هذا ما يؤدي إلى زيادة درجة استخدام الموارد و الطاقات الإنتاجية القائمة و التوجه نحو استغلال الموارد العاطلة عن طريق التوسع في المشاريع الاستثمارية الجديدة، مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم مما ينعكس بانخفاض تكاليف الإنتاج الوحدوية و الأسعار و هذا ما يترتب عنه القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة إلى الخارج و في ظل التخصص و تقسيم العمل داخل التكتل يمكن لكل دولة أن تخصص في إنتاج المنتجات التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تحسين شروط التصدير و يمكن للدولة المتكتلة أن تعدل شروط التبادل لصالحها من خلال قوتها التفاوضية لتحقيق تسهيلات و منافع أكبر

[1] – السيد متولي عبد القادر مرجع سابق ص 85.

[2] – سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 44.

لمجموعة الدول تفوق تلك التي يمكن أن تتحقق في حالة دخولها نطاق التعامل الدولي بشكل منفرد([1]). سواء في مجال التصدير أو في مجال الاستيراد نظرا لأهمية السوق و حجم المشتريات من الخارج التي تتم بتسهيلات و بأسعار تنعكس بانخفاض تكلفة الاستيراد و من الملاحظ أنه كلما زاد عدد الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي كلما زادت القوة التنافسية للدول الأعضاء في السوق الخارجية([2])، و لهذا أصبح ينظر إلى التكتل كأفضل استراتيجية لتحقيق تنويع في الأسواق و تنوع في هيكل الإنتاج و الصادرات في ظل اتساع نطاق السوق و توفر حرية المبادلات و زيادة فرص التخصص في فروع الإنتاج المختلفة في دول الأعضاء على أساس الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية و لهذا يعتبر اتساع نطاق السوق ضرورة لزيادة حجم الصناعات القائمة أو إقامة صناعات جديدة و من هنا فإن الدافع إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية هو تحسين موقع البلدان المعنية في التقسيم الدولي للعمل من خلال الاستفادة من وفرات الحجم و اتساع رقعة السوق و زيادة القدرة الاستيعابية و الاستثمار ناهيك عن المنافسة التي ترغم المؤسسات على تحسين أدائها و إنتاجها و بالتالي تدعيم موقعها في أسواق التصدير([3]).

2 *خلق مناصب الشغل:* إن التوسع في الإنتاج و ما تتطلبه العملية من زيادة الاستثمارات نتيجة توفر الموارد المالية بفضل التكامل ينعكس مباشرة على خلق مناصب عمل جديدة في منطقة التكامل و بهذا الشكل يكون التكامل قد أدى دورا محوريا في القضاء على البطالة و الحد من انتشارها و توسعها هذا بالإضافة إلى إمكانية استيعاب فائض العمل الموجود لدى:

بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدرا أقل من العمل([4]). و هذا بفضل تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف. ثم رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دولة([5]). في مجال العمل و رفع مستوى معيشة سكانها و زيادة معدل نموها و تقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى و خاصة أن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية و هذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوى اقتصادها داخليا و خارجيا([6]).

---

[1] – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر عمان 2001 ص181.

[2] – محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعية الطبعة الأولى الإسكندرية 2010 ص150.

[3] – محمود حسين الوادي و آخرون ،قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد و العشرين ، الجزء الأول ، مكتبة المجتمع العربي ، 2009 عمان ص74.

[4] – فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص182.

[5] – محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سابق ص51

[6] – محمود حسين الوادي و آخرون ، العولمة و أبعادها الاقتصادية مكتبة المجتمع العربي عمان 2009 ص24.

3-زيادة معدل النمو: إن زيادة اقبال المؤسسات على الاستثمار في ظل توفر الإمكانيات لزيادة الإنتاج لتلبية حاجيات السوق المتزايدة و توفر عناصر الإنتاج الضرورية التي يتيحها التكامل كلها تعمل في اتجاه زيادة معدل النمو الاقتصادي تحت تأثير قوى الطلب و العرض و إعادة توزيع الموارد الاقتصادية داخل التكتل و بتوفر رأس المال و اليد العاملة و القدرات التنظيمية و الإدارية بازدياد التوسع في الاستثمار و الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج و الدخل الوطني، و هذا ما يكاد يتفق عليه الأدب الاقتصادي النيوكلاسكي اليوم على أن اتباع التكتلات الاقتصادية الإقليمية لسياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يساهم ايجابيا و بدرجة كبيرة في رفع معدل النمو الاقتصادي([1]). و هكذا فالتحليل الاقتصادي يشير إلى الارتباط الوثيق بين نمو الإنتاج المحلي الاجمالي من جهة و حجم الاستثمار و نمو الصادرات من جهة أخرى و التوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تقود بدورها إلى تحسين مستوى الإنتاجية و من ثم خفض أثمان الصادرات و هو ما يؤدي إلى مزيد من رفع مستوى الإنتاجية و تحقيق زيادة في حجم الصادرات و يؤدي كل ذلك إلى ارتفاع متواصل في معدل النمو الاقتصادي([2]).

4-توسيع القاعدة الإنتاجية: إن كل الدول تسعى بشتى الوسائل لتوسيع النشاطات الإنتاجية في مختلف الفروع و القطاعات و تجد أغلبية الدول في التكامل الاقتصادي الوسيلة المفضلة لتحقيق ذلك نظرا لما يوفره من الموارد و زيادة الطلب بتوسيع السوق و خاصة النشاطات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على حجم السوق و هذا أكده شنرى Chenry من خلال الدراسة التي قام بها و المتمثلة في العلاقة بين السكان و متوسط الدخل من جهة و مستوى التصنيع في بلد معين من جهة ثانية([3]). و من هنا يأتي الدور المحوري الذي تلعبه السوق الموسعة بتوسيع الإنتاج و تثبيت إيرادات التصدير و كلما كانت السوق واسعة كلما أتاحت المزيد من وفورات الحجم و الوفورات الخارجية، إضافة إلى تكاثف عملية التصنيع و زيادة سرعتها مما ترتب عن ذلك من تنوع الإنتاج([4]) كما يوفر التكامل للدول الأعضاء امكانيات مالية و بشرية و مادية أكبر لإقامة المشروعات الهامة و الحيوية لتوسيع القدرة الإنتاجية، لأن كلما توسعت السوق مع فرض رسوم جمركية موحدة و عالية نحو

[1] - محمد توفيق عبد المجيد مرجع سابق ص191.

[2] نفس المرجع ص193.

[3] - عبد القادر رزيق المخارمي ، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009 ص158.

[4] - نفس المرجع ص160.

الخارج أدى ذلك إلى اندفاع المستثمرين الأجانب لإنشاء فروع مشاريعهم داخل الاتحاد الجمركي لتفادي الرسوم العالية([1]).

5-مساهمة التكامل في تطور القاعدة التكنولوجية : أصبح التطور التكنولوجي ظاهرة متميزة في الوقت الراهن تتسابق الدول الكبرى في هذا المجال الحيوي لأن التطور و النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدول الصناعية كان بفضل البحث و التطور التكنولوجي الذي تحتكره الشركات الكبرى، لهذا تلجأ الدول إلى التكامل للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تنقل في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا مالا يمكن أن تحققه أي دولة بمفردها و خاصة النامية منها و لذلك فالتكامل يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية و المرتبطة بالظروف و الواقع المحلي و تلبية متطلباته.

6-حماية الاقتصاد الوطني: في ظل المنافسة الكبيرة من طرف الشركات العملاقة و التكتلات الضخمة وقدرتها على السيطرة و الهيمنة على الاقتصاديات الضعيفة و تجعلها في تبعية لها مما ينعكس عليها باستنزاف قدراتها وإمكانياتها و مواردها بالشكل الذي لا يسمح لها بالتطور و لذلك لا مجال أمام الدول النامية لتحقيق تطورها ونموها و التخلص من تبعيتها و حماية اقتصادياتها من الاستغلال و الابتزاز و النهب الذي تمارسه الدول المتقدمة من خلال شركاتها العملاقة و من خلال تكتلها، غير أن تتجه نحو التكتل فيما بينها عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي([2]). لحماية اقتصادياتها من المخاطر و الاستنزاف و الإعاقة و تشويه التطور المتأتي من علاقتها الحالية بالدول المتقدمة و عبر كافة قنوات هذه العلاقة من خلال الشركات العملاقة.

لكن نجاح التكتلات الاقتصادية واستمرارها يتوقف على توفر مجموعة من الشروط التي يمكن حصرها فيما يلي[(3)]:

- وجود ألية لتحقيق التوازن بين المنافع التي يوفرها التكتل للدول الاعضاء أي كل دولة بإمكانها تحقيق منافع و مزايا كان يستحيل تحقيقها في غياب التكتل.

-ضرورة وجود تجانس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الاعضاء وهذا يعني لابد توفر نوع من تشابه في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الاعضاء بما يسمح بالتوافق والتكامل

-شرط تمتع كل الدول الاعضاء بالاستقلال السياسي والجغرافي الاقتصادي أي تمتع الدول بالسيادة واستقلالية القرار

[1] - عبد القادر رزيق المخارمي مرجع سابق ص162.

[2] - فليح حسن خلف ، مرجع سابق ص187.

[3]- محمود يونس وأخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015 ص193

-توفر الاطار المؤسسي اللازم لإدارة وتنفيذ الاهداف التي انشىء من اجلها التكتل عبر مراحل تطوره

-إن شكل التكتل ودرجة رقيه تعتمد بشكل كبير على تطور البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للدول الاعضاء

المطلب الثالث: تجارب بعض التكتلات الاقتصادية

لقد ظهرت أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بمختلف صورها وشملت العالم بقاراته المختلفة،يمكن التطرق للاتحاد الاوروبي من قارة اوروبا و تكتل النافتا في أمريكا الشمالية والخاص بالأسيان و الأبيك في أسيا

الفرع الاول: التكتل الاقتصادي الأوروبي :

يعتبر من بين أهم التكتلات في الاقتصاد العالمي حيث أنشئ هذا التكتل كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية روما عام 1957 الخاصة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت أهم بنودها[1].

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين دول الأعضاء إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

- توحيد التعرفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وثم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على ثلاثة مراحل وكل مرحلة تمنح إلى أربعة سنوات واستمر هذا التكتل في التوسع والتدرج أصبح في شكل الاتحاد الأوروبي ويضم 28دولة

ويبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 513 مليون نسمة في سنة 2019 حسب اوروستات أي ما يعادل 6.9% من إجمالي عدد سكان العالم في مساحة تقدر 4493712 كلم^2 .

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين المناطق الأولى عالميا محلي خام يقدر ب 15330مليار دولار.

في 2017 في الوقت الذي بلغ فيه الناتج المحلي الاجمالي 70000مليار اورو في نفس التاريخ أما الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد ارتفع في المتوسط الى 30900 اورو في جوان 2018 .

[1] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، الإقتصاد الدولي ، نظريات وسياسة ، دار المسيرة ، عمان 2015، ص403

أما معدل البطالة يتراوح ما بين 6 % و 7 % واغلب المبادلات التجارية تجري داخل الاتحاد الاوروبي حيث أكثر من منها تحققت مع بقية الأعضاء في 2015 أما المبادلات التجارية مع باقي دول العالم لا تمثل إلا 15.6% من الحجم الكلي للصادرات والواردات العالمية كما يعتبر الاتحاد الأوروبي الأول عالميا في تصدير المنتجات الزراعية ويستحوذ على 38% من سوق الصادرات في 16.

أهداف الاتحاد الأوروبي :

وتتلخص أهداف هذا التكتل في الأتي:[1]

-خلق سوق موحد بدون حواجز وقيود وتميز.

- تعميق آليات السوق واحترام مبدأ المنافسة.

- تحقيق الاندماج الفعلي لأجل الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.

- أن يلعب دورا فعالا في المجالات الاقتصادية والسياسية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد.

- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في التكلف بإشراف البنك المركزي الأوروبي وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء.

- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية العمل من أجل تخفيض معدلات التضخم وحفظ معدلات البطالة.

- وخفض معدلات الفائدة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من الاستقرار

الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي:

من اجل تحقيق الأهداف العامة وخلق تماسك سياسي أكبر قاد الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تعبر عنه ككتلة اقتصادية وتجارية وسياسية واحدة .

1 -**المفوضية الأوروبية:** تقوم باقتراح تشريعات جديدة وتعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وتمثل الاتحاد على مستوى المحافل الدولية وتأخذ على عاتقها تنفيذ وتطبيق بنود اتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء ومقرها في بروكسل ببلجيكا. و يتمحور دورها في :

-الإدارة والإشراف على سياسات الاتحاد الاوروبي والدفاع عنها

[1] جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، الإقتصاد الدولي ، دار حامد ، عمان ،2016، ص318

-إتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ المعاهدة المشكلة للاتحاد وباقي الاتفاقيات الخاصة به والتنسيق مع مجلس الوزراء من اجل تحديد سياسات الاتحاد الاوروبي .

2-**المجلس الاوروبي**: يتكون المجلس من رؤساء الدول بالإضافة الى رئيس المفوضية الاوروبية ويعمل على تطوير الاتحاد و وضع الاطر العامة وذلك من خلال التوصيات الختامية

2 -**مجلس الوزراء**: يعتبر المؤسسة الرئيسية لاتخاذ القرارات ويسمى كذلك بمجلس الاتحاد الاوروبي يتشكل من وزراء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد أي يحضر وزير واحد ممثلا لكل دولة ويكون معني بطبيعة وجدول الاعمال وتكون الرئاسة بشكل دوري كل 6اشهر وهو يمثل الجهاز الإداري الذي يقوم باتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا المطروحة على مستوى الاتحاد كإجراءات التشريعية والميزانية بتعاون مع البرلمان ويجتمع 4 مرات في السنة على الأقل ويحدد المحاور الكبرى لسياسات الاتحاد وهذا بعد التصويت بالأغلبية إلا أن عدد الأصوات موزعة حسب عدد السكان وأهمية الدولة[1] . فالأصوات الخاصة بفرنسا وألمانيا وايطاليا وأربعة أصوات لكل منها وصوتان لكل من بلجيكا وهولندا صوت واحد للوكسبورغ.ومن مهام هذا المجلس:

- مراقبة القوانين الاوروبية ويشارك في التشريع مع البرلمان
- عقد الاتفاقيات الدولية بالتنسيق مع البرلمان الاوروبي والمصادقة على الميزانية الاولية
- العمل على تطوير السياسة الخارجية والأمنية وتنسيق التعاون بين المحاكم والأجهزة الامنية

3 -**البرلمان الأوروبي** : عدد مقاعده 751 وينتخب أعضاءه في الدول الأعضاء وتخصص لكل دولة عضو عدد من المقاعد حسب أهمية الدول في الاتحاد وأغلبية القرارات يتم التصويت عليها على الأقل 55% من الدول الاعضاء16 دولة وان تكون أصوات الدول الأعضاء تمثل 65% إجمالي عدد سكان الاتحاد ويمتلك البرلمان بعض الصلاحيات كما يعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري كما يراقب عمل المفوضين ويوافق على أعضائها كما يشارك في وضع القوانين و المصادق على الاتفاقيات وانضمام أعضاء جدد.وتتلخص مهامه في :

-المصادقة على ميزانية الاتحاد الاوروبي

-الاشراف على المؤسسات الاوروبية

-المصادقة على الاتفاقيات الدولية

[1] علي عبد الفاتح أبو شرار ،امرجع سابق ،ص405.

-دراسة وإصدار التشريعات الاوروبية

4 -**محكمة العدل الأوروبية:** تتشكل من 28 قاضي مستقل بمساعدة مجموعة من المحامين وتسهر المحكمة على تطبيق القانون الأوروبي على مستوى كل الدول الأعضاء كما تقوم بفض النزاعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراد أو شركات أو حكومات وطنية وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف.

5 -**مجلس المحاسبة:** يشرف على مراقبة نفقات المؤسسات كما يمكن مراقبة كل شخص أو هيئة لها علاقة بأموال الاتحاد.

6 -**البنك المركزي** : يعتبر المسؤول عن العملة الموحدة يسهر على استقرار وتسيير الاحتياطات النقدية تأمين استقرار الاسعار لحماية الاقتصاد الاوروبي من التضخم وتحديد معدلات الفائدة ويعمل بكل استقلال عن الحكومات. بشكل عام تتمثل مهامه في :

-تحديد سياسة سعر الصرف الاوروبي

-التحكم في عمليات ادارة وإصدار وتداول الكتلة النقدية

-التحكم في العرض النقدي وأسعار الفائدة لتأثير في معدلات التضخم في حدود النسب المتفق عليها

الفرع الثاني:التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية:

ابتداءا من الثمانينات أخذت السياسة التجارية للولايات المتحدة الامريكية اتجاها جديدا نحو تلبية حاجيات الشركات المتعددة الجنسيات الضاغطة بحماية الحقوق الاقتصادية للمؤسسات و توسيع المفاوضات نحو مجالات جديدة ، مما دفع الولايات الامريكية ببدأ مفاوضات موازية للمتعددة الاطراف خاصة الثنائية لضغط على شركائها في نظام متعدد الاطراف و انشأت اتفاق حرية التجارة مع كندا ثم اتفاق التجارة الحرة لشمال امريكا ، ومع نهاية الحرب الباردة والتقسيم السابق للعالم بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب،فتح المجال لأشكال جديدة من التنافس بين المناطق الاقتصادية الرئيسية للعالم. فالولايات المتحدة الامريكية قامت بإعادة تحديد علاقاتها الاقتصادية الدولية نحو عقيدة جديدة والمتمثلة في الاقليمية المفتوحة [1] وأنشئ هدا التكتل بموجب الاتفاقية الأمريكية والمكسيك سنة 1992 وفتح الباب أمام بقية دول أمريكا اللاتينية ودول حوض المحيط الهادي للانضمام.

[1] Eric Boulanger,Christian constantin,et Christian Deblock ,le regionalisme en asie ;un chantier, trois concepts ,Revue Monde en developpement ,vol 36 n144 2008/4,pp91-114

وانعكست هذه الاتفاقية بتحقيق مكاسب اقتصادية بالنسبة للولاية المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة حجم الاستثمارات ونمو التجارة في أسواقهما بالإضافة إلى سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وبشكل عام أسهمت هده الاتفاقية في النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة لسكان دول الاتحاد.

ازدادت المبادلات التجارية بين دول الأعضاء بثلاث أضعاف في القيمة خلال الفترة 1993-2015 بمبلغ أكثر من ألف مليار دولار أمريكي وتم توجيه ما نسبة 8.77% من صادرات البضائع الكندية إلى أسواق شركائها في التكتل و المبادلات التجارية بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و ازدادت أكثر من الضعف ما بين 1993-2016.

كما تضاعفت المبادلات التجارية بين كندا والمكسيك ب8 مرات خلال الفترة 1993-2016 رغم ضعفها في بداية التكتل وبلغت قيمة تجارة البضائع للدول الأعضاء حسب اجمالي الواردات لكل بلد من بقية الأعضاء أكثر من 1100 مليار دولار وسجلت تجارة البضائع بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية زيادة تقدر ب 06 مرات منذ 1993 وتم تسجيل نمو اقتصادي مرتفع حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 1،21 تريليون دولار أمريكي في 2016 وهدا ما يعادل 28% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة أقل من 7% من سكان العالم تنتمي إلى هدا التكتل.

كما شهدت الاستثمارات نمو وتوسع كبير في هذه المنطقة في عام 2016 بلغ حجم الاستثمارات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا 8،393 مليار دولار كندي بينما حجم الاستثمارات الكندية في بقية الدول الأعضاء 2،491 مليار دولار كندي منها 4،474 في الولايات المتحدة الأميركية والباقي في المكسيك وانعكست الاتفاقية بخلق أكثر من 09 ملايين وظيفة بالولايات المتحدة الامريكية،التي اصبحت ترتبط بحرية التجارة والاستثمارات ، حيث تعتبر كندا السوق الدولي الرئيسي بالنسبة لأكثر من 29 ولاية أمريكية .كما تعتبر السوق الأمريكية الوجهة لأكثر من 3/4 من الصادرات الكندية في 2015 أي ما يعادل 400 مليار دولار. وتعتبر كندا المورد الاساسي للولايات المتحدة الامريكية و المكسيك بالمواد الغذائية ، فصادرات الزراعة الغذائية الكندية تضاعفت بأكثر من 5 مرات ، فارتفعت من 10مليار دولار في 1988 إلى 56 مليار دولار في 2016 ، وأكثر من نصف الصادرات الكندية توجه نحو الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت 29.6 مليار دولار أما المكسيك توجه له1.7 مليار دولار،و بالمقابل فإن الصادرات الزراعة الغذائية الامريكية إلى كندا والمكسيك تضاعفت ب 4 مرات ،فانتقلت من8.9 مليار دولار في 1994 إلى 38.6 مليار في 2015 و

خلال نفس الفترة تضاعفت واردات كندا من الزراعة الغذائية المكسيكية بأكثر من 10 مرات لتصل 2 مليار في 2015

أهداف التكتل لأمريكا الشمالية:

يسعى هدا التكتل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

-زيادة معدلات النمو في بلدان الأعضاء.

-تحرير التجارة والقضاء على الحواجز بزيادة الاستثمارات والتجارة البينية.

زيادة فرص العمل وتكييف الاستثمارات.

-علاج مشكل البطالة في دول الأعضاء بزيادة الطاقات الإنتاجية.

-تحقيق التكامل الاقتصادي على أساس المزايا التنافسية.

-زيادة قدرة التكتل على مواجهة صادرات من دول وتكتلات أخرى والعمل على زيادة القدرة التنافسية للدخول في منطقة جنوب شرق آسيا.

-تعزيز مكانة الولايات المتحدة في المنطقة وفي سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي.

-خلق سوق واسعة للسلع والخدمات المنتجة بالدول الاعضاء وتشجيع المنافسة

الفرع الثالث :التكتل رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (الآسيان):

يعتبر هذا التكتل أحد أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الآسيوية حيث يضم في عضويته غالبية الدول الواقعة في جنوب آسيا وتم تأسيسه في 1967 كمحاولة لمواجهة التوسع الشيوعي المتمثل أساسا في الاتحاد السوفياتي سابقا ، و تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأسيان في 1992 بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بحلول2008 ، ووضعت معايير مشتركة للتعاون الصناعي عن طريق تحرير الخدمات وإتفاق مبدئي على انشاء منطقة استثمار خاصة بأسيان، بالإضافة إلى إتفاق على تعريفة تفضيلية على البضائع المتداولة داخل المنطقة ، شريطة أن يكون 40 % من مدخلاتها من أصل محلي. كما يمكن إرجاع نشأة هذا التكتل إلى مجموعة من العمليات منها [(2)] :

-المساعدات الامريكية لدول أسيا الشرقية والمشروطة بزيادة الروابط التجارية مع اليابان لتمكينها من تحقيق فوائض مالية لتسديد ديونها المستحقة من طرف الولايات الامريكية.

[1] جمال الدين برقوق ، مصطفى مرجع سابق ،ص324

[2] Diana Hochraich ,l intégration régional en Asie depuis l entrée de la chine dans l OMC, les études du ceri, juillet 2004 n106 p 3

-رغبة الشركات اليابانية في الحصول على يد عاملة رخيصة لمواجهة ارتفاع تكلفة اليد العاملة المحلية مما شجع هذه الشركات على نقل الصناعات التي تتميز بكثافة العمل إلى منطقة أسيا والعمل على تجزئة عمليات الانتاج عبر مراحل حسب المزايا النسبية للدول المضيفة مما أنتج سلسلة تكاملية من عمليات الانتاج.، كما ركزت الاتفاق على الجانب الاقتصادي من خلال طرح رئيس وزراء ماليزيا عام 1996 فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دور الرابطة ويضم حاليا 10 دول وهي:

تايلاند، الفليبن، سنغافورة، أندونيسيا، ماليزيا، بروناني، فتنام، مينمار، لاوس، كامبوديا ويهدف هذا التكتل إلى إقامة سوق مشتركة ويسعى إلى دعوة كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول المنطقة وهذا ما يجعل منه تكتل مفتوح يقبل دول أخرى في عضويته مما يفيد بإمكانية توسع هدا التكتل في المستقبل وخاصة إذا وقع على اتفاقيات الهند، أستراليا ونيوزلندة وهذا ما ينعكس عل التكتل بالتوسع ليصبح أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي سوق استهلاكي الأكبر عالميا وخاصة في ظل إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية في المنطقة وتوصل التكتل في 31 ديسمبر 2015 إلى تنفيذ حرية حركة الرساميل والسلع والخدمات واليد العاملة إبتداءا من 2018 وإلغاء كل الرسوم الجمركية على تجارة البضائع وحقق ناتج محلي إجمالي يقدر ب 2800 مليار دولار عام 2017 ويذلك تحصل على المرتبة الخامسة بعد الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ويقدر متوسط الدخل الفردي به 4000 (الأدنى في كامبوج ب 1100 دولار والأعلى في سنغافورة 52000 دولار) .

ويتواجد به ما نسبته 9% من سكان العالم ما يعادل 647 مليون نسمة وتشكل 50% وسكانه من فئة الشباب من 28 عام.

- ويشارك التكتل في التجارة العالمية ب 8% وحجم الاستثمارات الأجنبية الواردة تقدر ب 134 مليار دولار في 2017 في نفس السنة حققت معدل نمو يقدر ب 5,2% نتيجة زيادة وبلغ معدل التضخم في نفس السنة 2,8% وبلغت الصادرات بين دول آسيان 21,2% من إجمالي الصادرات في 2009 وبلغت الواردات بين آسيان 24,5% من إجمالي الواردات في نفس السنة كما شكلت الصادرات بين دول آسيان+ ثلاث 34,8% من إجمالي صادراتها وبلغت واردات آسيان + ثلاث 45,3% من إجمالي الواردات في نفس الفترة[1]. والجدير بالذكر هو التحول العميق في التوجه نحو المبادلات في المنتجات الصناعية بدلا من المنتجات الاولية الزراعية و

[1] LaeTiTia Guilhot . le regioalisnne commercial en ASIE Oriental . Revue économique .vol 63.2012.pp1179-1192

المنجمية التي إنخفضت حصتها في المبادلات التجارية داخل أسيان من68 % في1980 إلى33 % في1991 بينما ارتفعت حصة المنتجات الصناعة المكانيكية من 16 % إلى 43 % وكانت المبادلات بين فروع المحرك الدينامكي للتكامل، وتجعل الصناعة الالكترونية من أسيان منطقة إنتاج جذابة ،نظرا لانخفاض كلفة اليد العاملة و امكانيات التكامل المتوفرة في مختلف الاقتصاديات.وتشكل المنتجات الالكترونية 1/3 المبادلات داخل أسيان في1991 التي تهيمن عليها السلع الوسيطية، حيث بلغت حصة قطع الغيار والمكونات في المبادلات داخل أسيان 1.7 % في1967 ثم إنتقلت إلى 17 % في1992 ويسعى التكتل إلى إقامة منطقة تجارة حرة على مراحل وحدد الرسم التفضيلي في 2008 ب0.8 % بالنسبة للدول المتقدمة على مستوى التكتل و4.4 % بالنسبة للدول اقل تقدما. إلا أن الحواجز غير الجمركية مازالت تشكل حاجزا أساسيا أمام المبادلات ، نتيجة تزامن مضاعفة الحواجز غير الجمركية مع تفكيك الرسوم الجمركية [1]

أسباب نجاح اتفاقيات التجارة الحرة للأسيان :

هي كالأتي[2]:

- النتائج والمكاسب التي تحققت نتيجة اتفاقيات التجارة الحرة في أوروبا وأمريكا جعلت دول المنطقة تدرك أهمية تحرير التجارة.
- دفع باقي دول المنطقة على خفض الحواجز التي تقف أمام التجارة لأجل تكوين قدرات تنافسية.
- يرجع نجاح اتفاقيات التجارة الحرة إلى حد كبير إلى الصعوبات التي تواجه منظمة التجارة العالمية في تعزيز التجارة الحرة على نطاق عالمي، رغم أن الاتفاقيات التجارة الاقليمية التي تؤسس للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية كثيرا ما تنتهك أحد المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وممثل في مبدأ عدم التميز والمادة 24 من اتفاقية الجات لا تسمح باتفاقيات التجارة الإقليمية إلا بثلاثة شروط :

-ضرورة إلغاء جميع الحواجز أمام التجارة بين الأعضاء.

- عدم رفع الحواجز أمام الدول غير الأعضاء.
- ضرورة إتمام عملية اتفاقية التجارة الإقليمية خلال 10سنوات.

[1]-Jean Raphael chponniere ,Marc llautier , l intégration économique régionale en Asie du sud est :une dynamique impulsée de l extérieur ,revue monde en développement n175 2016/3 pp113-130

[2] Shvjirou , VRATA ,Vers un accord de libre échange en ASIE de lest , Répéres , N 1 ,MARS 2004 P 02 .

- اقتناع العديد من دول المنطقة بعدم قدرة قواعد الجات أو منظمة التجارة العالمية على توفير حل مرضي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، تجارة الخدمات وتنقل اليد العاملة وعدم قدرة الإجراءات الحدودية الخاصة بالرسوم الجمركية في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية على ضمان وشروط متساوية للشركات الأجنبية والمحلية وغير القادرة على فرض قواعد كسياسة المنافسة وهذا النقص في تشريعات الجات ومنظمة التجارة العالمية دفع الكثير من الدول إلى استخدام اتفاقيات التجارة الحرة كحل لهذه المشكلة.
- إن اقتصاديات شرق أسيا ترى أن تنفيذ هذه الاتفاقيات وسيلة لتشجيع إلغاء القيود التنظيمية ولا الإصلاحات الهيكلية في الأسواق المحلية، كما كان لبرامج الخوصصة في العديد من دول شرق أسيا، دور في تعزيز النمو الاقتصادي كما تشكل الضغوط الخارجية الناتجة عن اتفاقيات التجارة الحرة حافزا فعالا للإصلاحات الهيكلية.
- أدى نقص المساعدات الخارجية أثناء الأزمة الاقتصادية إلى المزيد من الحاجة إلى التضامن بين بلدان المنطقة ويعتبر هذا الجانب احد الأسباب الأساسية للتوجه نحو التجارة الحرة الإقليمية التي تتضمن برامج التعاون الاقتصادي أو اتفاقيات الشراكة الجديدة ,

-أن المنافسة بين الصين واليابان على فرض الهيمنة على المنطقة باستخدام التجارة الحرة لتعزيز علاقاتها مع آسيان والاقتصاديات الصناعية الجديدة حيث دخلت الصين منذ2002 في مفاوضات مع آسيان من أجل اتفاقية التجارة الحرة كما اقترحت اليابان إطار شراكة اقتصادية مع نفس التكتل وبالنسبة للأسبان والاقتصاديات الصناعية الجديدة أن اتفاقيات التجارة الحرة هي وسيلة للحفاظ وتعزيز نفوذها في شرق أسيا.

الفرع الرابع : منتدى التجارة الحرة لأسيا و والباسفيك (أبيك)

1-النشأة : ترجع نشاة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي (أبيك) الى مجموعة من الاحداث حيث جاءت فكرة الأبيك بعد توجه المجموعة الاوروبية نحو السوق الموحدة وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة والعوامل، بين كندا و الولايات المتحدة الامريكية ،وجاءت لمواصلة التقدم في تحرير التجارة كرد على تباطؤ المفاوضات داخل جولة الاوروجواي .

بالإضافة إلى ذلك ،إن كثافة المبادلات بين الدول المطلة على المحيط الهادي أدى إلى نشأة العديد من المنظمات غير الحكومية (كالمؤتمر الاقتصادي لحوض المحيط الهادي ، ومجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادي) التي كانت تجمع رجال أعمال وباحثين جامعيين يطمحون في إقامة منظمة مشابهة لمنظمة التعاون الاقتصادي و

التنمية [1] مما دفع الوزير الاول الاسترالي روبرت وايك إلى الدعوة للمزيد من التعاون في المنطقة في جانفي1989،لضمان نجاح المفوضات النهائية لجولة الاوروجواي وتحديد اتجاه المشاريع الخاصة نحو المصالح الاقتصادية المشتركة وتطوير تحرير التجارة الاقليمية والاستثمارات [2] ، في الظروف التي بدأت تتشكل فيه معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد و المتمثلة في تفكك الكتلة الشرقية مما سمح للولايات المتحدة الامريكية بإيجاد ترتيبات اقتصادية قارية ،كالمنتدى الذي يعتبر بالنسبة لها أكثر فعالية لتوسيع الليبرالية في أسيا ولمنع الانحرافات الاقليمية والحد من الطموحات الاقتصادية لبعض البلدان [3] مما يجعل نشأة الأبيك بقوة تأثير الولايات المتحدة الامريكية التي لعبت الدور الوسيط والمحرك للتعاون الاقليمي و يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات القارية التي ظهرت متزامنة مع ظاهرة العولمة تختلف تماما عن التكتلات الاقليمية التي كانت تضم مجموعة من الدول تنتمي الى نفس الاقليم او منطقة جغرافية واحدة بينما النوع الجديد تنتمي له دول من قارات مختلفة .ويعكس تنوع اقتصادي وسياسي وثقافي بالإضافة الى تنوع مساحته وسكانه و ودياناته وتاريخه.

ويضم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي عدد من الدول المتقدمة والنامية وتنتمي الى قارات أمريكا الشمالية والجنوبية و أسيا و استراليا و منها من تنتمي الى تكتل النافتا او أسيان ويضم 21 دولة عضو ويجمع 40 % من سكان العالم ، ما يعادل 2.9 مليار نسمة . ويقوم باجتماعات سنوية وتكون الرئاسة بشكل دوري ويمكن لكل دولة تقديم اقتراحات لجدول أعمال الدورة المقبلة و تتخذ القرارات بتوافق الاراء والتزام الاعضاء بتلك القرارات يتميز بالحرية وبالتالي القرارات المتخذة ليست ملزمة قانونا للأعضاء وليس للمنتدى أمكانية العقوبات في حالة عدم احترام مما ينعكس بضعف القوة السياسية للمنتدى ،كذلك فشل قمة 2018 في التوصل الى اعلان مشترك مكتوب نتيجة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية .

ومن حيث الجانب المؤسسي ، الابك يفتقر الى الجانب ألتأسيسي لأنه لا يعتمد على معاهدة تأسيسية و فشلت الولايات المتحدة الامريكية في اضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى وفي اقناع شركائها في الحصول منهم على التزامات محددة او لوضع جدول أعمال للمفاوضات ، ولهذا يعتبر الابيك فضاء للقاءات والتشاور و الحوار

[1] Jean- Raphael Chaponniere ,Marc lautier , op cit

[2] Corbet Marie ,Claude , de saint Hlaire ,l'APEC face a des nouveaux choix, revue politique étrangère 1996 n2 pp353-368

[3] -Eric Boulanger ,christian, constantin,et Christian Deblock op cit

حول المسائل الاقتصادية والتجارية ويجسد التكتل المفتوح[1] ولكن ليس هناك مشروع تكتل اقتصادي وسياسي على مستوى المنطقة نظرا لرفض الحكومات اقامة مؤسسات معقدة

بل يتم التركيز على تعزيز الروابط التجارية والاستثمار عن طريق تخفيض الرسو م الجمركية والحواجز االتجارية الاخرى و هناك ثلاثة لقاءات أساسية :

لقاءات سنوية لرؤساء الدول والحكومات، لقاءات السنوية للوزراء وهذه اللقاءات تأتي بعد جمعية الموظفين السامين الذين يقومون بتحضير لقاءات وتقديم توصيات لقادة دول الحكومات

2-العضوية وشروط الانضمام :إن معايير العضوية في الابيك تتميز نسبيا بالمرونة ويعتبر هذ التكتل مفتوح لجميع اعضاء منظمة التجارة العلمية يمكن لهم الاستفادة من التحرير المطبق في هذه المنطقة حتى بالنسبة لدول لا -لا تنتمي للمنتدى[2] وأهم الشروط المطلوبة في الانضمام تتمثل في [3] :

-يجب على الدولة المترشحة للعضوية أن تنتمي إلى منطقة أسيا والمحيط الهادي

- أن تكون لها روابط تجارية مع أعضاء الابيك (نسبة المبادلات التجارية مع الاعضاء عالية)

-ضرورة انتهاج نموذج اقتصاد السوق والموجه نحو الخارج و التوافق مع مبادئ الابيك ولها برنامج عمل يضمن المساهمة في البرنامج العمل الجماعي للابيك .

وقبل اكتساب العضو المترشح صفة العضو الرسمية يستفيد بمرحلة تسمح له بالتأقلم مع نشاط الابيك

3-دوافع وأهداف التكتل :هناك مجموعة من الدوافع التي تقف وراء نشأة منتدى الأبيك[4]:

-محاولة إضعاف أوروبا من طرف الولايات المتحدة الامريكية بقيادتها وفرض هيمنتها و زعامتها على المنطقة الاسيوية و على أي تكتل شرق أسوي محتمل.

-الإنهاء الناجح لجولة أورغواي ودلك بالإسراع في تنفيذ التزامات الجولة بغية انجاح وتعميق نتائجها بتشكيل منزمة التجارة العالمية

[1] MELANIE ALBARET LES FORMES REGIONALES DU multilatéralisme ;entre incertitudes conceptuelles et pratiques ambigües, Revue ,relations internationales ,2007 pp41-56

[2] DIANA HOUCHRAICH, op cit

[3] NATHALIE LACHANCE,L APEC ;la coopération économique en Asie-pacifique, centre études internationales et mondialisation ,MAI 2001

[4] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي،أليات العولمة الاقتصادية ،دار حامد ،2009 ص485،484 ،486

-حرمان اليابان من استقطاب الدول الأسيوية حديثة التصنيع ودول الجوار لها وتشكيل كتلة دولية كبيرة في السياسة الاقتصادية والدولية ويؤدي إلى تحول مركز الثقل الاقتصادي من أوروبا و لأمريكا إلى منطقة أسيا الباسفيكية

أما أهداف الأبيك تتلخص فيما يلي [1] :

-حرمان اليابان من استقطاب الدول الأسيوية حديثة التصنيع وتشكيل تكتل يمكن أن يكون القطب الثالث.

-دعم التنمية والنمو في الدول الاعضاء بما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد العالمي .

-تعزيز المكاسب الايجابية لكل من الدول الاعضاء والاقتصاد العالمي، خاصة تلك المكاسب الناتجة عن الجهود الرامية لزيادة العلاقات الاقتصادية التبادلية وتشجيع تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال والتكنولوجيا

-تطوير النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف وهو النظام الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تدفق السلع والخدمات داخل منطقة المنتدى و كذلك إزالة كافة العوائق التي تقف امام الاستثمارات المباشرة والمالية التي تتدفق عبر حدود الدول الاعضاء .

-تدعيم وتشجيع مساهمة القطاع الخاص على مستوى المنتدى في مختلف الانشطة.

-تشجيع التوجه نحو العمل بالتجارة الالكترونية وتوسيعها

-العمل على التخلي عن دعم الصادرات الزراعية في الولايات الامريكية وأستراليا

-تعزيز وتقوية الروابط الاقتصادية بين دول المنتدى من خلال إقامة ساحة اقتصادية ضخمة تتدفق عبر حدودها السلع والخدمات التي تنتجها اقتصاديات الدول الاعضاء اي السعي الى إقامة منطقة تجارة حرة قارية بين 21 دولة عضو

إن أهداف المنتدى تتحدد في ثلاثة محاور أساسية [2] :

المحور الاول: تسهيل التجارة والاستثمارات ، نتيجة خضوع التجارة لكثير من القيود في منطقة أسيا والمحيط الهادي ،على مستوى البنية التحتية ،السياسات الجمركية و الاجراءات التنظيمية والمعايير تهدف الابيك إلى تخفيف هذه القيود من خلال تدابير تسهيل التجارة وتبسيط وتجانس الاجراءات الجمركية وزيادة شفافية الممارسات الحكومية بما يسمح بزيادة حركة تنقل رجال الاعمال و تعتبر موضوع تسهيل التجارة والاستثمارات من الاولويات يتم التطرق له في كل القمم

[1] -سامي عفيفي حاتم ،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدول والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية،دار المصرية اللبنانية ،2005 ص369 ،370

[2] ibid

المحور الثاني ، التركيز على تحرير التجارة بين الدول الاعضاء وزيادة درجة الارتباط بين اعضاء المنطقة ، تحرير الاستثمارات وتطبيق مبادئ اكثر شفافية في المصادرة والتعويض وقابلية التحويل وإعادة الارباح وتخفيف الحواجز امام تصدير راس المال وعدم التمييز بين المدخرات وتفادي الازدواج الضريبي

المحور الثالث: التعاون الاقتصادي والتقني ،يركز هذا المحور على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة في الشراكة والتشاور لتحقيق النمو المستدام و التنمية العادلة بالمنطقة مع تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول الاعضاء وتحسين الازدهار الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية لشعوب المنطقة وتعميق الشعور الجماعي بين الاعضاء ولاجل تحقيق هذا المحور تم إعداد مشاريع عديدة من اجل دعم التعاون واعتماد اطار اكثر تركيز وتنسيق لعدد من النشاطات والبرامج في مجال التعاون الاقتصادي والتقني ،تنعكس بتحقيق زيادة في المداخل ومناصب الشغل وتحسين مستوى معيشة الشعب ولآجل هذا الغرض حددت مجالات تتميز بالأولوية والمتمثلة في [1] :

تنمية الموارد البشرية

تطوير اسواق أمنة فعالة

تعزيز البنية التحتية الاقتصادية

استخدام التكنولوجيا الجديد

الحفاظ على نوعية الحياة (الاهتمام بالبيئة)

تعزيز ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4–تقييم منتدى أبيك :يعتبر هذا المنتدى من أكبر التجمعات الاقليمية دينامكية و مرونة، وهو صورة فعلية لمفهوم الاقليمية المفتوحة ولقد توجت تلك المجهودات بزيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة (مابين الاعضاء) حيث تضاعفت ب03 مرات خلال الفترة1980-1992 كانت تمثل58 % من المبادلات الاجمالية للأعضاء في1980 وارتفعت الى 75 % في1992 وفي نفس الفترة ارتفعت صادرات الابيك ب40 %في 1992 مقابل30% في1980 أما تجارة البضائع للمتدى مع باقي العالم سجلت زيادة، حيث انتقلت من28 % في1994 الى33 % في2009 اما داخل المنطقة(بين اعضاء المنتدى) تضاعفت 2.8 في2009 مقارنة 1994 . وتضاعفت المبادلات التجارية للدول الاعضاء ب6 مرات خلال الفترة1989-2017 و2/3 من المبادلات التجارية تجري بين الاعضاء(داخل المنطقة) وهذا التحول الذي حدث على مستوى المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء يرجع بالدرجة الاولى الى المجهودات التي بذلت في مجال تحرير التجارة داخل المنتدى من خلال

[1] ibid

تخفيض الرسوم الجمركية من 17 % في1989 الى6.2 % في 2009 لتصبح في2017 5.3 % بالإضافة الى العمل على تخفيف الحواجز غير الجمركية . و انعكس هذا التطور بزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الذي تضاعف ب 2.5 ، حيث انتقل من 19 تريليون دولار في 1989 إلى 44.8 تريليون دولار في 2017، مما جعل المنتدى يمثل 60 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي و 47 % من التجارة الدولية .

خلاصة

إن إيمان الدول الغربية بأهمية السوق وخطورة الانفتاح أطال من عمر المفاوضات التجارية لتأسيس نظام تجاري عالمي حر، لهذا انتهجت الأسلوب التدريجي في تحرير التجارة الخارجية، لأنها كانت تدرك جيدا خطورة هذا الانفتاح التجاري ،ولكنها لم تعط نفس الفرصة للدول النامية للمرور بنفس التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الغربية في مجال الانفتاح التجاري ،بل أجبرتها على توقيع الاتفاقات التجارية باستعمال مختلف أساليب الضغط ، دون مراعاة النتائج التي تترتب عن ذلك ،لأن توقيع تلك الاتفاقيات من طرف بعض الدول النامية، يعتبر خطأ استراتيجي يستحيل تصحيحه، نظرا للآثار التي تترتب عن ذلك، من تعرض منتجات بعض القطاعات للمنافسة والحماية، كالزراعة، والصناعات النسيجية والحرفية، التي تتمتع فيها بميزة تنافسية. إضافة إلى ارتفاع تكلفة التنمية، نتيجة ارتفاع فاتورة استخدام التقنيات والعلامات التجارية المحمية باتفاقية حماية حقوق الملكية.

الفصل الخامس

أثار أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد

على الدول النامية

تمهيد

تمثلت مهمة أداة صندوق النقد الدولي، في ربط الدول النامية بالدول الغربية، من خلال القروض المالية المقدمة لها، وفق مشروطية سمحت له بالتدخل في السياسات الاقتصادية لهذه الدول والمساس بسيادتها ، بفرض عليها سياسات تتماشى مع أهداف واستراتيجيات الدول الدائنة ومؤسساتها. أما البنك الدولي يدعي ظاهريا بأنه يقدم المعونة للدول النامية، ولكنه في الحقيقة يقدم الدعم اللازم للدول الأعضاء المهيمنة عليه، والتي تتحكم في قراراته وتوجيهها وفق مصالحها وليس مصالح الدول النامية. وأغلبية المشاريع التي يمولها في الدول النامية لا بد أن تنعكس بالمنفعة على الدول الأعضاء بشكل مباشر وغير مباشر، ولا تحظى مسالة التنمية بأي اهتمام فعادة ما تكون تلك المشاريع موجهة للنشاطات الشركات التابعة للدول الأعضاء والعمل على توفير محيط ملائم لتلك النشاطات.أما برامج التكييف التي يشرف على تنفيذها في الدول النامية فهي مصممة لخدمة مصالح الشركات المتعدية الجنسيات.أما على المستوى التجاري كانت أغلب الاتفاقيات التجارية تراعي مصالح الدول المتقدمة، نتيجة قدرتها التفاوضية و استعمال وسائل الضغط لتحقيق مكاسب تجارية على حساب الدول النامية

وكان لتلك السياسات آثار ضارة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي، مهيأة بيئة ملائمة لاستغلال الدول النامية من خلال العلاقات التجارية غير عادلة تأسست على مباديء وقواعد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ،والتي كانت لها انعكاسات سلبية على أغلبية الدول النامية

المبحث الاول: آثار برامج صندوق النقد الدولي (برامج التثبيت) على الدول النامية

لقد نفذت في أغلب الدول النامية برامج اصلاحية بإشراف صندوق النقد الدولي ، بمبرر علاج أسباب الاختلال في موازين المدفوعات، إلا أن نتائج تلك البرامج كان لها أثار مدمرة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول التي طبقت فيها .

المطلب الأول: دراسات حول فعالية برامج التثبيت

لقد خضعت برامج التثبيت لمجموعة من الدراسات والاختبارات للاطلاع على مدى فعاليتها، ومن بين هذه الدراسات ما يلي

الفرع الأول : دراسة خان (Khan)ودراسة كونواي(CONWAY):

1-دراسة خان (Khan)التي أجراها حول 69 دولة طبقت برامج صندوق النقد الدولي و توصل لنتائج متباينة لآثار برامج الاستقرار الاقتصادي حيث كان لبعض منها أثر موجب على ميزان المدفوعات والميزان التجاري والبعض منها لم يكن لها أثرا واضحا[1]. كما لم تتوصل الدراسة إلى دلائل واضحة على نجاح برامج الاستقرار في التحكم في معدل التضخم، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي لم تتوصل الدراسة إلى نتائج واضحة وتميزت بالاختلاف وكان لبعض منها آثار موجبة والبعض الآخر أثر سالبة.

2-دراسة كونواي(CONWAY): سنة 1994 وأجريت هذه الدراسة حول 74 دولة نامية، وتوصل إلى أن برامج صندوق النقد الدولي أدت إلى تحسين ملحوظ في الميزان التجاري لهذه الدول، كما أدت إلى انخفاض في معدلات التضخم المحلي. إلا أن نتائج تنفيذ هذه البرامج تتمثل في انخفاض ملحوظ في معدل الاستثمار الكلي، كما تزامن تنفيذها مع انخفاض في عجز الموازنة نتيجة انخفاض النفقات ومع انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الائتمان المحلي، وكانت الآثار تتشابه رغم اختلاف المناطق الجغرافية التي تنتمي لها الدول المدروسة[2].

---

[1] - بوخرص عبد الحفيظ، مستقبل الإصلاحات في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2016 – 2017 ص 227.

[2] - نفس المرجع ص 232.

الفرع الثاني: دراسة باتريك كونواي وروبر أتويان RobertAtoyan,PATRICK Conway**و دراسة كليك** (KILLICK) **سنة** 1995

1-دراسة باتريك كونواي وروبر أتويان Robert Atoyan,PATRICK Conway أجريت هذه الدراسة خلال الفترة (1980 – 2003) على عينة تتكون من 41 بلد من أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا، منها مجموعة من البلدان التي طبقت سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمجموعة الثانية لم تنفذ تلك السياسات والبرامج، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة التغيير في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام قد وصلت إلى 7.42 % قبل تنفيذ السياسات الإصلاحية، أما أثناء فترة الإصلاحات بلغت 3.66 % وبعد فترة الإصلاحات بلغت 4.62 %، وهذا كان نتيجة الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية بسبب التأثيرات على مستوى الاقتصاد الكلي وصدمة التحول الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد النامي على الاستجابة لعدم مرونته، مما انعكس على مستويات المعيشة، وأكدت هذه الدراسة كذلك أن برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان لها أثر سلبي على معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي أدت تلك السياسات إلى خفض معدلات النمو وزيادة مستويات الفقر[1].

2-دراسة كليك (KILLICK) سنة 1995:

وتوصلت الدراسة إلى أن الدلائل على مدى فعالية برامج صندوق النقد الدولي لم تكتمل، وتبين الدلائل إلى أن حوالي 50 % من اتفاقات المساندة وحوالي 85 % من التسهيلات الممتدة المتفق عليها لم يتم إتمامها بسبب الصعوبات التي تعترض ذلك والمتمثلة في:

-محدودية قدرة صندوق النقد الدولي على إقناع الدول المشاركة بتغيير البرامج الاقتصادية الكلية.

-التغيرات الكبيرة في شروط التجارة في الدول المعنية

-فشل البرامج في إحداث آثار موجبة في الاستثمار الخاص.

ويرى كليك أن معايير الأداء التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي تفتقر إلى الجودة والدقة ولا يمكن الدفاع عنها، وبالتالي فإنه يدعو إلى التخلي عن البرامج المالية لصندوق النقد الدولي واستبدالها بمساعدات مختارة للدول النامية تعتمد في تصميمها وتنفيذ سياسات إصلاحية من الداخل دون تدخل من جانب صندوق النقد الدولي، وإلى جانب هذه الدراسات هناك دراسات أخرى أجريت من طرف مجموعة من الباحثين وفي فترات

[1] – راضية أسمهان خزاز ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2001-2012)،رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية،مدرسة دكتوراه، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1،الجزائر 2011- 2012 ، ص 105 ، 106.

مختلفة وعلى عينات من الدول النامية بأعداد مختلفة اعتمادا على طرق تقييم الأساسية (طريقة ما قبل وما بعد، طريقة مقارنة النتائج بالأهداف طريقة المحاكاة، طريقة مع و بدون)، والجدول التالي يوضح باختصار هذه الدراسات حول برامج التعديل.

جدول رقم17: ملخص دراسات حول أثر برامج التعديل الهيكلي

الدولة	الفترة	عدد البرامج	عدد الدول	الطريقة المطبقة	الأثر على **			
					ميزان المدفوعات	حسابات الجارية	التضخم	النمو
ريشمان ويستيلسن Richmann et stillsen(1978)	72 - 1963	79		ما قبل و ما بعد(سنتين)	0		0	+
ريشمان ويستيلسن Richmann et stillsen(1978)	75 – 1973	21	18	مقارنة النتائج بالأهداف	+		+	+
كونارس.....(1979).....Connors	77 – 1973	31	23	ما قبل و ما بعد	0	0	0	0
دونفان.....(1981).....Donovan	76 – 1970	12	12	مع و بدون			–	+
دونفان.....(1982).....Donovan	80 – 1971	78	44	مع و بدون	+	+	–	–
كيليك.....(1984).....Killick	79 – 1974	38	24	ما قبل و ما بعد	0	0	–	0
زيلي ونسولي.....(1985).....Zulu et Nsouli	81 – 1980	35	28	مقارنة الأهداف	.	0	–	–
				بالنتائج		+	–	0
				ما قبل و ما بعد				
جولستن و مونتيال.(1986)...Golstein et Montiel	81 – 1974	68	58	ما قبل و ما بعد	=	–	–	–
				مع و بدون		+	–	+
جلفاسن.....(1987).....Gylfason	79 – 1977	32	14	مع و بدون	+		0	0

باستور.....(1987).....Pastor	81 – 1965		18	ما قبل و ما بعد	+	0	0	0
خان وكنيات(1981).....Khan et night	75 – 1968		29		+	+	–	–
خان وكنيات(1981 Khan et nigh	75 – 1968		29		+	+	–	–
لوكسيلي(1984).....Loscley	82 – 1971	38	38	مع و بدون	0	0	–	–

* مقارنـة خـلال فتـرة سنــة.

* * التغيـر مبيـن (+) أثـر ايجـابي (-) أثـر سلبي، (0) بدون أثـر.

المصـدر: Marc Raffinet dette extérieur et ajustement structurel edicef paris 1991 P 171

وما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن البرامج كانت لها آثار محدودة، فإذا كانت آثارها على موازين المدفوعات وعلى الحسابات الجارية تظهر في الغالب موجبة، فإن التضخم تأثر سلبا بهذه البرامج، أما بالنسبة للنمو فكان تأثيرها عليه يميل إلى التدهور والركود.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لبرامج التثبيت على الدول النامية

من بين الأثار لبرامج التثبيت هي الاثار الاقتصادية، التي شهدتها أغلب الدول النامية ، وكانت هذه الاثار على مستوى النمو والتضخم وتوازن الموازين

الفرع الأول : الركود الاقتصادي وانخفاض معدل النمو

تتفق أغلبية التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج الإصلاح يترتب عنها آثار انكماشية في الأمد القصير ومن المستحيل إقامة الدليل على أن الإصلاح يؤدي بصورة آلية إلى استئناف النمو، كما أن الإصلاح ليس كافيا لعلاج الانكماش ووضع حد له. وتجربة البلدان المتقدمة أفضل دليل على ذلك فخفض العجز المالي والتضخم وما يترتب عنهما من انخفاض القدرة الشرائية والبطالة لم يكونا كافيين لإعادة تحريك الآلة الاقتصادية في معظم البلدان واعتبار الإصلاح حلا لمشاكل النمو يبدو في هذه الظروف نوعا من الخطأ، وإذا كانت ضرورة الإصلاح تبدو في بعض الحالات أمرا لا جدال فيه فإن هذا الإصلاح غير كافي لتسوية مشاكل النمو[1].والجدول التالي يبين من خلال المقارنة بين الفترتين درجة تأثير برامج الإصلاح على النمو في الدول النامية

[1] – تقارير حول الاقتصاد الجزائري ، الانعكاسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي ،دورية دراسات اقتصادية،مركز البحوث والدراسات الإنسانية،"البصيرة" الجزائر العدد الأول السداسي الأول، 1999 ص 186.

جدول رقم18: اتجاه النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية (%)

الدول	معدل الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي	
أكبر الدول المدينة	متوسط(1973–1982)	متوسط (1982– 1990)
الأرجنتين	0.9	0.1
الإكوادور	5.9	2.1
البرازيل	5.1	3.5
بوليفيا	2.5	0.7
البيرو	3.0	-0.1
لتشيلي	3.6	5.3
كوت ديفوار	4.5	4.2
كولوبيا	4.9	0.3
المغرب	6.3	1.0
المكسيك	5.5	4.1
الفلبين	5.4	1.2
فنزويلا	2.0	1.7
جميع البلدان النامية	4.2	3.5

المصدر: التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، العدد 3 سبتمبر 1992 ص 4.

ويترتب عن هذه الإصلاحات كلفة اقتصادية في مجال خسارة الدخل الإجمالي من خلال حالة الركود التي تفرضها هذه البرامج على النشاط الاقتصادي في البلدان المعنية، بهدف تحسين ميزان المدفوعات وأغلبية برامج التصحيح التي تم الأخذ بها هي ذات طابع ركودي ويرجع ذلك إلى الأدوات والإجراءات السياسية والاقتصادية التي تدعو إليها والمتمثلة في سياسة الموازنة والسياسة المالية والسياسة النقدية التقييدية وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية. وكل هذه العوامل مجتمعة تحدث ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية[1]. نتيجة التأثير على الإنفاق بالانخفاض لأجل خفض الطلب المتنامي، مما يؤدي إلى خفض الدخول والاستخدام، ويؤثر في الميل للادخار وبالتالي يؤثر سلبا على معدلات نمو الإنتاج بالإضافة إلى

[1] – ماري فرانس لريتو ، مرجع سابق ص 219.

التأثر بانخفاض معدلات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في ضوء قلة إيرادات الدولة والتهرب الضريبي. ويؤدي ذلك إلى خفض قدرة الحكومات على الاستثمار نتيجة انخفاض وقلة العوائد[1]. وكذلك فإن الإجراءات السياسة النقدية (زيادة سعر الفائدة وتحديد سقوف الائتمانية) تؤدي إلى تقليص الاقتراض، مما يترتب عنه انخفاض الاستثمار ونقص في معدل النمو والعرض بشكل عام وارتفاع الأسعار وانخفاض إمكانية خلق فرص العمل وغيرها من عوامل تغذية التضخم والانكماش الاقتصادي[2].

وهذا ما أكدته دراسة[3]. حول مجموعة من الدول العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية الثمانينات وهي الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، واتضح من خلالها أن الأداء التنموي والذي يعتبر الهدف الرئيسي لسياسات الإصلاح أنه لم يكن هنالك تحسن في الأداء حسب مؤشر معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد في أي دولة، بل كان هنالك تدهور في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط نمو دخل الفرد من حوالي 2.2 % لفترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 10 % لفترة ما بعد التطبيق) ومصر من حوالي 4.4 % إلى 2.4 %، والجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي الحاصل مؤقتا أثناء تنفيذ البرامج لبعض البلدان النامية عادة ما كان ناتجا عن التدفق الهائل للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، ويكون هذا النمو غير مستدام أي أنه غير قابل للاستمرار لفترة زمنية طويلة ومع ذلك تؤدي تلك التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية في شكل استثمارات إلى التوسع في الطلب الكلي وزيادة أسعار الأسهم والسندات والعقارات ونمو للأصول والخصوم المصرفية، نتيجة التوسع في الائتمان. وبالتالي فإن هذا التحسن لا يعود إلى برامج التكييف الهيكلي، وإنما إلى تحسن أسعار المواد الأولية كالنفط وزيادة الطلب عليها و تطور شروط التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات[4].والجدول الأتي يبين بوضوح التراجع الكبر الحاصل في معدلات نمو الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي خلال بداية الإصلاحات بالدول النامية

---

[1] – داود سليمان سلطان ، مرجع سابق

[2] – عبد الحق بوعتروس ،الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 11 أوت 2008 ص ص 37 - 61.

[3] – علي عبد القادر علي ، توجهات الإصلاح الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في الدول العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان العدد 37 ، ربيع 2007 ص 87.

[4] – يوسف عبد العزيز محمود ، برامج التكييف الاقتصادي وفقا لمنظمات دولية و أثرها على الدول النامية ، مجلة جامعة تشرين للدرلات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة تشرين ،سوريا المجلد 27 العدد 02 ، 2005 ص ص 67 - 88.

الجدول رقم19: معدلات النمو المتوسطة سنويا للاستثمارات % والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

المؤشرات	الاستثمارات		الناتج المحلي الاجمالي	
السنوات	1980-1970	1989-1980	1 980 1970	1989 - 1980
أمريكا اللاتينية	7.7	3.1-	5.8	1.3
إفريقيا الشمالية	10.8	0.3	6.5	3.7
إفريقيا جنوب الصحراء	6.0	2.9-	3.7	1.9
جنوب شرق آسيا	9.0	5.2	6.9	5.0
جنوب غرب آسيا	4.8	4.6	3.1	5.6

المصدر: Cazorla. A et Drai. A.M sous développement et tiers mondes Vuibert 1992 p 176

الفرع الثاني: أثر برامج الإصلاح على التضخم

رغم استهداف سياسات إدارة الطلب في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف لكبح جماح التضخم وضبطه وتخفيضه إلى مستويات مقبولة. إلا أنه يلاحظ تفاقم حدته في البلدان النامية واستمرار معدلاته في التزايد طيلة فترة الثمانينات، حيث انتقل من 38.6 في 1984 إلى 52.5 في 1988 ليصل إلى 55.1 % في 1994 ثم يأخذ بالتراجع إبتداءا من 1998 بمعدلات منخفضة نسبيا، لكنها تبقى مرتفعة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة. وكان لهذه المعدلات المرتفعة للتضخم آثارا سلبية على الإنتاج والتوظيف وعلى مستويات المعيشة للسكان[1]، وهذا التضخم الذي أشعلته هذه البرامج قد عصف بالشطر الأكبر من القيمة الحقيقية للمدخرات، ولم ينفع ارتفاع سعر الفائدة النقدي لتعويض الخسارة الحقيقية في هذه المدخرات، بسبب سلبية سعر الفائدة الحقيقي (أي ارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة النقدي)[2]، كما يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكل في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر ويكون أثره، أكثر في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكييف مع التغيرات في مستوى الأسعار[3]، وتبين من خلال الدراسات حول مدى نجاح برامج التصحيح لصندوق النقد الدولي أن عدد قليل من الدول (تشيكوسلوفاكيا والمكسيك وبولندا) تحقق فيها تخفيض التضخم من المعدلات

[1] – على كاظم هلال ، مرجع سابق.

[2] – رمزي زكي الليبيرالية المستبدة مرجع سابق ص 128.

[3] – علي عبد القادر علي ، حول تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينته من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت سبتمبر 2003 ص 6.

العالية بشكل واضح في البداية، ولكن الكثير من الدول استمرت فيها المعدلات العالية نسبيا للتضخم. وعدد قليل من الدول زادت فيها سرعة التضخم وهي (الجزائر، هنغاريا، جمايكا ورومانيا)[1]. ومن خلال دراسة للبنك الدولي سنة 1993 بإفريقيا جنوب الصحراء، لوحظ ارتفاع معدلات التضخم في المتوسط بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي عما كانت عليه من قبل، كما ارتفع معدل التضخم في الدول منخفضة الدخل، بينما انخفض في الدول متوسطة الدخل[2]، كما بينت إحدى الدراسات لصندوق النقد الدولي، أن من بين برامجه التصحيحية في إفريقيا خلال الفترة 1980 – 1981 كان أكثر من النصف (17 مقابل 16) تؤدي إلى زيادة معدل التضخم بدلا من تقليصه، هذا التناقض بين الأهداف المعلنة في خطاب الصندوق على ضرورة وضع حد لتضخم والنتائج المحققة ترجع بالدرجة الأولى للأثر المباشر لعدد كثير من الإجراءات التي يقترحها، والتي ساهمت في رفع الأسعار إلى جانب إهمال شبه تام لتأثير العوامل الخارجية في ارتفاع التضخم و خصوصيات الدول النامية[3].

الفرع الثالث: أثر برامج الاستقرار على المديونية

شكلت أزمة الديون الخارجية موضوعا حساسا وأكثر تعقيدا للدول النامية وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية، نظرا لعدم كفاية المدخرات المحلية وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي، وخاصة تلك المرتبطة بالشروط المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، إلا أن العدد الكبير لتلك الشروط التي كان الهدف منها مراقبة كل الجوانب السياسية والاقتصادية جعلت بعض الدول الدائنة لا تحترمها[4]. والتي تجسدت في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي طبقتها الدول النامية بهدف معالجة أزمة المديونية الخارجية وتقليص حجمها إلا أن الملاحظ هو أن هذه البرامج أخذت تكون من أبرز الأسباب التي تساهم في زيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية في تلك البلدان[5]. لأن الجزء الأكبر من المديونية تسببت فيه تلك الوصفات الجاهزة التي جاءت بها السياسة الليبرالية الجديدة وتطبيقها بحماسة من طرف البلدان النامية دون مراعاة الظروف المحيطة باقتصادها. وتحت تأثير تلك الإصلاحات وجدت البلدان النامية نفسها

---

[1] – بوخرص عبد الحفيظ ،مرجع سابق ص 254.

[2] – نفس المرجع ص 254.

[3] – ماري فرانس ليتيرو ، مرجع سابق ص 116.

[4] Jean cossy « états africaines, programme d'ajustement et consensus de Washington, revue de l'économie politique, n 32, 2006, pp29-40.

[5] – نصر حمود مزنان تقييم أثر برامج التكييف الهيكلي في المديونية الخارجية للبلدان العربية، مجلة جامعة كربلاء ، جامعة كربلاء، العراق، العدد 10 ، 2005 ص ص 185 – 197.

في السبعينات والثمانينات مضطرة للاستدانة، وبالتالي إعادة إنتاج المديونية الأمر الذي ساهم في مضاعفة مديونيتها الخارجية[1]. حيث تضاعف حجمها، أربع مرات خلال العقدين الماضيين بارتفاعها من 500 بليون دولار أمريكي في 1980 إلى 1 تريليون دولار أمريكي في 1985، ثم انتقلت إلى 2 تريليون دولار أمريكي سنة 2000 وأصبحت الموارد المالية تستنزف بشكل كبير من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، نتيجة زيادة التحويلات الصافية للموارد المالية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية منذ 1997،كما تحولت المؤسسات المالية الدولية، المتعددة الأطراف، إلى متلقية للموارد المالية التي تحتاجها البلدان النامية لتحقيق التنمية، بدلا من مقدمة للموارد المالية، نظرا لتجاوز المبالغ المخصصة لتسديد القروض إلى تلك المؤسسات، مبالغ القروض المقدمة[2]. وترجع الزيادة الكبيرة في الديون إلى القروض الجديدة التي منحت في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي خصصت لتسديد الديون القديمة، وكانت أغلب هذه القروض قصيرة المدى التي تم توجهها نحو الاستيراد للسلع الاستهلاكية في إطار تحرير التجارة الخارجية دون توجهها للإنتاج المباشر[3]. مما أدى إلى تفاقم أزمة المدفوعات وزيادة الركود والتضخم في البلدان المدينة، حيث انخفض الدخل الفردي في أمريكا اللاتينية بحوالي 7.6 % فما بين عام 1981 و1986 ،ولم تتحسن القدرة على الدفع في نفس الفترة، وإذا كان معامل الدين إلى الصادرات يجب أن لا يزيد عن 2 فقد بلغ 2.6 في عام 1982 وقفز إلى 3.8 في 1987 ،وارتفع هذا المعامل في البرازيل من 3.4 في عام 1982 إلى 4.5 في عام 1987[4]. وبالتالي يمكن القول أن برامج التكييف غير فعالة وغير قادرة على علاج مشكل المديونية الخارجية، والدليل على ذلك أن عدد كبير من الدول النامية التي اعتمدت تلك البرامج لم تتمكن من التخلص من ديونها[5]. بل أدت برامج التكييف الهيكلي إلى حلقة مفرغة، فأصبحت الأموال المخصصة للاستثمارات الجديدة أكثر ندرة، وتباطأ النمو الاقتصادي، وكلما تعذر سداد الديون ازدادت الحاجة إلى الاقتراض لخدمة الدين وزيادة تخفيض النفقات[6].

---

[1] – حسن فرج سلطان، الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات النامية محاولة في مراجعة و التقييم، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية،العراق ،العدد 31، 2011 ص ص 1-25 .

[2] – تقرير الخبير المستقل بيوناردز أن مود هو المعني بآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي و الديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، مسائل حقوق الإنسان الدورة 60 المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الجمعية العامة للأمم المتحدة 27 سبتمبر 2005 ص 9.

[3] – أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة و التشغيل حالة الجزائر ،رسالة ماجستير علوم اقتصادية جامعة الجزائر،الجزائر 2000 - 2001 ص 150.

[4] – فؤاد مرسي، مرجع سابق ص 211.

[5] – نصر حمود مزنان مرجع سابق

[6] – تقرير الخبير المستقل بيرناردز أن مودهو مرجع سابق ص 10.

كما أدت مشكلة الديون إلى زيادة شروط برامج التكييف الهيكلي، التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على البلدان المدينة مقابل إعادة جدولة الديون. إلا أنها أدت إلى الحد بشكل كبير من قدرة البلدان النامية على وضع سياسات وبرامج تلائم السياق الوطني[1]. في الواقع رغم إعادة الجدولة المتكررة و تعدد برامج التعديل في الدول النامية، نادرا ما استطاعت هذه الدول من تخفيض مديونيتها أو تحسين مستوى التسديد، ونادرا ما تمكنت من زيادة صادراتها بشكل ملموس. فالتوازن المسجل غالبا ما كان ناتجا عن التخفيض الكبير للاستيراد لمواجهة المديونية التي لم تتوقف عن الزيادة[2]. ويبدو أن كثير من الدول النامية تمكنت من تسديد الديون من خلال تدفق رأس المال(استثمارات المحفظة، استثمارات مباشرة) رغم العجز الكبير في موازينها التجارية[3]، والمعطيات الإحصائية التي تظهر من الجدول تبين أن حجم المديونية تضاعف بشكل كبير في أغلب الدول النامية مما يؤكد من جديد عدم فعالية تلك الإصلاحات .

[1] – نفس المصدر ص 10.

[2] – Smail Goumeziane La tiers Mondialisation EDIF ALGER 2000 p 9

[3] Piere salama, argentine, brésil, Mexique, libéralisation et nouvelle vulnérabilités, revue l'économie politique, n 32, 2006, pp 55-68

جدول رقم20: تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية ومدفوعات خدمة الدين/ **الصادرات من السلع والخدمات للمدة (1980 – 2012) (مليار دولار أمريكي).**

البيان	1980	1985	1991	1998	2002	2006	2012
اجمالي الديون الخارجية النامية	559.5	949.1	135.9	2006.7	2189.0	288.5	3152
آسيا	72	غ.م	562.8	661.2	680.8	701	722
إفريقيا	112.8	147.2	290.8	304.6	265.5	298	498
أمريكا اللاتينية و الكاربي	257.4	367.6	476.0	757.6	738.2	788	879
البرازيل	71	106.1	116.4	178.6	غ.م	455	461
الأرجنتين	27.2	50.9	62.2	108.5	152.6	352	425
المكسيك	57.4	96.9	106	161.8	163.6	338	349
مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية الصادرات من السلع والخدمات							
الدول النامية	17.9	21.1	22	26.8	19.3	18.1	25.6
آسيا	26	غ.م	17.3	17.9	12.7	11.6	12.8
إفريقيا	11	27.4	28.7	24.0	22.3	14.1	15.4
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	37	39	37	51.2	39.7	43.2	41.7

المصدر: علي كاظم هلال،مرجع سابق ص73.

الفرع الرابع: أثر في عجز الموازين في الدول النامية

1-عجز الموازنة العامة:إن تنفيذ سياسات الاستقرار والتكييف الهيكلي، ساعدت في تقليص مستوى العجز في الموازنة العامة في بعض البلدان النامية[1]. ولكن لم تتوصل إلى تسويتها وبشكل دائم، لأن تخفيض النفقات العمومية كان لها أثر سلبي على توازن الميزانية العامة، نظرا للأثر الانكماشي للتعديل الهيكلي، الذي ينعكس على الإيرادات سلبا وخاصة في بداية تنفيذ البرامج، في أمريكا اللاتينية بدأ العجز يتقلص بسرعة ابتداءا من 1987 فانتقل من 7.1 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.2 % في 1992 بينما زيادة العجز في إفريقيا جنوب الصحراء الذي انتقل من 5.1 % في 1984 إلى 11.4 % 1992 أدى إلى تراجع وضعف الدولة، مما يدل على فشل التعديل الهيكلي في كثير من الدول النامية على مستوى عجز الميزانية[2]. والجدول التالي يبين استمرار العجز مع تذبذب نسبه في الكثير من الدول النامية واستطاعت بعض الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية تحقيق نتائج مرضية وخاصة في دول جنوب شرق آسيا، التي سجلت خلال الثمانينات مستويات عالية من النمو تتراوح في المتوسط حوالي 7 % وهذه الدول لم تكن معنية ببرامج التعديل الهيكلي، ولكنها اتبعت سياسة توفير الائتمان لصالح المؤسسات لتوسيع هياكل الإنتاج والتصدير[3].

[1] -علي كاظم هلال ، مرجع سابق

[2] - Marc Raffinot, La Dette Des Tiers Mondes , Ed La Découverte , PARIS 1993 p 89.

[3] - HAKIM BENHAMOUDA « RENOUVEAU Structural : STC Contexte Intérêt et limites » Revue Monde en développement 2001 / 1 N° 113 – 114 p 37 – 46.

الجدول رقم21: الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية(1980 – 2012) نسبة مئوية

البيـان	1980	1985	1990	1995	2001	2008	2012
المكسيك	-2.6	-1.25	غ.م	غ.م	-1.1	-2.1	-1.8
الأرجنتين	-3.0	-5.5	-0.4	غ.م	3.9	2.8	2.6
تونس	-2.82	-5.13	-9.8	-4.2	1.4	-2.5	1.3
المغرب	-9.6	-7.3	-4.4	-3.3	-1.7	-1.9	-1.5
ماليزيا	-6.0	-2.6	-1.3	غ.م	4.1	3.9	4.6
الأردن	-11.1	-8.4	-6.8	-1.6	1.2	-1.3	-2.4
سوريا	-9.7	غ.م	-0.3	غ.م	-0.5	-2.6	-5.9
الهند	-6.0	-8.5	-8.1	غ.م	-4.7	-5.4	-3.2
جنوب إفريقيا	-2.3	-3.9	-4.2	غ.م	-3.1	-4.1	-4.8
شيلي	5.4	-2.3	0.8	غ.م	1.9	3.8	2.9
كوريا	-2.2	-1.2	-0.7	غ.م	2.1	-	3.1

المصدر: علي كاظم هلال ، مرجع سابق

ب–عجز موازين المدفوعات:يعتبر تخفيض العجز في موازين المدفوعات من الأهداف التي تحظى بالأولوية في برامج التعديل الهيكلي، حيث ثم تسجيل تراجع في عجز موازين المدفوعات لبعض الدول، لكن بفضل اللجوء أكثر فأكثر للمديونية، مما يجعل هذا التوازن مرتبط بالخارج أو بفضل التخفيض الكبير للاستيراد أو ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة[1].

وتشير المؤشرات المختلفة الكمية منها وغير الكمية عن استمرار العوامل الخارجية التي من شأنها استمرار العجز إضافة إلى الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وضعف قواعده الإنتاجية وافتقاره لقاعدة تكنولوجية ذاتية والنمو الديموغرافي المرتفع[2].

[1] - IBID .

[2] – سعد حافظ، نحو بديل لسياسات التثبيت و التكييف (التصحيح) الهيكلي بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مؤسسات الأبحاث العربية) بيروت 1999 ص 515.

أما الصادرات لم تؤد الدور المطلوب في التوازن، رغم تخفيض العملة والانفتاح على السوق العالمية فإن حجم المواد المصدرة ازداد بشكل ضعيف رغم انخفاض السعر (بسبب عدم مرونة الطلب السعرية على هذه المواد) نتيجة المنافسة بين المنتجين، مما أثر بزيادة العرض لتعويض الخسارة في السعر، إضافة إلى قلة المنافذ الخارجية وانخفاض إيرادات التصدير مقيمة بالدولار. وبالتالي تبقى الواردات الوسيلة الوحيدة لتسوية موازين المدفوعات بالنسبة للدول النامية[1].مما انعكس بآثار ثانوية خطيرة على النسيج الصناعي نتيجة عدم توفر المواد الأولية الضرورية وقطع الغيار وغيرها من مستلزمات الإنتاج كما تأثر القطاع الزراعي بعدم توفر الأسمدة والبذور والمبيدات والتجهيزات الفلاحية وهذا أدى إلى تدهور الاستثمار والإنتاج وبالتالي انخفاض إمكانيات التصدير لدى القطاعين وهذا ما يفسر تراجع الصادرات بالدول النامية الذي أدى إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات والذي تأثر بتحويلات الموارد الوطنية باتجاه الخارج كما يظهر من الجدول التالي

[1] - Cazorla . A . et DRAI . A . M Sous développement et Tiers mondes Vuibert 1992 p 172 - 173.

الجدول رقم22: النتائج المتراكمة للتجارة الخارجية ما بين 1983 و1990 بمليار دولار

	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات التجاري
ساحل العاج	+8.8	-4.9
المغرب	-10.5	-4.1
الأرجنتين	+32.7	-15.9
البرازيل	+98	-9.9
الشيلي	+9.7	-8.2
المكسيك	+46.3	+0.2
كوريا الجنوبية	+23	+27.8
ماليزيا	+27.3	-3.1
طايوان	+110	+88.2
الهند	-431	-38.1

المصدر: ACAZORLA . A . et DRAI . A . M . p 174

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت على الدول النامية

نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تقلص الموارد المالية ونقص الاستثمارات، برزت ظاهرة البطالة بشكل كبير في الدول النامية

الفرع الأول : توسع و نمو ظاهرة البطالة في الدول النامية

من خلال التجربة التي عرفتها العديد من البلدان النامية في مجال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، تبين معظم الدراسات أن هذه البرامج كان لها آثار انكماشية على الاقتصاد وانعكاساتها سلبية خطيرة على الشغل نظرا لانتشار تقلص فرص العمل وارتفاع البطالة في كل البلدان، دون استثناء[1]، وهذا عكس ما تستند إليه النماذج النظرية التي تعتمد عليها هذه البرامج، لقد عانت الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية من الارتفاع الكبير في معدلات البطالة خلال تطبيق سياسات الإصلاح، بالإضافة إلى

[1] – أحمين شفير ، مرجع سابق ص 162.

انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية وتدهور مستويات المعيشة، مما أدى إلى توجه الأفراد نحو القطاع غير الرسمي وسيطرة الأنشطة الهامشية والخدمية، كما أدت إلى ظهور نشاطات غير مشروعة بشتى أنواعها[1]. وتفسر ظاهرة البطالة بتراجع مساهمة القطاع العام خاصة الصناعي في الإنتاج الوطني، وما يليه من انخفاض في قدرته على استيعاب اليد العاملة، بسبب إجراءات الخوصصة أو لعدم قدرته على مواجهة آثار تحرير التجارة الخارجية و أسعار الصرف، إضافة لما يعانيه من اختلالات داخلية واعتماده في أغلب الأحيان على مدخلات إنتاجية مستوردة و أساليب فنية كثيفة الرأس المال، الشيء الذي يضعف من قدرته التنافسية بسبب ارتفاع التكاليف[2]. وبما أن برامج الإصلاح الاقتصادي ذات توجه انكماشي، وتهدف إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون الأمر الذي كان له تأثير مضاعف في معدلات البطالة فقد انطوت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وتجميد التوظيف الحكومي وزيادة أسعار الفائدة وإلغاء الدعم على ضروريات الحياة والمدخلات الوسيطية لقطاعات الإنتاج المحلي وزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات الحكومية وزيادة الضرائب والتنازل عن ممتلكات الدولة والقطاع العام وتسريح أعداد كبيرة من العمال، فكل هذه الإجراءات كان لها تأثير مباشر في تفاقم البطالة في البلدان النامية[3]. وهذا يدعو إلى تفسير مردودية، خوصصة المؤسسات العمومية، أنها تتحقق أولا على حساب تقليص العمال، حيث سجلت هذه الظاهرة بشكل كبير في البلدان الأفريقية، التي تم فيها تسريح العمال مما أدى إلى زيادة البطالة من 9.7 مليون في 1980 إلى 22 مليون سنة 1985 ، أي بما يعادل 40 % من مجمل القوة العاملة، وأدت هذه الوضعية إلى زيادة الهجرة[4]. وكان للسياسات النقدية المقِيدة عن طريق وضع سقوف الائتمان ورفع أسعار الفائدة المحلية انعكاسات بارتفاع تكلفة استخدام رأس المال، وبالتالي ارتفاع تكلفة الاستثمار وكلفة الإنتاج. وتراجع استثمار القطاع العام والخاص وانخفاض فرص العمل، كما كان لتخفيض قيمة العملة المحلية أثر كبير على ارتفاع تكاليف السلع الضرورية والسلع الإنتاجية والوسطية المستوردة، والتي تعتبر مدخلات للإنتاج المحلي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وهذا الارتفاع للتكاليف أدى إلى ارتفاع الأسعار، مما

---

[1] – ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010 ص 138.

[2] – نفس المرجع ص 139.

[3] – رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب بالكويت ،أكتوبر 1998 ص 96.

[4] – قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، صندوق النقد الدولي، الآليات و السياسات، دار هومة الجزائر، 2002 ص 159.

انعكس بانخفاض الدخول الحقيقية وتراجع الاستهلاك، كما انعكس سلبا على الاستثمار وانخفاض الطلب على اليد العاملة[1]. وهذا ما جرى في دول شرق أوروبا كما يظهر من الجدول

جدول رقم23: البطالة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، معدلات البطالة (متوسطات الفترة)

الدول	1990	1991	1992	1993	1994 **(ربيع الأول)**
بلغاريا	1.6	11.9	14.0	15.5	16.1
الجمهورية التشكيلية	0.7	4.2	2.6	3.2	3.7
كنغاريا	1.5	7.8	14.0	13.7	12.5
بولوندا	6.1	11.5	15.5	15.0	16.0
رومانيا	- -	3.0	8.3	9.5	10.1
روسيا	- -	- -	1.1	1.4	2.1
الجمهورية السلوفاكية	5	6.6	11.4	14.4	15.7

المصدر:أوليفيه وأخرون،البطالة في أوروبا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،ديسمبر 1994

الفرع الثاني: الفقر وسوء توزيع الدخل في الدول النامية

حظيت مسألة توزيع الدخل والفقر وعلاقتها ببرامج الإصلاح الاقتصادي باهتمام كبير ومن بينها الدراسة التي قامت بها منظمة اليونيسيف عام 1987 ،وركزت على تأثيرات الركود الاقتصادي والتكييف على الفقراء ومحدودي الدخل وخلصت الدراسة إلى نتيجة أثارت انتباه المجتمع الدولي، تؤكد على أن وضعية الفقراء ومحدودي الدخل قد تدهورت أوضاعهم، نتيجة تطبيق برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي[2]. وتعتبر تلك الإجراءات المتعلقة بسياسات التثبيت الاقتصادي الهادفة إلى تقيد الطلب الكلي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مستوى المعيشي، حيث أن إجراءات تخفيض عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات، لها تأثير مباشر على مستوى التوظيف والبطالة والأجور الحقيقية وإلغاء الدعم للسلع الغذائية الأساسية والأدوية وسلع الطاقة وتقليص أو تجميد الإنفاق العام الاستثماري على الخدمات الاجتماعية، بالإضافة

[1] – علي كاظم هلال ،مرجع سابق

[2] – نفس المرجع

إلى الآثار المترتبة على إجراءات زيادة الإيرادات كرفع أسعار الطاقة والمياه ورفع أسعار ورسوم خدمات الاتصالات والنقل والتعليم والصحة، وكذلك الآثار الناجمة عن إجراءات تحقيق التوازن النقدي والمتمثلة في تقييد ائتمان الجهاز المصرفي وتحرير أسعار الفائدة. وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تنعكس بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل والأجور، ثم انخفاض مستوى الاستهلاك وتدهور مستوى المعيشي لأفراد المجتمع[1]. إن الإجراءات التقشفية التي تم في إطارها خفض الدعم المباشر وغير المباشر، انعكس بإحداث ارتفاع تدريجي في أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية، خاصة أسعار العديد من السلع الغذائية والخدمات الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر والتشوهات الاجتماعية[2]. وخاصة رفع الدعم عن الإنتاج أو موارده، أدى إلى ارتفاع الأسعار وخاصة تلك التي ترتبط بالحاجيات الأساسية لطلب الفقراء في ظل عدم مرونة الموارد التي تتسم بها الدول النامية. وبالتالي فإن حصيلة هذه الإجراءات أدت إلى اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع من جانب، والقضاء على المدخرات المتواضعة لفئات منخفضة الدخل من جانب آخر[3]. ولهذا تعتبر سياسات إلغاء الدعم وزيادة الأسعار وزيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، الشعبي) والسياسات الانكماشية التي تتزامن مع تنفيذ هذه البرامج أكثر تأثير في زيادة معدلات البطالة وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق[4]. ورغم زيادة البطالة وانخفاض في مستويات المعيشة، لأغلبية الشعب وتركز الدخل، تم القبول بها من طرف صندوق النقد الدولي وحكومات الدول النامية كثمن الذي يجب دفعه مقابل الحصول على الانتعاش الاقتصادي[5].

كما لا يجب إهمال سياسات تحرير التجارة والتوسع في الانفتاح الاقتصادي، التي تعتبر أحد آليات إنتاج الفقر عندما تطبق في بيئة اقتصادية تفتقد إلى الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية و التنافسية[6]. ولهذا

---

[1] – عبد الكريم أحمد الشجاع، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى المعيشة في اليمن مجلة الدراسات الاجتماعية،كلية العلوم الإدارية والإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة العلوم وتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية، العدد 18 يوليو ، ديسمبر 2004 ص ص 195-238

[2] – زينب تفويق السيد عليوة ، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر الفترة 1990 إلى 2014 مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان العددان 74 – 75 ربيع صيف 2016 ص ص 6 – 46.

[3] – سالم توفيق النجمي، الفقر في البلدان العربية ة آليات إنتاجه،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، العدد 38 / ربيع 2007 ص ص 7 – 24.

[4] – رمزي زكي ، الليبيرالية المستبدة ، مرجع سابق ص 130.

[5] Faycel yachir, l 'ajustement structurel dans le tiers monde revue Afrique et développement, vol 16, n1, 1991, pp 165-184.

[6] – سالم توفيق النجفي، مرجع سابق

يؤخذ على سياسات التكييف الهيكلي في كثير من الحالات، أنها على الأقل في المراحل الأولى من تطبيقها تؤدي إلى زيادة معاناة بعض فئات المجتمع ذات الدخول المنخفضة وغير ثابتة، وأنها تزيد بذلك من معدلات الفقر[1]. وتؤكد معظم الدراسات التي أجريت بخصوص فاعلية الإصلاحات الاقتصادية على أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى زيادة مستوى الفقر وخفض معدلات النمو وخاصة في فترات تطبيق سياسة الاستقرار[2]. وهذا ما جرى في بلدان أمريكا اللاتينية، التي تزامن فيها زيادة عدد الفقراء مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي سنة 1981 ،حيث انتقل عدد الفقراء من 130 مليون إلى 180 مليون في بداية 1990. وفي إفريقيا 200 مليون من مجموع 690 مليون يعيشون تحت عتبة الفقر، وحسب دراسات البنك الدولي أن عدد الفقراء انتقل إلى 300 مليون سنة 2000 أي بزيادة 50 %[3].

الفرع الثالث : تدهور قطاع الصحة و التعليم في الدول النامية

أدى التخفيض الحكومي للنفقات، كإلغاء الدعم وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وخاصة بالنسبة لقطاع الصحة والتعليم إلى جانب فرض رسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة و تحرير الأسعار و فرض ضرائب جديدة و زيادة في قيمة القديمة منها. انعكس بشكل سلبي على المستوى الصحي والتعليمي[4]. وهذا التراجع لدور الدولة في مجالات رئيسية من الخدمات الاجتماعية أدى إلى حدوث ثغرات كبيرة كان يمكن أن تسد بمبادرات محلية لتأمين القدرة على البقاء، فالانهيار، للنظم الصحية بسبب افتقار الأدوية وتدهور المستوى التعليمي لدرجة انعدام الكتب المدرسة، وافتقار الجامعات للمكتبات والمخابر وانخفاض دخل الفرد إلى أدنى مستوى وانتشار سوء التغذية والأوبئة في كل مناطق إفريقيا جنوب الصحراء وفي أمريكا اللاتينية[5]. سيؤثر مستقبلا على التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث تبين أن الصحة يمكن أن يكون لها دور الرافعة على التنمية وخاصة في النمو الاقتصادي، فالسياسات الصحية يمكن أن تخلق عوامل ايجابية مهمة في النمو فالأثر المباشر لتحسين الصحة على

---

[1] – أحمد جميل، تطبيق سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر ، مجلة مصاريف، جامعة البويرة ، الجزائر، العدد 2 أفريل 2007 ص ص 260 – 283.

[2] – سالم توفيق النجمي ، داوود سليمان سلطان، مرجع سابق

[3] Walden Bello et Shea Gunningham ,subir l ajustement structurel, le monde diplomatique,243, automne1995,p55

[4] – سعاد مهمائي ،تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية،مذكرة ماجستير ،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008 – 2009 ص 19.

[5] – تقرير الخبير المستقل فانتوشيرو آثار سياسات التكييف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، منشورات حقوق الإنسان، الدورة 55، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الأمم المتحدة ،24 فبراير 1999 ص 19.

الاقتصاد يمكن أن يأخذ عدة أبعاد وتقرير منظمة الصحة في 2001 يذكر عدد من الآثار على التربية وإنتاجية العمل، عرض اليد العاملة والقوة الشرائية، الاستهلاك الادخار[1]. وهذا ما يفسر النتائج المحققة من تنفيذ برامج التعديل الهيكلي، والتي كانت ايجابية نسبيا على مستوى الحسابات الجارية لموازين المدفوعات والميزانية العامة وضعية على مستوى النمو، وسلبية على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية[2].

ونتيجة تلك البرامج أصبح من بين السكان الذين يعيشون في البلدان النامية والذين يبلغ عددهم أكثر من 4.4 مليار نسبة لا يتمتع $\frac{3}{5}$ منهم بالمرافق الصحية الأساسية ولا يتمتع قرابة $\frac{1}{3}$ بالمياه الصالحة للشرب، ويفتقر $\frac{1}{4}$ منهم لمسكن لائق ويعيش $\frac{1}{5}$ بعيدا عن الخدمات الصحية و $\frac{1}{5}$ من الأطفال لا يتجاوز الصف الخامس في المدرسة. ويعاني $\frac{1}{5}$ من الأطفال من نقص التغذية[3]. إن ما أحدثته سياسات التكييف الهيكلي في قطاع التعليم يشكل مصدر قلق، كون تخفيض الإنفاق يترتب عليه الإنفاق في الإنفاق على التعليم. وخاصة أن التعليم يعتبر مصدر من مصادر الإنتاجية، والتي تتأثر بالاستثمار في الرأسمال البشرى والذي ينعكس على النمو الاقتصادي[4]. وهذا يعني أن التعليم من بين المكونات الأساسية للاستثمار في الرأسمال البشري، لأنها خدمة منتجة للدخل على المدى الطويل وليس على الفور. وفي ضوء ارتفاع تكاليف التمدرس بالنسبة للفرد وارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار المواد الغذائية وانخفاض الأجور الحقيقية، أدى كل ذلك إلى انخفاض معدل التمدرس وتفضيل الأفراد استهلاك السلع الضرورية وتلبية الحاجيات الفورية على حساب فائدة مؤجلة. وهذا الاتجاه عرف في كثير من الدول النامية التي انتشرت فيها ظاهرة عمل الأطفال[5]، على حساب التعليم في غياب قدرة الدولة على النهوض بقطاع التعليم، نتيجة القيود المفروضة المفروضة في إطار برامج التكييف الهيكلي. وهذا الوضع يشير إلى فقدان لأهم العناصر الأساسية في التنمية

---

[1] - Jean Michel Severino La Situation des pays envois de développement la tribune la sante 2008 / 4 N°21 pp 331 - 99.

[2] - Philippe HUGON ,incidences Sociales des politiques d'ajustement budgétaire, Revue tiers monde ,Vol 30 N°117 Janvier – Mars 1999 pp 59 - 84.

[3] – تقرير فانتوشيرو مرجع سابق ص 21.

[4] – أحمد الكواز ،السياسات الاقتصادية و دور رأس المال البشري سلسلة أوراق عمل المعهد العربي لتخطيط الكويت 2002، ص 9.

[5] - HEBA Ahmed NACER quelque conséquence Sociales de programmes d'ajustement structurel Revue Egypte / monde 12 – 13 / 1993 pp : 145 – 177.

الاقتصادية، مما سيعقد قضية النمو الاقتصادي في الدول النامية. والجدول التالي يفسر بوضوح ذلك الوضع الذي يرتبط مباشرة بالانخفاض المحسوس في الإنفاق العام

الجدول رقم24: الانخفاض في الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية في بعض دول أمريكا اللاتينية فيما بين عامي 1972 – 1989

الدولة	الاتفاق على التعليم		الاتفاق على الصحة		الاتفاق على الإسكان والضمان الاجتماعي	
	1972	1989	1972	1989	1972	1989
بيرو	23.6	15.6	5.5	5.5	1.8	.....
إكوادور	27.5	23.4	4.5	9.8	0.8	1.2
باراجواي	12.1	11.4	3.5	3.0	18.3	26.7
السلفادور	21.4	17.6	10.9	7.4	7.6	5.2
شيلي	14.5	10.1	10.3	5.9	39.8	33.9
كوستاريا	28.5	17.0	4.0	72.2	26.5	16.7
المكسيك	16.4	12.3	4.5	1.7	25.4	10.3
الأرجنتين	20.0	9.3	.....	2.0	20.0	40.9
البرازيل	8.3	4.2	6.7	6.1	.....	29.9

المصدر: رمزي زكي،الليبرالية المستبدة،مرجع سابق ص122.

بينما نجد أن الأموال المخصصة لخدمة المديونية تشكل نسب كبيرة من ميزانيات الدول النامية وهذا يدل على أن برامج الإصلاح المصممة من طرف المؤسسات المالية الدولية تسهر على تأمين وفاء الدول النامية بالتزاماتها اتجاه الدول الدائنة على حساب الجوانب الاجتماعية وهذا ما يؤكده الجدول التالي

الجدول رقم25: الحصص المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية و خدمة المديونية من الميزانية الفترة (1992 – 1997):

الدولة	الخدمات الاجتماعية	خدمة المديونية
تنزانيا	% 15	% 46
كينيا	% 12.6	% 40
غامبيا	% 6.7	% 40
زمبيا	% 6.7	% 40
الكامرون	% 4	% 36
ساحل العاج	% 11.4	% 35
النيجر	% 20.4	% 33.0
نيكاراغو	% 9.2	% 14.1

المصدر: PNUD : Rapport sur la pauvreté dans le monde 2000

حيث يظهر من خلال الجدول أن خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من ميزانيات الدول النامية، مما ينعكس سلبا على كل القطاعات وخاصة القطاعات الاجتماعية، فنسب خدمات المديونية ترتفع في بعض الدول إلى نسبة 46 % بينما تنخفض نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية إلى 4 %.

المبحث الثاني: أثر سياسة و برامج البنك الدولي على الدول النامية

زيادة على تلك الاثار التي نتجت عن برامج صندوق النقد الدولي، كان لسياسة و برامج البنك الدولي كبيرة على الدول النامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: أثر الاعتبارات غير اقتصادية على قرارات البنك الدولي

كانت دائما سياسة البنك الدولي تخضع لتوجيه من طرف الدول الصناعية الغربية المانحة،التي تتوفر على الامكانيات المالية الضرورية لنشاط البنك، مما قيد استقلالية البنك الدولي وقراراته

الفرع الأول: أثر الاعتبارات السياسية على قرارات البنك

إن المادة 4 من اتفاقية البنك الدولي تلزم البنك بعدم التدخل في الشؤون السياسية للمقترض وعدم إدخال في الحسبان الجانب السياسي كمؤثرات في قرارات البنك ونصت على التالي "إن البنك وموظفيه سوف لن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأي عضو ولن يكونوا عرضة للتأثر باعتبارات سياسية في قرارات البنك تجاه أي عضو أو عرضة للتأثير باعتبارات سياسية يتباناها عضو في البنك"، كما ألزمت الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بأن تكون أموال القرض مرتبطة بالأهداف الاقتصادية كأساس لسياسة الاقراض و ليس لاعتبارات سياسية أو غير اقتصادية[1].

ورغم هذه القيود، إلا أن البنك يأخذ الجانب السياسي بشكل كبير في قراراته. حتى تحصل دولة طالبة القرض على موافقة البنك، لابد أن تتوافق مواقفها السياسية مع الاتجاهات السياسية للدول المؤثرة في البنك والتي لن توافق على منح القروض إلا بتحقيق مصالح سياسة واقتصادية وهذا يعني أن منح القروض تكون مرهونة بمواقف سياسية لابد من تبنيها من طرف الدول الراغبة في الحصول على القروض بدلا من "أن تكون مشروطة بشروط مالية واقتصادية، وهذا من أجل كسب المزيد من التأييد لسياسات الدول المانحة وتبني نظامها السياسي وتطبيق نظامها المالي الذي كثيرا من الأحيان لا يتلاءم مع طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية[2]،و يؤكد البنك الدولي صراحة أن المعونة لا تقدم إلا للدول التي تلتزم باحترام

---

[1] – قبس حسن عواد البد راني ،الاقتراض العام الخارجي و شروط مؤسسات التمويل الدولية ، مجلة الرافدين للحقوق،كلية الحقوق،جامعة الموصل،العراق ، المجلد 11 العدد 40 السنة 2009 ص ص 187 – 222.

[2] – عفيف حيدر و آخرون، ،قروض البنك الدولي و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد 35 العدد 3 ، 2013 ص ص 51 – 66.

وممارسة الديمقراطية التعددية[1]، وهذا يختلف تماما عما هو معلن في التقارير الرسمية للدول الصناعية الغربية المانحة ومنظماتها المالية، التي تحولت إلى أدوات ابتزاز وضغوطات وسيطرة ووصاية على إرادة الشعوب النامية ولم يعد الوضع الاقتصادي المتدهور للدولة هو العنصر الأساسي والفاصل في منح القروض، بل هو الاعتبار السياسي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية[2]، وهذا ما يظهر بشكل واضح عند مقارنة ما تحصل عليه قارة إفريقيا بدولها مجتمعة، و(التي تعتبر من أفقر مناطق العالم) بما تحصل عليه دولة واحدة مثل البرازيل أو المكسيك[3]، كما نجد أن في سنة 2004 حصلت تركيا على 153.2 مليار دولار بسبب موافقة الإتحاد الأوروبي على بدء المفاوضات معها حول انضمامها إليه، وكذلك الدعم المنتظر منها في العمليات العسكرية ضد العراق، واستفادت كذلك الباكستان من قروض جديدة وإعادة جدولة ديونها نتيجة موقفها السياسي واستخدام قواعدها الجوية في الحرب على أفغانستان[4]، ومراجعة قائمة الدول التي حصلت على قروض البنك الدولي تشير إلى أن هذه الدول كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية وسياسية فيها مثل، دول أمريكا اللاتينية وتركيا واندونيسيا أو دول تربطها مصالح إستراتيجية مع أمريكا مثل المحتل الإسرائيلي وبعض الدول في جنوب شرق آسيا، رغم أن هذه الدول لم تكن أكثر فقرا أي لم تكن بحاجة ماسة لهذه القروض[5]، في حين لا تستطيع البلدان الفقيرة الاستفادة من قروض البنك بشكل واسع دون تعرض جهودها في التنمية للخطر[6].

الفرع الثاني: استقلالية قرار البنك الدولي

تعتبر عملية توفير الموارد المالية أحد العناصر الأساسية في طريقة عمل البنك، وبما أن القوى الكبرى هي التي تتوفر على الإمكانات المالية بما يسمح لها التأثير بشكل مباشر في كيفية تخصيص موارد البنك وتحديد توجهات أنشطته جعلته يعاني من مشكلة التناقضات التي يعمل فيها منذ نشأته والتي تظهر

---

[1] Chavagneux Christian, op cit

[2] – محمد يحي السعيدي، نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الاقتراض، مجلة بحوث اقتصادية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان ، العددان 43 ، 44 ، صيف خريف 2008 ص ص 15 – 32.

[3] – نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع.

[5] – سهيل أحمد فضل حوامده ، البنك الدولي و أثره على الأزمة المالية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة السلطان محمد الفاتح، إسطنبول، تركيا، العدد 7 ربيع 2016 ص ص 99 - 118.

[6] – بن ناصر أحمد ، بعض أوجه الأساسية لنظام البنك الدولي للإنشاء و التعمير و دوره تجاه البلدان النامية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية،معهد الحقوق والعلوم الإدارية،جامعة الجزائر،الجزائر،مجلد 36 العدد 3، 1998 ص ص 95 – 108.

في شكل صراعات المصالح والنفوذ التي تمارسها الدول الكبرى على المستوى العالمي في محاولة كل منها لاستعمال البنك الدولي كأداة اقتصادية في خدمة الإستراتيجية التي ترغب في تنفيذها[1].

وهذا ما يجعل كثير، من البلدان النامية، يعتقدون أن البنك الدولي وقع أسير لسياسته في الاقتراض وجمع الموارد المالية، وأن قراراته لا تعبر عن إرادة مستقلة عن النفوذ الذي تمارسه دوائر الرأسمال العالمي[2]، ويمكن القول أن السيادة داخل مجلس البنك تكاد تكون معدومة، حيث يتميز النظام الداخلي لعمل هيئات صنع القرار وتنفيذه بهيمنة كبيرة للدول الكبرى التي تمثل 10 دول صناعية فقط تتحكم في أكثر من 52 % من إجمالي الأصوات المقررة لمصير الدول النامية، و تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 17 % من مجموع الأصوات، إضافة الى احتكارها لرئاسة الجهاز الإداري له إلى جانب انتماء معظم الخبراء العاملين فيه لجامعات ومعاهد أمريكية ووجود مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن[3]، ويمتد تأثير الولايات المتحدة على سلوك الإدارة وخاصة القيادات العليا التي يجب أن تخضع للتوجيهات الأمريكية والامتثال لأوامرها وهذا ما حدث في عام 2000، لما تدخل وزير الخزانة الأمريكي بسبب نشر جوزيف ستجليز مقالا حول الأزمة المالية التي مست اقتصاديات جنوب شرق آسيا ومنتقدا فيها ما يعرف بإجماع واشنطن، ونتيجة الضغوط التي مارسها الوزير على رئيس البنك الدولي جيمس ولقسوس، تم معاقبته وفصل الاقتصادي الكبير في البنك الدولي[4]، وهذا التدخل في مهام البنك أدى إلى عدم التزامه بالأهداف المعلنة التي أنشئ من أجلها، وأدى إلى وجود خلل في أداء هذه المؤسسة وترك المجال واسعا أمام تدخل الدول الدائنة الكبرى في السياسات الاقتصادية والسياسية مما أثر على الدول النامية [5]، رغم تأكيد اتفاقية إنشاءه على الاعتبارات الاقتصادية لعمله إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك حيث وضعت الولايات المتحدة آلية استطاعت من خلالها توجيه قروض البنك الدولي وفقا لمصالحها وليس وفقا مصالح الدول المدينة (المقترضة)، أي تمكنت من جعل البنك أداة من أدواتها السياسية في الضغط على الدول حتى أصبح

---

[1] – سمير عباس، الإدارة الدولية و أداء المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الدولية ، حالة البنك الدولي ،مجلة النهضة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر، المجلد 11 العدد 04، أكتوبر 2010، ص ص 37 - 82.

[2] – بن ناصر أحمد مرجع سابق

[3] – نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، صلف ، سلطة العولمة الفاسدة قراءة نقدية في ثالوث ، مؤسسات الاقتصاد العالمي ، البنك العالمي صندوق النقد الدولي ،منظمة التجارة العالمية ، مجلة دفاتر اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد 1 ،العدد1 سبتمبر 2010 ص ص 8 – 22.

[4] – سمير عباس ، مرجع سابق

[5] – سهيل أحمد فضل حوامدة، مرجع سابق

تأثير الحكومة الأمريكية في سياسات البنك الخارجية أمرا مسلما به، حيث يخضع المدير التنفيذي للبنك لعمليات وزير الخزانة الأمريكية[1]، إن ميل البنك إلى التصرف وفق رغبات بعض الدول الأعضاء التي قد تتحكم في قراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع الأصوات هو ما يفسر تدفق أموال البنك على دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وضآلة نصيب الكثير من الدول النامية[2]، لأن ممارسات البنك الدولي لا تخضع إلى مبدأ المصرفي، بل تخضع لمبدأ إيديولوجي يعرف بإجماع واشنطن، والذي مكن الولايات المتحدة من السيطرة وبصورة شبه رسمية حتى على تصرفات البنك الدولي.وهذا ما يؤكد خضوع البنك الدولي بشكل منتظم لممارسات الولايات المتحدة بفرض إرادتها على قراراته مما ينعكس بمحدودية استقلاليته بسبب العلاقة المرتبطة بين بيئة الأعمال(الرأسمال الكبير) الخاصة بالولايات المتحدة والبنك الدولي[3].

الفرع الثالث : أثر قروض البنك الدولي على سيادة الدول النامية

فسياسات الإغراق في الدين التي تشجع عليها الدول الغنية والمؤسسات التابعة لها والمنفذة لسياساتها، تهدف للسيطرة على قرارات الدول الإستراتيجية لمصلحة قوى تتحكم في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتعمل على السيطرة على الموارد الاقتصادية العالمية[4]. ويعتبر تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال اقتراض الدول الأعضاء فيه والعمل على توسيع إيديولوجية النظام الرأسمالي عبر العالم، هو تنفيذ قواعد النظام الاقتصادي الذي يمثله من خلال قروض وبرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية وبالتالي تتدخل في شؤونها الداخلية[5]. فتلك البرامج البرامج وما تتضمنه من إجراءات تقشفية في الميزانية وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وتنفيذ برامج الخوصصة، أفقدت الكثير من الدول النامية سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية [6]. وهكذا أصبحت طبيعة القروض المقدمة من البنك الدولي وخاصة قروض التكييف الهيكلي والقطاعي تمثل تدخلا مباشرا للبنك الدولي في الأجهزة الاقتصادية للدول رغم تأكيد قرارات الأمم المتحدة إلى جانب

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – خويلدي السعيد، ، أجهزة (آليات النظام الاقتصادي الدولي) ، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، المجلد 5 العدد 9 جوان 2013 ص ص 331 - 363

[3] Eric toussaint Banque mondial coup d'état permanent, l'agenda caché du consensus de Washington, syllepse, paris 2006, p63.

[4] – عفيف حيدر وآخرون.مرجع سابق

[5] – خويلدي السعيد مرجع سابق

[6] – محمد صالح جسام الدليمي، مرجع سابق

حرص الدول المقترضة على عدم المساس بسيادتها، إلا أن الواقع يجعل سيادة تلك الدول المقترضة معرضة للمساس بها[1]. ومحاولة تغيير النمط الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك الدول تحت تأثير الضمانات والشروط التي يفرضها البنك على منح القروض والضغوط التي يمارسها لإجبار الدول على قبول تلك الشروط التي تشكل عبئا أدبيا وماديا فادحا حتى لو افترضنا أن رغبة البنك في أن تكون مساعدته فعالة ومثمرة[2]. وذلك راجع إلى كون البنك الدولي ليس مؤسسة مالية عادية، لكنها مؤسسة اقتصادية دولية لبسط النفوذ والسيطرة الاقتصادية لقوى وأجهزة النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تهيمن على اقتصاديات الدول وتنظم لهم برامجهم الاقتصادية لتبقيهم تحت السيطرة والنفوذ الغربي من خلال القروض التي تعطيها تلك الدول. فتملك قرارها الاقتصادي ومن ثم القرار السياسي تحت مظلة برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي[3].

الفرع الرابع: سياسة الإقراض و أثرها على الدول النامية

إن ما يميز قروض البنك الدولي أنها تتوزع جغرافيا بشكل غير عادل، حيث يتحيز هذا التوزيع لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا ووسط شرق و شمال إفريقيا وعدم العدالة لا يقتصر على التوزيع الجغرافي بين الدول، وإنما يمتد لتوزيع هذه القروض على القطاعات الاقتصادية داخل الدولة المستفيدة من قروض البنك، حيث يكون لقطاع الخدمات الحصة الكبرى من هذه القروض أما نصيب قطاع الإنتاج يبقى متواضعا[4]. والملاحظ أن هذا التوزيع لا يتغير بتغيير الزمان والمكان ويبقى على نفس الصورة. رغم أن أن الظروف والمستويات الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر وتختلف بين فترة وأخرى، كأن هذا التوزيع الإقليمي والقطاعي للقروض صالح لكل مكان وزمان، والحقيقة أن هذه القروض مصممة وفق إستراتيجية محددة لتأدية أهداف تتلاءم ومصالح واضعها ولا تتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية للدول النامية الأعضاء. وهذا يبرر ممارسة البنك الدولي لنفوذه في اختيار وتصميم المشروعات التي يسهم في تمويلها واختيار المقترض لتوظيفه ليقوم بتنفيذ تلك الأهداف ودرجة اختلاف في الأهداف بين البنك الدولي والدولة المقترضة، وكذلك درجة هيمنة تفعيلات البنك الدولي أثناء عملية اختيار وتصميم المشروع تتفاوت من بلد

---

[1] – قيس حسن عواد البدراني ،مرجع سابق

[2] – بن ناصر أحمد. مرجع سابق

[3] – سهيل أحمد فضل حوامده. مرجع سابق

[4] – محمد يونس الصانع ، دور المنضمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية ،مجلة الرافدين للحقوق،كلية الحقوق ،جامعة الموصل، العراق، المجلد 12 العدد 44 السنة 2010 ص ص 332 – 399.

إلى آخر ومن مشروع إلى آخر[1]. وبما أن البنك الدولي مرتبط في قراراته بالدول المانحة، فإن معظم القروض التي يتم تقديمها للدول النامية تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق هذه القروض وهذا ما يعبر عن اتجاه الدول التي تتحكم في البنك الدولي إلى إتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم هذه الدول والنهوض بها، بقدر ما تكون أداة لخدمة أهداف ومصالح الدول المسيطرة على البنك[2]. والملفت للانتباه أن معظم قروض البنك الدولي تركز على تمويل مشروعات البنية الأساسية لخطوط السكك الحديدية، الطرق، السدود، تجهيزات الموانئ، محطات توليد الطاقة والاتصالات. هذه المشاريع في أغلبها تركزت فيها الاستثمارات خلال فترات الاستعمار وبداية القرن العشرين[3]،وهذا التشابه في انتقاء المشاريع لم يأت صدفة، وإنما يؤكد على استمرار الدول الغربية في تنفيذ المطامع الاستعمارية في نهب واستغلال ثروات وخيرات الدول النامية بصورة جديدة وتوفير البنية الأساسية الضرورية لربط مصادر المواد الأولية بالطرقات والموانئ الضرورية للتجارة الدولية. لأن الاهتمام الأساسي للبنك الدولي ينحصر في توفير الإطار الملائم للشركات متعددة الجنسيات لسيطرة غير محدودة على موارد الدول النامية[4]. دون أن يولي الاهتمام بالأهداف الأساسية للتنمية ونجد تعبيرا لها في الإجراءات المعقدة التي يتبعها البنك في البطء في إصدار قراراته لمنح القروض لمشروعات قد تدعو الحاجة إليها بصورة لا تتحمل التأخير[5]. كما نجد هذا التعبير في قلة القروض المقدمة للمشاريع الصناعية، التي تعد العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والتركيز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية، بغرض إبقاء هذه الدول في دائرة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وفي تبعيته الاقتصادية له[6]. وتنظر المؤسسات المانحة إلى القروض المقدمة للدولة للدولة النامية إلا من منظور الربحية، دون محاولة الفهم الكافي للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالقروض أو المشاريع الممنوح من أجلها القروض[7]. وتفحص مزايا المشروعات في عزلة، دون الإشارة إلى علاقاتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول المقترضة[8]. بل تشير إلى ارتباطها المباشر بالشركات

---

[1] – سمير عباس ، مرجع سابق

[2] – عفيف حيدر و آخرون ، مرجع سابق

[3] – حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت المجلد 3 العدد 33 ، 2004 ص 4

[4] – جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة القومية و استنزاف موارد البلاد النامية ، ترجمة بدر الرفاعى،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2011 ص 224.

[5] – بن ناصر أحمد ، مرجع سابق.

[6] – عفيف حيدر و آخرون ، مرجع سابق

[7] – سمير عباس، مرجع سابق

[8] – خويلدي السعيد، مرجع سابق.

التابعة للدول المانحة التي تضفر بعقود التشييد وتوريد المشروعات التي يمولها البنك الدولي[1]. وغالبا ما تقتصر عمليات البنك الدولي على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات معينة، لكون تلك الشركات بحاجة إلى أسواق خاصة بها لتصريفها. ولهذا تعتبر هذه المشاريع التي فرضها البنك الدولي على الدول النامية فاشلة وزادت الأوضاع المالية والاقتصادية تعقيدا، كما أدت إلى تدهور اجتماعي بسبب عدم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المؤثرة مباشرة على عجلة التنمية[2].

المطلب الثاني: أثر تحرير الأسعار و التجارة الخارجية على الدول النامية

انطلق البنك الدولي بتشخيص غير موضوعي لاسباب الاختلالات والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية متجاهلا المتغيرات التاريخية والخارجية ومركزا على نتائجها، وبالتالي كانت برامجه لعلاج الاختلالات تخدم مصالح الدول الغربية التي كانت سببا في تلك الاختلالات

الفرع الأول: تشخيص البنك الدولي للاختلالات وطرق علاجها

إن الرؤية التي اعتمد عليها البنك الدولي لعلاج الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية المدينة من خلال برامج التكييف الهيكلي، وهي عبارة عن قروض لإشباع حاجات ظرفية لا يمكن التسليم بصحتها ذلك لكونها تنبني على خطأ في تشخيص الإختلالات والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية[3]. ويمكن القول أن هذه البرامج تشبه في تشخيصها لأزمات الاقتصادية للدول النامية برؤية صندوق النقد الدولي، فالبنك الدولي ينظر للأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها البلدان النامية، وتأخرها في إجراء عمليات التكييف الضرورية للقضاء على الاختلالات الهيكلية عمق هذه الأزمة وزاد من شدة تأثيراتها وفي هذا التشخيص، فالبنك لا يأخذ في الحسبان خطورة العوامل الخارجية وآثارها المدمرة للدول النامية بل يعتبرها مجرد متغيرات خارجية يجب على الدول النامية أن تكيف سياستها واقتصادياتها معها، بدلا من مطالبة البنك للدول الرأسمالية المتقدمة بتكييف اقتصادياتها للظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية بأي شكل من الأشكال لصالح الدول النامية، وتحمل جانب من المسؤولية على السياسات والإجراءات التي اتبعتها هذه الدول المتقدمة وكان لها الأثر الأكبر في تفاقم مشاكل وأزمات الدول النامية وزيادة حدة هذه

[1] – شيريل بيار، مرجع سابق ص 45.

[2] – عفيف حيدر وآخرون، مرجع سابق

[3] – سهيل أحمد فضل حوامده ، مرجع سابق

الإختلالات السائدة فيها[1]. والجدير بالذكر أن قروض البنك الدولي لا تختلف من حيث أهدافها ومضمونها عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه إلى حد يصعب التمييز بينها، وبالتالي فالسياسات قصيرة المدى التي يمليها الصندوق على البلاد المدينة تتكامل بشكل عفوي مع سياسات التكييف طويلة المدى التي يدعمها البنك الدولي[2].والمثير للانتباه في هذا المجال هو رغم التعداد الكبير للدول النامية المدينة واختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها واختلاف نظمها السياسة والاقتصادية، إلا أن البنك الدولي يرى ضرورة خضوعها لنفس برامج التكييف الهيكلي وهذا لا يمكن تفسيره إلا بخدمة هذه البرامج لإستراتيجية محددة الأهداف مسبقا، لأن اختلاف البرامج حسب الحالات،تؤدي بدون شك إلى اختلاف النتائج مما يؤدي حتما إلى زوال الأهداف وهذا يتناقض مع مصالح واضعي تلك البرامج التي كانت أكثر خطورة والأعمق تأثيرا، لما نفذت في العديد من الدول النامية ودول أوروبا الشرقية والتي كان هدفها الأساسي يتمثل في إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقات الإنتاج بتلك الدول دون مراعاة الواقع المادي المتمثل في عدم نضج المعطيات اللازمة. يمثل هذا التحول وتفاوت مستويات التنمية ومعدلات تراكم رأسمال بين تلك الدول فيما بينها أو مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة[3].

والدول التي نفذت فيها هذه البرامج لم يكن لديها الإمكانيات والقدرة على معارضة مفاهيم البنك، رغم محاولة البعض منها إدخال تعديلات على تلك البرامج، إلا أن أغلب تلك التعديلات كانت شكلية ولا تمس الجوهر أو المحتوى المعرفي والإيديولوجي لبرامج التكييف الهيكلي[4]. وفي ظل سيطرة الدول المتقدمة على البنك الدولي، مكنت نشاطاته لتكون في خدمة إيديولوجية التنمية الرأسمالية، فقد استغل البنك الدولي الظروف الاقتصادية الصعبة لبلدان النامية لتقديم قروضه المشروطة بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي[5]، التي تضمنت سياسات لم تكن في الأصل سياسات للتنمية وإنما يهدف من وراءها تحقيق هدف مزدوج ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للبنك الدولي وفتح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة، أما الهدف الأساسي هو خلق الظروف الاقتصادية، النقدية، المالية والتشريعية المناسبة بالبلدان النامية لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من أحكام سيطرتها وتدخلها في هذه البلدان وجرها إلى

---

[1] – مُحَمَّد يوسف الصائغ ، مرجع سابق

[2] – نفس المرجع.

[3] – سمير عباس ، مرجع سابق.

[4] – نفس المرجع.

[5] – حميد الجميلي ، مرجع سابق

الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي العمل على تكريس نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي الذي يعمل على تهميش تلك البلدان واستغلال خيراتها الطبيعية واستمرار تخلفها[1].وبهذا الشكل تكون برامج البنك الدولي سهلت تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها، كما مكنت جهود الشركات المتعددة الجنسيات استغلال الموارد الطبيعية والهيمنة على آليات التسويق والتكنولوجيا والتصنيع والتجارة في البلدان النامية وبالتالي أسهم البنك الدولي في تمكين رأس المال من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية،[2] وهذا ما يمكن اعتباره كأهداف خفية لبرامج التعديل الهيكلي. أما الأهداف المعلنة لحد الآن لم يتم التوصل إليها حيث اتسمت بمحدودية الأثر على مستوى التغيرات الهيكلية كونها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإجراء تغييرات تنظيمية ومؤسساتية، وكل ما حققته انحصر في بعض التوازنات ذات الطابع الأسمى قصير الأمد مصحوبة بالمشاكل والآثار الاجتماعية للعديد من فئات المجتمع[3].

في هذا الإطار يجب الاعتراف بأن انتظار الحلول للمشكلات التي يقدمها البنك الدولي باعتباره وجد من أجل ذلك ليس صحيحا في ظل تنوع وتعدد الدوافع الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية، التي تجعل الدول الأعضاء تقوم بتفويض سلطة البنك لممارسة الدور المنوط به وفق التزاماته تجاهها[4]. وتم رسم سياسات اقتصادية للدول النامية بواسطة البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية المختصة انطلاقا من إستراتيجيات الدول الرأسمالية و تسببت تلك السياسات في مشاكل اقتصادية واجتماعية لم تكن موجودة في الأصل.

الفرع الثاني: أثر تحرير الأسعار

إن القضاء على دور الدولة المالي والاقتصادي والاجتماعي عبر إطلاق قوى السوق والمراهنة على دور طليعي للقطاع الخاص، أدى إلى تمهيد الطرق أمام الاستثمارات الخارجية لاستهلاك القطاع العام وإلى إضعاف دور الدولة ومؤسساتها الخدماتية والاجتماعية[5]. إلا أن إقالة الدولة عن وظيفتها التنموية وإطلاق وإطلاق العنان لقوى السوق وتقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم الحكومي وتحرير الأسعار في إطار سياسات اقتصادية طبقت بالدول النامية، قد أدت إلى تراجع معدلات النمو وانخفاض فرص العمل وتزايد

---

[1] – عفيف حيدر و آخرون، مرجع سابق

[2] – حميد الجميلي ، مرجع سابق.

[3] – إيمان عبد الكاظم جبار سحر عباس، تحليل سياسات التكييف الهيكلي لبلدان عربية مختارة (مصر والمغرب) مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة، العراق،المجلد2،العدد12،2009، ص ص 227 – 138.

[4] – سمير عباس، مرجع سابق

[5] – عفيف حيدر و آخرون، مرجع سابق.

معدلات البطالة وارتفاع أسعار السلع وتدهور مستويات المعيشة لذوي الدخول المنخفضة، وكانت نتيجة ذلك مزيد من البلبلة والتوتر وعدم الاستقرار على الصعيد الاجتماعي والسياسي[1]، كنتيجة لاعتماد السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة على أهمية السوق في إحداث النمو في الدول النامية في ظل التخلي عن تدخل الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية في الوقت الذي لا تمتلك فيه هذه الدول أسواقا قادرة على العمل بكفاءة بل هي أسواق مشتتة ومجزأة وينعدم فيها تواصل المعلومات بشكل جيد، مما يؤدي إلى نشوء مراكز احتكارية تقضي على المنافسة، إضافة إلى وجودها في بيئة بيروقراطية فاسدة[2]، ولهذا يرى هيلبرونر الاقتصادي الأمريكي أن المشكلات التي تهدد الرأسمالية تنبع من القطاع الخاص ليس من القطاع العام، ويرى أيضا أن الرأسمالية الناجحة هي التي تتيح للإدارة فرصة إعادة الهيكلة بغرض تحقيق الكفاءة ويكون للحكومة دورها المشروع كمنسق للنمو. فالتحرير الاقتصادي وحده لا يحقق معدلات النمو المنشودة و الاعتماد على السوق وعلى الحافز الفردي وإطلاق الحرية كاملة للقطاع الخاص سينقل البلاد النامية من مرحلة تخلف إلى مرحلة تقدم يعتبر ارتكاب نفس الخطأ الذي ارتكب من طرف دعاة التخطيط المركزي[3].

ما يؤكد مدى الحاجة إلى إعادة النظر في كثير من الأسس النظرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ذاته وأولها مبدأ عدم تدخل الدولة من خلال جهازها الإداري في الشأن الاقتصادي[4]، والذي كان خلاصة دراسة قام بها البنك الدولي (تقرير البنك الدولي 1993) حول اقتصاديات بعض الدول الأسيوية يعترف فيها البنك الدولي ولأول مرة بأهمية تدخل الدولة في اقتصاديات شرق آسيا، والذي ساهم في تحقيق مستويات عالية من النمو ولم يشكل ذلك التدخل عائقا للنمو[5].وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي في اعتماده على آلية السوق يقع في تناقض واضح بإعطاء أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب والمطالبة في نفس الوقت بتثبيت الأجور ورفض تحرير أسواق العمل، مما يودي إلى

---

[1] – حيدر إسماعيل صالح ، أثر برامج الخصخصة على مؤثرات التنمية الاقتصادية في دول عالم جنوب ،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثنى،العراق المجلد 3 العدد 7، 2013، ص ص 159-172.

[2] – إبراهيم العيسوي، التنمية عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ،دار الشروق،الطبعة الثانية،القاهرة،2001 صص 43 ، 44.

[3] – إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير مرجع سابق ص 60.

[4] – سمير عباس ،مرجع سابق

[5] Pablo Bustelo, la Banque Mondiale et le développement économique des Nouveaux pays industriels asiatiques : une analyse critique. colloque nouveaux pays dynamismes industriels et économie du développement, Grenoble,20,21 octobre 1994 P 6

تدهور القيمة الحقيقية للأجور[1]. ومن جهة أخرى إن رفع أسعار الفائدة ووضع سقوف الائتمان لها آثار انكماشية ضارة على النمو الاقتصادي ونقص الاستثمارات مما ينعكس بالنقص في عرض السلع وزيادة حدة التضخم. ولهذا لم تفلح برامج البنك الدولي في مساعدة هذه الدول على معالجة الإختلالات في موازين مدفوعاتها[2]. وتجاهل تلك الحلول لطبيعة مشاكل الدول النامية وهيكل اقتصاديات الدول النامية انعكس بالحلول الخاطئة التي أثبتت فشلها في علاج مشاكل الدول النامية وزادت من عمقها وتعقدها لأن نجاح مثل هذه الإصلاحات يتطلب توفر مثل السوق التنافسية الحرة والسوق المالية المتطورة والمؤهلات الإدارية العالية[3]. واستجابة اقتصاديات الدول النامية تحدد بدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه مؤثرات التغيير الهيكلي، وهذه الاستجابة تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في تخصيص الموارد فكلما تقدمت مراحل تطور النمو ازدادت تأثرات قوى السوق في تخصيص الموارد بالإضافة إلى حساسية التغيرات الهيكلية لاقتصادات الدول النامية لمؤثرات المحلية والخارجية التي تساهم في إحداث الخلل وتوليد الآثار الجانبية غير المرغوبة[4]. والتي تمثلت أساسا في ارتفاع الأسعار وزيادة واسعة في البطالة في ظل نمو ديموغرافي كبير مقابل تراجع الاستثمار وعرض السلع، مما أدى إلى انخفاض المداخل والمدخرات وزيادة حدة الفقر وتعميق درجة التفاوت على مستوى توزيع الثروة والدخل. وهذا كله راجع إلى انحياز برامج البنك الدولي لصالح رأس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل مما أدى إلى أضرار شديدة بأصحاب الأجور والمرتبات وخفض نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الإجمالي[5].

الفرع الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية

إن تفكيك سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية لمواجهة أزمة شديدة في النقد الأجنبي اللازم لسداد العجز المتزايد في موازين مدفوعات الدول النامية، يضعها من جديد وبشكل متكرر تنفذ سياسات المؤسسات المالية الدولية للحصول على النقد الأجنبي وأي تنمية تتم وفق هذه الشروط سوف تكون تابعة للخارج وليست تنمية مستقلة وتعتمد على الذات[6].

---

[1] – سعد عبد نجم العبدلي، جليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي و الفجوة الغذائية،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة واسط ،العراق،المجلد1،العدد2،2010،ص ص6-30

[2] – سهيل أحمد فضل حوامداه. مرجع سابق

[3] – علي كاظم هلال، مرجع سابق

[4] – وفاء جعفر المهداوي ،مرجع سابق

[5] – محمد يونس الصانع، مرجع سابق

[6] – نفس المرجع

لأن سياسة تحرير التجارة الخارجية وفتح الباب على مصراعيه أمام تدفق البضائع والسلع الأجنبية والتي تنصح بها المؤسسات المالية الدولية بإتباعها. فإن ملائمة هذه السياسة لواقع العديد من الدول النامية هو موضوع شك، لأن ما حدث في العديد منها بعد فتح الأسواق المحلية وهو انهيار الصناعات التابعة للقطاع العام والخاص معا وعدم قدرتها على مواجهة منافسة السلع المستوردة، مما أدى إلى فقدان تلك البلدان لصناعاتها التي كانت توفر مناصب شغل لعدد كبير من الأسر[1]. لأن خطورة قروض التكييف تتمثل في التحرير السريع والمفاجئ مما يعرض قطاعات الإنتاج المحلي لصدمات المنافسة المدمرة والتي تسبب في إفلاس وتصفية كثير من القطاعات الإنتاجية وزيادة البطالة وتفاقم مخاطر الإغراق واحتواء الأسواق الداخلية. خاصة في ظل ضعف الرقابة الحكومية وانتشار الفساد والتهريب وبالتالي تتأثر مجهودات التنمية سلبا، فدعوة البنك إلى خفض الرسوم الجمركية والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية يخدم بالدرجة الأولى الدول الرأسمالية الدائنة بزيادة صادراتها والتخفيف من مشكلة الكساد والبطالة في هذه الدول[2]. وليس لزيادة صادرات الدول النامية وخاصة في ظل تطبيق سياسات إدارة الطلب التي تسعى إلى تخفيض الإنفاق العام وتقليص الطلب الكلي، مما يصعب من تحفيز اقتصاديات العرض وإحداث تغيرات هيكلية مؤثرة في الكفاءة الإنتاجية التي تمكن من الزيادة في معدل الصادرات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتراجع العرض المحلي من السلع والخدمات على المدى القصير محدثا اختلال ما بين فاعلية إدارة الطلب وإمكانية زيادة العرض، مما يترتب عنه تراجع القدرة على توفير الحاجات الأساسية وتزايد حالات الفقر والبؤس في المجتمع[3]. وبالتالي أدت عملية تحرير الصادرات من طرف البلدان النامية إلى عدم قدرتها على إحداث نمو حققي في صادراتها السلعية وارتفاع ديونها الخارجية[4]. والجدول التالي يوضح التدهور الكبير الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية بسبب تنفيذ برامج التعديل الهيكلي في بعض الدول النامية

[1] – علي كاظم هلال ،مرجع سابق

[2] – محمد يونس الصانع، مرجع سابق

[3] – وفاء جعفر المهداوي مرجع سابق.

[4] – عفيف حيدر، مرجع سابق

الجدول رقم 26: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول أمريكا اللاتينية (1992—1997)

السنوات	معدل النمو (%)	الصادرات ($مليار)	الواردات ($مليار)	الميزان التجاري ($مليار)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
1992	3.0	146.2	151.4	- 5.2	417.2	6.2
1993	3.9	157.7	166.1	- 8.4	882.2	6.2
1994	5.2	183.0	197.3	- 14.3	335.1	6.3
1995	0.2	264.4	272.8	- 8.4	25.9	7.2
1996	3.5	294.0	302.2	- 8.2	18.4	7.7
1997	5.3	326.2	354.3	- 28.1	10.5	7.5

المصدر: رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام، مصر، 2002، ص: 137.

وهذا الانفتاح تحت شعار حرية التجارة ما هو إلا تكريس للتخلف في الدول النامية وجعلها متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية وهذا الأمر يؤدي إلى نهب خيراتها وثرواتها بأسعار زهيدة[1]، وبما أنها في حاجة إلى العملة الصعبة لتمويل التنمية، فهي مضطرة لزيادة صادراتها من المواد الأولية بأكبر حجم ممكن وبأسرع وقت مما يحدث منافسة بين الدول النامية، بزيادة إنتاجها وتصديرها لهذه المواد، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وكمحاولة لتعويض النقص في المداخل الناتج عن انخفاض الأسعار تلجأ مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى استمرار الأسعار في الانخفاض. وهذا ما يفقد الدول النامية استقلالها مرة أخرى عبر إدخالها في دورة نقدية محركها الرئيسي المؤسسات المالية الدولية[2].

المطلب الثالث: أثر برامج الخوصصة على الدول النامية

قد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات إستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمطلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية[3]. وكان ينظر للشركات الأجنبية كتهديد، وعملت الكثير من الدول النامية على تقيد نشاطاتها باعتبارها أنشطة

[1] – أياد عبد علي سلمان الشمري، رضا عبد الجبار اشمري.مرجع سابق

[2] – زينوعة زياد وآخرون.تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية(سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)،اللاذقية سوريا المجلد25 العدد 6، 2003 ،ص-ص 81-100.

[3] – حسان خضر ،مرجع سابق ص4.

غير مرغوب فيها، وصلت بعض الحكومات إلى حد تصفيتها وتأميمها[1]. فكان لابد من إجراء تحولات جديدة في هذه البلدان لتكون بيئة جديدة ملائمة للقوى الاقتصادية الرأسمالية التي بدأت تعمل على تهيئة إستراتيجياتها الاستثمارية واستطاعت الدول الرأسمالية ومؤسساتها الدولية المتخصصة إملاء شروط التحول المطلوبة من خلال برامج التكييف الهيكلي في إطار السعي لخلق الإطار النظري المقبول للتحول نحو الخوصصة التي جرى الترويج لها من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة في الفكر الاقتصادي المسيطر لأطروحة تحميل القطاع العام مسؤولية الأزمة في البلدان النامية وضرورة تحجيم نشاطه و خلق الشروط عبر برامج التكييف لدور جديد قيادي للقطاع الخاص، واقترن ذلك بهجوم شنه الرأسمال المحلي الدولي في هذه البلدان لإعادة تفكيك قطاع الدولة وتوسيعه إلى القطاع المحلي والأجنبي بثمن بخس[2]. ومنذ بداية تلك الإصلاحات بإشراف المؤسسات المالية الدولية، تحولت الدول النامية من بيئة معادية للاستثمار الأجنبي إلى بيئة مواتية ومرحبة به.[3] وسعت الكثير من الدول النامية نحو تهيئة وتكييف بيئة الاستثمار فيها بما يحقق المناخ الاستثماري بفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وترقيته وضمان حركته وتدعيمه بالإطار القانوني والتشريعي الذي يستقطبه وينميه ويمكنه من أداء دوره[4]. وبهذا الشكل تكون قدرة ونفوذ الشركات المتعدية الجنسيات مكنتها من توظيف قدرات حكوماتها من أجل توفير بيئة جديدة في الدول النامية وأصبح بإمكان تلك الشركات العودة من جديد للاستثمار في الدول النامية مستغلة سياسات الخوصصة لاستخدامها لتقوية مكانتها وأنشطتها[5].

ولهذا أصبحت برامج الخوصصة جزءا أساسيا في رؤية الأطراف الرأسمالية في التعامل مع البلدان النامية، وتم التوافق على هذه البرامج بالإضافة إلى التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بين الأطراف الرئيسية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات والدول الرأسمالية في فرض متزايد لبرامج الخوصصة[6]. التي تزامنت مع استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل برامج الخوصصة التي شهدتها الدول النامية. والتي كانت

---

[1] – يوسف عثمان عبد الله ، الشركات متعددة الجنسيات و برامج الخصخصة في اقتصاديات النامية ،(تحليل تجربة البرازيل) مجلة السياسة و الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية العدد 21 ، 2012 ص ص 331 – 350.

[2] – صالح ياسر حسن ، الليبيرالية، الخوصصة برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي و حقائق إعادة إنتاج التبعية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة قسنطينة،الجزائر، العدد 12 1999 ص ص 63 - 79.

[3] – يوسف عفتان عبد الله. مرجع سابق

[4] – مواوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة ،الملتقى الدولي لاقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ،03 ، 07 أكتوبر 2004 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ص 08.

[5] – يوسف عفتان عبد الله. مرجع سابق

[6] –. نفس المرجع

السبب في النمو الكبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كما كانت عنصرا هاما من عناصر التحول إلى اقتصاد السوق [1]. وخلال الفترة (1988 – 1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة ويمثل المبلغان معا نسبة 45 % من إيرادات كافة عمليات الخوصصة[2].وبالتالي حققت الخوصصة الأهداف التي حرصت عليها الرأسمالية بامتلاك الأصول الثابتة وغير الثابتة. فعملية البيع للقطاع الخاص المحلي سيصطدم بحقيقة عدم امتلاكه لرؤوس أموال كثيرة لاستيعاب تحويل ملكية القطاع العام،وهذا ما تدركه كل الأوساط الرأسمالية الغربية جيدا، إذن فالخوصصة مجرد ممر سيتيح المجال للشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على اقتصادات الدول النامية واستغلال إمكانياته المادية لتحقيق معدلات عالية من الأرباح والاستثمارات في تلك الدول[3].ولهذا كان للاستثمار الأجنبي حصة كبير ة في برامج الخوصصة كما يتضح من الجدول الأتي

[1] – حسان خضر ، مرجع سابق

[2] – نفس المرجع ص17.

[3] – هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ،آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة على البطالة في الدول العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت،العراق، المجلد 2 العدد 38 / 2017 ص ص 312 - 345.

الجدول رقم 27: المشاركة الأجنبية في حصيلة الخصخصة 1990 – 1999

		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
شرق اسيا و المحيط الهادي	إيرادات الخصخصة	376	834	5.161	7.155	5.508	5.410	2.680	0.385	091.	500.
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	1	102	1.556	4.156	4.036	2.026	1.990	3.775	1.082	4.982
اوروبا و وسط اسيا	إيرادات الخصخصة	262.	551.	626.	988.	3.957	9.742	5.446	6.537	002.	0.335
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	586	1.892	3.069	2.932	1.588	4.778	1.880	8.874	5.190	6.503
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	إيرادات الخصخصة	10.915	18.723	15.560	10.488	8.199	4.616	14.142	33.892	37.685	23.614
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	6.358	7.384	4.037	3.765	5.058	2.206	6.448	12.486	21.535	19.567
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	إيرادات الخصخصة	2	17	70	417	1.034	1.858	2.387	2.480	2.214	2.213
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	.	3	19	138	325	109	16	603	603	1.871
جنوب اسيا	إيرادات الخصخصة	29	996	1.557	974	2.666	916	889	1.794	174	1.859
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	11	4	44	16	997	38	528	1.043	11	104
افريقيا	إيرادات الخصخصة	74	1.121	207	641	605	473	745	2.348	1.356	694
	مساهمة الاستثمار الأجنبي	38	5	66	566	453	275	299	1.969	694	418

المصادر: قاعدة بيانات الخصصة لدى البنك الدولي و تقديرات صندوق النقد العربي

- **تشمل المغرب و مصر و الكويت و الأردن و تونس و الجزائر و لبنان و عمان و الإمارات.**

ولخدمة هذا الغرض قام البنك الدولي باستحداث دائرة سميت بإدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، وظيفتها إعداد البرامج الموجهة إلى خوصصة وتحديد المشاريع الواجب نقلها إلى القطاع الخاص وتحديد المستثمرين المحتملين، وتقوم هذه الدائرة بتقديم لهم قروض لإصلاح المؤسسات العامة بعد امتلاكها[1]. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بتشجيع البلدان النامية على مقايضة ديونها الخارجية بحصص ملكية في المشروعات العامة[2]. وهكذا نقلت مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة إلى سلطة المؤسسات الدولية، وبذلك تسلب من الدول النامية التي تطبق الخوصصة سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي السيادي وعملية ربط القروض وجدولتها من طرف المؤسسات المالية الدولية بمدى التقدم في مجال عملية الخوصصة، لتحقيق أهداف الدول الرأسمالية وليس طبقا لاعتبارات الكفاءة[3]. لأنه تبين من خلال بعض التجارب في الدول النامية أن عملية الخوصصة لم تؤد إلى زيادة الكفاءة حيث ظهر من أداء 15 مؤسسة في جمهورية كوريا ثم خوصصتها في أوائل الثمانينات شهدت ستة (06) مؤسسات منها زيادة في كفاءتها وانخفضت كفاءة مؤسستين، ولم يكن للخوصصة تأثير يذكر على كفاءة المؤسسات السبع الباقية[4]. ويقدم ستجليز مثال صناعة الحديد والصلب الكورية والتي كانت تعتبر الأفضل سنويا في العالم في ظل إشراف القطاع العام على إدارتها وكانت أفضل بعشرات المرات من مثيلتها الأمريكية التي يشرف عليها القطاع الخاص، وتحظى بدعم حكومي أمريكي كبير يصل إلى مئات الملايين من الدولارات ولكن بمجرد خوصصة شركات الصلب الكورية تراجع أدائها وجودة إنتاجها[5].

واعتماد روسيا على المبادرة الحرة والآلية العفوية للسوق أدت إلى تقهقر الصناعة والزراعة وتدهور البنية التحتية وتراجع الناتج المحلي وتقلص الاستثمارات، بالإضافة إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصناعية أو وصولها إلى حافة الإفلاس وتم بيعها بأسعار بخسة إلى شركات أجنبية وتم تحويل المؤسسات الكبرى التابعة للدولة إلى شركات مساهمة تم استيلاء على معظم أسهمها بأبخس الأثمان. مما جعل وزير المالية بوريس فيود دووف،

---

[1] – رواد زكي يونس الطويل،الخصخصة وسيلة للتصحيح الاقتصادي وإعادة هيكلة التحول إلى اقتصاد السوق،مجلة دراسات إقليمية،مركز دراسات إقليمية ،جامعة الموصل ، العراق،6 (17).2010 ص ص29-59

[2] – نفس المرجع

[3] – هيفاء عبد الرحمان،آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة على البطالة في الدول العربية مرجع سابق.

[4] – أسامة عبد المجيد العاني ، الخصخصة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية رؤية شرعية،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق،المجلد27،العدد79ص ص67-84

[5] – توفيق المدني، توتاليثاريا الليبيرالية الجديدة ، اتحاد الكتاب العربي دمشق 2003 ص28.

يصف عملية الخوصصة في روسيا بأنها أكبر عملية نهب في القرن العشرين[1]. ولم تساهم الخوصصة التي طبقتها في روسيا و غيرها من دول البلطيق في تطور اقتصاد تلك البلدان و كانت محصلة التخلي عن مصادر جمع الضرائب هي الإثراء الفاحش لعدد قليل من الأفراد بينما بقي البلد غير قادر على دفع رواتب المتقاعدين التي لا تتجاوز 15 دولار شهريا[2].

كما نتج عن عملية الخوصصة في الجزائر تفكيك منظومة الإنتاج الصناعي الوطني وإضرار بالنسيج الصناعي، ولم يسجل القطاع الصناعي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية أي معدل إيجابي وبقي يعاني من الركود المزمن[3]. لأن الاعتماد على القطاع الخاص في القيام بالمهام التنموية الضرورية لوحده لم يتجسد في الواقع عبر التجارب الكثيرة، لأن القطاع الخاص كثيرا ما يميل إلى الربح السريع وتفادي المخاطرة في مجالات أكثر أهمية وكثيرا ما يعتمد على توسيع نشاطه على القطاع العام أو على حسابه من خلال اعتماده على القروض لتمويل نشاطه نظرا لضعف ادخاره وتحويل أرباحه للاستثمار في الخارج وكثيرا ما يتركز نشاط القطاع الخاص في العمليات المالية والمضاربات العقارية والاستيراد دون التوجه نحو الإنتاج والتصدير بشكل مؤثر، وينحصر إنتاجه في عمليات التركيب والتجميع وقليلا ما يتجه إلى إنتاج الآلات والسلع الوسيطية، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد والتبعية[4].

.

[1] – محمد دياب، مرجع سابق

[2] – عبد الأمير الحيالي، جمال طه علي ،آثار التكييف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية،كلية التربية،جامعة ديالى ،العراق ،العدد 43 ، 2010.ص ص414-432

[3] – عماري عمار ،الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،الجزائرالمجلد01، العدد 01 ، 2002 ص ص 91 - 106.

[4] – إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير مرجع سابق ص 43 ، 44.

المبحث الثالث: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

إن الانضمام الدول النامية للمنظمة التجارة العالمية ترتب عنه عدة انعكاسات نتيجة التزامها بمباديء وقواعد هذه المنظمة التي تعاني من هيمنة الدول المتقدمة التي تتحكم في أليات عملها ودفعت الدول النامية بمختلف أساليب الضغط إلى التوقيع على اتفاقيات لاتخدم إلا مصالحها .

المطلب الأول: سير أعمال المنظمة وتأثيرها على الدول النامية

من بين الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية أن سير أعمالها يشوبها كثير من العيوب،كافتقارها لديموقراطية وقواعد تحكم عملها بالإضافة إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على جداول أعمالها

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية

رغم أن البلدان النامية تشكل أكثر من ثلثي الأعضاء، مما يمنحها قوة ذات شأن في التصويت، إلا أنها لم تلجأ فعلا إلى قوة الأكثرية الغالبة التي تتمتع بها والسبب في ذلك يرجع إلى قاعدة الإجماع التي تؤثر سلبا على البلدان النامية بعدد من الطرق[1].

وإن عدم اعتماد التصويت في القرارات التي تتخذها المنظمة هو نقطة ضعف وهذا يعود لحجم الدول النامية، إذا ما أخذت صوتا لكل دولة، فإن كثير من القرارات أو جميعها سوف يصب في مصلحتها، وهذا ما خططت له الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين يشكلون قلة عددية.[2] والآلية أو الكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية يتم إعدادها بشكل يفقد الدول النامية في حصولها على الأغلبية في التصويت، ويتم ذلك بإشراك عدد محدود من الدول وعادة ما تكون من الدول المتقدمة إلى جانب بعض ممثلي الدول النامية الأكثر اهتماما بما يتم بحثه، ثم تبدأ مرحلة التأييد بجمع أكبر عدد ممكن باستخدام وسائل الإقناع والضغوط. وبهذه الآلية (الإجماع) تمكنت الدول المتقدمة من تمرير ما تشاء من القرارات بحكم قوتها الاقتصادية[3] بينما تعتبر الدول النامية هذه الآلية أداة للعزل والتهميش تستخدمها الدول المتقدمة ضدها[4].

---

[1] – أمريتانار ليكار الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الإله الملاح، العبيكان للنشر، الرياض2008 ص82.

[2] – أياد عبد علي سليمان الشمري ، رضا عبد الجبار الشمري،مرجع سابق

[3] – الهادي مبروك. السويح، المنظمة العالمية للتجارة بين المهمة والدور الحقيقي ، مجلة جامعة الزيتونة ، ليبيا العدد الثاني فصل الربيع 2012 ص ص 10-28

[4] – أمريتانار ليكار. مرجع سابق

الفرع الثاني: أزمة إدارة المنظمة العالمية للتجارة

تعاني المنظمة العالمية من الافتقار إلى قواعد محددة تحكمها، مما تجعلها قابلة لإرتجالات الأعضاء ذوي النفوذ، فالبعد عن الرسميات يضع قدرا كبيرا من حرية التصرف والاختيار في أيدي رؤساء الجلسات على كافة المستويات، كجدول أعمال اللقاءات وقوائم المدعوين إضافة إلى ممارسة التأثير على نتائج المفاوضات في ظل غياب قواعد تحدد بدقة صلاحيات رئس الاجتماع.

وغياب قواعد واضحة حول اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية، ولهذا تمكنت الدول القوية من توجيه أعمال المنظمة بما يرجع عليها بالفائدة وأي محاولة معارضة من طرف الدول النامية عادة ما تكون فاشلة.

كما تتميز المنظمة العالمية للتجارة بانتشار العمليات الرسمية في شكل إجراء مناقشات بين عدد محدود من الأعضاء دون إشراك بقية الأعضاء وهذا لأجل تحقيق تسويات في المفاوضات التجارية، مما يجعلها تفتقر إلى الشفافية والتعتيم الذي تتم فيها هذه المشاورات، والتي تهدف إلى استبعاد أطراف معينة تفاديا لمعارضتها، وهذا ما عارضته الكثير من الدول النامية، لأن هذه الممارسات كلها تضر بمصالحها وتجعلها عاجزة عن التنديد، ومنع اتخاذ قرارات معينة في المرحلة الأخيرة. كما تجد صعوبة في أن تحظى بموقع في الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات الرئيسية بسبب التهميش، وتبقى الإجراءات الفاعلة التي تأخذها منظمة التجارة العالمية، هي انعكاس لاختلال التوازن في القوى بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، فكثيرا ما تجد هذه الأخيرة نفسها غير مستعدة لمعرفة أين تقع مصلحتها في بعض المجالات التقنية والدقيقة.

وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكلفة الإعداد للاجتماعات والمشاركة فيها والتي عادة ما يتحملها العضو وهذا انعكس بقلة حجم بعثات البلدان النامية وقلة الخبراء ذوي الكفاءة في المفاوضات، فهناك كثيرا من البلدان النامية ليس لها بعثات مقيمة ولا مكاتب في مقر المنظمة بجنيف وهذا الضعف النوعي والعددي في الممثلين يجعل الدول النامية غير قادرة على الحضور في كل الاجتماعات التي تنعقد في نفس الوقت والمشاركة فيها، مما يجعلها تشعر بأنها تعامل وكأنها من الدرجة الثانية في المنظمة بينما تستطيع الدول المتقدمة من حشد عدد كبير من المفاوضين كما جرى في جولة الدوحة بضم الوفد الأوروبي 502 خبيرا أوروبيا[1]، وفي جولة الأوروجواي ضم الوفد الأمريكي 250 خبيرا أمريكيا[2].

[1] – نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة ، الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية ،ترجمة صدقي حطاب ،سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب الكويت فبراير2007 ص 98 ،99

[2] – نوالدين جوادي، عقبة اللاوي ،صلف سلطة العولمة الفاسدة،مجلة دفاتر اقتصادية العدد الاول سبتمبر2010 ص-ص7-21

الفرع الثالث: التأثير على السيادة

من بين المميزات التي تتميز بها مفاوضات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، أنها تستغرق وقت طويل جدا وهذا يترتب عليه تكلفة كبيرة كنتيجة لتعدد المطالب التجارية في إطار التفاوض الجماعي وارتباط هذه المفاوضات التجارية بأمور سياسية وسيادية ومخططات الدول المهيمنة على النظام الدولي الحالي والتي تهدف إلى تغيير النظم وسياسات الدول الراغبة في الانضمام بما يتوافق مع مصالحها باستعمال الانضمام كأداة ضغط سياسي[1]، وغالبا ما تجد البلدان النامية نفسها بسبب ما تعانيه من ضعف على المستوى المحلي أو العالمي، والذي يرتبط في كثير من الأحيان بماضيها الاستعماري كمنفذة للقوانين أكثر مما هي واضعة لجداول أعمال[2].

إلى جانب ذلك هناك الكثير من الدول النامية التي تتخبط في أوضاع اقتصادية و مالية غير مواتية جعلتها تخضع لبرامج الإصلاح الهيكلي والإجراءات المرتبطة بها التي تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها في البلدان النامية وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية والصفقات التكنولوجية بمدى إلتزام الدولة المعينة بقواعد السلوك التي تحددها المؤسسات المالية الدولية[3]، ومن بين تلك القواعد تحرير التجارة تحت مظلة التجارة العالمية التي يكون لها سلطة في مراقبة تطبيق قرارات التجارة الدولية وبهذا يكون لمنظمة التجارة العالمية دور مكمل لبرامج الإصلاح الهيكلي حيث تؤدي الإجراءات التحررية في مجال التجارة إلى إزالة لدور الدولة وضوابطها وقوانينها في إدارة تجارتها من أجل فتح أسواقها أمام التجارة الدولية دون عائق أو حاجز يتناقض مع ما جاء في الاتفاقيات الخاصة بالجات مما يجعل هذه الدول غير مستقلة في صياغة سياستها التجارية بما يتماشى مع مصالحها الوطنية.

وهذا يمثل انتقال عدة عناصر من مقومات السيادة الوطنية من سلطة الدولة الوطنية ومؤسساتها إلى سلطة القرار الاقتصادي العالمي الذي تصدره المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة[4] التي وضعت صعوبات متزايدة أمام هذه الدول في وضع المصالح التجارية في المقدمة على حساب مصالح وطنية أخرى، وبهذا تضعف السيادة الوطنية ليس من أجل مصلحة عالمية أكبر وإنما من أجل مصلحة

---

[1] – عز الدين إبراهيم حسن ، انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، العقبات والتداعيات، مجلة المصرفي،الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء،بنك السودان المركزي العدد 55 مارس 2010 ص ص 38-45

[2] – أمريتا نار ليكار.مرجع سابق ص 33،34.

[3] – حميد الحميلي، مرجع سابق.

[4] – الهادي مبروك. السويح مرجع سابق

خاصة جدا هي مصلحة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية[1]. وباسم السوق الحرة تتخذ قرارات في مقر منظمة التجارة العالمية لتحد من قدرات الدول على حماية مصالح شعوبها. حتى لو رغبت هذه الدول في ذلك[2]. بسبب عدم ملائمة المبادئ التي تتحكم في نظام عمل المنظمة مع المبادئ الأساسية التي قامت عليها إستراتيجيات التنمية في الدول النامية وظروفها الخاصة مما جعل الدول المتقدمة هي المستفيدة من المنظمة نتيجة تركيز هذه الأخيرة على المصالح التجارية[3].

الفرع الرابع: تأثير نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات على منظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية كحلقة في سلسلة ما يعرف بمؤسسة بروتين ووتر وكل المفاوضات التي أشرفت عليها نظمت لتحقيق مصالح مراكز الرأسمالية في الدول المتقدمة والشركات متعدية الجنسيات، وهدفها الأساسي هو فتح السوق وحماية الإحتكارات التي تسيطر عليها تلك المراكز والشركات، وقد جاءت للقضاء على الفكر الحمائي والنزعة الحمائية التي أصبحت تعرقل وصول سلع الدول المتقدمة إلى أسواق الدول النامية[4]، وتم ذلك بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأجبرت الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بنفس شروط مشاركة البلدان الصناعية[5]،وبمستويات ضعيفة في شتى المجالات وبمواقع تفاوضية غير متوازنة.

واستخدمت مختلف أساليب الضغط التي كانت تصب في نفس الاتجاه ولم تترك أي خيار للدول النامية في توجهاتها التحررية أو الانضمام للمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارية العالمية وهي غير مهيأة للدخول في غمار منافسة غير متكافئة[6]، مما يجعل غالبية الدول النامية غير قادرة على الصمود في وجه وجه التنافس الدولي، وقد أوجدت تلك الشركات ذات النفوذ الهائل والمؤسسات المالية التي تدور معها في نفس المدار، نظاما تستطيع من خلاله تغيير التشريعات حتى تتلائم مع مصالحها حتى ولو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وإلغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية[7].

---

[1] – نورينا هيرتس مرجع سابق ص 97.

[2] – نفس المرجع ص 95.

[3] – نزار قنوع وآخرون الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، سوريا المجلد 37 العدد 6 2015 ص ص 67 – 81.

[4] – الهادي مبروك السويح مرجع سابق .

[5] – أزوالدو دو ريفور مرجع سابق ص24.

[6] – رضا عبد سلام ، مرجع سابق ص67.

[7] – عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999 ص352.

في الوقت الذي تتناقص فيه نفوذ المقومات الوطنية تصاعد فيه نفوذ الشركات التي ليس لديها أي ولاء إنساني أو وطني، بينما ينحصر ولائها في جمع المزيد من الأموال[1] على حساب ملايين من عملاء أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا لصالح الشركات دون التفكير في خلق الوظائف أو زيادة الصادرات للدول النامية لأن هذا لا يدخل ضمن المواضيع التي تناقشها منظمة التجارة العالمية رغم الانعكاسات المتسببة في عجوزات خارجية خطيرة، لأن هدفها يتحدد بإيجاد عملاء للسلع وليس مساعدة البلدان على النمو[2]، وهذا ما يؤكده البعض على أنه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد فإن دول الجنوب تتحمل النصيب الأكبر من تبعيات التحول وكذلك الصدمات الدولية وتدميرها في مجالات مثل التجارة وانخفاض الطلب على منتجاتها[3].

لأن قواعد منظمة التجارة العالمية تخدم مصالح الشركات المتعدية الجنسيات وشعوب الدول الغربية، حيث مبدأ عدم التمييز في المعاملة الذي تنادي به المنظمة هو في الواقع يخدم بصورة كبيرة الشركات الأجنبية وينص على ضرورة أن تتلقى نفس المعاملة التي تتلقاها الشركات المحلية، وغير مسموح للحكومات التمييز لصالح الشركات الوطنية وهذا يعني إعطاء مبدأ الأسبقية للشركات الأجنبية على حساب المصالح الوطنية والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[4] وتحمي الشركات الكبرى مصالحها بحضورها المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة التجارة العالمية كأعضاء في الوفود الوطنية[5].لأن هذه الشركات لديها من القوة ما يكفي لممارسة نفوذ واضح واضح على أجندة منظمة التجارة العالمية حتى تتماشى قراراتها مع مصالحها بتولي حكومات الدول المتقدمة عن طريق وزرائها وموظفيها توجيه اجتماعات منظمة التجارة العالمية بإشراف ممثلي الشركات الكبرى من أجل تنفيذ مخططاتها وممارسة الضغط وإقامة علاقات وثيقة بصناع السياسات المتعلقة بالتجارة لتمكنها من لعب دور قوي في صياغة النتائج وهذا ما تقوم به المجموعات الاستشارية الخمسة عشر من أجل مساعدة الشركات الأمريكية على المنافسة في السوق العالمية وإتحاد الصناعيين وأصحاب الأعمال في أوروبا الذي يتكون من 16 مليون شركة في أوروبا، لأجل التأثير الفعال في المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجية[6]. ويسعى رئيس غرفة التجارة الدولية (وهي منظمة تضم 7 آلاف شركة متعددة الجنسيات كأعضاء فيها) إلى الحصول على وضع رسمي في منظمة التجارة العالمية على الرغم من أن العضوية مقصورة على الدول.[7]

---

[1] – نفس المرجع ص348.

[2] – أزوالدو دو ريفور، مرجع سابق ص52.

[3] – رضا عبد السلام ، مرجع سابق، ص108.

[4] – جون ميدلي ، مرجع سابق ص246.

[5] – نورينا هيرتس، مرجع سابق ص100.

[6] – جون ميدلي مرجع سابق ص238 ، 239.

الدول.[1] وأمام هذا الوضع تجد الدول النامية نفوذها ضئيل جدا في المنظمة التجارة العالمية مقارنة بالنفوذ الكبير الذي تتمتع به تلك الشركات ، رغم أن المنظمة في ظاهرها تعتبر منظمة دول، إلا أنه في الواقع عند وضع قواعد النظام التجاري لعبت الشركات دورا متناميا في صياغتها بشكل لا يخدم إلا مصالحها[2].

الفرع الخامس: عدم تأثير الدول النامية في المنظمة

ترى الدول النامية أن قيام المنظمة العالمية للتجارة لم يؤد إلى آثار متوازنة بالنسبة لكل الأعضاء، بل أصبح هذا النظام التجاري أداة في يد الدول الكبرى والقوية تجاريا للضغط على الدول النامية لتحقيق أهدافها مستغلة حالة ضعف الدول النامية[3]، لأن الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتوقف على درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وهذا يعني أن الدول تستفيد من الانضمام ولكن بدرجات مختلفة وعند الوقوف على هذا الموضوع نجد أن الدول النامية غير مؤهلة للدخول في المنافسة في ظل مبادئ حرية التجارة التي تدعو لها منظمة التجارة العالمية، والمستفيد الحقيقي هي الدول المخططة وواضعة جداول أعمال جولات الجات والقرارات وفق مصالحها الخاصة، ولا تدخل السلبيات إلا في نطاق ما يحصل من تنافس بين هذه الدول على الأسواق العالمية[4]. وما تحصل عليه هذه الدول من امتيازات تجارية واقتصادية يعكس قوتها السياسية، في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي وضعت لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان بعد أن نسقت فيما بينها و حصنت أسواقها[5]. رغم أن الدول النامية ساهمت في المفاوضات التجارية، إلا أن الذي فرض نتائج الاتفاقية عدد محدود من الدول الغنية بقيادة الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي وعددها 12 دولة وبعض دول جنوب شرق آسيا. أما أغلبية الدول النامية قد امتثلت للتوقيع دون أن تشارك في المفاوضات الفعلية، لأن الاتفاقية طرحت بكل بنودها إما أن تقبل أو ترفض، وفي ذلك عدم وجود اختيار للدول النامية[6].التي لم يكن لها أي تأثير عند الرغبة في الحصول على تسويات في القواعد التجارية خلال المفاوضات، رغم تشكيلها لمجموعات ضغط على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 1964 أو على مستوى

---

[1] – نورينا هيرتس، مرجع سابق ص108.

[2] – نفس المرجع ص99.

[3] – عادل محمد خليل ،مرجع سابق ص.

[4] – أياد عبد على سلمان الشمري، رضا عبد الجبار الشمري. مرجع سابق

[5] – زينوعة زياد وآخرون.مرجع سابق

[6] – سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ،القاهرة 1999 ص208.

منظمة التجار ة العالمية حاليا[1] وما يمكن استنتاجه، يفيد بأن التجارة الدولية لا تحكمها المبادئ وحدها بل أن القوى يستطيع أن يحقق مكاسب على حساب الضعيف والتفاوض الجماعي في هذه الحلبة الدولية أفضل من التفاوض المنفرد كما فعلت الدول الأوروبية[(2)]

المطلب الثاني: دراسات المنظمات الدولية لآثار منظمة التجارة العالمية

لقد تتناوات مجموعة من المنظمات الدولية ذراسة الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة العالمية وعلى الدول النامية ومن بين هذه الدراسات .

الفرع الأول :دراسة الجات ومنظمة التجارة العالمية

1-دراسة أمانة الجات: انتهت الدراسة، إلى أن العالم سيحقق زيادة في إجمالي الناتج المحلي قدرها 230 بليون دولار سنويا ابتداءا من عام 2005 بأسعار 1992. ويكون نصيب الإتحاد الأوروبي منها 97 بليون دولار فيما تحصل أمريكا الشمالية على 67 بليون دولار أي أن الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية سيحصلان على 165 بليون دولار، أي أن حوالي 72 % من العوائد ستكون من نصيبها أما بقية الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة سوف تتصارع على الباقي وقدره نحو65 بليون دولار، كما قدرت أن التجارة ستتزايد بمستوى نمو يقدر بـــــ 12% سنويا[(3)].

2-دراسة منظمة التجارة العالمية: حسب دراسة منظمة التجارة العالمية تتوقع أن استكمال تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية تتراوح بين أكثر من 125 – 250 مليار وهو ما يعني أن القوة الشرائية للأسرة الأمريكية تزيد بما يتراوح بين أكثر من 1500 – 3000 دولار سنويا، يضاف إلى ذلك فرص العمل الجديدة التي توفرها قطاعات التصدير في أمريكا والتي تصل إلى أكثر من 12 مليون فرصة عمل وتمثل أكثر من 10 % من جملة فرص العمل و إنخفاض نسبة البطالة[(4)].

---

[1] André Dumas , économie mondiale , les règles du jeu commercial ,monétaire et financier ,4 édition de Boeck Bruxelles 2009 p 72

[2] – يوسف خليفة اليوسفي ، الإمارات العربية المتحدة منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان العدد 45/شتاء 2009 ص ص 73 – 90.

[3] – محمد محمد علي ابراهيم مرجع سابق ص 218 ، 219.

[4] – زنبوعة زياد وآخرون.مرجع سابق

الفرع الثاني :دراسة صندوق النقد الدولي

انتهت هذه الدراسة، إلى أن الجات سوف تزيد من إمكانيات النمو في البلدان النامية، وخاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية انفتاحية نتيجة لإتمام جولة الأوروجواي بنجاح، وتتمثل المنافع التي ستتحقق للدول النامية في تزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج وتحويل التكنولوجيا المترتبة عن الانفتاح الاقتصادي والتعاون العالمي المتزايد في ظل تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية. ونتيجة ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف تتحسن البيئة الخارجية التي تواجه البلدان النامية، ومن المحتمل أن تستفيد البلدان النامية عموما من تحرير التجارة وستكون المنافع الناجمة عن فتح أسواق البلدان الصناعية. أمام منتجات البلدان النامية، وستحقق مكاسب وكفاءة أكبر من النتائج المترتبة عن الآثار السلبية على المدى المتوسط والطويل، وتفيد الدراسة أن التطبيق الكامل للاتفاقيات يمكن أن يزيد من دخل البلدان النامية بأكثر من 70 بليون دولار في 2002 بقيمة الدولار في عام 1992، وتركز الدراسة أن معظم المنافع المتحققة تكون لصالح البلدان متوسطة الدخل، وسوف تكون المكاسب قليلة نسبيا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

الفرع الثالث :دراسة البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1- الدراسة المشتركة بين البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي: قدرت العوائد المترتبة عن تحرير التجارة الدولية بزيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو213 بليون دولار.

بأسعار سنة 1992 وسيكون نصيب الدول المتقدمة منها 135 بليون دولار بنسبة 64 %، أما الباقي وقدره 78 بليون دولار تتصارع عليه الدول النامية مع دول التحول الاقتصادي.

2-دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: وكذلك انتهت هذه الدراسة، إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سيزيد إلى 274.1 بليون دولار بأسعار سنة 1992. وسيكون نصيب البلدان الصناعية منها 185 بليون دولار ويستحوذ الإتحاد الأوروبي على 71.3 بليون دولار واليابان على 42 بليون دولار والولايات المتحدة على 27.6 بليون دولار ويصل مجموع نصيبها 140.9 ما يمثل حوالي 80 % من مجموع العوائد التي تحصل عليها الدول الصناعية، أما باقي الدول الصناعية المشمولة في الدراسة هي إستراليا ونيوزيلاندا فتحصل على 1.9 بليون دولار، أما كندا فنصيبها 6.6 بليون والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة نصيبها نحو38.4 بليون دولار، بينما دول

[1] - عاطف السيد مرجع سابق، ص122 ، 125.

التحول الاقتصادي في أوروبا والدول النامية فنصيبها معا نحو15 % من الناتج المحلي العالمي[1].غير أن الإحصائيات التي تقدم من طرف هذه المنظمات غالبا ما تكون مبالغا فيها، حيث أثناء تحضير قمة كانكون 2003 قدم البنك الدولي تقديرات للعوائد المحققة من تحرير التجار الخارجية ب832 مليار دولار منها 539 مليار للدول النامية وهذا من أجل تبرير سياسات تحرير التجارة العالمية وتدعيم مصداقية منظمة التجارة العالمية ومصداقية فكرة حرية التجارة ضرورية للتنمية،إلا أن هذه الأرقام تغيرت أثناء تحضير قمة هونغ كونغ في 2005 وأصبحت أكثر واقعية وانخفضت من800 إلى 290 مليار دولار منها 90 مليار فقط للدول النامية بما في ذلك الصين، و بدون احتساب الصين فتصبح العوائد للدول النامية معدومة[2]

الفرع الرابع: دراسة الأمم المتحدة ودراسات أخرى

1- تقارير الأمم المتحدة: تشير إلى أن خلال فترة 1994 – 2004 من عمر المنظمة العالمية للتجارة، تراجع المستوى المعيشي في 48 دولة في العالم بحوالي 600 مليون دولار في السنة وخسرت الدول الإفريقية الأكثر فقرا حوالي 1.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها. ويشير جوزيف سجلتز أن 80 % من مكاسب جولة أوروجواي ستكون من نصيب الدول الصناعية. أما 20 % المتبقية تذهب إلى الدول النامية وبشكل خاص دول شرق آسيا[3].

2-دراسات أخرى: كما توصلت دراسة، قام بها نجوين وبيروني وويجل إلى أن إجمالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المترتبة على الاتفاقية ستبلغ 212.1 دولار أي ما يعادل 1.1 % من إجمالي الناتج المحلي وسيكون نصيب الدول الصناعية من هذه الزيادة نحو139 بليون دولار أي نحو65.5 % من الزيادة في الناتج المحلي العالمي. وسيكون نصيب دول التحول الاقتصادي بما فيها الصين نحو37.4 بليون دولار أي حوالي 17.6% بينما يكون نصيب كل الدول النامية نحو36 بليون دولار أي نحو16.8 % فقط.

كما إنتهت دراسة أخرى قام بها تارورثير فورد وهاريسون TarrRutherforb,Horrison، إلى أن العالم بأسره سوف يستفيد من تطبيق الاتفاقية وأن إجمالي ما يستفيد منه العالم في المدى القصير نحو96 مليار دولار أي بنحو0.4 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وسيصل في المدى الطويل إلى 170.6 مليار دولار أي ما يعادل 0.7 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي المدى القصير سترجع أغلبية المكاسب لقطاع الزراعة الذي سيسهم بـ 61 % من إجمالي المكاسب الإجمالية ثم يليه قطاع الصناعة بـ 22 % ثم قطاع المنسوجات بـ 21 %.

[1] – محمد حمد علي ابراهيم مرجع سابق ص 219 ، 220.

[2] Jacques sapir , démondialisation édition du seuil, paris 2011 p 34,35,36

[3] – يوسف خليفة اليوسفي،مرجع سابق

أما في المدى الطويل فستكون غالبية العوائد المحققة من قطاع السلع المصنعة بـ 51 % يليه قطاع الزراعة بـ 37% وأخيرا قطاع الملابس والمنسوجات 12 %. بينما تتوزع هذه المكاسب على دول العالم بنسب متفاوتة حيث سيبلغ نصيب الدول الصناعية في المدى القصير نحو80 %، أما في المدى الطويل سيكون نصيبها 68 % ومن هذا يتضح أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من المكاسب الاتفاقية وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في حين تكون النتائج سلبية على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

وبقية الدول النامية وهذا ما أكدته كل الدراسات السابقة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة وأقلها يعود على الدول النامية[2]. رغم أن هذه الدول تشكل $\frac{3}{4}$ أعضاء منظمة التجارة العالمية التي عددها حاليا يبلغ 164 دولة عضو في 29 / 07 / 2016([3]). هذا ما يتضح من خلال الجدول الأتي

جدول رقم 28: تجارة البضائع لاقتصاديات النامية حسب المناطق 2016 (مليار دولار %)

الدول	الصادرات		الواردات	
	القسمة	النسبة	القمة	النسبة
الاقتصادات النامية	6560	42.4	6279	39.7
أمريكا اللاتينية	885	5.7	930	5.9
الدول النامية الأوروبية	170	1.1	241	1.5
إفريقيا	346	2.2	501	3.2
الشرق الأوسط	766	5.0	665	4.2
الدول النامية لآسيا	4393	28.4	3942	25.0
العالم	15464	100	15799	100
الاقتصادات المتطورة	8486	54.9	9187	58.2
مجموعة الدول المستقلة	419	2.7	333	2.1

المصدر: Omc, Lexamen Statistique Du Commerce Mondial 2017, P 62.

[1] – محمد محمد علي ابراهيم مرجع سابق ص222 ، 224.

[2] – عاطف السيد مرجع سابق ص 125.

[3] – http://www.wto.org

حيث تستحوذ الدول المتطورة على54.9 من صادرات البضائع وعدد أعضائها في المنظمة يمثل$\frac{1}{4}$ أما الدول النامية التي تشكل الأغلبية العددية في المنظمة تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات العالمية للبضائع ب 42.4 وإذا وزعت هذه النسبة على عدد الدول المشكلة لهذه المجموعة فإن نسبة28.4 تعود إلى الدول الأسيوية التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: آثار الاتفاقيات التجارية على الدول النامية

لقد قامت الدول النامية بتحرير تجارتها الخارجية وعرضت الكثير من المنتجات للمنافسة غير المتكافئة،و في نفس الوقت استمرت الدول المتقدمة في حماية الانتاجها المحلي دون الالتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مما انعكس على الدول النامية بأثار سلبية

الفرع الأول : أثر اتفاق الزراعة على الدول النامية

ظل القطاع الزراعي يخضع لقوانين حمائية صارمة في الدول الأوروبية، مما سبب ضررا بالغا لعدد كبير من الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خصوصا للاقتصاديات الكبيرة مثل أندونيسيا والأرجنتين التي تتمتع بمزايا تنافسية في الزراعة[1]، وخوفا من منافسة السلع والمنتجات الزراعية للدول النامية عارضت الدول المتقدمة والدول الأوروبية خاصة موضوع ضم تلك السلع والمنتجات في اتفاقية الجات. ولكن بعد أن أخذت معظم الدول النامية تعاني من مشاكل توفير الغذاء وتردي إنتاجها الزراعي، وافقت ولأول مرة على ضمها في جولة أوروجواي[2]. ورغم أن القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات الهامة لبعض الدول النامية حيث يمثل حوالي 40 % من قيمة ناتجها المحلي و35 % من قيمة صادراتها و70 % من التوظيف فيها[3].

إلا أن ما يلفت الانتباه في هذا المجال، أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم تناقش من طرف الدول النامية وتمت في غيابها بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ستة أيام قبل الاتفاقية[4]. وهذا ما جعل الدول الكبرى هي المستفيد الأساسي من تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على رأسها الولايات المتحدة

[1] – محمد جمال طقطق، حاتم المع، التكتل لاقتصادي للدول النامية لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية العدد 10 لعام 2014، ص ص 117 – 139.

[2] – اياد عبد علي سلمان الشمري، رضا عبد الجبار الشمري مرجع سابق.

[3] – يوسف خليفة اليوسف مرجع سابق.

[4] – عبد الناصر نزال العبادي منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية دار الصفاء لنشر والتوزيع بيروت 1999 ص120

الأمريكية ثم الإتحاد الأوروبي[1]. وهذا ما تؤكده أغلب الدراسات التي أجريت حول الموضوع، فحسب دراسة صدرت في عام 2000 أن السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة تكلف البلدان النامية خسائر سنوية في مجال الإعانات الاجتماعية تبلغ 40 مليار دولار[2]، كما استنتجت دراسة تم إجراؤها على عدد من الدول النامية (مصر، الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا، تركيا، تايلندا، اندونيسيا)، أن سياسات منظمة التجارة العالمية أدت إلى توسيع حجم الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي وعدم مقدرتها على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وعدم مقدرتها على توفير المناخ الملائم للاستثمار في القطاع الزراعي. كما ساهمت تلك السياسات في تدني معدلات نمو القطاع الزراعي ورفعت معدل انكشافه إلى الخارج وانخفضت نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي بسبب انحيازها لصالح الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى ورأس المال العالمي. ولم تولي نفس الاهتمام لمصلحة البلدان النامية[3]، وأجريت دراسة أخرى حول أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الزراعة في مصر وتم التوصل إلى أن إنتاج القطاع الزراعي تأثر سلبا بشكل كبير رغم ما تمتلكه مصر من أراضي خصبة ووفرة المياه كونها تستفيد من مياه النيل أطول نهر في العالم إضافة إلى اليد العاملة الوفيرة[4]، ويمكن تفسير تلك الأوضاع التي يتخبط فيها القطاع الزراعي ومنتجاته باستمرار الحواجز التجارية أمام السلع الزراعية في الإتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، علما أن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الزراعية أعلى من مثيلاتها المفروضة على السلع غير الزراعية بالإضافة إلى الدعم الذي مازالت الزراعة تناله في الدول المتقدمة والذي يعتبر أكثر مما تناله الصناعة، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، فإن الدعم الحكومي الممنوح للقطاع الزراعي في الدول الغنية، الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد بلغ 326 مليار دولار عام 2000 بينما بلغت المساعدات الزراعية إلى البلدان النامية 12 مليار دولار عام 1998[5]، ووصلت القيمة الإجمالية للدعم الزراعي المباشر وغير المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 314 مليار دولار في عام 2002 ما يعادل

---

[1] – وجيه عبد الصادق ، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ،مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص1905،1885.

[2] – أمريتا نارليكار مرجع سابق ص 120.

[3] – عدنان أحمد ثلاج، دعاء قاسم صبري ، تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على واقع الأداء الزراعي في بعض البلدان النامية لمدة 1985 – 2001 ص ص 54 - 66.

[4] – رياح جميل الخطيب ، أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية (نسبة للاقتصاد المصري لمدة 1980 – 2010، مجلة الرافدين ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ، المجلد 36العدد115 السنة 2014.ص ص200-215

[5] – محمد صفوت قابل آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون، غرفة تجارة وصناعة دبي، 9-11 ماي2004 . ص 46 12

.

1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ويتلقى المزارع الأمريكي الفرد دعما سنويا مباشرا يصل إلى 360 ألف دولار حسب قواعد السياسة الزراعية الجديدة المطبقة منذ 2002[1]. وقد تحصل مزارعو القطن في أمريكا ما بين 1999 – 2003 على 13.9 مليار دولار ما يعادل 89.5 % من الدعم وما بين 2007 – 2008 دعمت المنتجين بـ 4.18 مليار دولار، كما تمثل ميزانية السياسة الزراعية المشتركة 40 % من ميزانية الإتحاد الأوروبي وبالتالي كل بقرة في الإتحاد الأوروبي تتلقى دعما قدره 2.2 أورو يوميا، أكثر من المبلغ الضروري لحياة 2.8 مليار نسمة حسب البنك الدولي وهذا يعكس أهمية الدعم للزراعة في الإتحاد الأوروبي خاصة وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عامة والتي تدعم الزراعة بحوالي مليار دولار يوميا.[2] ورغم إخضاع القطاع الزراعي لقواعد التجارة الحرة والعادلة منذ إتفاق الزراعة الذي تم تدشينه في إطار منظمة التجارة العالمية عام 1995، إلا أنه ما زالت الدول المتقدمة مستمرة في استخدام مستويات مرتفعة للدعم الزراعي ووفق إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم يزل الدعم الزراعي يتعدى نحو420 مليار دولار عام 2012 ويستحوذ الإتحاد الأوروبي وأمريكا على نحو300 مليار دولار منه[3]. وهذا ما يعمل على وقوع المنتجين المحليين في الدول النامية تحت وطأة المنافسة السعرية غير مشروعة وأثرت سلبا على قدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية بسبب انخفاض الأسعار العالمية بتأثير الدعم، مما ينعكس بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة ويؤدي إلى حرمان المزارعين في البلدان النامية من فرص النفاذ بصادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، وفي ظل استمرار هذا الدعم الذي لم ينجح اتفاق الزراعة في تحقيق خفض فعال منه لكل الإتحاد الأوروبي وأمريكا، بل سمح الاتفاق بتحويل الدعم من الصندوق المشوه إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء، والتي على أساسها تمكنت السياسة الزراعية لكل من الإتحاد الأوروبي وأمريكا من مواصلة التوسع ومنح دعم غير مباشر للمنتجين المحليين تحت برنامج الدعم الأخضر.[4] مما يدل على أن إصلاحات السياسات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم تخفض الحماية وإنما قامت بتغيير أشكالها[5]. لأن قيامها بنقل معظم

---

[1] – محمد كامل ابراهيم ريحال ورقة مقدمة، بعنوان سياسات الدعم في القطاع الزراعي، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،معهد البحوث الاقتصاد الزراعي،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،4 أكتوبر 2009 ص08.

[2] – www.FILAHA.NET visiter le 12/02/2015

[3] – نيفين محمد طريح. ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في صادرات الزراعة الى الدول النامية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان مجلد21 عدد66،2014 ص-ص16-86

[4] – نفس المصدر السابق.

[5] – محمد علي محمد ، مؤشرات الدعم الزراعي ،(تقديرات دعم المنتج-تقديرات الدعم الكلية)دراسات المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سوريا،التعاون الإيطالي،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آب2008 ص 4.

تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر تحت برامج الدعم المستثنى لا يعني انخفاض من الدعم المشوه للتجارة بل يعني القدرة على إخفائه وهو ما يسهم في تراجع حصص الصادرات الزراعية للبلدان النامية في السوق العالمية[1].

إلا أن هناك مجموعة من الدول النامية تتخوف كثيرا من تخفيض الدعم في المجال الزراعي، نظرا لما يخلفه من تراجع في الإنتاج والتصدير للسلع الزراعية في الأسواق العالمية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض في العرض لهذه السلع مقابل الزيادة المستمرة في الطلب عليها، وفي ظل تطبيق سياسات زراعية تكون الدول النامية ملتزمة بالتزامات وضوابط منظمة في اتفاقية الزراعة التي تحد من حرية التحرك لهذه الدول في رسم سياساتها التنموية[2]، كتخفيض الرسوم الجمركية على الاستيراد وتخفيض الدعم المحلي يؤديان إلى زيادة ارتفاع الأسعار، والدول المستفيدة من هذا الوضع هي الدول التي لها فائض في ميزان تجارة المنتجات الزراعية، أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية وبعض دول أمريكا اللاتينية. أما الدول الخاسرة هي تلك الدول التي بها عجز في الميزان التجاري للمنتوجات الزراعية[3]، وهي الدول النامية التي تضررت بارتفاع الأسعار وارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع التي تؤدي إلى زيادة اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي إذا كان اختلاف المصالح بين الدول المتقدمة فيما بينها عقد وأعاق المفاوضات الزراعية فإن الاختلاف بين الدول النامية المصدرة والدول المستوردة سمح للدول المتقدمة بفرض ما تراه يتناسب مع مصالحها الاقتصادية بأقل تكلفة مع مراعاة كل الجوانب التي لها صلة بالقطاع الزراعي، مما أدى إلى عدم تسجيل أي زيادة في الصادرات الزراعية للدول النامية في ظل تخفيض التعريفة الجمركية، لأن هذه الزيادة ترتبط بمدى جودة هذه السلع وقدرتها على منافسة السلع المماثلة لها في الدول المتقدمة التي أصبحت تتحدد بعوامل الإنتاج والمناخ والري والخبرة والتطور التكنولوجي، كما ترتبط بالفائض الزراعي القابل للتصدير، والذي يتميز بالضآلة في كثير من الدول النامية ومعدلات الاكتفاء الذاتي تؤكد ذلك[4].والجدول التالي يوضح أن حصة الدول النامية في الصادرات الزراعية لا زالت ضئيلة، رغم توفر مزايا تنافسية لكثير من الدول النامية في قطاع

---

[1] – نيفين محمد طريح،مرجع سابق.

[2] – عبد الرزاق حمد حسن الجبوري ، دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية العربية.مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت ،العراق،العدد4،2006 ص ص171-185

[3] – يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق.

[4] – عبد الزراق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق

الزراعة إلا أن الإتفاقية الخاصة بهذا القطاع في إطار المنظمة العالمية للتجارة لم تغيير حصة هذه الدول في السوق العالمية بينما أمنت حصة الأسد للدول المتقدمة

الجدول رقم29: المصدر ين الـ 10 الأوائل للمنتجات الزراعية 2016 (بالمليار دولار %)

الدول	المنتوجات	
	القيمة	النسبة
الاتحاد الأوربي (28)	598	37.7
خارج الاتحاد الأوربي (28)	160	10.1
الولايات المتحدة الأمريكية	165	10.4
البرازيل	77	4.9
الصين	76	4.8
كندا	63	4.0
أندونيسيا	38	2.4
الأرجنتين	37	2.3
تايلاندا	37	2.3
أستراليا	34	2.1
الهند	34	2.1
المجموع	1159	73.0

المصدر: OMC, L'examen Statistique du Commerce Mondial 2017 p 27.

الفرع الثاني : أثر اتفاقية المنسوجات والملابس على الدول النامية

تعتبر الأحكام الخاصة بالمنسوجات والملابس ضمن اتفاقيات جولة الأوروجواي، من أهم الاتفاقيات بالنسبة للبلدان المصدرة، كون الملابس والمنسوجات تمثل أهم السلع المصدرة بالنسبة لتلك البلدان التي نالت بعض التنازلات فيها إلى جانب مجال الزراعة. إلا أنها دفعت ثمنا باهظا مقابلها، تمثل بتضمين المباحثات مادة "القضايا الجديدة" العوائق غير جمركية[1]، وكان من المنتظر أن ينتج عن وقف العمل بالاتفاقية حول المنسوجات متعددة الألياف وإزالة الحواجز، إلى إنعاش التجارة في المنسوجات وزيادة الصادرات منها وتحسين أوضاع البلدان

[1] – أمريتانار ليكار مرجع سابق ص 97.

المصدرة، إلا أن التجارة في هذا القطاع أخذت اتجاه إقليمي ،فالنسبة الكبيرة منها تجري داخل منطقة أسيا ومنطقة أمريكا ومنطقة أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهذا راجع إلى الروابط في السياسة التجارية وتطور التقسيم العمودي للعمل، مما يدل على أن تحرير تجارة النسيج والملابس كان لها اثر إيجابي على الدول النامية الكبرى و أثر سلبي على الدول الصغيرة والفقيرة.[1] وبالتالي فاتفاقية المنسوجات والألياف لم تأت بالفوائد المنتظرة منها، فالقيود التي تفرضها البلدان المتقدمة حملت البلدان النامية خسائر تبلغ 10 مليار دولار سنويا في المعونات الاجتماعية[2]. وكون البلدان النامية غير مهيأة لمعالجة الجوانب الفنية من المفاوضات التي تتطلب معرفة واسعة ومهارة كبيرة وتعذر عليها اتخاذ مواقف تفاوضية فعالة وإيجابية. ولهذا كثيرا ما تنتهي هذه البلدان بالاستسلام للضغوط وكسب امتيازات ضئيلة[3]. و حصولها على نتائج مخيبة للآمال لا تعتبر مفاجئة لهذه البلدان. لأن التدقيق في الاتفاقية يسمح بفهم هذا الوضع المتناقض. من خلال [4]:

-حق البلدان المستوردة تطبيق إجراءات وقائية على منتجات محددة.

-إمكانية تطبيق إجراءات وقائية انتقائية جديدة في حالة حدوث زيادة فعلية أو محتملة في الواردات.

-استثناء المنسوجات والملابس من التخفيضات الضريبية.

-إدراج بنود غير ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية، ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية و تأجيل إدماج المنتجات ذات أهمية لهذه البلدان إلى مراحل لاحقة، وعدم التحديد الدقيق لما سيتم تحريره في الاتفاقية يسمح للبلدان المتقدمة بترك بعض أهم المواد بالنسبة للبلدان النامية للمراحل الأخيرة[5]. وتشكل الزراعة والنسيج أكثر المجالات التي ظهر فيها مشكلات عدم الوفاء بالوعود بشكل واضح.

والجدول التالي يبرهن على ذلك من خلال البيانات الإحصائية التي تبين درجة هيمنة الدول الغربية على السوق العالمية للمنسوجات الملابس وتعتبر هذه الدول من المصدرين الأوائل لهذه المنتوجات رغم تمتع الدول النامية بمزايا تنافسية فيها

---

[1]Richard Avise et Michel Fouquin, commerce du textile et de l habillement ; de multilatéralisme face au régionalisme, revue économie international, 2003/2-n 94-95 p109-135

[2] - نفس المرجع ص 120.

[3] - نفس المرجع ص .100

[4] - محمد طوبا أونغون،منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا 2003 ص 71-202ص

[5] - محمد طوبا أونغون، مرجع سابق

الجدول رقم 30: المصدرين الـ 10 الأوائل للمنسوجات 2016 (بالمليار دولار %)

الدول	المنتوجات	
	القيمة	**النسبة**
الصين	106	37.2
الاتحاد الأوروبي (28)	65	23
صادرات خارج الاتحاد (28)	20	7.1
الهند		5.7
الولايات المتحدة الأمريكية	13	4.6
تركيا	11	3.8
جمهورية كوريا	10	3.5
باكستان	9	3.2
تايوان	9	3.1
هونغ كونغ الصينية	8	---
صادرات من أصل محلي	0	0
إعادة التصدير	8	---
فيتنام	7	2.4
المجموع	246	86.6

المصدر: OMC, L'examen Statistique du Commerce Mondial 2017 p 27.

وتعتبر من القطاعات الحيوية في التنمية الاقتصادية، وتتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية لاعتمادها على عنصر العمل، مما يجعلها ذات أهمية لعدد كبير من العمال في الدول النامية إلا أنها تواجه سياسات حمائية بمختلف الأشكال، وهذا جعل الدول النامية تبدي تدمرها جراء عدم تنفيذ الدول المتقدمة الالتزامات المتفق عليها في جولة أوروجواي، وأن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية[1].وهذا انعكس سلبا على صادرات الدول

[1] – كرمي مليكة ، تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات (الجزائر نموذجا) ،مجلة الأبحاث الاقتصادية ، جامعة البليدة ،الجزائر المجلد 11العدد 14 جوان 2016 ص ص 145 – 165.

النامية من الملابس، كما يظهر من الجدول الأتي، كنتيجة لتلك الإجراءات غير العادلة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، التي لم تسمح لبقية الدول النامية بمضاعفة صادراتها وخاصة إذا ما أخذنا الثقل العددي لهذه المجموعة.

الجدول رقم31: المصدر ين الـ 10 الأوائل للملابس 2016 (بالمليار دولار %)

الدول	القيمة	النسبة
الصين	161	36.4
الإتحاد الأوروبي (28)	117	26.4
صادرات خارج الاتحاد (28)	28	6.3
بنغلادش	28	6.4
فيتنام	25	5.5
الهند	18	4.0
هونغ كونغ	16	---
حادت من أجل محلي	0	00
المادة التصدير	16	---
تركيا	15	3.4
أندونيسيا	7	1.7
كومبوج	6	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	6	1.3
المجموع	384	86.4

المصدر: OMC, L'examen Statistique du Commerce Mondial 2017 p 27.

الفرع **الثالث: أثر اتفاقية تحرير الخدمات على الدول النامية**

أما اتفاقية تحرير الخدمات في ظل المنظمة العالمية للتجارة كانت انعكاسا لضغوط الشركات التي دفعت باتجاه ظهورها نظرا لأهمية الخدمات، حيث هناك حوالي 160 خدمة يجري تسويقها على مستوى العالم، وجاءت الاتفاقية لخدمة الشركات بإزالة كل القيود والتنظيمات الحكومية التي تعيق نشاطها في هذا المجال، ويمكن اعتبار الاتفاقية الإطار التنظيمي للجانب التجاري المكمل لعملية الخوصصة لقطاعات الخدمات في إطار برامج التعديل الهيكلي، وكثيرا ما تمارس ضغوطات من طرف الحكومات الغربية على البلدان النامية

لخوصصة قطاع الخدمات، كما ضغطت حكومة المملكة المتحدة على غانا لتأجير إمدادات المياه لشركة أجنبية شرط حصولها على معونة قدرها 10 مليون إسترليني[1]. كما تسعى اتفاقية الخدمات إلى إضعاف الدولة وحرمانها من إيرادات الخدمات التابعة لها عن طريق الخوصصة، وتعميم آليات السوق، وهذا الاهتمام الكبير بالخدمات يرجع بالدرجة الأولى إلى ازدهار هذا النوع من التجارة العالمية مقارنة بتجارة السلع المتطورة، وتتميز الدول المتقدمة بالتفوق في تجارة الخدمات. لهذا يمكن إعتبار أن تحرير تجارة الخدمات يصب في مصلحة هذه الدول، ولهذا ازداد حرصها على إدراج هذه التجارة داخل مفاوضات المنظمة.[2] وتعد الولايات المتحدة المدافع الرئيسي عن ضم تجارة الخدمات ضمن اتفاقية الجات ومن تم ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية خلال جولة الأوروجواي، وهذا الحرص يفسر بتفوق الكبير لعوائد تحرير تجارة الخدمات عن تجارة غيرها من السلع. وهذا ما أكده المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي في أكتوبر 2008[3]، ولهذا نجد أن الدول الصناعية تستحوذ على المركز الأول في تجارة الخدمات وأكثر من 80 % من تجارة الخدمات العالمية، أما 20 % لبقية دول العالم لأن الخدمات التي تدخل في التجارة العالمية ترتبط بالتقدم التكنولوجي الكبير كخدمات الاتصالات وخدمات البنوك والتأمين والخدمات المهنية وخدمات النقل الخ...وحصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية لا يعكس مظهر من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول المتقدمة[4]. وبحكم هذا الموقع للبلاد النامية حاولت معارضة الاقتراح الأمريكي، وأبدت قلقها من أن تطبيق مبادئ الجات كالمعاملة الوطنية يسري تلقائيا على الخدمات، مما يعرضها لتدابير مضادة في تجارة السلع في حالة عدم إحترام تلك المبادئ[5]. ولكن استطاعت الأطراف الأكثر تأثيرا في المنظمة بإقناعها على الموافقة على التفاوض. وبموافقتها هذه تكون هذه البلدان النامية قدمت الكثير من التنازلات في موضوع الخدمات دون مقابل وخاصة إذا قورنت بالفائدة الملموسة القليلة التي نالتها في اتفاقيات الأنسجة والزراعة[6]. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون مفاوضات تجارة الخدمات معقدة وتقنية وتضعف الموقف التفاوضي لكثير من البلدان النامية، إضافة إلى

---

[1] – جون ميدلي مرجع سابق ص 130.

[2] – عمر محمود أبوعبيدة منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات ، التطورات والانعكاسات على الدول النامية مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،شئون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الاسلامية،غزة، فلسطين، المجلد 22 العدد الأول ص ص 295 – 331 يناير 2014.

[3] – جون ميدلي مرجع سابق ص130

[4] – أياد عبد سلمان ، رضا عبد الجبار الشمري مرجع سابق.

[5] – عمر محمود أبوعبيدة ، مرجع سابق.

[6] – أمريتانار ليكار ، مرجع سابق ص 13.

التأكيد على إجراء الخوصصة التي لا رجوع فيها[1]. وبالتالي فأثار تحرير تجارة الخدمات يمكن قياسها بالمكاسب والخسائر التي تم تحقيقها من خلال المفاوضات والتي تعتمد في حد ذاتها على ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية ومدى انفتاحها على السوق العالمية ودرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي وتركيبة صادراتها وارداتها الخدمية[2].

وما تعكسه البيانات الإحصائية من الجدول التالي ما هو إلا ترجمة ملموسة لهذه الحقيقة التي تبين أن حصة الدول النامية لا زالت محدودة رغم النمو الكبير الذي يعرفه قطاع الخدمات في بعض الدول النامية، بإعتباره يشكل مصدر مهم لتكوين النقد الأجنبي.

جدول رقم 32:،تجارة الخدمات لاقتصادات النامية حسب المناطق 2016 (مليار دولار %)

الدول	الصادرات		الواردات	
	القيمة	النسبة	القمة	النسبة
الاقتصادات النامية	1466	30.5	1796	38.3
أمريكا اللاتينية	168	3.5	196	4.2
الدول النامية الأوروبية	50	1.1	29	0.6
إفريقيا	90	1.9	135	2.9
الشرق الأوسط	179	3.7	267	5.7
الدول النامية لآسيا	979	20.4	1170	24.9
العالم	4808	100	4694	100
الاقتصادات المتطورة	3250	67.6	2783	59.3
مجموعة الدول المستقلة	92	1.9	115	2.4

المصدر: OMC, , L'examen Statistique Du Commerce Mondial 2017, P 67

غير أن مؤسساتها المختصة في هذا المجال تعاني من مواجهة منافسة كبيرة من طرف الشركات المتعدية الجنسيات التي تتمتع بمزايا التكنولوجية وقدرتها على عرض خدمات بنوعية عالية وبكلفة أقل في الأسواق العالمية، على عكس الخدمات المعروضة من طرف الكثير من الدول النامية وهذا جعل هذه الدول تشعر بخطر

[1] – جون ميدلي، مرجع سابق ص 130.

[2] – عمر محمود أبوعبيدة، مرجع سابق.

حققي من جراء تسارع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال لأن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة تبلغ 97 % من براءات الاختراع العالمية مقابل قطاع خدمات ضعيف في الدول النامية وغير قادر على مواجهة المنافسة القادمة من الدول الكبرى[1].

فتحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية والمصرفية يعرض الدول النامية لخسائر عديدة، كنتيجة لتأثير البنوك الأجنبية المتواجدة بالداخل على الساحة الاقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية الوليدة وتهميش المؤسسات المالية المحلية في ظل عدم قدرتها على المنافسة. والجدير بالذكر أن دعم الرأسمالية تقوم على سوق مندمجة في أبعادها ومجالاتها الثلاثة (سوق المنتجات – سوق الرأسمال – سوق العمل)، إلا أنها في الواقع تقوم على توسيع عالمي للسوق على مستوى بعدين فقط، منتجات ورأس المال[2]. وبالتالي فإن الدول الغربية تتناقض في الواقع مع ما تناد به من مبادئ الحرية وآليات السوق فأخذ منها ما هو في صالحها وترفض ما هو في صالح غيرها. كما هو الأمر بالنسبة لحرية حركة عنصر العمل حيث لا يزال حق انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى دولة عضو في الاتفاق يمثل إحدى أكثر القضايا حساسية رغم سعي الدول النامية إلى تضمين اتفاق حق الأشخاص الطبيعيين في الانتقال إلى بلد آخر بحثا عن العمل[3]، لم توفق لضمان تقديم الدول المتقدمة بعض الالتزامات الجادة بشأن استيراد الخدمات عبر حركة العمال التي لم تأت حتى الآن إلا بنتائج متواضعة،[4]والمنظمة العالمية للتجارة تستثني أسواق العمل من هذا التحرير والعمل على تشديد القيود على هجرة اليد العاملة إلى الدول المتقدمة في ظل زيادة البطالة بالدول النامية بسبب تعميم آليات السوق من طرف المنظمة وتقليص دور الدولة والقطاع العام وانخفاض الاستثمارات الحكومية.

الفرع الرابع: أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية

يمكن القول أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هي من صنع الدول المتقدمة، مصدر الاختراعات، ومن خلالها نجحت هذه الدول في توفير الحماية على المستوى الدولي لاختراعات شركاتها التي تعتبر المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية التي كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساسي في استحداثها، حيث حاولت إدخال حقوق الملكية الفكرية تحت مظلة الجات منذ جولة طوكيو، نتيجة تخوف كل من الولايات المتحدة والاتحاد

---

[1] – وجيه عبد الصادق عنيق ، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص 1894.

[2] – بسمة خراشي دول الجنوب وواقع السوق الدولية... أوهام التنمية المستقلة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خبضر بسكرة ، الجزائر، المجلد16 ،العدد 43 ص ص 597 - 611.

[3] – عمر محمود أبوعبيدة مرجع سابق.

[4] – أمريتانار ليكار مرجع سابق ص 131.

الأوروبي من أضرار المنتجات المقلدة الرخيصة، للميزة النسبية التي لديهما بوصفهما مصدرين للملكية الفكرية. إلا أن الدول النامية أبدت معارضتها لهذه المحاولة ثم وافقت على إدراجها ضمن اتفاقية الأوروجواي لقطع الطريق على الانفرادية العدوانية من طرف الولايات المتحدة، وبالتالي تكون البلدان النامية قدمت تنازلات أخرى باعتقاد أن الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية المتصلة بالتجارة ستقتصر على السلع المقلدة[1]. وبهذا تكون مهمة منظمة التجارة العالمية تحولت من تشجيع التجارة الحرة إلى مهمة حمائية في شكل اتفاقية لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة التي كانت الشركات المتعدية الجنسيات هي المسؤولة عن إخراجها إلى النور، لأن هذه الاتفاقية تعبر عن أفكار تحالف صناعي يضم 13 شركة أمريكية كبيرة بغرض حماية براءات اختراعات هذه الشركات التي تنادي في نفس الوقت بتحرير التجارة.[2] والمصالح الخاصة بهذه الشركات دفعت المنظمة العالمية للتجارة إلى تبني أشكال جديدة من الحماية ليس من خلال تعريفات جمركية، ولكن من خلال اقتناء المعرفة لإنتاج السلع والخدمات التي تمتلكها الدول المتقدمة والإنفراد باستغلال تلك الاختراعات والابتكارات لأطول مدة مع وضع عقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تمليها تلك الشركات[3]. للحفاظ على مراكزها وخاصة بعد بروز بعض الدول النامية التي أصبحت تحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية في السوق العالمية بفضل حصولها على التكنولوجيا المتقدمة وأخذت تنافس الدول المتقدمة في السوق العالمية[4].

والاتفاقية تسمح للدول المتقدمة وشركاتها بتنظيم استفادتها مما لديها من أصول تكنولوجية في مختلف الأسواق العالمية التي تنظر إليها كأسواق محتملة، ولم تساعد الدول النامية على نقل التكنولوجية، كما تعتبر فشل في تحقيق التوازن المنشود بين مصالح مالكي التكنولوجيا ومستخدميها في الدول النامية، بل تعمق الاختلال وتساعد على خلق الندرة المصطنعة في التكنولوجيا والمعرفة وتقنين احتكار الشركات متعدية الجنسيات للتكنولوجيا في كثير من جوانبها، بقصد رفع قيمة السلعة في السوق وتضمن استمرار هيمنتها عليه مما يقلل من المرونة بالنسبة للطلب والعرض[5]. وانعكست بارتفاع أسعار التكنولوجيا وحقوق براءات الاختراع،

---

[1] – أمريتانار ليكار نفس المرجع ص 136 ،138.

[2] جون ميدلي مرجع سابق ص 74.

[3] – عبد السلام مخلوفي ،اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. أداة لحماية التكنولوجية لاحتكارها ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،عدد 3 ص ص 111– 132.

[4] – أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل مع تطبيق على نقل التكنولوجيا للدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية، لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون، غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص308

[5] – أحمد عبد الخالق نفس مرجع ص 379.

مما أدى إلى ارتفاع تكاليف أسعار شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والبذور الزراعية والبرمجيات. وهذا ما يفقد منتجات الدول النامية القدرة التنافسية وبالتالي إن ما تنتجه الدول النامية من الناحية التجارية محدود جدا مقارنة بما يتم دفعه لقاء حقوق الملكية الفكرية[1]، التي تؤثر قوانينها على إمكانيات ومقدرة الدول النامية في الحصول على ما تحتاجه من التقنية الجديدة وتكييفها لرفع مستوى معيشة شعوبها بسبب ارتفاع أسعار تكاليف استخدام هذه التقنيات وهذا ما يزيد من معاناة الدول النامية وخاصة في المجالات الصحية و الزراعية التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للإنسان. مما يجعل أن هذه الاتفاقية تفتقر للجانب الإنساني في مضمونها وخاصة إذا علمنا أن حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية حوالي 85 % من سكان العالم لا يقدرون على شراء الأدوية.[2] ولهذا تعتبر اتفاقية حماية الحقوق الأكثر إزعاجا للدول النامية وخاصة في مجال العقاقير والأدوية لمواجهة العديد من الأمراض المتفشية والأوبئة، غير أن الدول الكبرى لا تنظر إلى الجانب الصحي لهذه الشعوب بل كل ما يهمها يتمثل في حماية مصالح شركاتها المنتجة للأدوية[3].

كما أن حماية حقوق الملكية الفكرية لسلالات النباتات وتقنيات البذور الجديدة (مثل البذور المعدلة وراثيا) تمكن الشركات متعدية الجنسيات من رفع أسعار هذه المنتجات[4].

وبالمقابل فإن الاتفاقية ولم تتضمن أي حكم يتعلق بحماية ما لدى الدول النامية من معرفة في مجال الزراعة وما تتمتع به من تنوع بيولوجي الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة في الكثير من منتجاتها وتستخدمها دون الحصول على حق الاستخدام وهذا ما دفع في شيفا V.Shiva إلى اعتبار أنظمة حقوق الملكية الفكرية ما هي إلا أداة لعدم المساواة بين الشمال والجنوب[5]. وتحديد فترة الحماية لأكثر من عشرين سنة، يعني تأخير الاستفادة من المنتج بالنسبة للدول النامية.

الفرع الخامس : أثر آلية تسوية النزاعات على الدول النامية

رغم وقوف القوى الكبرى خلف قيام المنظمة والنداء بحرية التجارة إلا أن الواقع العملي يبرز كثير من الممارسات التي تخالف هذا النداء، وذلك لتعارض مبادئ حرية التجارة مع المصالح الإستراتيجية لهذه الدول[6]. وهذا ما تؤكده كثرة المنازعات التي طرحت على أجهزة تسوية المنازعات في المنظمة والتي كانت أغلب

---

[1] – عبد السلام مخلوفي مرجع سابق.

[2] – جون ميدلي مرجع سابق ص 106.

[3] – وجيه عبد الصادق عتيق مرجع سابق ص 1893.

[4] – جون ميدلي مرجع سابق ص 57.

[5] – أحمد عبد الخالق مرجع سابق ص 381.

[6] – أحمد بالوافي مرجع سابق.

أغلب الأطراف فيها الدول الغنية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص وهذا يدل على أن كل الاتفاقات مشمولة تواجه في التطبيق اختلال في القوى على حساب الدول النامية والآخذة في النمو[1].حيث بلغ عدد النزاعات التي قدمت في شكل قضايا للفصل فيها 388 قضية مابين فترة إنشائها و2008 اي أكثر بكثير عن ما عولج من قضايا خلال 48 سنة من حياة الجات التي بلغت فيها 100 قضية[2] وعدم ظهور الدول النامية كأطراف في المنازعات التجارية يدل على ضعف مشاركة هذه الدول في التجارة الدولية من جهة واحترامها لالتزاماتها باتفاقات منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى واستعدادها الدائم للتفاوض والتشاور مع أعضاء المنظمة المتضررين من بعض الإجراءات والتدابير التجارية التي تتخذها هذه الدول[3]. وعدم المشاركة الفعالة للدول النامية في عملية تسوية النزاعات، يمكن إرجاعه لكون قانون منظمة التجارة العالمية ما يزال في حال من تطور وتصوغه البلدان المتقدمة لما فيه فائدة لها، بينما تقف البلدان النامية على الهامش متفرجة[4].

لأن الطريقة التي تم بها تصميم آلية تسوية المنازعات تناسب الدول الكبرى وأكثر قوة اقتصاديا مما دفع الدول النامية إلى إثارة بعض النقائص فيها والمتمثلة أساسا في:

– التكاليف العالية جدا لتسوية النزاعات

–إن إجراءات اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة خلال كل المراحل الخاصة بالقضية والتي قد تستغرق حوالي ثلاثة سنوات. وافتقار الدول النامية للخبرات القانونية المؤهلة والمتخصصة في كافة الجوانب القانونية والاقتصادية للاتفاقيات الجات، يدفع هذه الدول إلى الاستعانة بخبراء وقانونين متخصصين من رعايا الدول المتقدمة والذين يتقاضون مبالغ خيالية لقاء خدماتهم التي تقدر بعشرات الملايين دولار. وبما أن العديد من الدول النامية غير قادرة على مواجهة هذه النفقات قد تختار عدم اللجوء إلى جهاز التسوية بسبب التكلفة الاقتصادية العالية والتكاليف الاقتصادية المحتملة الناتجة عن التكلفة السياسية للمخاصمة[5] التي يمكن أن يرد بها الطرف الأقوى في شكل تصرفات انتقامية منفردة خارج المنظمة.

---

[1] – عصام الدين القصبي ،تقويم فعالية آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون ، غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص 1741.

[2] Bernard Guillochan ,op cit p153

[3] – محمد صافي يوسف تسوية المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون ، ، ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص1566.

[4] – أمريكا نارليكار مرجع سابق ص 157.

[5] – مصلح أحمد الطراونة ، تقسيم مزايا نظام تسوية المنازعات الناشئة في إطار منظمة التجارة العالمية من منظور الدول النامية ص 1662، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص 1662

-عدم امتثال الطرف التجاري القوي، حيث تنظر الدول النامية إلى آلية التسوية على أنها ضعيفة في ردع السلوكات غير المتفقة مع القواعد عندما يكون مصدرها الدول الكبرى التي لا تمتثل لما تم التوصل إليه وعدم تغيير سياساتها التي كانت سببا في النزاع[1]. إن الإجراءات الخاصة بالتعويض في ظل القواعد القائمة تتميز بالتعقيد بسبب خضوعها لتفصيلات لا تخدم إلا الأعضاء الأقوياء الذين تمكنهم من فرض التعويض أكثر من غيرهم بمقدرتهم التفاوضية الكبيرة، أو استخدام البدائل الفعالة المتمثلة بالتدابير المضادة من أجل الحصول على حقوقهم في التعويض[2].

وبذلك تتحمل البلدان النامية التكلفة الأضخم نتيجة ارتباطها قانونيا بمنظومة من القواعد والمبادئ ليست من صنعها ولا بديل لها غير الالتزام بها ومواجهة خطر العقاب في ضوء تضاعف تكاليف القوننة بسبب امتداد منظمة التجارة العالمية إلى مجالات من الأنظمة التي تأخذها إلى داخل حدود الدول ومجالات تقع تقليديا ضمن اختصاص القوانين المحلية[3].

[1] – عادل عبد العزيز علي السن ، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية منظمة التجارة العالمية ص، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي 2004، ص 1600.

[2] – ياسر الحويش ، تنفيذ الأحكام الصادرة وفقا لتفاهم تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 ص 1711.

[3] – أمريكا نارليكار مرجع سابق ص 152.

خلاصة

إن نقل وتطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة في الدول النامية و دمجها في سوق عالمية واحدة ، يعتبر تحديا خطيرا في الاقتصاديات النامية لأثارها السلبية ، فقد شهدت كل المؤشرات تراجعا كبيرا في مختلف القطاعات وفي أغلبية الدول النامية ، نتيجة تطبيق سياسات التثبيت التكييف والتحرير التي كانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وتجارية ، تمثلت في تراجع معدلات النمو وتراجع الاستثمار،و زيادة معدلات التضخم مما أدى إلى زيادة حجم العاطلين عن العمل، وترتب عن ذلك نتائج اجتماعية تمثلت في زيادة عدد الفقراء وتردي الاوضاع الصحية، في ظل ضعف الدولة وتقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي بسبب قلة مواردها المالية وعجز موازينها، وكذلك افلاس المؤسسات والخوصصة نتيجة الانفتاح التجاري والمنافسة، الذي كان له اثر كبير في زيادة معدلات البطالة ،كما أدى الالتزام بإتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى زيادة تدفق السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة ، وبالمقابل تراجع حصة الدول النامية في التجارة العالمية، وخاصة في الصادرات العالمية وفي السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية نتيجة السياسات الحمائية في قطاع النسيج وأساليب الدعم في القطاع الزراعي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة ،يتضح أن المساعي النشيطة التي أجرتها الدول النامية من أجل إقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية باءت بالفشل ، نتيجة المقاومة الشديدة من طرف الدول الرأسمالية ، وقدرتها على التكيف، مع الأوضاع الحديدة بما يحقق لها القدرة على الاستمرار في استنزاف خيرات الدول الضعيفة. لأنه أصبح من المؤكد أن هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يمكن أن يحافظ على الاستقرار، والنمو بدون نسج علاقات غير عادلة وغير متكافئة مع بقية دول العالم. ولهذا سعت الدول الرأسمالية دائما للتأسيس لنظام اقتصادي عالمي، بالشروط التي تتماشى مع مصالحها الاقتصادية، و بالأدوات التي تتناسب مع كل مرحلة من التطور الرأسمالي.

فخلال الحقبة الاستعمارية كانت الجيوش تقوم بالدور القيادي في السيطرة على الدول الضعيفة وبعد استقلال هذه الأخيرة، تولت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، مهمة القيام بهذا الدور،حيث توسعت مهامها وأصبحت تحل محل حكومات الكثير من الدول النامية في صياغة سياسات اقتصادية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وذلك بإحداث تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية لهذه الدول ، بفرض برامج إصلاحية أثبتت فشلها في أغلب الدول النامية التي نفذتها، ولا زالت تتخبط في نفس الأزمات الاقتصادية، التي كانت المؤسسات المالية الدولية سببا في حدوثها ، لأنها كانت تفرض عليها برامج إصلاحية دون المشاركة في إعدادها بل كانت تنحاز لمصلحة الدائنين والشركات متعدية الجنسيات على حساب مصالح الدول المدينة، وكانت تلك البرامج تتشابه، رغم اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وكان تشخيصها للاختلالات الاقتصادية في كل الدول النامية يركز على العوامل الداخلية وتجاهل العوامل الخارجية، التي كانت السبب الرئيسي في حدوثها تفاديا لتحميل الدول الغربية مسؤولية ذلك. ولهذا كل ما قدمته تلك البرامج للدول النامية تمثل في المزيد من الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم والفقر....، رغم الإمكانيات والموارد الاقتصادية التي تتوفر عليها، والتي أصبحت تتحكم فيها الكثير من الشركات الأجنبية بفضل تلك البرامج ، بدون أن يكون لها اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية على أن برامج المؤسسات المالية أمنت من جديد عمليات استغلال موارد الدول النامية(المادية، المالية، المعنوية) لصالح الدول الغربية ومؤسساتها.

كما تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم وسائل فرض التبعية والهيمنة والسيطرة على الدول النامية، من خلال دمج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتقييدها بمجموعة من الاتفاقيات التجارية التي لا تحترم من طرف صانعيها، وأصبحت هذه المنظمة تمثل الضلع الثالث بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهذا المثلث يعتبر

بمثابة أدوات فرض الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية وزيادة الضغوط على هذه الدول، نتيجة تنفيذ برامج الليبرالية من خلال المنظمة العالمية للتجارة بالتعاون مع بقية المؤسسات الدولية في تنسيق السياسات الاقتصادية لفرض الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية بأساليب متنوعة، أدت إلى زيادة حجم الالتزامات والضوابط المفروضة عليها في إطار الاتفاقات التي قيدت حرية الحركة لحكومات الدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار الأدوات اللازمة لتطبيقها، وبالتالي تقلصت قدرة هذه الدول على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الاقتصادية وأهدافها الوطنية وقدرتها على حماية مصالحها الإستراتجية، فحرمت هذه الدول من موارد مالية كبيرة و دمرت صناعتها المحلية نتيجة المنافسة غير متكافئة، مما أدى إلى بقاء الدول النامية سوق لتصريف منتجات الشركات التابعة للدول الغربية، وبهذا الشكل تكون المنظمة العالمية للتجارة عملت على إيجاد سوق واسعة مفتوحة بشكل دائم لتدفق سلع خدمات تلك الشركات.

وما يمكن **إستنتاجه من خلال هذه الدراسة،** أن برامج المؤسسات الدولية الثلاثة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، تشترك في مجموعة من الإجراءات التي تتقاطع فيما بينها، في الأهداف والأدوات و الآثار والتي لا يمكن أن تكون نتيجة صدفة ومن بين هذه الإجراءات:

- تحجيم دور الدولة
- الخوصصة
- تحرير التجارة الخارجية
- تحرير الأسعار
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الحماية له
- تخفيض الرسوم الجمركية
- إطلاق حرية السلع ورؤوس الأموال

مما يجعلنا نستنتج أن هذه الإجراءات تم تصميمها بشكل محكم لتأدية الوظائف التالية:

1-إضعاف سلطة الدولة وحرمانها من الموارد المالية الضرورية لأداء مهامها، حتى لا تكون منافسا قويا للقطاع الخاص وخاصة الأجنبي ويصبح استغلال الموارد الوطنية تحت سيطرة هذا الاخير دون منافس ويمكن إخضاعها للمساومة.

2-ضمان سوق لتصريف الفائض من السلع والخدمات وتوفير المدخلات الضرورية للصناعات الغربية بأقل تكلفة ،وذلك بالقضاء على المنتجات الصناعية والزراعية المنافسة عن طريق القواعد التجارية وفي نفس الوقت توفير فائض في الموارد الاقتصادية بأسعار منخفضة

3-توفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي. وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية تمليها تلك المؤسسات على الدول النامية خدمة للشركات المتعدية الجنسيات.

وبهذا الشكل تكون هذه المؤسسات قد وفرت مجموعة من الشروط في الدول النامية للحفاظ على علاقات التبعية للدول الغربية، وعملت على ضمان استمرار عمليات النهب والسلب التي كانت في الفترة الاستعمارية مما يدل على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو امتداد للنظام السابق ،ولكن بأساليب وأدوات جديدة، مادامت قادرة على تأمين مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ، وفي حالة عجزها يتم اللجوء إلى الأدوات القديمة كما حدث ويحدث في الكثير من الدول النامية.

4-لقد تأكد فشل سياسات الليبرالية الجديدة وفرضية آلية السوق وقدرتها على التوازن في العالم وخاصة بعد أزمات التي شهدتها الدول الرأسمالية الغربية في ظل العولمة الاقتصادية وفي الدول النامية التي فرض عليها هذا النمودج بإشراف المؤسسات الدولية،كما تأكد أهمية وضرورة تدخل الدولة اقتصاديا و اجتماعيا .

5-لقد نجحت الأدوات المالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما تمنحه من قروض،في تحويل السياسات الاقتصادية، منها المالية والنقدية والتجارية لدول مستقلة الى سياسات تخضع مباشرة لاشراف تلك المؤسسات .

6-قامت هذه المؤسسات بإعادة صياغة النظام الاقتصادي والمالي من خلال أليات عملها التي تتغير عبر الزمن ومن خلال برامجها التي تتشابه مهما اختلفت الدول المطبقة فيها وكانت لها انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المزيد من المديونية والتبعية ،مما يؤكد أن هده المؤسسات كانت أدوات في أيدي الدول الدائنة لخدمة وحماية مصالحها .

7-أدت أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد دورا بارزا في توجيه الاقتصاد العالمي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وتعتبر منظمة التجارة العالمية من بين الادوات التي عملت على تحرير التجارة الدولية التي أدت إلى زيادة درجة هيمنة الدول المتقدمة و الشركات التابعة لها على الاسواق وكسب منافذ جديدة، مستغلة ما تحقق في ظل النظام الاقتصادي والمالي العالمي من توحيد أجزاء اقتصاد العالمي وربط كل دول العالم بشبكة تجارية ومالية وتكنولوجية عالمية.

8-إن كل المفاوضات التجارية تحت مظلة الجات ومنظمة التجارة العالمية، كانت نتيجة ضغوط مشاكل اقتصادية بالدول الصناعية اونتجة ضغوط الشركات الكبرى.وبالتالي تكون المنظمة قد ساهمت في تكريس هيمنة الدو الغربية على الاقتصاد العالمي و تعميق تبعية الدول النامية وسلب سيادتها .

9- إن برامج وسياسات تلك المؤسسات الدولية في الدول النامية عملت على ضمان مصالح الشركات التابعة للدول الغربية في هذه الدول كبقائها مصدر للمواد الاولية واليد العاملة الرخيصة وسوقا لتصريف منتجاتها كشرط أساسي لنمو واستقرار الاقتصاد الرأسمالي العالمي مما يسمح لنا أن نستنتج أن العلاقة بين الدول الاستعمارية سابقا و الدول النامية لم تتغير في المضمون وإنما الاختلاف يكمن في الأدوات والأسلوب

10-إن المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية هي في الحقيقة مساعدات لشركات الدول المقرضة وليس للدول النامية ،نظرا لارتباط تلك المساعدات بمجموعة من الشروط التي تخدم الشركات الغربية بشكل مباشر أو غير مباشر مما يجعل تلك المساعدات عديمة الفعالية في الدول النامية

11-وفي النهاية تترسخ لدينا القناعة التامة أن الدول النامية لا يمكن لها تحقيق تنمية دائمة ومتوازنة ومستقلة مادامت مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال تلك المؤسسات الاقتصادية الدولية.

التوصيات

-ضرورة توسيع مجالات التعاون بين الدول النامية سياسيا واقتصاديا، عن طريق تعزيز الحوار و إقامة التكتلات والترتيبات الاقتصادية فيما بينها كمناطق التجارة الحرة و الاسواق المشتركة ، من أجل تقوية قدراتها وتوحيد مواقفها في التفاوض مع هذه المؤسسات في المجال التجاري والمالي و التكنلوجي، ومواجهة الهيمنة الرامية إلى تعميق تخلف الدول النامية ونهب وسلب مواردها الاقتصادية والمالية

-لابد من الحد وتخفيف من تداعيات سياسات المؤسسات الدولية عن طريق البحث عن بدائل للائتمان كتشجيع الادخار المحلي وتنشيط عمل المصارف المحلية واحتواء رأس المال المحلي واللجوء إلى سوق الاسهم لتمويل

-ضرورة توجه الدول النامية نحو اصلاح و إعادة هيكلة الاقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الخارج واتباع سياسات التنويع الاقتصادي بالعمل عل تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى ودعم القطاعات الاقتصادية التي بحاجة لتنمية قدراتها التنافسية لتنويع الصادرات و التقليل من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد وبالتالي تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل والقضاء على كل العراقيل التي تقف أمام تحقيق نهضة تنموية

-ضرورة الاستخدام الكامل لمختلف للموارد الاقتصادية رفع مستوى الكفاءة الانتاجية في مختلف القطاعات الانتاجية وتطوير المنتجات من حيث النوعية والتكلفة وضرورة اشراك وتحفيز القطاع الخاص.

-لابد من التكيف مع العولمة الاقتصادية بشكل حذر وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر واصلاح المنطومة القانونية والاهتمام بالبحث والتطوير والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول النامية.

وفي الاخير وإيمانا بنسبية الحقيقة العلمية، نرى أن النتائج التي توصلنا إليها في هذا الموضوع ليست نهائية وكاملة، بل يمكن أن تكون بداية بحوث ودراسات لاستكمال بعض الجوانب الناقصة أو التطرق إلى اشكاليات أخرى تتعلق بنفس الموضوع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابراهيم العيساوي ، الغات وأخواتها ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط3، بيروت 2001.
2. إبراهيم العيسوي، التنمية عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ،دار الشروق،الطبعة الثانية،القاهرة،2001

3. أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية و نظريات التنمية ،جهاز نشر الكتاب الجامعي ، جامعة منصورة ط 4 مصر 2004 .
4. أزوالدو دو ريفور ، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، انقراض العالم الثالث، ترجمة فاطمة نصر ، مكتب سطور لنشر ،القاهرة 2012

5. أشرف السعيد أحمد تكنولوجيا المعومات وإدارة الأزمات ،2012 دار الكتب العلمية، بيروت2012
6. أمريتانار ليكار الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الإله الملاح، العبيكان للنشر، الرياض2008
7. ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية 2008

8. بدوي ابراهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية ،دار الفكر العربي القاهرة ،2011
9. بسام الحجار ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد للنشر التوزيع ،بيروت 2003 .
10. توفيق المدني، توتاليثاريا الليبيرالية الجديدة ، اتحاد الكتاب العرب دمشق 2003

11. توفيق خير الدين خليقة خير الله ، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الإقتصادية ،رؤية شرعية إقتصادية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2015.
12. جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، الإقتصاد الدولي ، دار حامد ، عمان ،2016
13. جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة القومية و استنزاف موارد البلاد النامية ، ترجمة بدر الرفاعى،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2011

14. حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،سلسلة عالم المعرفة ، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت، 2000 .
15. حازم الببلاوي ،دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق ،القاهرة 1995

16.حازم الببلاوي دور الدولة في الاقتصاد دار الشروق القاهرة 1998
17.حسين حسن شحاتة ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار النشر للثقافة والعلوم، طنطا 1998
18.حمدي الصباحي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار النشر المغربية ، دار البيضاء 1982 .
19.خالد سعد زغلول حلمي مثلث ، قيادة الاقتصاد العالمي ،مجلس النشر العلمي جامعة الكويت 2002.
20.رضا عبد السلام ، انهيار العولمة ، الدار الجامعية ، جامعة المنصورة ، الإسكندرية 2003 .
21.رضوان زهزو ، الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات و آفاق،منشورات مسالك دار البيضاء، 2004
22.رمزي زكي وآخرون ، التضخم في العالم العربي ، دار الشباب لنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 198
23.رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2001 .
24.رمزي زكي ، فكر الأزمة ، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987 .
25.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب بالكويت ،أكتوبر 1998.
26.رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، أكتوبر 1987 .
27.رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، دار الشباب للنشر، الكويت 1986
28.زيد بن مُحَمَّد الرماني ، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار، مكتبة الرشد الرياض ،2003
29.زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003.
30.سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2005
31.سعيد النجار ،تجديد النظام الاقتصادي و السياسي في مصر، الجزء الثاني ،دار الشروق، القاهرة 1997 .
32.سعيد النجار ،تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ، الجزء الأول ، دار الشروق، القاهرة 1998.
33.سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ،القاهرة1999

34.سمير مُحَّد عبد العزيز ،التجارة العالمية بين الغات ومنظمة التجارة العالمية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001 .
35.سميرة إبراهيم أيوب ،صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، دراسة تحليلية تقييمية ،مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2006 .
36.سهيل حسن الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ،دار الثقافة للتشر والتوزيع ،عمان 2006.
37.سي مُحَّد كمال، صياغ رفيقة المالية الدولية و الأزمات المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2017.
38.السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، عمان ، 2010 .
39.السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي ،دار الفكر ، عمان 2011
40.شيريل بييار ،البنك الدولي،ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، سينا للنشر، القاهرة 1994.
41.صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، المنصورة 2004
42.ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013
43.طالب علاء فرحات، إيمان شحات الشهداني ، الحوكمة المؤسسية و الأداء الاستراتيجي ، دار صفاء عمان ، 2011
44.عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،2000.
45.عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2010.
46.عادل المهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ،منظمة التجارة العالمية ،الدار المصرية اللبنانية، ط2 القاهرة 2004
47.عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت 1987 .
48.عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ،دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية 1999
49.عبد الحليم عمار غربي ، العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين ،مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، حماة ،سورية 2013.
50.عبد الحميد عبد المطلب ،النظام الإقتصادي العالمي الجديد مجموعة النيل العربية 2002.
51.عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999 .

52.عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر و الصراعات الدولية ،سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989 .
53.عبد الرحمن يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003
54.عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسة الصندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2004.
55.عبد القادر رزيق المخارمي ، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009
56.عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2003 .
57.عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1998
58.عبد المطلب عبد الحميد ،الغات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأوروجواي إلى سياتل حتى الدوحة، الدار الجامعية الاسكندرية ،2003.
59.عبد المطلب عبد الحميد ادارة أزمات العولمة الاقتصادية الدار الجامعية الاسكندرية ، 2014 .
60.عبد المطلب عبد الحميد، الإقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد، الدار الجامعية ،2013.
61.عبد الواحد العفوي ،العولمة والغات، ت التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000 .
62.عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان 2012 .
63.عبدالله غانم لطفي، العولمة وأثارها على الانظمة المصرفية العربية ، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان ،2014
64.عصام عمر مندور ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2010
65.على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، ط4 ،عمان 2015
66.علي عبد الفتاح أبو شرارة ، الإقتصاد الدولي ، نظريات وسياسة ، دار المسيرة ، عمان 2015
67.فاطمة الزهراء خبازي ،النظام النقدي الدولي، اليازوري، عمان 2013.
68.فالنتين ششيتنين و آخرون ، نظام اقتصاد دولي جديد بين أنصاره و خصومه ، ترجمة فؤاد عبد الحليم ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ،د ت.
69.فريد كورتل،أمال يوب ،تكنولوجيا المعلومات ، زمزم عمان 2016
70.فليح حسن خلف ، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004 .
71.فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر عمان 2001 .
72.فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث ، أربد ،2010

73.فؤاد أبو ستيف ، لتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2004 .
74.فؤاد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1990 .
75.فوزي الأخناوي ، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2000.
76.قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، صندوق النقد الدولي، الآليات و السياسات، دار هومة الجزائر، 2002 .
77.ماري فرانس لريتو، ،صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي ، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق 1993.
78.مجد الدين خمش ، العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي ، مجد، عمان 2011،
79.مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2006 .
80.محب خلة توفيق ، التطور و اقتصاديات الموارد ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2011
81.محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2011.
82.محمد إسماعيل صبري ، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2011 .
83.محمد توفيق عبد المجيد،العولمة و التكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013
84.محمد حامد دويدار ، و آخرون ، الاقتصاد السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1997 .
85.مُحَمَّد حلمي الجيلاني ، ، الحوكمة في الشركات ، دار الإعصار العلمي عمان، 2015.
86.مُحَمَّد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل ،عمان 2013
87.محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، 1994
88.محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث ، الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003 .
89.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعية الجديدة 2007
90.مُحَمَّد عبد الحميد عطية ، الأزمة العالمية و أثره على أسواق المال ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ،2010.

91.محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت 1981
92.مُحَمَّد عبيد مُحَمَّد محمود ، منظمة التجارة العالمية ، دار الكتب القانونية مصر 2007
93.محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية ،مصر 2008
94.محمد علي المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي، دار غيداء للنشر و التوزيع عمان 2012 .
95.محمد محمد علي ابراهيم، الجات الأثر الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية ، الأسكندرية 2002 .
96.محمد مرعشلي، في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، مجد الطبعة الأولى، بيروت ، 1987
97.مُحَمَّد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية ، بيروت 1991
98.محمود حسين الوادي و آخرون ، العولمة و أبعادها الاقتصادية مكتبة المجتمع العربي عمان 2009
99.محمود حسين الوادي و آخرون ،قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد و العشرين ، الجزء الأول ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان 2009 .
100. محمود سمير الشرقاوي، منظمات التجارة الدولية و التمويل الدولي ، ط2 ،دار النهضة العربية ، القاهرة 1999
101. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعية الطبعة الأولى الإسكندرية 2010
102. محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1979 .
103. محمود يونس وأخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015
104. محي الدين شعبان توق ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد دار الشروق عمان 2014
105. محي محمد مسعد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية ، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2010
106. مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان 2009

107. مصطفى سلامة، قواعد الجات الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998
108. مصطفى يوسف الكافي، الأزمة الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2013.
109. مصطفي محمد عز العرب ، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1988
110. مغاوري شلبي علي ،النظام التجاري الدولي ،من هافانا إلى الدوحة ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2006.
111. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010 .
112. نشأت علي عبد العال ،الاستثمار الترابط الاقتصادي الدولي ،دار الفكر الجامعي الاسكندرية ،2015
113. نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة ، الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية، ترجمة صدقي حطاب ،سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت فبراير2007
114. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار حرایر للنشر و التوزيع، عمان 2006
115. هيثم عجام، التمويل الدولي ،دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006.
116. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2010..
117. هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر عمان 2014.
118. وداد أحمد كيسكو ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت 2002.
119. يوسف حسن يوسف، نظم العولمة و أثرها على الاقتصاد الدولي الحر ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2011
120. يونس أحمد البطريق ، الأحداث الرئيسة في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت 1985 .
121.

أطروحات دكتوراه:

1. بختة سعيدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990 – 2009 ، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2012 - 2013 .
2. بلغنو سمية الإصلاحات الهيكلية و الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2014 – 2015.
3. بن زعرور شكري ،مسار برامج التصحيح الهيكلي و إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة حالة الجزائر ، دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2015 – 2016 .
4. بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 - 2011)" أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر 2012-2013.
5. بن يخلف فايزة ، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، "دراسة مقارنة لبعض الدول"، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص تخطيط والتنمية،قسم علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر 2012 - 2013 .
6. بوخرص عبد الحفيظ، مستقبل الإصلاحات في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2016 – 2017
7. بوعزارة أحلام، اثر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة على مستويات التنمية البشرية في دول المينا، أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر 2015 – 2016
8. بونعاس شيماء ،اشكالية اصلاح النظام المالي الدولي بين نظرية التعديل ونموذج البديل، اطروحة دكتوراه علوم،فرع بنك وهندسة مالية، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باجي مختار ، عنابة السنة الجامعية 2017-2018 ،

9. جاري فاتح مدى ملائمة الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر ،دكتوراه علوم،تخصص نقود ومالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،الجزائر 2009 – 2010 .

10. عبد الرحمان ساعد ، إتجاهات و أليات الإستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقوذ ومالية كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعوم التسيير ، جامعة الجزائر3، ، 2013-2014.

11. عبد اللاوي سيد أحمد ، التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و دورها في مواجهة العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه علوم،تخصص التحليل الاقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2014 – 2015

12. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري ، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة،تخصص نقود ومالية،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر 2004 - 2005 .

13. فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر 2014 – 2015

14. محمد على حزام غالب ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية، (حالة اليمن) أطروحة دكتوراه علوم،فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،الجزائر 2007 – 2008

15. ولد أحمد و الطالب أحمد ،المنظمة العالمية للتجارة و دورها التكميلي لصندوق النقد و البنك الدوليين و تأثير ذلك على الدول النامية(حالة موريتانيا) أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2012 – 2013

رسائل ماجستير:

1. أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة و التشغيل حالة الجزائر ،رسالة ماجستير علوم اقتصادية جامعة الجزائر،الجزائر 2000 - 2001

2. بطاطا سفيان ، العولمة، العالم الثالث و اقتصاد العالم الرأسمالي، رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،الجزائر 2003 – 2004
3. بن الدين داودي ، سياسات التكييف الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء،كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر 2009 – 2010
4. راضية أسمهان خزاز ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2001–2012)،رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية،مدرسة دكتوراه، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1،الجزائر 2011- 2012
5. سعاد مهمائي ،تأثر برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة ،الجزائر 2008 – 2009
6. عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر 2011 – 2012
7. فيصل بوطيبة ،أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير،اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،الجزائر 2003 – 2004

المجلات والدوريات:

1. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد13 العدد الأول المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المجلد13 العدد الاول2011.

2. أحمد الكواز ،السياسات الاقتصادية و دور رأس المال البشري سلسلة أوراق عمل المعهد العربي لتخطيط الكويت 2002
3. أحمد الكواز اخفاق آلية السوق و تدخل الدولة ، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 69 يناير / كانون الثاني 2008
4. أحمد بلوافي ، نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، دراسة مسحية تحليلية ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر، المجلد11 العدد 11 2011
5. أحمد جميل، تطبيق سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر ، مجلة مصاريف، جامعة البويرة ، الجزائر، العدد 2 أفريل 2007
6. أحمد عبد العزيز ، جاسم زكريا ، العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية ، مجلة الإدارة و الإقتصاد ، العدد85، 2011،
7. أحمد كواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ،سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، ديسمبر 2004
8. أسامة عبد المجيد العاني ، الخصخصة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية رؤية شرعية،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق،المجلد27،العدد79،2005
9. ألبر داغر ، ضد النيو- ليبرالية:خلفية نظرية ل اقتصاد اليوم التالي، مجلة المستقبل العربي، العدد422 ابريل2014
10. أليخاندرو فوكسلي ، (وزير مالية شيلي سابقا) ، إقرار جدول أعمال التنمية ،مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991
11. أمل أسمر زبون الساعدي ، شبكات الأمان الاجتماعي و مدى فعاليتها في البلدان العربية العراق أنموذجا، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية،كلية الإدارة الاقتصاد،جامعة بابل، العراق ،المجلد 196، العدد 22 ، 2017
12. إياد عبد علي سلمان الشمري ، رضا عبد الجبار الشمري ، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة لها مجلة آداب الكوفة ،كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 1 الإصدار 10السنة 2011

13. إيمان عبد الكاظم جبار سحر عباس، تحليل سياسات التكييف الهيكلي لبلدان عربية مختارة (مصر والمغرب) مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة، العراق،المجلد2،العدد12،2009

14. باتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (1970-2004)،مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والعلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة،العراق ،المجلد2، العدد7، 2007

15. برو هشام، أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،العدد2017/03

16. بسمة خراشي دول الجنوب وواقع السوق الدولية... أوهام التنمية المستقلة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، المجلد 16 ، العدد 01 ،2016

17. بلقاسم العباسي ، التثبيت و التصحيح الهيكلي ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، المجلد 3 ، 31 ماي 2004.

18. بن حسين مُحَّد الأخضر ، الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و تأثر سياستهما التصحيحية على سياسة التنمية في البلدان العالم بالاستناد إلى الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و السياسية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، الجزائر، رقم 2 جوان 1988

19. بن مسعود محمد ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية مجلة الحقيقية ،جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر،.العدد22،2012

20. بن ناصر أحمد ، بعض أوجه الأساسية لنظام البنك الدولي للإنشاء و التعمير و دوره تجاه البلدان النامية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية،معهد الحقوق والعلوم الإدارية،جامعة الجزائر،الجزائر،مجلد 36 العدد 3، 1998

21. بني السيتي عبد المالك ، تكنولوجيا المعلومات وواقعها في البلدان العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 29 جوان 2008،.

22. تمار أمين، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990 – 2014) ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 7 العدد 1،2016

23. جزيرة معيزي الإصلاحات و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر عدد 38 جوان 2014

24. جمال الدين رؤوف، واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت المجلد 1 العدد 1 ديسمبر 1998

25. جمال عزيز فرحان العاني ، عبد الله نجم الشاوي ، أسواق العمل الدولية في ظل العولمة الإقتصادية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية العدد 40 ،2012

26. جورج كوبيتس و إريك أوفردال ، السياسة المالية في اقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال، تحد كبير ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ،ديسمبر 1994

27. جون ويليامسون ،مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي،سبتمبر 2003.

28. جيرييمي كليفات ،مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الولي، سبتمبر 2003

29. حداد مُحَّد ،تباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي وأثاره على إقتصاديات الدول الإسلامية،مجلة دراسات اقتصادية المجلد1 ، العدد2 ،2017

30. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت المجلد 3 العدد 33 ، 2004

31. حسن فرج سلطان، الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات النامية محاولة في مراجعة و التقييم، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية،العراق ،العدد 31، 2011 .

32. حمزة بعلي ، بلال مشحلي ،تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، مجلة الأفاق، للدراسات الإقتصادية، مجلة1 العدد1 ،2016 .

33. حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة،مجلة المنتدى ،عمان ،الأردن، المجلد 28 العدد 207 آيار أب2013

34. حيدر إسماعيل صالح ، أثر برامج الخصخصة على مؤثرات التنمية الاقتصادية في دول عالم جنوب ،مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثنى،العراق المجلد 3 العدد 7، 2013

35. خالد سعد زغلول حلمي ، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة الجقوق – مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ،الكويت مجلد 20 عدد 2 يونيو1996.

36. خالد طه عبد الكريم ،رؤية اقتصادية في موضوع الخوصصة، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالي، العدد43، 2010.

37. خميس مُحَّد حسن ، افتخار مُحَّد مناحي الرفيعي ، قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية معونة اقتصادية أم آلية لتدخل و الهيمنة الاقتصادية ،مجلة كلية المأمون ، كلية المأمون الجامعة ،جامعة الموصل، العراق، العدد 20، 2012

38. خميس مُحَّد حسن ،ربيع خلف صالح العولمة الإقتصادية ، تكييف رأسمالي مع المرحلة جديدة من التطور ، مجلة العلوم الإقتصادية والادارية ، المجلد 18 العدد 65 ، 2012

39. خويلدي السعيد، أجهزة (آليات النظام الاقتصادي الدولي) ، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، المجلد 5 العدد 9 جوان 2013

40. خير الدين صبري أحمد ،العولمة في الفكر الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل، العراق، المجلد 27 الإصدار 80 السنة 2005

41. دافيد برتون و مارتن ج، غلمان، سعر الصرف و صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991

42. دانيال هوايت الإنفاق العسكري في العالم النامي ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991

43. داوود سليمان سلطان سياسة الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية ، ما الهدف ماذا تحقق، مجلة تنمية الرافدين ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل، العراق، المجلد 33 العدد 102 سنة 2011

44. دريد الخطيب، علاء سمنا ، الثالوث الاقتصادي العالمي و تأثيراته على الدول النامية مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية جامعة حلب ،سوريا ، العدد 58 لعام 2009

45. ربيع خلف صالح ، خميس حسن ، العولمة الاقتصادية تكييف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد،العراق، المجلد 18 العدد 65، 2012

46. رشيد مجيد محمد الربيعي الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة الدولية: دراسة تأصيلية تحليلية للأسس والخصائص ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة ديالى، العراق، العدد1،2012

47. رواد زكي يونس الطويل،الخصخصة وسيلة للتصحيح الاقتصادي وإعادة هيكلة التحول إلى اقتصاد السوق،مجلة دراسات إقليمية،مركز دراسات إقليمية ،جامعة الموصل ، العراق،6 (17).2010

48. رياح جميل الخطيب ، أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية (نسبة للاقتصاد المصري لمدة 1980 – 2010، مجلة الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق، المجلد 36العدد115 السنة 2014.

49. رياض مهدي عبد الكاظم ، العولمة ووظيفة الدولة الاقتصادية ،مجلة واسط للعلوم الإنسانية،كلية العلوم ، جامعة واسط ،العراق، المجلد 11 العدد 30 السنة 2015

50. زعبة طلال واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة مسيلة ، الجزائر،المجلد5 العدد 07، 2012

51. زنبوعة زياد و آخرون.تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية) جامعة اللاذقية سوريا المجلد25 العدد6 2003

52. زينب تفويق السيد عليوة ، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر الفترة 1990 إلى 2014 مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان العددان 74 – 75 ربيع صيف 2016

53. سالم توفيق النجفي ، داوود سليمان سلطان، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في الدول النامية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان العدد 47 / صيف 2009

54. سالم توفيق النجمي، الفقر في البلدان العربية ة آليات إنتاجه،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، العدد 38 / ربيع 2007

55. سعد سامي عباس ،سلمان عبد الله سلمان ،الأزمة المالية (المفهوم،الأسباب،الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة2007-2008 نمودجا،مجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية ،العراق، العدد 22 سنة 2012.

56. سعد عبد نجم العبدلي، جليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي و الفجوة الغذائية،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة واسط ،العراق،المجلد1،العدد 2،2010

57. سعود غالي صبر الشمبري و آخرون، الإصلاح الاقتصادي في دول مقدمة مختارة و إمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،العراق ، العدد43، 2014،

58. سمير عباس، الإدارة الدولية و أداء المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الدولية ، حالة البنك الدولي ،مجلة النهضة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر، المجلد 11 العدد 04، أكتوبر 2010

59. سمير يحياوي،مكانة الاقتصاد العربي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد،مجلة معارف ،جامعة البويرة، الجزائر ،العدد 9 ديسمبر 2010

60. سهيل أحمد فضل حوامده ، البنك الدولي و أثره على الأزمة المالية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة السلطان مُحَمَّد الفاتح،إسطنبول، تركيا، العدد 7 ربيع 2016

61. شذي سالم دلي، سندس جاسم شعيب،دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،العراق حالة دراسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثنى، العراق، المجلد7، العدد3، 2017.

62. شعبان صدام الإمارة، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،العراق العدد17، 2015

63. صالح ياسر حسن ، الليبيرالية، الخوصصة برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي و حقائق إعادة إنتاج التبعية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة قسنطينة،الجزائر، العدد 12 1999

64. صبيحي شهيناز،مناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية، تقيمية ، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية ،أدرار، الجزائر المجلد 11 عدد 12 ، 2016

65. طالب عبد صالح، اقتصاد السوق: بحث في أصوله و أسباب تجدد الدعوة إليه و الدور المتغير للدولة في ظله، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،العراق ، المجلد13،العدد 48، 2007

66. عادل مُحَّد خليل، منظمة التجارة العالمية إنشاؤها وآلية عملها سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت جانفي 2005

67. عبد الأمير الحيالي، جمال طه علي ،آثار التكييف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية،كلية التربية،جامعة ديالى ،العراق ،العدد 43 ، 2010.

68. عبد الأمير السعد، العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1 ،الجزائر العدد 02 (2003)

69. عبد الحسين وداي العطية النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر،مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)،عمادة البحث العلمي ،الجامعة الأردنية المجلد 22 (أ) العدد الثاني 1995

70. عبد الحق بوعتروس ،الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 11 أوت 2008

71. عبد الخالق دبي الجبوري ، الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات وأثرها المحتملة على الاقتصاد العراقي.مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بابل ،العراق، المجلد 194 العدد 12،2014

72. عبد الرحمان عبيد جمعة سياسات تقليص ظاهرة الهيمنة المالية الحكومية (دراسة نظرية) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الأنبار ،العراق المجلد 7 العدد 13،2015

73. عبد الرزاق حمد حسن الجبوري ، دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية العربية.مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت ،العراق،العدد 4،،2006

74. عبد السلام مخلوفي ،اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. أداة لحماية التكنولوجية لاحتكارها ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلد2عدد 3، 2005

75. عبد الكريم أحمد الشجاع، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى المعيشة في اليمن مجلة الدراسات الاجتماعية،كلية العلوم الإدارية والإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة العلوم وتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية، العدد 18 يوليو ، ديسمبر 2004

76. عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ، جامعة دمشق ، سوريا، المجلد 24 ،العدد الأول ، 2008

77. عدنان أحمد ثلاج، دعاء قاسم صبري ، تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على واقع الأداء الزراعي في بعض البلدان النامية لمدة 1985 – 2007 ،مجلة الرافدين العراقية ،كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل، العراق ، المجلد41 العدد 4 2013

78. عدنان حسين يونس، دور الدولة الاقتصادي ومهمات إصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد 08، العدد4، 2010

79. عدنان مناتي صالح ،سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي للتنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد، العراق، العدد 37 2013

80. عز الدين إبراهيم حسن ، انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، العقبات والتداعيات، مجلة المصرفي،الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء،بنك السودان المركزي العدد 55 مارس 2010

81. عفيف حيدر و آخرون، ،قروض البنك الدولي و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد 35 العدد 3 ، 2013

82. علة مراد ، الأزمة المالية العالمية ، تأصل ومراجعة ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 48-49 /خريف 2009 شتاء2010

83. علوان الضاوي، انعكاس التوجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر ، للفترة 1990 – 2010، مجلة الباحث الاقتصادي،جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 06 ديسمبر 2016

84. على عبد الهادي سالم ، في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي نحو إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق. مجلة جامعة الأنبار.للعلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة اقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 2 العدد 4 – 2010

85. علي عبد القادر علي،حول تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينته من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت سبتمبر 2003
86. علي عبد القادر علي، توجهات الإصلاح الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في الدول العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان العدد 37 ، ربيع 2007
87. علي كاظم هلال ساسات، الاستقرار الاقتصادي و التكييف الهيكلي و أثرها في مؤثرات التنمية البشرية في البلدان النامية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،كلية الإدارة الاقتصاد ،جامعة المثنى،العراق، المجلد 4 العدد 10، 2014
88. عماري عمار ،الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،الجزائرالمجلد01، العدد 01، 2002
89. عمر محمود أبوعبيدة منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات ، التطورات والانعكاسات على الدول النامية مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،شئون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 22 العدد الأول يناير 2014.
90. عمر هشام مُحَّد ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الآثار والنتائج مجلة مركز المستنصرية لدراسات العربية،الجامعة المستنصرية، العراق ،العدد29، 2010
91. عمرحجان و أخرون، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية ،2008 على الحركة التجارية العالمية ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 1 جوان 2019.
92. غربي مُحَّد ، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر العدد السادس السداسي الأول 2009.
93. غزاري عماد ، أزمة النظام المالي العالمي ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية ، العدد 02 سبتمبر 2014
94. غنو أمال، قوال فاطمة ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد السياسي دراسة في مؤشر النزاهة ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المجلد 02/ العدد03 ، 2018
95. فايز عبد الهادي أحمد ،. الأزمة المالية وأثرها على الاهداف الانمائية للالفية، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،جامعة الدول العربية 2012.

96. قبس حسن عواد البد راني ،الاقتراض العام الخارجي و شروط مؤسسات التمويل الدولية ، مجلة الرافدين للحقوق،كلية الحقوق،جامعة الموصل،العراق ، المجلد 11 العدد 40 السنة 2009

97. قطوش يشرى، جنوحات فضيلة ، دور تطبيق الحوكمة ، ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05/ العدد01 جوان2018

98. كرمي مليكة ، تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات (الجزائر نموذجا) ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، جامعة البليدة ،الجزائر المجلد 11العدد 14 جوان 2016.

99. كريمة بكوش وأخرون، إشكالية مساهمة تركنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التجارة الخارجية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال لمجلد03 العدد02 /2017

100. محمد أحمد الأفندي سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح النظري و إشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الاجتماعية،جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية ، العدد الأول يناير ، يونيو 1996

101. مُحَّد الأمين وليد طالب ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية(2008) على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير:الاقتصاد والمجتمع،جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة، الجزائر ، العدد 6، 2010

102. مُحَّد الزناتي ،النظام الاقتصادي العالمي إلى أين؟ مجلة الاقتصاد والمجتمع ،مجلة مغربية للبحث والحوار ،الرباط المغرب ،العدد12 يناير 2013

103. محمد الناصر حميداتو ، عبد القادر شويرفات ،أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ،دراسة تحليلية و قياسية للفترة (1989 – 2014)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر المجلد16، عدد 16 ،2016

104. مُحَّد جمال طقطق، حاتم المع، التكتل لاقتصادي للدول النامية لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية ، العدد 10 لعام 2014

105. محمد دياب النيوليبرالية الاقتصادية المبنية المولدة لأزمة الاقتصاد العالمي ، مجلة صوت الجامعة، مركز البحوث و النشر ، الجامعية الإسلامية، لبنان، العدد 4 2013

106. مُحَّد رؤوف السعيد، مستقبل الاقتصاديات القومية في ظل ظاهرة العولمة ، دراس مقارنة في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية جامعة المستنصرية ،العدد 6،2005

107. محمد صالح جسام الديلمي ،الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة و شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 3، العدد 05 ، 2010

108. مُحَمَّد طوبا أونغون ،منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا 2003

109. مُحَمَّد مصطفى مُحَمَّد العيد الله ،الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الغات) وأثرها على اقتصاديات العربية ،مجلة الفكر السياسي،إتحاد الكتاب العرب،دمشق ،سوريا، العدد الثاني 1998

110. مُحَمَّد يحي السعيدي، نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الاقتراض، مجلة بحوث اقتصادية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان ، العددان 43 ، 44 ، صيف خريف 2008

111. مُحَمَّد يونس الصانغ ، دور المنضمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية ،مجلة الرافدين للحقوق،كلية الحقوق ،جامعة الموصل، العراق، المجلد 12 العدد 44 السنة 2010

112. منير الحمش ، العولمة الاقتصادية المفهوم السمات التداعيات على الصعيدين المحلي و العربي ، الانكسار ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، العدد 41/شتاء 2007

113. موسى الضرير ، المنظمات الاقتصادية الدولية ،"منظمة التجارة العالمية نموذجا" ، مجلة معلومات دولية ا، مركز المعلومات الثقافي، دمشق،سوريا، العدد 64 ربيع 2000

114. موفق حزعل حمد ،أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية و التداعيات الاقتصادية ما بعد الكنزية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العراق، العدد، 23 2010

115. مؤيد محمود حمد ، سياسة الأحلاف الغربية و انعكاساتها على الوطن العربي، 1945 - 1958 مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية،كلية التربية،جامعة سامراء ، العراق ،المجلد6، العدد 22،2010

116. ميشيل كمديسو، الاحتياجات العالمية من الاستثمارات والمدخرات والانفاق العسكري، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1991

117. ناجي التوني ، سياسات الإصلاح الضريبي ،سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد 2 ،العدد 13 جانفي 2003

118. نادر فرحاني ،آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط المجلد 1 العدد 1 ديسمبر 1998

119. ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ،مجلد 2 العدد 2 ،2003

120. نزار قنوع وآخرون الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، سوريا المجلد 37 العدد 6 2015

121. نصر حمود مزنان تقييم أثر برامج التكييف الهيكلي في المديونية الخارجية للبلدان العربية، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، العراق، العدد 10 ، 2005

122. نعمان سعيدي ، فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري نموذجا، مجلة جديد الاقتصاد ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر ،العدد 8 ديسمبر 2013

123. نعمان عباس ندا الحياني ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات النامية ،مجلة جامعة الكويت للعلوم الإنسانية ، كلية التربية ،جامعة تكريت ، العراق المجلد 13 ، العدد 4 ،2006

124. نعمان عباس ندا، تغيير دور الدولة و القطاع الخاص في سياق منهجيات الإصلاح الاقتصادي في بلد نام في ظل حاكمية متغيرات العولمة ، مجلة الإدارة و الاقتصاد،كلية الإدارة الاقتصاد ،جامعة المستنصرية، العراق، العدد 73 2008

125. نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، جولة الأوروجواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد.، جامعة تكريت، العراق،المجلد 6، العدد، 164، 2010

126. نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، صلف ، سلطة العولمة الفاسدة قراءة نقدية في ثالوث ، مؤسسات الاقتصاد العالمي ، البنك العالمي صندوق النقد الدولي ،منظمة التجارة العالمية ، مجلة دفاتر اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد 1 ،العدد1 سبتمبر 2010

127. نوري عبد الرسول الخاقاني، على خضير كريم ،تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع ، الآثار، الآفاق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10 العدد 31، 2014

128. نيفين محمد طريح. ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في صادرات الزراعة الى الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان مجلد21عدد،66 ، 2014

129. الهادي مبروك. السويح، المنظمة العالمية للتجارة بين المهمة والدور الحقيقي ، مجلة جامعة الزيتونة ، ليبيا العدد الثاني فصل الربيع 2012

130. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ،آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة على البطالة في الدول العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت،العراق، المجلد 2 العدد 38 / 2017

131. وفاء جعفر المهداوي ، القاعدة الاقتصادية لستراتجية التحول إلى اقتصاد السوق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، العراق،العدد 8 ،2005

132. يوسف خليفة اليوسفي ، الإمارات العربية المتحدة منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان العدد 45/شتاء 2009

133. يوسف عبد العزيز محمود ، برامج التكييف الاقتصادي وفقا لمنظمات دولية و أثرها على الدول النامية ، مجلة جامعة تشرين للدرلات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة تشرين ، سوريا المجلد 27 العدد 02 ، 2005

134. يوسف عثمان عبد الله ، الشركات متعددة الجنسيات و برامج الخصخصة في اقتصاديات النامية ،(تحليل تجربة البرازيل) مجلة السياسة و الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية العدد 21 ، 2012

المؤتمرات:

1. أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل مع تطبيق على نقل التكنولوجيا للدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية، لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون، غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004

2. حسن حمود، العولمة و الحماية الاجتماعية في المنظمة العربية ، ورقة عمل مقدمة للجامعة اللبنانية الأمريكية 2005

3. سعد حافظ، نحو بديل لسياسات التثبيت و التكييف (التصحيح) الهيكلي بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مؤسسات الأبحاث العربية) بيروت 1999

4. عادل عبد العزيز علي السن ، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية منظمة التجارة العالمية ص، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي 2004،.
5. عصام الدين القصي ،تقويم فعالية آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون ، غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004
6. محمد صافي يوسف تسوية المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون ، ، ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 .
7. محمد صفوت قابل آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون، غرفة تجارة وصناعة دبي، 9-11 ماي2004
8. مُحَمَّد عبد الرحيم البيومي، الواقع الاقتصادي للدول النامية بين مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة والقانون ،غرفة التجارة وصناعة دبي ،9-11ماي 2004،
9. مُحَمَّد عبد الرحيم البيومي، الواقع الاقتصادي للدول النامية بين مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة والقانون ،غرفة التجارة وصناعة دبي ،9-11ماي 2004،
10. محمد علي محمد ، مؤشرات الدعم الزراعي ،(تقديرات دعم المنتج-تقديرات الدعم الكلية)دراسات المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سوريا،التعاون الإيطالي،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آب2008 ص 4.
11. محمد كامل ابراهيم ريحال ورقة مقدمة، بعنوان سياسات الدعم في القطاع الزراعي، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،معهد البحوث الاقتصاد الزراعي،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،4 أكتوبر 2009 .

12. مصلح أحمد الطراونة ، تقسيم مزايا نظام تسوية المنازعات الناشئة في إطار منظمة التجارة العالمية من منظور الدول النامية ص 1662، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004
13. مواوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة ،الملتقى الدولي لاقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ،03 ، 07 أكتوبر 2004 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
14. وجيه عبد الصادق عنيق، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ،كلية الشريعة القانون غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004 .
15. ياسر الحويش ، تنفيذ الأحكام الصادرة وفقا لتفاهم تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة القانون ،غرفة تجارة وصناعة دبي 9-11 ماي2004

التقارير:

1. التقرير سنوي. للأنكتاد 2013
2. تقارير حول الاقتصاد الجزائري ، الانعكاسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي ،دورية دراسات اقتصادية،مركز البحوث والدراسات الإنسانية،"البصيرة" الجزائر العدد الأول السداسي الأول، 1999 ص 186.
3. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2012
4. -التقرير السنوي للبنك الدولي 2015.
5. -التقرير السنوي للبنك الدولي 2016
6. تقرير الخبير المستقل بيوناردز، أن مود هو المعني بآثار سياسات الاصلاح الاقتصادي الديون الخارجية. التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان مسائل حقوق الإنسان الدورة 60 المجلس الاقتصادي والإجتماعي . الجمعية العامة للأمم المتحدة 27 سبتمبر 2005.

7. تقرير الخبير المستقل فانتوشيرو ، آثار سياسات التكييف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. منشورات حقوق الإنسان الدورة 55. المجلس الاقتصادي و الإجتماعي الأمم المتحدة 24 فبراير 1999.
8. تقريراللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأسكوا) ،الضمان و شبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية ،الأمم المتحدة نيويورك 2003

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

1. - André Dumas , économie mondiale , les règles du jeu commercial ,monétaire et financier ,4 édition de Boeck Bruxelles 2009
2. Bernard Guillochan , économie internationale ,Denod ,paris 2009
3. Cazorla . A . et DRAI . A . M Sous développement et Tiers mondes Vuibert 1992
4. Eric toussaint Banque mondial coup d'état permanent, l'agenda caché du consensus de Washington, syllepse, paris 2006
5. Fereydoun A khavand, le nouvel ordre commercial mondial du GATT à L'OMC, NATHAN Paris 1995.
6. Gerard GKellet, les politique, économique des pays du sud, PUF ,PARIS 1994
7. H.Bonnet et D. Berthet ,les institutions financières internationales, que sais-je, Edition Bouchene , Alger 1993
8. jacque Brasseul , introduction a l'économie de développement, PARIS , 1989
9. Jacques sapir , démondialisation édition du seuil, paris 2011
10. JDOMINGO et G.CAZES, tiers monde le temps des facteurs, Bréal 1994
11. Joseph stiglitz ,un autre monde contre le fanatisme du marche, fayard 2007
12. Marc Montoussé , (dir) ,économie du développement ,BREAL ,paris 2001
13. Marc Raffinot, La Dette Des Tiers Mondes , Ed La Découverte , PARIS 1993
14. Mario Bettat , que sais –je? ,le nouvel ordre économique international , Deuxième édition, édition Dahleb ,Alger 1995
15. NEZEYS BERTRAND, Commerce International Croissance et développement, Economica 1985
16. Pierre jacquement, accumulation et développement, l'harmattan, 1985 .
17. Smail Goumeziane La tiers Mondialisation EDIF ALGER 2000
18. Sylvie Brunel ,(dir) tiers monde controverses et réalités , Economica paris 1987
19. Thierry Garcin ,les grandes questions internationales depuis la chute du mur de berlin, 2 edition ,économica ,paris 2009

THESE DE DOCTORAT

1. Juah maria barredo zuria rran , le système monétaire international comme facteur d'instabilité , thèse de doctorat, science économique, école doctorale de sciences économique , de université Grenoble , alpes, juin 2015.

REVUE

1. Chavagneux Chritian, , Fmi, Banque mondiale le tournant politique, revue d'économie financière, *n°*,70, 2003 pp 209-218
2. Corbet Marie ,Claude , de saint Hlaire ,l'APEC face a des nouveaux choix, revue politique étrangère 1996 n2 pp353-368
3. Diana Hochraich ,l intégration régional en Asie depuis l entrée de la chine dans l OMC, les études du ceri, juillet 2004 n106 p 3
4. -Eric Boulanger,Christian constantin,et Christian Deblock ,le regionalisme en asie ;un chantier, trois concepts ,Revue Monde en developpement ,vol 36 n144 2008/4,pp91-114
5. Faycel yachir, l 'ajustement structurel dans le tiers mande revue Afrique et développement, vol 16, n1, 1991, pp 165-184.-Walden Bello et Shea Gunningham ,subir l ajustement structurel, le monde diplomatique,243, automne1995,p55
6. HAKIM BENHAMOUDA « RENOUVEAU Structural : STC Contexte Intérêt et limites » Revue Monde en développement 2001 / 1 N° 113 – 114 p 37 – 46.
7. HEBA Ahmed NACER quelque conséquence Sociales de programmes d'ajustement structurel Revue Egypte / monde 12 – 13 / 1993 pp : 145 – 177.
8. Jaques De Bandt ,transfert technologique et politiques d ajustement structurel ,revue tiers monde ,tome17 n65 1976 pp 151-159
9. Jean cossy « états africaines, programme d'ajustement et consensus de Washington, revue de l'économie politique, n 32, 2006, pp29-40.
10. Jean Michel Severino La Situation des pays envois de développement la tribune la sante 2008 / 4 N°21 pp 331 - 99
11. Jean Raphael chponniere ,Marc llautier , l intégration économique régionale en Asie du sud est :une dynamique impulsée de l extérieur ,revue monde en développement n175 2016/3 pp113-130
12. LaeTiTia Guilhot . le regioalisnne commercial en ASIE Oriental . Revue économique .vol 63.2012.pp1179-1192
13. LISTER Pearson une nouvelle stratégie planétaire pour le développement le courrier Unesco février 1970 pp 4-17
14. MELANIE ALBARET LES FORMES REGIONALES DU multilatéralisme ;entre incertitudes conceptuelles et pratiques ambigües, Revue ,relations internationales ,2007 pp41-56
15. Michel Dumas, qu'est-ce que le nouvel ordre économique international, revue tiers monde, tome 17 n66 1976 pp 265-288
16. Michel lelart, le fonds monétaire international et le tiers monde, revue études internationales ,volume 19 n2, 1988, pp 335-343.

17. NATHALIE LACHANCE,L APEC ;la coopération économique en Asie-pacifique, centre études internationales et mondialisation ,MAI 2001
18. Philippe HUGON ,incidences Sociales des politiques d'ajustement budgétaire, Revue tiers monde ,Vol 30 N°117 Janvier – Mars 1999 pp 59 - 84.
19. Piere salama, argentine, brésil, Mexique, libéralisation et nouvelle vulnérabilités, revue l'économie politique, n 32, 2006, pp 55-68
20. Raymonde Barre, Les échanges internationaux comme dynamiste de la croissance , Revue économique volume 16, n°1, 1965, p 108.
21. Richard Avise et Michel Fouquin , commerce du textile et de l habillement ; de multilatéralisme face au régionalisme ,revue économie international , 2003/2-n 94-95 p109-135 -Shvjirou , VRATA ,Vers un accord de libre échange en ASIE de lest , Répéres , N 1 ,MARS 2004 P 02 .
22. Stéphanie ROSIERE La place des firmes dans la tradition et l'actualité géopolitiques Revue GEOGRAPHIQUE de l'est Vol 50/1-2/2010 pp 1-13

COLLOQUE

1. Michel lelart, le fond monétaire international et la monnaie unique , communication au colloque de la cedece la dynamique de la démarche communautaire dans la construction européenne, Poitiers,12-14 octobre2000
2. Pablo Bustelo la Banque Mondiale et le développement économique des Nouveaux pays industriels asiatiques : une analyse critique. colloque nouveaux pays dynamismes industriels et économie du développement, Grenoble,20,21 octobre 1994

Rapport

1. Rapport deurodad décembre 2016.
2. OMC. L'examen statistique du commerce mondiale 2007.
3. Statistique du la CNUCED 2016.
4. Rapport annuel de BIRD 2012.

المواقع الالكترونية:

− http://www.askzad.com.wwwsndll.arn.dz/genpages

- http://www.lhewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901

- حسن عبد العزيز حسن إسماعيل ، التطور الاقتصادي في أوروبا، 2002 ص101.
http://www.ASKAD.com.wwwSNDLI.arn.dz

- حسن عبد العزيز حسن إسماعيل، التنمية الاقتصادية ، 1997 ص323.
http://www.askzad.com.www.sndll.arn.dz 23/11/2013
https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/55.(1)/Rapid-Financing-Instrument أنظر

thttps://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility

https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility
https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-Facility
- بن زعرور شوقي ، الإطار التحليلي برامج التصحيح الهيكلي، جامعة الجزائر ،الجزائر ص 3
www.alukah.net/books/.../the%20theoretical%20framework.pdf

- www.zbahkldawle,org

- unctad.org/fr

- أحمد جابر علي بدران، فقه أولويات في التجارة الدولية ص201 http://www.askazzd.com
22/11/2013 .
http://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Trade للمزيد
من التفاصل،أنظر--[1] Negotiations WTO/Publicationsكتيب/
- http://www.wto.org

- www.FILAHA.NET

- https://www./MF.org

http://www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf −